

سقط النظام فكم أيام

ثورة ٢٣ يوليو بالوثائق السرية

محسن محمد



دار الشروق

سقط النظام في ٤ أيام
شوة ٢٣ يوليو بالوشاق السرية

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة ١٦ شارع حرد حى - هاتف ٣٩٤٥٧٨ - ٣٩٤٨١٤
إفيسا . ديسك - فكس
STON SHROK UN
بيروت - عرب ١٠١٤٠ - هاتف ٣١٥٥٥٩ - ٨١٣٣٦٥ - ٨١٧٢١٣
إفيسا . ديسك - فكس
SHROK STYS LE

محسن محمد

سقط النظام فجاء أيام ثورة ٢٣ يوليو بالوثائق السرية

دار الشروق —

مقدمة

رأى الملك فاروق من نوافذ قصر عابدين القاهرة وهى تحترق يوم ٢٦ من يناير عام ١٩٥٢ .
وطلبت الحكومة إلى صاحب الجلالة أن يأمر بنزول الجيش المصرى إلى قلب المدينة لوقف
أعمال الحريق وحتى لا يتدخل الجيش البريطانى .
ولكن الملك بقى خائفا فلم يكن صاحب الجلالة واثقا من أن الجيش سيطيع أوامره . وكان
يخشى قيام حركة عصيان وتمرد ضده .
تدخل الجيش فأوقف الحريق والفوضى واستقر الأمن في المدينة عند المساء . وجه فاروق
رسالة إلى جيش مصر أشاد فيها بوطنيته العالية وإخلاصه . ويلتقى فاروق بالسفير الأمريكى في
مصر جيفرسون كافري .
قال صاحب الجلالة
- إنى فخور بجيشى .. أطاع أوامرى . تأكدت ثقتى به ولم أعد أخشى عليه من نفوذ أحد
غيرى.
استعاد فاروق رباطة جأشه . واسترد ثقته بنفسه ، وأخذ يطيع بالوزارات واحدة وراء
الأخرى ، فهو الوحيد الذى خرج منتصرا من الحريق .
ولكن..
بعد ستة شهور بالضبط كان الجيش المصرى يتحرك ليرغم صاحب الجلالة على اعتزال
العرش .
ماذا جرى في هذه الشهور الستة ، وبالذات خلال الأيام الأربعة التى أطاحت بفاروق وأسقطت
النظام الملكى وعرفت بثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .
هذه هي القصة كاملة وبالوثائق السرية .

المتآمرون

اعلن مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ورئيس حزب الوفد يوم ٨ من أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا ومعاهدة الحكم الثنائي المصري البريطاني للسودان التي عقدت بين مصر والإنجليز أيضا عام ١٨٩٩ ، ونادى بفاروق ملكا على مصر والسودان . وافق الملك فاروق وصدر قانون إلغاء المعاهدتين في ١٥ من أكتوبر ١٩٥١ ورفض الإنجليز ذلك وأعلنوا أنه لايجوز إلغاء هذه المعاهدة من طرف واحد . وأصرروا على الاحتفاظ بحقوقهم في ظل معاهدة ١٩٣٦ حتى تعقد معاهدة جديدة بين البلدين .

أخذت الحكومة المصرية تشجع العمال المصريين على ترك العمل في المعسكرات البريطانية . وبدأت أعمال الفدائيين ضد الإنجليز بتشجيع من حكومة الوفد . احتج الإنجليز وقدم السفير البريطاني أول مذكرة احتجاج كتابية إلى الحكومة المصرية في ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٥١ .

بدا صاحب الجلالة يتآمر مع الإنجليز ضد رئيس وزرائه الذي ألغى المعاهدة فأوفد ادجار جلاد صاحب جريدتي « الزمان » و « الجورنال ديجيت » وأحد رجال القصر إلى كريزويل الوزير البريطاني المفوض - يوم ١١ من ديسمبر ١٩٥١ - لإبلاغه أن على ماهر سيعين رئيسا للوزارة بعد إقالة النحاس .

وطلب جلاد من كريزويل التفاهم مع على ماهر^١ ويلتقى الرجلان ، رئيس وزراء مصر السابق ، والوزير البريطاني المفوض . قال على ماهر إنه يوافق على تولي الوزارة وستكون وزارة ائتلافية تضم عناصر قوية . وطلب من بريطانيا أمرين :

- ألا يقدم أنتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا أية تنازلات إلى الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر عند لقاءهما في باريس أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن تتخذ السلطات البريطانية إجراءات في منطقة القناة ضد الإرهابيين .
.. يقصد الفدائيين !!

* * *

تتابعت مذكرات الاحتجاج من السفير البريطاني بشأن أعمال الفدائيين فاكتمل عددها إلى ٤ مذكرات آخرها بتاريخ ١٩ من يناير عام ١٩٥٢ .
وآثار السفير الأمر مع الوزراء المصريين في ٤ مناسبات أخرى ، كما لفت الجنرال أرسكين قائد

القوات البريطانية في منطقة القناة ، انتباه السلطات المصرية المحلية ، في المنطقة ، عدة مرات .
وكان واضحا أن حكومة الوفد تريد إثارة الصدام المسلح مع القوات البريطانية .
ويقرر الانجليز يوم ٢٥ من يناير ١٩٥٢ نزع سلاح قوات الشرطة في منطقة القناة لأنها تخدم
الغدايين ، كما قرروا طرد وحدات الشرطة من محافظة الاسماعيلية . وحاصرتها القوات البريطا
داخل المحافظة ، وطلبت منها تسليم سلاحها .

وكانت حكومة الولايات المتحدة تعلم أن بريطانيا ستقوم بعمل مائي منطقة القناة .
وتلقت واشنطن من الحكومة البريطانية تفاصيل العملية قبل بدئها بنصف ساعة
رفض قائد القوة المصرية التسليم فأطلق عليهم الانجليز النار ، بعد الحصار ، فقتل ٥٢ ،
رجال بلوك النظام وأصيب ٧٢ . وقتل في هذه المذبحة من الانجليز ضابط وثلاثة جنود .
استسلم البوليس المصرى بعد نصف ساعة من المقاومة الباسلة .

وتبلغ بريطانيا وشنطن بأن هذا الاجراء كان ضروريا لأمن القوات البريطانية في منطقة القناة .
وتطلب من دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكى تأييده لكل الاجراءات التى تمت ، والاجراء
التي ستقرضها بريطانيا لإخماد أية اضطرابات ، قد تنشأ في الدلتا لحماية أرواح المصريين
والأجانب .

ولكن الوزير الأمريكى أبدى أسفه للسفير البريطانى لأن العملية لم تتم كما وعدت بريطانيا .
كانت عنيفة وسيئة .

وعد انتونى أيدن وزير خارجية بريطانيا القيام بعملية مصالحة مع مصر .

* * *

ويزحف جنود بلوكات النظام على القاهرة في صباح اليوم التالي .
وينفجر الشعب في القاهرة - يوم ٢٦ من يناير - وتحرق المدينة ، ويدمر أكثر من ٧٠٠ صر
المحلات والمنشآت أغلبها مملوك للأجانب ويهدد ١٢ ألفا من المصريين بالقتل ، ويقتل في هذ
الأحداث ٢٦ شخصا ويصاب ٥٥٢ آخرون منهم ٩ قتلى من البريطانيين والمفوض التجاري
لحكومة كندا في مصر .

... وكان المصريون هم الذين أحرقوا القاهرة !

* * *

كان الملك يقيم مادية غداء لضباط الجيش احتفالاً بميلاد ولّى عهده أحمد فؤاد . وظل صاحب
الجلالة يرحب بضيقه السمتاء ، وبينهم ضابط لا يعرفه صاحب الجلالة هو البكباشى - المقدم -
جمال عبد الناصر !

استمر تقديم الأطباق الثمانية واحدا بعد الآخر بينما يرى ضباط الجيش الدخان يتصاعد من
العاصمة المحترقة .

قيل إن فاروق تأخر في استدعاء الجيش لأنه أراد جعل الوفد يحترق بالنار ، وليتخلص من هذ
الجزب إلى الأبد .

وتبعت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ، في الثالثة والنصف من بعد الظهر ، تقول :

« إذا عجز الجيش المصرى عن حفظ النظام ، وطلب مساعدتنا عبر الملك ، أو قائد الجيش ، فإن هذا أفضل حل للتدخل ، وهو الحل الذى نرحب به .
وإذا تلقينا طلبا مستولا بشروط ، نعتبرها مرضية ، فانت مفوض للإجابة بالتشاور مع القائد العام البريطانى » .

حاول السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون أكثر من مرة الاتصال بأى وزير مصرى دون جدوى فلم يكن بين وزراء مصر من يرغب فى الحديث إلى السفير البريطانى .
كان السفير حائرا .

هل يتصل بالجنرال ارسكين قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة ، ويطلب منه التدخل والرحف بقواته إلى القاهرة .

إن قوات ارسكين كانت مستعدة . الفرقة الاولى وكتيبة المظلات رقم ١٦ .
وكان ارسكين قد أبلغ السفير بأنه يستطيع الوصول إلى القاهرة خلال ست ساعات إذا قاومه الجيش المصرى أما إذا لم يجد مقاومة فانه سيقحم القاهرة خلال ١٢ ساعة لأنه سيتقدم بحذر .
وقال إن المقاومة العلنية من المصريين تجعل عملية الزحف أيسر ، أما إذا اتبعوا أسلوب حرب العصابات فإن ذلك يجعل عملية الزحف تستغرق وقتا أطول !

* * *

فى الثالثة بعد الظهر أبلغ إبراهيم فرج باشا وزير الخارجية المصرى بالنيابة ، فإن محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية كان فى الخارج ، السفير البريطانى ، بأن السلطات المصرية تستطيع حفظ الأمن والنظام وأنها مسئولة عن حماية أرواح الأجانب ، فإن صاحب الجلالة أمر الجيش بالتدخل .

* * *

ويستدعى فاروق السفير البريطانى لمقابلته فى الرابعة بعد الظهر .
هاجم الملك الانجليز بعنف وقال إنه يعرف تماما خطورة الحالة ، وسيتمحرك الجيش لحفظ النظام ويطلق النار على العناصر الشريرة .
وقال إنه استدعى ٨٠٠ من ضباط الجيش والنتيجة مرضية .
ويوزر عبد الفتاح عمرو باشا السفير المصرى فى لندن الذى استدعاه فاروق إلى القاهرة وعينه مستشارا له فى ٢٥ من ديسمبر عام ١٩٥١ ، السير رالف ستيفنسون فى المساء يقول له :

– حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان مصمم على نصيح الملك بتغيير الوزارة فوراً .
ويطلب فاروق إلى النحاس ، فى المساء ، إعلان الأحكام العرفية ، فيعلنها !
ويوجد السفير البريطانى مذكرة إلى الحكومة المصرية – يوم ٢٧ من يناير – يحملها المسئولية عن كل الخسائر فإن حريق القاهرة قدم الفرصة للانجليز لوقف الاعمال اللغذائية .

أراد الملك إقالة النحاس وعرض الملك رئاسة الوزارة على أحمد نجيب الهماني ، الذي رأى قبل إعلان موافقته ، زيارة السفير البريطاني أولاً ، ليعرف نوايا الانجليز بشأن المفاوضات مع مصر . ولم يكن الوقت ، ولا الظروف ، تسمحان بذلك ، فقرر صاحب الجلالة التعتيل بتشكيل وزارة برئاسة علي ماهر ، وفي نفسه ، من علي ماهر ، شكوك ! ولكن ..

علم الفريق محمد حيدر باشا القائد للجيش فاحتج بشدة على تغيير الحكومة وتعيين علي ماهر رئيساً للوزارة دون أخذ رأيه في الاعتبار . قال :

– يوجد وفديون في الجيش وقد لا يوافقون على طرد النحاس . واقترح دعوة النحاس لتشكيل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب فإذا رفض فإن الجيش سيعلن أن الملك أعطى النحاس . فرصة .

وفي هذه الحالة يمكن تكليف وزارة جديدة برئاسة ماهر . سبب ذلك هرجاً ومرجاً فاستدعى الرسول الذي كان على وشك الذهاب إلى علي ماهر وعقد الملك اجتماعاً مع كبار مستشاريه . حافظ عفيفي والياس اندراوس وعبد الفتاح عمرو باشا والفريق محمد حيدر باشا . وعلم فاروق أن القوات البريطانية ستتدخل ، إذا لم يتم تغيير الحكومة . ولن تثار مسألة التدخل العسكري إذا ظهرت حكومة جديدة قادرة على حفظ القانون والنظام وحماية الرعاية والممتلكات البريطانية ، وإلا فلن يقف الجيش البريطاني مكتوف الأيدي ، بينما تقتل النساء البريطانيات !

طلب فاروق إلى عبد الفتاح عمرو باشا الاتصال بالسفير البريطاني لسؤاله . قال عمرو باشا للملك :

– الحكمة تقتضي ألا أقوم بمثل هذا الإجراء ، لو أكد السفير ذلك فإنك يا صاحب الجلالة ستجد نفسك في مواجهة إنذار بريطاني .

أقنع فاروق بهذا المنطق ، ولكن استمر الجدل بين المستشارين .

وأخيراً ، بعد اتصالات قام بها حيدر قال لصاحب الجلالة :

– أبلغني ضباط مخابراتي أنه لا توجد علاقة تشير إلى تحرك بريطاني سيوجهه إلى القاهرة .

اتصل فاروق بعلي ماهر قائلاً

– سأكلف النحاس بتشكيل وزارة ائتلافية ، فإذا رفض ، وهو الأمر المرجح ، سأجدد تكليفك .

وافق علي ماهر في البداية ولكنه عدل قائلاً :

– لن أوافق على تشكيل حكومة ، إذا كلف بها قبلي ، مصطفى النحاس .

رشع علي ماهر اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية ولكن الملك رفض ذلك فتولى أحمد مرتضى المراغي وزارتي الداخلية والحربية .

ويصبح فاروق - كما تقول برقيات السفير البريطاني - واثقا من نفسه لتخلصه من الوفد ، في لحظة تدهور فيها نفوذ الحزب إلى درجة الصفر وخاصة بعد إعلانه الأحكام العرفية .
ويكتب آيدن في مذكراته :
« ترك الخوف من أن قواتنا ستأتى إلى القاهرة أثرا عندما أقال الملك النحاس باشا بعد مناقشة طويلة دارت في القصر »!

* * *

كان على ماهر في السبعين من عمره .
تخرج من مدرسة الحقوق وعمره ٢٢ سنة .
اشتغل بالمحاماة ثم عمل قاضيا ،
انضم إلى الوفد في ثورة عام ١٩١٩ ، فقبضت عليه السلطات البريطانية ، وأبعدته إلى الأقصر .
عاد إلى القاهرة واختبر مديرا لمدرسة الحقوق ، كلية الحقوق ، وساعد على التوفيق بين سعد زغلول وعدلى يكن باشا عام ١٩٢٠ .
انفصل عن الوفد وانضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ، ثم إلى حزب الاتحاد الذى يساند الملك أحمد فؤاد .
وأصبح وزيرا للمعارف عام ١٩٢٥ ثم تولى عدة وزارات أخرى في حكومات ، حكمت بغير برلمان ، وعطلت الدستور ، أو ألغته ، تدعيما لسلطة الملك .
اختير رئيسا لديوان الملك فؤاد وتولى رئاسة الوزارة نحو أربعة شهور عام ١٩٣٦ ثم أعيد لرئاسة الديوان في عهد الملك فاروق فكان مع الملك ضد الحكم الدستوري إذ ساعده على إقالة مصطفى النحاس عام ١٩٣٧ مع أن البرلمان يؤيده .
في رسالة دكتوراه عنوانها « على ماهر والقصر » قدمها شارل تريپ إلى جامعة لندن قال إن على ماهر خلال سنوات رئاسته للديوان الملكي والوزارة بذل جهدا كبيرا ليضمن ولاء ضباط الجيش لسياسة الملك . وحرص على أن يزور صاحب الجلالة المساجد ويؤدى صلاة الجمعة فيها لاكتساب الشعبية .
وتولى رئاسة الوزارة تسعة شهور انتهت في ١٣ يونيو عام ١٩٤٠ بإصرار الانجليز على إبعاده لأنه رفض إعلان الحرب ضد الألمان . واعتقل في مزرعته أثناء الحرب . وظل ١٢ سنة بعيدا عن المناصب .
لم يستطع على ماهر تشكيل وزارة ائتلافية كما وعد الوزير البريطاني المفوض عندما استشاره من قبل أثناء وزارة النحاس ، أو ضم عناصر وفدية إليها ، بعد حريق القاهرة فإن اضطراب الموقف في مصر ، عقب الحريق ، دعا إلى سرعة تشكيل الوزارة .
وكان قبول على ماهر للمنصب أهم إنجاز له فقد تحمل المسئولية في وقت ينبعث فيه الدخان من مباني القاهرة ولدى المراقبين شكوك خطيرة في ولاء الشرطة ، بل ورجال الجيش ، لصاحب الجلالة .

وكانت موافقة على ماهر على تقلد المنصب من العوامل التي جعلت الملك يقلل الوفد .
طالب الملك في خطاب تكليف على ماهر برئاسة الوزارة « باتخاذ خطوات جديدة لحماية البلاد من التوتر والفتنة » .
رد على ماهر بأنه « لن يتخلل عن الأهداف التي تتمثل في الجلاء ووحدة وادي النيل واستتباب الأمن وإعادة النظام » .

* * *

أراد الملك أن يحطم على ماهر الوفد وأن يقدم رجاله إلى القضاء بتهمة إحراق القاهرة .. اما على ماهر فظن أنه يستطيع أن يناصر الملك ، والوفد ، والانجليز ، وأن يكون الرجل الذي يثق به كل الزعماء لأنه أعاد ، إلى مصر ، الأمان !

* * *

كانت للانجليز في منطقة القناة قاعدة تقدر قيمتها بـ ١٥ مليون دولار وفيها نحو ٧٥ ألف جندي بريطاني وهي أكبر قاعدة غربية خارج بريطانيا والولايات المتحدة . وتعتبر نقطة قوية في سلسلة الحلقات الدفاعية الإقليمية والعالمية التي أنشأها الغرب .

* * *

بعد تشكيل الوزارة رسمت الصليبان الحمراء والسوداء بأعداد كثيرة على شقق ، ومنازل ، المسيحيين والأجانب المعروفين في مصر .
وتسلمت المتاجر الكبرى تجميعات مجهولة تقول :
« غفلنا عنكم في المرة السابقة - أي أثناء الحريق - ولكننا سننصل إليكم في المرة القادمة »
قال السفير الأمريكي :
« هذه عملية شيوعية .

وأعلن مدير الأمن العام المصري عن اتخاذ إجراءات مشددة لوضع نهاية لحرب الأعصاب .

وأذاع على ماهر بياناً أشار فيه إلى أن الواجب الأساسي للحكومة هو استقرار السلام والهدوء تأكيداً لحقوق المصريين والأجانب وإعادة الثقة في الإدارة .
وكان واضحاً أن رئيس الوزراء يعتمد في تأييده على حزب الأحرار الدستوريين والسعديين .

وأعلن الإخوان ، وارتباطهم قديم بعلي ماهر ، تأييدهم لحكومته وأدانوا أعمال السلب والنهب التي جرت يوم حريق القاهرة .

قال حسن الهضبي المرشد العام للجماعة « إحراق ملهى لايمحو الشر والانتهازية مادام القانون يسمح بوجوده » .

وطالب المرشد العام بمقاطعة منظمة للبضائع الإنجليزية بدلا من تحطيم المنشآت .
أما الوفد ، وله الأغلبية في مجلس النواب ، فقد أحس بالإهانة لأن هذه هي المرة الرابعة التي يقال

فيها كما أن عملية الإقالة تمت بعد إعلان الأحكام العرفية ، وبذلك لا يستطيع الوفد أن ينتقدهما فقد أعلنها بنفسه !

وتوقع الوفد خصومة حادة من على ماهر فالعداوة بينهما قديمة .

وكان السؤال الأول :

ـ هل سيتصرف على ماهر بشكل حازم مع الوفد ؟

وهنا كانت المفاجأة .

اجتمع رئيس الوزراء في اليوم التالي لتشكيل الحكومة بمصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد وفؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام الحزب .

تم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن يمنح الوفد تأييده لعل ماهر بشروط أهمها ألا يلصل رئيس الوزراء الموظفين الوفديين ، وألا يتخذ إجراء قانونياً ضد الوفد أى لا يحاكم الوفديين ، وألا يحل البرلمان وأن يعجل بإلغاء الأحكام العرفية !

وأخذ على ماهر يتحدث في مجلس النواب عن « سلفه العظيم » مصطفى النحاس !

وكانت تصريحات على ماهر مريحة للوفديين . وبرر ذلك لصاحب الجلالة بأنه يحتاج إلى إعادة تنظيم الشرطة قبل خوضه المعركة مع الوفد .

لم يرض الملك عن التقارب بين على ماهر والوفد لأن رئيس الوزراء لم يمنح مجلس النواب إجازة ولم يعطه أو يحله كما طلب الملك . وكانت هذه صدمة لصاحب الجلالة والانجليز الذين يريدون حل البرلمان ومحاكمة فؤاد سراج الدين وزير الداخلية السابق وسكرتير عام حزب الوفد وعبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية السابق باعتباره مسؤولين عن حريق القاهرة وكذلك اتخاذ إجراءات عنيفة ضد المسؤولين الوفديين بتهم الفساد .

بعد ثلاثة أيام من تأليف الوزارة توجه السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون إلى رئيس مجلس الوزراء ليقدّم إليه مطالب الحكومة البريطانية :

• إعلان مسئولية وزير الداخلية السابق فؤاد سراج الدين السكرتير العام لحزب الوفد وعبد

الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية السابق عن حريق القاهرة .

• التحقيق حول مذبحه « نادى التيرف » .. الإنجليزى أثناء الحريق .

• إحكام الرقابة على السلاح والأفراد .

• وضع خطة عسكرية عاجلة لحماية وتأمين الكبارى .

• تقديم التسهيلات اللازمة للمواطنين البريطانيين الراغبين في مغادرة مصر .

• تيسير سفر أعضاء السفارة إلى منطقة القناة .

• اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الصحافة المتطرفة .

لم يعترض رئيس الوزراء بل وافق على ضرورة تخفيف حدة الموقف المتوتر .

وبعد خمسة أيام من تشكيل الوزارة قال الياس اندراوس باشا المستشار الاقتصادي لغاروق للسفير البريطاني السير رالف ستيفنسون :

... سيمارس صاحب الجلالة الضغط على رئيس الوزراء في مسألة غزله الخطر مع الوفد .
كان أول ملاحظته على ماهر استعادة الأمن والنقطة ورفع معنويات رجال الشرطة . وأعاد عددا من كبار رجال الشرطة إلى مناصبهم ومنحوا صلاحيات تمكنهم من الإمساك بزمم السلطة في القاهرة وشكلت محكمة لمحاكمة مثيري الشغب .

وفي منطقة القناة أوقفت الحكومة أنشطة كتائب التحرير ، التي تهاجم المعسكرات البريطانية ، ومنعت إعاقة البطالة عن العمال الذين كانوا يشتغلون في المعسكرات أو شركات الشحن البريطانية وتركوا العمل بعد إلغاء المعاهدة فاضطر العمال إلى العودة للمعسكرات .
ووضعت رقابة على جميع أخبار منطقة القناة التي تنشرها الصحف .
وتغير أسلوب الإنذاعة المصرية .
منعت الحكومة الدعوة إلى أعمال العنف التي كانت طابع الإنذاعة والصحافة المؤيدة للحكومة منذ إلغاء الوفد للمعاهدة .



مر الوقت دون تحرك لحل مجلس النواب ، أو اتخاذ إجراء ضد كبار الموظفين الوفديين الذين ظلوا في مناصبهم الرسمية . بل إن علي ماهر تمادى في توثيق صلته بالوفد فأعلن عن تشكيل لجنة سياسية لجهة وطنية يمثل فيها الوفد بوزيرين سابقين هما الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية السابق وإبراهيم فرج وزير الشؤون البلدية والقروية السابق .
واعتبر الانجليز ذلك إشارة إلى أن الوفد سيشارك في المفاوضات المقبلة معهم ، وهم الذين كانوا يريدون من حكومة الوفد نفسها إبعاد الدكتور محمد صلاح الدين عن الوزارة وعن المفاوضات !
وزادت الضغوط على رئيس الوزراء للتحرك ضد الوفد ، ولكنه ، كمناور سياسي ، أخذ يؤجل التنفيذ وسعى ليكون كل شيء بالنسبة للشعب والأحزاب جميعا !
ويغرز الملك من الموقف الجديد الطارئ على ماهر ، فإنه يرغب في أن يضرب رئيس الوزراء الوفد والذين أحرقوا القاهرة ، بيد قوية ، فطلب إلى رئيس ديوانه حافض عفيفي تحذير علي ماهر من خطر هذا التصرف .



كان حافض عفيفي في السادسة والستين من عمره .
تخرج من كلية الطب بالقاهرة عام ١٩٠٧ وأشتغل طبيبا بوزارة الأوقاف ثم درس في إيرلندا وأمضى عاما في التدريب على طب الأطفال في فرنسا .
وسافر متطوعا إلى ليبيا لرأس بعثة الهلال الأحمر أثناء الحرب الإيطالية عام ١٩١٢ وعاد إلى مصر طبيبا بمستشفى للأطفال .

انضم لحزب الوفد مع سعد زغلول عام ١٩١٩ وسافر إلى باريس للدعاية للحزب واشترك في مفاوضات لندن

واستقال من الوفد عام ٢١ لينضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ، ويصبح نائبا لرئيس الحزب ويشترك في إصدار صحيفة الحزب « السياسة » .

اختير وزيرا أكثر من مرة واشترك في مفاوضات عام ١٩٢٦ وعين وزيرا مفوضا ثم سفيرا لمصر في لندن وقد هوجم بعد ذلك لأنه ألف كتابا عن الانجليز في بلادهم ولم يكتب عن الانجليز في بلادنا .. أي عن احتلالهم لمصر !

اعتزل حافظ عفيفي السياسة وتولى رئاسة بنك مصر في أكتوبر عام ١٩٢٩ بعد تقاعد طلعت حرب واختير عضو بمجالس إدارة عدة شركات .

اختاره الملك فاروق رئيسا لديوانه في ٢٤ من ديسمبر ١٩٥١ ، بعد إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، فاشتراط عدم تعيين أحد رئيسا لبنك مصر حتى يعود للمنصب في يوم من الأيام .

وافق صاحب الجلالة ، ولكن بعد أيام ، عين الياس اندراوس رئيسا لمجلس إدارة هذا البنك .. وكان ذلك من بين أسباب تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان !

ولم يستلم رفض هذا « التكريم » الملكي !

لم يقبل الوفد تعيين حافظ عفيفي الذي تم على غير إرادته ، ولكنه لم يجرؤ على معارضته كما كان يفعل في عهد سعد زغلول مع الملك فؤاد ، أو كما كان النحاس يرفض ويقاوم في وزارته السابقة .

ولم ينجح حافظ عفيفي إلا في المقاومة الهينة للملك فاروق من ناحية ، ومحاولة استعلاء السياسيين ضد الوفد من ناحية أخرى لحساب الملك، ولأن رئيس الديوان أيضا يكره الوفد .

قصد رئيس الديوان إلى مجلس الوزراء ليتحدث مع على ماهر في الرغبة الملكية قائلا:

« سيكون امرا قاتلا إذا اشترك الوفد في المفاوضات ، وبالذات الدكتور محمد صلاح الدين فالإنجليز لا يطيقونه واثائرون لموقفه عندما كان رئيسا لوفد المفاوضات في عهد الوفد .

قال على ماهر

« اللجنة السياسية مجرد واجهة ، وأبقى على الوفد مؤقتا لاتغلب على الصعوبات القائمة وحتى

يستتب الأمن .

وأضاف

« أدرك الخطر وأثق في قدرتي على التعامل مع الوفد .

عاد حافظ عفيفي إلى مكتبه ليجد السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون يطلب لقاء عاجلا. والسفير البريطاني - ٥٧ سنة - يتحدث العربية وكان سكرتيرا خاصا لايدن ويعرف تفكيره كما أنه - أي السفير - يعرف الكثير من أسرار السياسة المصرية وبالذات عن الوفد فقد تولى منصبه في ١٠ يونيو ١٩٥٠ أثناء آخر وزارة الوفد .

قال السفير البريطاني :

- أزعجني كثيرا في الأيام الماضية غزل على ماهر مع الوفد .
ردده رئيس الديوان ماقاله على ماهر . ولكن السفير البريطاني قال :
- لا بد من إلقاء مسئولية أحداث ٢٦ يناير - حريق القاهرة - على عاتق فؤاد سراج
وزير الداخلية السابق وبعد الفتاح حسن وزير الدولة السابق . وإذا لم يحدث ذلك فلن
يبينا أبدا .

وافق حافظ عفيفي وقال :
- ناقشت الأمر مع علي ماهر . وأكد لي أن تحقيقات النيابة العامة تفضي بسري
المسئولية .

وقال حافظ عفيفي :
- سيستدعى صاحب الجلالة على ماهر خلال الأيام القليلة القادمة ويبلغه عدد
موقف رئيس الوزراء من الوفد .
كتب السفير البريطاني إلى لندن :
« ربما يكون غرض علي باشا ماهر الأول التصرف بحزم مع الوفد ، ولكن من الراجح
استئصال لايتزازه .

وفد وعدوه ، على الملأ ، أن يؤيدوه ، بشرط ألا يمسه بسوء ، ولكن كانت لهذه
سرية بمهاجمته إذا انقلب ضدهم .
والاعتقاد أنه يخشى اغتياله ، وهو لا يستطيع أن ينسى أن أخاه - أحمد ماهر -
المصير » !

وأبرق جيفوسون كافردي إلى واشنطن :
« سيكون على رئيس الوزراء أن يختار بين اتخاذ إجراءات إيجابية ضد
الاستقالة » .

.. ولكن على ماهر لا يخشى فينفد إليه الياس اندراوس مبعوثا هو اذجار جلاذ باشا
جريدتي « الزمان » « والجورنال ديجيت » وأحد رجال الملك قاتلا .
- لا بد من حل البرلمان قبل بدء المفاوضات مع الانجليز .
ولكن على ماهر لم يبد استعدادا لحل البرلمان .

* * *

وافق انتوني أيدن وزير خارجية بريطانيا فورا على التفاوض مع علي ماهر .
قال في مذكرة رسمية قدمها لمجلس الوزراء البريطاني .
«بريطانيا ليست ملزمة باستئناف المفاوضات مع حكومة مصر . ولكن حكومة
تمثل أماننا الآن أفضل فرصة وربما لن تتكرر مرة أخرى » .
وقال:

«إذا تأخرنا وربما يتم إبدال هذه الوزارة بأخرى تكون أقل ميلا للانجليز » .

فقد رأى أيدن أنه يستطيع الوصول مع الملك فاروق ، ومع على ماهر إلى ماعجز عن تحقيقه مع الوفد ، قبل وبعد ، إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

وظن أن الملك وعلى ماهر لن يترددا في قبول شروط بريطانية معقولة في ظل الأحكام العرفية ، والتهديد بتحريك القوات البريطانية نحو القاهرة .

ولكن الانجليز رأوا أنه لا بد أن يقدموا تنازلات جديدة لم يعرضوها على الوفد حتى يمكن للوزارة الجديدة قبول المعاهدة .

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني برئاسة ونستون تشرشل لبحث مذكرة قدمها أنتوني أيدن وزير الخارجية يوصى فيها باستئناف المفاوضات .

« إذا استطعنا الوصول إلى اتفاقية مع حكومة مصر بموافقتها على المشاركة في قيادة الشرق الأوسط والحصول على تسهيلات كاملة للقوات الحلفاء في منطقة القناة أثناء الحرب أو التهديد بالحرب ، فسيكون باستطاعتنا ترتيب الاحتفاظ في مصر بالفرنسيين المطلوبين ، لصيانة القاعدة وبقاء قوة مقاتلة محدودة في منطقة القناة .

وربما يكون من الضروري التفكير في وضع الجانب الرئيسي من قواتنا في مكان آخر من الشرق الأوسط مثل غزة أو الأردن » .

وطالب الوزير الموافقة على إجراء المفاوضات على مراحل ثلاث تتضمن « أولا إعداد جدول أعمال متفق عليه وإصدار بيان مصرى - بريطاني مشترك » .

اثبتت خلال مناقشات مجلس الوزراء البريطاني النقاط التالية :

١ - تعتبر القاعدة البريطانية في منطقة القناة أكبر قاعدة عسكرية في العالم . وسيكون نقل القاعدة إلى مكان آخر في الشرق الأوسط باهظ التكاليف .

ولاتوجد تجهيزات أو استعدادات في غزة بل يوجد عدد كبير من اللاجئين العرب يجب نقلهم من غزة قبل انتقال القوات البريطانية .

ولا يجب أن تلزم بريطانيا نفسها ببقاء المدنيين وحدهم لصيانة القاعدة لأنهم - المدنيون - لن يقبلوا ظروف المعيشة الحالية في غزة .

وطالب وزير المالية البريطاني أن يحاط علما بالجانب المالي من المفاوضات .. أي التكلفة .

٢ - اعترض ونستون تشرشل رئيس الوزراء على اقتراح بانسحاب القوات البريطانية البرية المتحركة من قناة السويس خلال عام واحد . ورأى ألا تنسحب بريطانيا حتى يتم استبدال قواتها بقوات كافية للحلفاء تحت قيادة مشتركة لهم .

واقترح ألا تقدم بريطانيا عرضا بالجلاء الفوري بل تحتفظ بهذا العرض كوسيلة للضغط على حلفاء بريطانيا لأغرائهم بالمشاركة في مسئولية الدفاع عن قناة السويس كجزء دولي .

وقال تشرشل :

« إذا تم إعداد خطط مرضية من جانب القوى الأربع - بريطانيا وفرنسا والولايات

المتحدة وتركيا - للدفاع عن المنطقة بالتعاون مع مصر فمن غير العمل الانسحاب من المنطقة خلال عام» .

وقرر مجلس الوزراء عدم انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة إلا إذا تم التوصل إلى تسوية مرضية في كل المسائل المتصلة بالدفاع عن الشرق الأوسط .
ووافق المجلس على أن يبدأ السفير البريطاني في مصر المفاوضات مع علي ماهر .
ويحث المجلس اقتراحين بديلين بالنسبة للسودان .

الاقتراح الأول : أن يقرر برلمان سوداني منتخب سيادة الملك فاروق الإسمية على السودان أي اللقب الملكي لفاروق وهو أنه « ملك مصر والسودان » .

وتراقب عملية انتخاب البرلمان السوداني لجنة دولية ، تشكل من ممثلين لمصر وبريطانيا والسودان وتبعث الحكومة المصرية بممثل إلى السودان لمناقشة هذه المقترحات .
الاقتراح الثاني : الاعتراف بالتاج المصري المشترك ، كصلة رمزية بين مصر والسودان على ألا تتدخل مصر في الخطوات التي تتخذ نحو الحكم الذاتي السوداني أو في حرية السودانيين في تقرير مصيرهم .

ولكن مجلس الوزراء استبعد الاقتراح الثاني الخاص باعتراف بريطانيا بالتاج المصري المشترك . ورأى أن يقرر ذلك البرلمان السوداني .

* * *

ويستأنف مجلس الوزراء البريطاني اجتماعه برئاسة ونستون تشرشل يوم ١٩ من فبراير لبحث موضوع المفاوضات .

كان رئيس الوزراء متشددا بينما حذر انتوني ايدن وزير الخارجية مجلس الوزراء مطالبا بتقديم تنازلات للمصريين .
وقال ايدن

حتى يمكن الوصول إلى اتفاق ، فلا بد من تعهد بريطاني محدد للمصريين بأنه عند قيام قيادة الحلفاء في الشرق الأوسط تنسحب من مصر كل القوات البريطانية التي لا تتطلبها قائد قوات الحلفاء .

وقال إن على بريطانيا إعطاء تأكيد للمصريين بأنه سيتم تدريجيا استبدال الفنين العسكريين البريطانيين في قاعدة القناة بمصريين بريطانيين ، أو مصريين ، واستبدال القوات البريطانية بمصريين عندما يصبحون أكفاء تماما .

ورفض مجلس الوزراء هذه الاقتراحات ووافق على آراء ونستون تشرشل واعتراضاته وقرر :

١ - يتم الاتفاق على إنشاء قيادة للحلفاء في الشرق الأوسط ، بمشاركة مصر ، كعضو مؤسس وتبقى في مصر القوات البريطانية البرية الضرورية التي يقرها قائد قوات الحلفاء في الشرق الأوسط بالاتفاق مع السلطات العسكرية لمساندة القوات المصرية للدفاع عن مصر والحفاظ على المجري المائي لقناة السويس .

٢ - ترحب الحكومة البريطانية - في هذه الحالة - بسحب القوات الإضافية التي أرغمتها الظروف الطارئة على التحرك لمنطقة القناة .

٣ - تقوم القوات المصرية بتوفير الأمن ، البرى والجوى ، وحماية القاعدة العسكرية للحلفاء محليا وقناة السويس أيضا . وتعاونها في ذلك ماتراه قيادة قوات الحلفاء ضروريا . وتكون معدات القاعدة العسكرية في قناة السويس بقيادة قائد قوات الحلفاء . ويظل مخزون السلاح والذخيرة والآلات الميكانيكية ملكا لبريطانيا ويتم التصرف فيها عند الضرورة للمصلحة المشتركة .

٤ - تحتفظ بريطانيا في مصر بالموظفين الفنيين والإداريين اللازمين لتجهيز القاعدة لتكون في حالة استعداد للعمليات .

٥ - تتولى قيادة قوات الحلفاء مهمة الدفاع الجوى من خلال منظمة للدفاع الجوى تتبع هذه القيادة ، تتركز في مصر ، مع الأشخاص الضروريين والقوات اللازمة لا ستمتال سلاح الطيران المصرية والقوات البرية المتاحة .

وقال ايدن - جريا على عادة بريطانيا في المساومة ١ - أنه لاينوى أن يقدم السفير البريطانى التنازلات التى اقترحها ورفضها تشرشل . ولكن الهدف إرشاد السفير البريطانى بمدى استعداد الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق مع الحكومة المصرية .
وأضاف :

- من المهم جدا ألا نضيع وقتا في إعادة فتح باب المفاوضات عندما تكون الحكومة المصرية مستعدة لذلك .

إن الحكومة المصرية الحالية ليست في وضع سياسى قوى وإذا سقطت فمن المحتمل أن يخلفها وزراء ليست لديهم الرغبة في الوصول إلى اتفاق معنا .
وقال :

- هذه التنازلات كانت ستقدم لمصر في نهاية الأمر للوصول إلى إتفاق .
وأعلن ايدن أن السفير البريطانى في القاهرة سيلتزم ، في البداية ، باقتراح وضع جدول أعمال للمحادثات وإصدار بيان مشترك بالنصوص التى يوافق عليها مجلس الوزراء البريطانى .
ووافق المجلس على أن يبعث وزير الخارجية إلى السفير البريطانى بالتنازلات التى يقترحها ايدن لإرشاد السفير وتوجيهه ، وعدم إبلاغها للحكومة المصرية إلا بعد موافقة مجلس الوزراء البريطانى .

وكان كل ما اقترحه ايدن من تنازلات أن تعلن بريطانيا أن قواتها ستسحب من مصر تدريجيا خلال فترة ، تحدد فيما بعد ، عدا القوات التى يقررها قائد قوات الحلفاء ويتم بقاء هذه القوات الحلفاء بموافقة السلطات العسكرية المصرية .
ومما يذكر أن ما اقترحه تشرشل ، وكذلك تنازلات ايدن ، هو ما وافقت عليه حكومة الثورة عام

١٩٥٤ :

* * *

في مدريد اجتمع يوم ٢٤ من فبراير ، وزيراً خارجية بريطانيا ، انتونى ايدن ، ووزير خارجية الولايات المتحدة دين اتشيسون قانتها الفرصة لبحث الموقف في مصر .

قال اتشيسون :

– لا يمكن أن يقلل على ماهر شروطا ومقترحات رفضتها حكومة الوفد السابقة . إذ ستترتب على ذلك مغامرة سياسية والموقف في مصر مشحون بالتوتر .

أبدى ايدن فهمه للظروف المصرية فقال اتشيسون :

– رفض النحاس في نوفمبر الماضي مقترحات الدول الأربع الكبرى ، الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا وتركيا لتشارك مصر مع ٤ دول عربية في نظام للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، ولا يستطيع على ماهر أن يقلل ما رفضه النحاس .

وتتعدد اجتماعات الوزيرين فأصر الوزير الأمريكي على ضرورة اعتراف بريطانيا بفاروق ملكا على مصر والسودان . وقال :

– ترى مصر أن اللقب الملكي موضوع غير قابل للنقاش . ولابد من اعترافكم به وإلا فإن أية مفاوضات مع مصر ستشمل حتماً .

قال ايدن :

– لا يمكن لبريطانيا الاعتراف بهذا اللقب إلا بعد استشارة السودانين . ولا يمكن استشارتهم إلا بعد قيام برلمان سوداني .

أصر اتشيسون فقال ايدن .

– دع المصريين يبعثون ببعض المسئولين إلى السودان لمناقشة الزعماء في أمر اللقب وإقناعهم بالاعتراف به . ويمكن أن تتسع المناقشات لتشمل أيضاً مياه النيل .

قال اتشيسون :

– إذا أردتم نجاح مفاوضات الدفاع المشترك لحماية قاعدة قناة السويس فلا بد من اعترافكم باللقب الملكي .

أصر ايدن على الرفض فطالب اتشيسون بانسحاب رمزي للقوات البريطانية من منطقة القناة . ولكن ايدن رفض ذلك أيضاً .

عاد اتشيسون إلى واشنطن ليجد – يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٢ – مذكرة من الوكيل المساعد للخارجية الأمريكية يقول فيها :

« الموقف في مصر ليس سهلاً . والهندسة بين على ماهر والوفد تقوم على أساس واه . ولا يريد الوفد أو الحكومة معركة فاصلة بينهما . ولكن يوجد هجوم مستمر من الوفد على وزارة على ماهر . وهويتهمها بإخماد شعلة الوطنية .

لقد طلب على ماهر أسلحة أمريكية للشرطة . وأيد السفير الأمريكي جيفرسون كافرئ هذا الطلب الذي لم نبت فيه بعد .

وهناك إشاعات بأن الملك فاروق يفكر في تغيير على ماهر ، واستبداله بإحمد نجيب

الهلالى باشا ، فلذلك غاضب لوقف رئيس الوزراء من الوفد . ويريد فاروق اتفاقا معقولا مع الإنجليز ، وحل البرلمان الوفدى وحزم في تطبيق القانون .»

* * *

بعد أسبوعين من توليه المنصب بدأ على باشا ماهر دعاية ضخمة للمفاوضات الإنجليزية المصرية القادمة

ورأى فاروق ، في ذلك ، تحولا عن الاهتمام بالمشاكل الداخلية ، وليس لدى رئيس الوزراء استعداد لمعالجة هذه المشاكل .

بل إن كريم ثابت والياس اندراوس المستشارين الصحفى والاقتصادى للملك أبلفا صاحب الجلالة أن على ماهر خطر ، يتآمر مع الوفد ولا يسعى لتحطيمه .

ولم يفلح التحذير الذى وجه إليه عن طريق رئيس الديوان في احراز أى تقدم .

وظهر للملك أن على باشا ماهر ينوى التستر على أخطاء الوفد ليضمن قدرا من التعاون من ذلك الحزب .

* * *

زاد الغضب الملكى وتحول إلى كراهية عنيفة ضد رئيس الوزراء بعد التسوييف والمراوغة الزائدة .

طلب فاروق إلى حافظ عفيفى أن يجتمع مرة أخرى بعلى ماهر . وتم اللقاء يوم ٢٧ من فبراير في محاولة أخيرة لإقناعه بتحطيم الوفد ومحاكمة وزرائه . ولكن على ماهر طلب مهلة جديدة .

لم يقتنع الملك بذلك بل رأى أن على ماهر يلعب لعبة خطيرة للغاية ، وفي حالة ضعف وخوف شديدة من الوفد ، ولذلك لا يستطيع الاتفاق مع الانجليز .

عرض على ماهر على مجلس النواب قرار الحكومة بمساعدة ضحايا حريق القاهرة .

تمرد غالبية أعضاء الوفد على القرار فأعد رئيس الوزراء قرارا بتعطيل مجلس النواب شهرا .

ولكن النحاس طلب إلى النواب الموافقة على القرار .. فوافقوا . لذلك عدل رئيس الوزراء عن حل المجلس أو تعطيله شهرا .

ويوزر الياس اندراوس باشا المستشار الاقتصادى للملك السفير البريطانى يوم ٢٩ من فبراير . قال

ـ الملك في حالة غضب وخيبة أمل من على ماهر . وقد أصدر تعليماته إلى حافظ عفيفى ليبدأ تغيير الحكومة .

وأضاف

ـ يود فاروق تنفيذ ذلك فورا .

نفذت الخطة في اليوم التالى مباشرة .

نشرت صحف الصباح ، بإيعاء من وزير الداخلية ـ أحمد مرتضى المراعى ـ أنه صدر قرار بحل البرلمان .

لم يتردد على ماهر فكذب النبا فورا .

ويجتمع مجلس الوزراء في جلسة عاصفة عقب هذا التكذيب ، فطالب عدد من الوزراء ..
لحساب الملك - بأن يتخذ رئيس الوزراء موقفاً عنيفاً ضد الوفد وأن يحمل زعماءه مسئولية أحداث
٢٦ يناير

وأعلن وزير الداخلية أحمد مرتضى المراغى ووزير المالية زكى عبد المتعال استقالتيهما .
شعر على ماهر أن في الأمر شيئاً فقرر الاستقالة .. وكان هدفه بعد أن عرف بالمؤامرات التي
تحاك ضده ، أن يستقيل بسبب القضية الوطنية والمفاوضات مع بريطانيا ، ولكن الأزمة الوزارية
المفتعلة أفسدت محاولته

قدم رئيس الوزراء استقالته يوم أول مارس بعد أن أمضى أقل من خمسة أسابيع في منصبه
حقق خلالها أمرين : استقرار الأمن الداخلي والتمهيد للمفاوضات مع الانجليز .
إن على ماهر فشل في مواجهة المؤامرات ، متعددة الأطراف من الجميع ، وكان ، هو نفسه ، أول
المتأمرين .

بريطانيا والولايات المتحدة تريد أن انضمام مصر لاتفاقية الدفاع المشترك .
وبريطانيا وصاحب الجلالة يسعيان لهدم الوفد نهائياً بينما يرغب الحزب في عدم المساس به
أو إلقاء مسئولية حريق القاهرة فوق أكتافه .
ولم يظن كل المتأمرين إلى أن الحريق عصف بأسلوب الحكم القديم في مصر فلن الجيش
أصبح العنصر الحاسم في الموقف .

ولا يجد على ماهر مفراً من الاعتراف ، تلميحا ، بخطته !
قال في كتاب الاستقالة الذي وجهه للملك :

« استطعت أن أمهد لإعادة الهدوء والاستقرار وتهيئة الأسباب لتحقيق الأهداف الوطنية بإيجاد
جو من التفاهم القومي والتعاون الوطنى فأتاحت فرصة مواتية بتهادن دعت إليه مصلحة الوطن »

ولكن فاروق الذى كان شديد الغضب على رئيس وزرائه قبل الاستقالة فوراً لأنه أراد وزارة
تتعامل بحزم مع الوفد .. بلا تهادن !

« هلاهيل » الهيئة الملكية

قبل استقالة على ماهر بأيام طلب الملك - يوم ٢٥ من فبراير - إلى الهلالي تأليف حكومة جديدة فاختر وزراءه ، قبل أن يقدم على ماهر استقالته !

وشكل نجيب الهلالي وزارته ، يوم استقالة على ماهر في أول مارس .

ضمت الوزارة أحمد مرتضى المراغى وزيرا للداخلية والحربية ومحمد زكى عبد المتعال للمالية وهما الوزيران اللذان عملا على الإطاحة بعلى ماهر .

وجه الهلالي إلى فاروق رسالة طويلة - على غير عادة رؤساء الوزارات في مصر - يعلن فيها قبول المنصب ويحدد أهداف الوزارة . وكان أهم ماقاله :

« لا أرى بدا من حسم الفساد . لن نوادعه ، ولن نهاده ، لتجرى الأمور على استقامة ونظام .. لأن الجهاد يزيدنا بالقضائل قوة ..

ولنا ملة الثقة بأن الأخيار سيستمعون إلينا ، استجابة لصوت الضمير ، وتجنبنا للمعرة وسوء السمعة .

وقد دب الفساد في حياتنا السياسية حتى أصبح اشتغال بعض الناس بها تجارة رابحة ، ومصدرا من مصادر الأيراد بلا استحياء ولا استنكاف ، وأصبح الحكم مقرورنا بسوء الظن ، وصارت كراسى النيابة عن الأمة محلا للممارسة أو المزاد .. فلابد للحياة السياسية من أن تكفل بإجراءات حاسمة .

وفي الحساب على المساوئ لن اترخص في إقامة الحساب على أن تتولاه الجهات القضائية » .

وهكذا حدد الهلالي الهدف الأول للحكم وهو القضاء على الفساد !

والقضاء على الفساد ، في رأى صاحب الجلالة ، يعنى القضاء على الوفد .

وكان هذا أول مايريده فاروق من الهلالي ووزارته !

كان أحمد نجيب الهلالي في الحادية والسنتين من عمره .

درس القانون في مصر والخارج . اشتغل بالمحاماة ثم التحق بالنيابة وأختير استاذنا في كلية الحقوق ومستشارا في إدارة قضايا الحكومة وسكرتيرا عاما لوزارة المعارف وتولى وزارتها لأول مرة عام ١٩٣٥ .

أسند إليه المنصب الوزارى عدة مرات .

انضم لحزب الوفد في أول يناير عام ١٩٢٨ ثم عارض الفساد في هذا الحزب ورفض الاشتراك في وزارته الأخيرة . وقرر الوفد في نوفمبر من عام ١٩٥١ ، بالإجماع ، فصله من عضوية الوفد .



أول اجراء قام به الهلالى - يوم ٣ من مارس - تعطيل البرلمان شهرا وأعلن عن إعادة النظر في الترقيةا الاستثنائية التى اجراها الوفد .
وفرض الإقامة الجبرية على فؤاد سراج الدين وزير الداخلية السابق والسكرتير العام للوفد وعبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية في عهد الوفد بعد أن صدر - في ١١ من مايو - تقرير النيابة عن حريق القاهرة .

* * *

بدأ الهلالى ، في رئاسة الوزارة ، يهاجم الوفد ويصر على تطهيره .
قال السفير البريطانى :
« إنصب التركيز الرئيسى في الهجوم النشيط على الفساد ، وهو تحول في الاتجاه المعاكس لسياسة الوفد القائمة على إبعاد الأنظار عن الفساد الداخلى ، بالتركيز على الاهتمام بالفضال الوطنى » .

ولكن السفير الأمر يكى جيفرسون كافرئ لم ير في ذلك - وحده - بادرة تبشر بالأمل . كتب بعد أسبوع من تعيين الهلالى - يوم ٨ من مارس - إلى وزير خارجيته يقول .
« بريطانيان لانتقم للموقف المصرى » .

التحرك ضد الوفد والتطهير شئ جميل . ولكن المسألة الوحيدة التى تجعل الحكومة المصرية تعيش هي نتائج المباحثات مع بريطانيا فإذا لم تسفر عن شئ واستمرت بريطانيا على موقفها فلا أمل . ولا يمكن استبعاد التمرد أو الفوضى الشاملة .
نحن في نقطة اللاعودة . وإذا ضاعت مصر فلا أحد يعرف أين سيمضى الشرق الأوسط .
إننا القوة الوحيدة التى تستطيع تغيير موقف بريطانيا وستتحرك الراى العام الأمريكى بعنف إذا فشل الغرب في مصر .

إن محاكمة الوفد مسألة هامشية . وسيقول المصريون إن الإنجليز هم الذين طلبوا ذلك بينما رسم الوفد صورة للهلالى كعميل للقصر والإنجليز ، مما أدى إلى هبوط سمعة الملك .
للوعد والإخوان أتباع كثيرون في مصر .

وربما يتحالف الوفد مع الإخوان أو الشيوعيين . ولا يستطيع الهلالى مواجهتهما . ولا يقدر الهلالى على التوازن مع الوفد إلا إذا حقق الامانى الوطنية في الجلاء ووحدته وادى النيل .
ولا بد من اقناع لندن بذلك ، أو تنفصل السياسة الأمريكية عنها بالنسبة لمصر ، لأن البريطانيين مخطئون .

إنى اطالب الولايات المتحدة باعتراف منفرد بفاروق ملكا لمصر والسودان » .

* * *

بعد شهر واحد من تولي أحمد نجيب الهلالى رئاسة الوزارة بدأت المناورات داخل القصر الملكى للاطاحة به .

شرح ايدن في مذكراته عناصر المؤامرة ضد الهلالى فقال :

« بدأت حكومة الهلالى ثابتة ونزيهة ، وهى احسن ما عرفته البلاد من حكومات منذ سنوات طوال ، تتخذ الاستعدادات لمقاضاة أولئك الذين أثروا ، فى عهد الحكومات السابقة ، بابتزاز الاموال بصورة غير مشروعة ، وعلى رأس هؤلاء وزراء حكومة الوفد .

وقيل إن وزير المالية ، أراد المطالبة بالضرائب المستحقة على رجل الأعمال المصرى المليونير احمد عبود باشا ، والتى لم يدفعها ، رغم أنها بلغت ملايين الجنيهات المصرية .

وكان عبود رجلا على جانب هائل من الثراء الفاحش .

وقرر الهلالى أن يقتحم هذه الأرض ، الملأى بالمستنقعات .

وأعجبت بشجاعته ، ولكن طريق المصلحين ، فى بلاد ، تعفنت بالرشاوى ، وتخرمت بالمحسوبية ، يكون دائما ، كثيرا لانزلاق ، مليئا بالاعطال .

وشعر عبود ، أن وضعه أصبح مهددا ، بالكشف عن الحقائق ، التى لاسره ، فلجأ إلى القصر ، يرتب أموره معه » .

وقدم الوزير البريطانى المفوض كريزويل مذكرة إلى السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون قال فيها إنه علم بأن الملك نصح بإبعاد الهلالى ، والناصحون على صلة بالوفد .

وقال كريزويل :

« ليس من مصلحتنا ، أو من مصلحة مصر ، أن يحدث تغيير الحكومة فى المستقبل القريب .

ولا يستطيع الهلالى الوصول إلى اتفاق انجليزى مصرى يقبله برلمان مصر .

ولن تستطيع حكومة أخرى تحقيق نجاح أكثر إلا بعد حل الموقف فى السودان .

وليس من الضرورى أن يكون ذلك سببا فى الإطاحة بالهلالى ، فهناك كثير جدا من المهام الداخلية التى تحتاج لمن يتولى امرها ، وتناسبها حكومة الهلالى أكثر من أية حكومة أخرى .

والملك يخطط لرحلة فى أوروبا هذا الصيف ويريد أن تظل البلد هادئة فى غيابه .. ومن أين لنا أن نعلم أن الهدوء سيستمر ؟ » .

وطلب كريزويل إلى السفير البريطانى أن يقول « كلمة طيبة فى حق الهلالى أمام حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان لإبلاغها للملك فيعرف أن بريطانيا تؤيد حركة التطهير ضد الوفد التى يقوم بها رئيس الوزراء » .

وكان رئيس الديوان الملكى مقتنعا بأهمية استمرار وزارة الهلالى ولكنه قال لكريزويل :

« لاتنصحوا الملك الاحتفاظ بالهلالى وإلا سرب القصة إلى الصحف فيقال إنه تدخل اجنبى وسيكون موقف الحكومة مستحيلا !

* * *

بدأ الموقف فى منطقة القناة أكثر استقرارا وأمنا للقوات البريطانية .

وكان نجيب الهلالى يأمل أن يحقق شيئا ما فى قضية السودان .

وكان يظن أنه سينجح ، لتعاطف الانجليز معه فى حملته ضد الوفد وللتقدم المستمر - والبطئ -

الذى يجريه ضد الفساد ، وبذلك ينجو من المعارضة التى وجهت إليه بسبب الطول القاسية التى فرضها لحل مشكلات مصر الاقتصادية .

وكان من الصعب على الهلالى أن يقبل أقل مما طالب به الوفد من جلاء القوات البريطانية والتاج المشترك لمصر والسودان .

ولكن ..

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة ونستون تشرشل وقرر إبلاغ الحكومة المصرية بقرار بريطانيا بالنسبة للجلاء والسودان .

« نص القرار على أن تقبل الحكومة البريطانية مبدأ الانسحاب التدريجى للقوات البريطانية على أساس أن توافق الحكومة المصرية على المساهمة الكاملة مع حكومات القوى المعنية فى منظمة دفاعية جماعية للشرق الأوسط تبعا لميثاق الأمم المتحدة .

وطلب المجلس إلى الحكومة المصرية إصدار بيان مشترك مصرى - بريطانى ينص على أن تعترف الحكومتان المصرية والبريطانية بحق الشعب السودانى فى تقرير المصير .

وفى الوقت نفسه قرر المجلس الاستمرار فى عدم الإفراج عن مبلغ العشرة ملايين جنيهه استرلينى الذى كان يجب توفيره لمصر فى ظل الاتفاق الذى عقد بين البلدين »

ومذه القرارات تعنى أن بريطانيا لاتعترف بالتاج المصرى المشترك لمصر والسودان وتصر على أن تعترف مصر بحق تقرير المصير للسودان ، وتقبل - أى مصر - مبدأ الدفاع المشترك قبل انسحاب القوات البريطانية .

ولم يكن فى استطاعة نجيب الهلالى أن يقبل ما رفضه النحاس !

* * *

ويحاول الهلالى مع السفير البريطانى تعديل صيغة البيان المشترك المطلوب وإعلان موافقة مصر ، بكلمات مبهمة عامة ، إنضمامها إلى اتفاقية الدفاع المشترك

ويبدى السفير رغبته فى السفر إلى لندن للتشاور مع حكومته وإطلاعها على قرار الهلالى بتأجيل الانتخابات البرلمانية فى مصر وبذلك يكون مستعدا وحده ، دون البرلمان لإقرار أى اتفاق مع الانجليز

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم أول إبريل فيرفض عودة السفير البريطانى إلى لندن للتشاور .

ويرفض وزير الدفاع البريطانى فكرة تعهد مصر بالدفاع عن منطقة القناة .

ويصر الوزير على أن تعلن مصر صراحة استعدادها للمشاركة الكاملة فى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية المصرية للحلف .

ويعلن ونستون تشرشل رئيس الوزراء رفضه لقبول أى اتفاق يتضمن انسحاب القوات البريطانية فى قناة السويس ، وضرورة وجود قوات بريطانية أو من أية دولة أخرى فى مصر أثناء السلم .

حاول نجيب الهلالي إقناع بريطانيا بإصدار بيان من جانب واحد ، أى من جانب الإنجليز ينقذ ماء وجه المفاوضات المصرى بالنسبة للجلاء والسودان فيجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٤ من ابريل ويمرر بإصدار هذا البيان ويطلب مصر الالتزام بحق السودان في تقرير المصير .
قال ايدن لمجلس الوزراء البريطانى .

— مصر لن تدخل في مفاوضات متعددة الجوانب مع القوى الأربع الكبرى . واقتراح أن تبدأ مفاوضات ثنائية بين مصر وبريطانيا وحدهما .
وأبدى ايدن استعداداه للسفر إلى الخرطوم والقاهرة للتشاور ولكن المجلس ، برئاسة ونستون تشرشل ورئيس الوزراء ، رفض ذلك .



حاولت الحكومة الأمريكية مساعدة نجيب الهلالي فوافقت على بيع معدات للشرطة إلى مصر وتدريب ضباط الشرطة المصريين في الولايات المتحدة لأهمية مصر في العالم العربى ، ولوقعها الاستراتيجى ولتدعيم أمنها الداخلى .
واشترطت الولايات المتحدة أن تستخدم مصر هذه المعدات لحفظ الأمن وأن تتعهد بعدم استخدامها لعمل من أعمال العدوان ضد أية دولة أخرى !
استمر دين اتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة يطلب إلى الحكومة البريطانية القيام بعملية مصالحة ، أى بعمل دى ، مع الحكومة المصرية .
وأخذت الحكومة الأمريكية تلح على بريطانيا بضرورة الإسراع في محادثات مع مصر والبدء فوراً في سحب قواتها من مصر .

وطلب اتشيسون إلى سفره في لندن إبلاغ ايدن قلق بريطانيا بشأن الموقف في مصر وقال إن كل يوم يمر دون حل حاسم لحل المشكلات البارزة فإن موقف الحكومة المصرية سيهتز وإذا لم يتغير الموقف تماماً فإن فرصة التفاوض مع حكومة معتدلة ستضيع ويصبح تحقيق أهداف الغرب موضع شك .

واقترحت الولايات المتحدة إلغاء البيان المشترك والاكتفاء بجدول أعمال يعلن عنه — أى كأنه إعلان من جانب بريطانيا وحدها ويذاع فيه :

- * تولى مصر مسئولياتها في قاعدة القتال لمصلحة الدفاع عنها وحماية القناة .
- * مد مصر بالمساعدات لتقوم بمسئولياتها .
- * إجراءات انسحاب القوات البريطانية من قاعدة القتال والتوقيت الزمنى لها .
- * دور مصر في الدفاع عن الشرق الأوسط .
- * اعتراف بريطانيا بلقب ملك مصر والسودان واعتراف مصر بحق السودانين في تقرير المصير . وقال الأمريكيون إن الاعتراف البريطانى بلقب ملك مصر والسودان سيكون اعترافاً رمزياً . ودرست بريطانيا احتمال اختيار غزة ومناطق أخرى بديلاً عن قاعدة قناة السويس لتسحب إليها القوات البريطانية . ولكن العسكريين البريطانيين قالوا بعدم صلاحية هذه المناطق .

وعندما طلب سفراء الدول الأجنبية رأى كافرئ والحكومة الأمريكية في اعتراف دولهم باللقب .
قال :

.. هذه مسألة تخص حكوماتكم .

أى أن الولايات المتحدة لاتقرض على هذه الدول شيئا بل تترك لها القرار^١
وكان الانجليز يأملون أن ينصح كافرئ السفراء بالا تعترف حكوماتهم بالسيادة المصرية على
السودان^٢

ولكن لعبت الدبلوماسية الأمريكية دورا في اعتراف كل من اليونان وإيطاليا بفاروق ملكا لمصر
والسودان . وبذلك بلغ عدد الدول التي اعترفت بهذا اللقب ١٢ دولة من بينها سوريا ولبنان واليمن
والعراق والاردن والسعودية من الدول العربية وأفغانستان وباكستان واندونيسيا وإيران من
الدول الإسلامية و ٣ دول أوروبية هي إيطاليا وأسبانيا واليونان .

ويبحث كريزويل برقية إلى لندن يقول فيها :

« رأى جيفرسون كافرئ الشخصى أن فشل بريطانيا في الاعتراف بلقب فاروق ملكا لمصر
والسودان هو سبب المشاكل » .

* * *

بدأت أزمة ملك مصر والسودان يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ عندما ألغت حكومة النحاس معاهدة
١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثلاثي بشأن السودان عام ١٨٨٩ ونادت بفاروق ملكا على مصر
والسودان ، وقررت إصدار دستور السودان دون استشارة السودانين ودون تقييم الموقف في
السودان ومراجعة إبعاده .

وكان مستحيلا استشارة السودان لأن أموره في يد الانجليز وفضلا عن السرعة التى تم بها
إصدار قوانين إلغاء المعاهدة .

كان الحاكم السوداني العام البريطاني قد عين في ٣١ مارس ١٩٥١ لجنة مشتركة من ١٣
عضوا برئاسة القاضى ستانلي بيكر لتعديل الدستور وإعداد السودان لقدر أكبر من الحكم الذاتى
. وعهد إلى اللجنة ببحث مسألتين أثرتا في الجمعية التشريعية في أواخر عام ١٩٥٠ في الخرطوم
وهما

١ - إعادة النظر في قانون الانتخابات والمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في السودان .

٢ - الخطوات الدستورية التى تتبع للوصول إلى الحكم الذاتى .

نشأت خلافات بين أعضاء اللجنة للخلاف على مسألة السيادة في السودان .

اقترح بعض الأعضاء أنه ، خلال فترة الانتقال ، تكون السيادة للجنة من الأمم المتحدة .

ورأى آخرون أن تكون السيادة للحاكم العام والإدارة القائمة فاستقال ٦ من ١٣ عضوا فرأى
رئيس اللجنة ضرورة حلها ، فحلها الحاكم العام في ٢٦ من نوفمبر وأعلن أنه - أى الحاكم العام -
سيضع مشروع الدستور على أساس ماقامت به اللجنة باعتبار أنها أنهت أعمالها وأتمت تعديل
الدستور وأن لم تنته من تعديل قانون الانتخاب .

اقترحت بريطانيا اشرافا دوليا على مياه النيل ولجنة دولية للإشراف على التطور الدستوري للسودان .. وهو ما وافقت عليه الثورة بعد ذلك ولكن النحاس رفضه .

اقترح الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية حكومة الوفد إجراء استفتاء في السودان ليقرر الشعب مصيره

ورأى ايدن الذي لا يريد وحدة مصر والسودان ، ولا بريد حقيقة منح السودان استقلاله ، عدم الرد على هذا الاقتراح ليموت .

وطلبت الولايات المتحدة من ايدن أن يعلن رأيه في إجراء الاستفتاء فرفض .

وكان الاستفتاء هو ما اقترحته مصر ووافقت عليه بريطانيا بعد قيام الثورة في ٢٣ يوليو

١٩٥٢!

ردت بريطانيا على قرار النحاس إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان فاروق ملكا على مصر والسودان بإنهاء ستؤيد حكومة السودان في إدارتها للبلاد طبقا للاتفاق الثنائي ، أي أن الإدارة البريطانية ستستمر ، وإلغاء المعاهدة سيبقى مجرد قوار على الورق !

وأعلن انتوني ايدن وزير الخارجية في مجلس العموم البريطاني يوم ١٥ نوفمبر ٥١ بأنه يؤيد الحاكم العام في إصدار دستور للحكم الذاتي قبل نهاية عام ١٩٥٢ وإعداد السودان لتقرير المصير .

وكانت هناك ٤ أحزاب سودانية .

دعا الهلال السيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار وحزب الأمة ، الذي يطالب بالاستقلال لإرسال ممثلين عنه فوصلوا الاسكندرية بين ١٢ مايو و ٢٧ مايو ١٩٥٢ لأن الوزارة كانت قد انتقلت إليها في ١٧ من مايو ووعده السيد عبد الرحمن بتلبية الزيارة في ٢٥ يوليو ولكن تأجلت الزيارة نتيجة للثورة .

وكان هدف الهلال إقناع المهدي بقبول التاج المشترك .

ولم يستشر الهلال الميرغني زعيم الختمية والحزب الاتحادي الوطني الذي يطالب بالوحدة مع مصر !

وبعث ايدن في ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ إلى حاكم السودان بأن يعلن الإدارة الذاتية للسودان .

في ٢ أبريل ١٩٥٢ قدمت الحكومة السودانية مسودة مشروع الحكم الذاتي إلى الجمعية التشريعية

وافقت الجمعية على الدستور في ٢٣ من ابريل من حيث المبدأ وأدخلت عليه ٧ تعديلات وأرسل المشروع إلى الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٠ من مايو على أن يصدر الدستور إذا لم يصل الرد خلال ستة شهور أي في ١٠ من نوفمبر ١٩٥٢ .

وأعلنت الحكومة البريطانية أنه من المستحيل تحقيق تقرير المصير إذا كانت إحدى دولتي الحكم الثنائي تصر على السيادة على السودان كما أعربت بريطانيا عن أملها في أنه بعد فترة قصيرة من الحكم الذاتي - ربما في أوائل عام ١٩٥٣ - يستقل السودان .

وبهذا الخلاف الحاد بين مصر وبريطانيا فإن أحمد نجيب الهلالي باشا لايجرؤ على التمسك باستقلال السودان وانفصاله عن مصر بينما أعلن النحاس أن فاروق - ولو على الورق - ملك والسودان !

* * *

رأى ايدن أن يتخلص من الأزمة التي أوقعه فيها كافرئ والحكومة الأمريكية فترك للسودانيين أنفسهم مسألة الاعتراف باللقب الملكي .

بعث إلى الحاكم العام البريطاني السير روبرت هاو يطلب منه أن يعرض على المكتب التتحيين الخرطوم المذكرة التالية :

« لما كانت الحكومة المصرية قد أعلنت أن جلالة الملك فاروق ، يحمل لقب ملك مصر والسودان فإن الحكومة البريطانية ، تؤكد أنها ستقبل إما وحدة مصر والسودان تحت اسم المصري ، أو أي وضع آخر للسودان ، شريطة أن ينبثق عن ممارسة الشعب السود لحقه ، بحرية ، في تقرير وضعه المقبل ، وهو حق ، تعترف به الحكومتان وتقبلان به . وتترك الحكومة البريطانية أن هناك خلافا في الرأي بين الحكومتين ، على موضوع الملك في الفترة الانتقالية قبل تقرير المصري .

لذلك تعلن استعدادها للدخول في مشاورات فورية مع السوادانيين حول هذا الموضوع لتتأكد ما إذا كان بالإمكان الوصول إلى حل يقبل به السوادانيين ويتفق مع اليهود . قطعتهما لهم الحكومة البريطانية »

* * *

ونلى الهلالي الصيغة التي اقترحتها بريطانيا لاستئناف المفاوضات . ويجتمع مجلس الوزراء البريطاني فيقرر عرض بعض المعدات العسكرية على الجيش المصري وسحب بعض القوات البريطانية الإضافية التي أرسلت إلى منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة وحرر القاهرة .

ولكن استمر جيفرسون كافرئ يقول إن كل يوم يمضي دون تقدم ملموس ، نحو حل القضية المعلقة بين مصر وبريطانيا يعرض حكومة الهلالي للسقوط . وقال :

« نقطة الضعف الأساسية في مواقف الهلالي أنه مالم يحرز تأييدا شعبيا ينبع من انتصار يحققه في المفاوضات مع بريطانيا فعليه أن يظل ملتزما بالسياسة المتناقضة التي تتمثل في محاولة تطهير الحياة العامة في مصر بمساندة الملك !

ولكن مساندة الملك موضع شك لأن فاروق وحاشيته كانوا غارقين في الفساد إلى درجة يستحيل معها أن يقف التطهير عند أبواب القصر » .

وهكذا ظل حكم الهلالي عقيما .

وخاب أمل رئيس الوزراء في تحقيق نتائج ناجحة للمفاوضات مع بريطانيا العظمى حول

الجلاء والسودان .

* * *

ويحاول الهلالى مرة أخرى مع بريطانيا أوفد عبد الفتاح عمرو باشا السفير المصرى إلى لندن للتفاوض مع انتونى ايدن وزير الخارجية .

وافق مجلس الوزراء البريطانى على التفاوض مع عمرو ويستدعى السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون إلى لندن

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٩ من ابريل لبحث صيغة جديدة تعرض على مصر . اقترح وزير الدفاع تعيين لجنة عسكرية - مصرية تبحث تقديم مساعدة بريطانية لتدريب وتجهيز الجيش المصرى المعروف باتجاهاته الموالية لبريطانيا وللمساعدة العناصر الصديقة لبريطانيا في مصر .

وطلب ونستون تشرشل ، رئيس الوزراء ، إبلاغ الحكومة الامريكية بأن بريطانيا لا تستطيع الاستمرار ، إلى الابد ، في تحمل اعباء حماية قناة السويس . رد ايدن قائلا :

- لايمكننى إبلاغ الولايات المتحدة ذلك في الوقت الذى يطلبون فيه منا تقديم تنازلات لمصر بشأن السودان للوصول إلى اتفاق .

ويمضى ايدن خطوة أخرى في محاولة الوصول إلى اتفاق مع نجيب الهلالى . وافق مجلس الوزراء البريطانى يوم أول مايو على اقتراح لايدن ، بأنه ، في حالة موافقة مصر على إصدار البيان المشترك بشأن السودان ، فإن ايدن مستعد ليدلى بتصريح في مستهل المفاوضات يقول فيه :

« بعد أن أعلنت الحكومة المصرية بأن جلالة الملك فاروق يحمل لقب ملك مصر والسودان ، تعيد الحكومة البريطانية تأكيد أنها ستقبل وحدة مصر والسودان في ظل التاج المصرى .

أو أى وضع آخر للسودان ، بشرط أن ينبع من الشعب السودانى لتقرير مصيره بحرية .. وهو الحق الذى اعترفت به وقبلته الحكومتان المصرية والبريطانية .

وتدرك الحكومة البريطانية أن هناك خلافا في رأى بين الحكومتين فيما يتعلق بمسألة لقب الملك خلال الفترة الانتقالية قبل تقرير المصير . ولذلك فهما تعلنان استعدادهما للدخول في مشاورات فورية مع السوڤانيين فيما يتعلق بهذه المسألة لتأكيد ما إذا كان يمكن اتخاذ حل يتفق مع الضمانات التى أعطتها الحكومة البريطانية للشعب السوڤانى ، والتي تلزم بها » .

وكانت هذه خطوة للترضية والتسوية من جانب بريطانيا ولكنها لم تكن كافية ليقبلها الهلالى ، في ظل معارضة الوفد ، فأعلن رفضه لها يوم ٢٠ مايو .

وظلت الولايات المتحدة تلح على بريطانيا أن تعلن اعترافها بفاروق ملكا على السودان إذا وافق السوڤانيون على ذلك .

ولكن بريطانيا رفضت مرة أخرى قائلة إن موافقتها ستدعو السودانيين إلى تأييد هذا الاقتراح

لم يعد أمام الهلالي إلا الاستمرار في التطهير وإعادة التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة ولكن تدخل المفسدون ضده . وكان حماس نجيب الهلالي للتطهير أعظم من أن يتحملة فاروق الذي خشى أن يتورط مع حاشيته في التحقيقات التي تجريها الحكومة فراح يعطى أذنا صاغية لأصحاب النفوذ القوي في السياسة والتجارة الذين يشاركونه الخوف من افتضاح أمرهم . وامتنع صاحب الجلالة عن تأييد تلك المجموعة من الرجال أصحاب القدرة والنزاهة الذين يعارضون الوفد ويتزعمهم الهلالي وبينهم عبد الجليل العمرى والدكتور أحمد حسين !

زار الوزير العراقي المفوض السفير البريطاني لبحث الموقف في مصر .

قال الوزير العراقي .

– مضى على الوزارة في الحكم سبعون يوما ، وحسب معلوماتي فإن صبر الملك نفذ لعدم تقدم الحكومة في تحطيم الوفد وتأمين الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان . واعتقد أنه ستقوم وزارة جديدة برئاسة حسين سرى باشا .

وأضاف :

– لم يتأثر وضع الوفد في مصر كثيرا بأى شيء فعلته الحكومة الحالية فمازال الحزب الوحيد المنظم في مصر .

ويؤكد مرتضى المراغى وزير الداخلية أنباء اهتزاز الوزارة سواء من ناحية الملك أو من ناحية الهلالي نفسه .

قال وزير الداخلية للسفير الأمريكى جيفرسون كافرى .

– سيستقيل الهلالي إذا لم يحصل من الانجليز على ما يريد .

وفي هذه الحالة سأتولى السلطة أى مرتضى المراغى نفسه ! وإن أجرى انتخابات لمجلس النواب وسأعلن برنامجا كبيرا للإصلاح الاجتماعى بوصفه المسألة التي تحظى بشعبية كافية لجذب الاهتمام بعيدا عن السعى الضعيف وراء التطلعات الوطنية وسأمنح بريطانيا مهلة ٦٠ أو ٩٠ يوما كآقصى حد للوصول إلى اتفاق مع مصر أو مواجهة شعب مصر المتحد في ثورة .

ولكن الملك لم يقبل هذه الفكرة بصفة نهائية وإن كان يميل إليها .

وأبرق السفير الأمريكى إلى واشنطن بأن هناك فرصا كثيرة تتبدد مما يؤكد خطورة الموقف ! توجه كريم ثابت المستشار الصحفى السابق لفاروق لمقابلة نجيب الهلالي رئيس الوزراء وقال له :

– لن تسفر اجتماعاتك مع السودانيين عن شيء .

أبدى رئيس الوزراء ثقته بأن الأمريكين سيمارسون ضغطا حقيقيا وفعالا على بريطانيا لتحقيق الأمنى القومية .

قال كريم ثابت :

- لن تلقى الولايات المتحدة بعلاقاتها الخارجية مع بريطانيا في متاهة للتوصل إلى حل للمشكلة المصرية .

قال الهلالى :

- سأجعل التصويت في الانتخابات البرلمانية إجباريا لإرغام المتعلمين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع لهزيمة الوفد .

رد كريم ثابت :

- ستكون النتيجة : تصويت عشرة من أتباع الوفد ، من غير المفكرين ، مقابل كل مفكر مستقل!

ويصبح السفير الأمريكى نقطة التقاء كل السياسيين للمصريين .. الذين يريدون بقاء الهلالى والذين يريدون الإطاحة به أيضا !

وتتابعت اجتماعاتهم بصورة مكثفة بالسفير فقد أصبح السفير هو ضابط الاتصال أو الوسيط بين ملك مصر والسياسيين المصريين !

اجتمع كريم ثابت ثلاث مرات بممثل السفارة الأمريكية . قال لهم :

- لم يعد لدى الهلالى شيء يفعل . وعلاقاته مع الملك مستحيلة وهو يثبت كل يوم عدم قدرته على الحكم وبرنامج الوحيد الاستمرار في المحاكمات التطهيرية غير المجدية ، والمكلفة ، لقادة الوفد وغيرهم .

ورشح كريم ثابت للسفارة الأمريكية أربعة يصلحون لتولى رئاسة الوزارة وهم على ماهر ، وحافظ عفيفى ، ومرئضى المراغى ، وحسين سرى .
وانهى كريم ثابت أحاديثه قائلا .

- السفير الأمريكى هو الرجل الوحيد في مصر الذى يستطيع إقناع الملك بالتخلص من الهلالى وتشكيل حكومة جديدة برئاسة حسين سرى !

ويقول السفير الأمريكى في تقاريره لوشنطن إن مجموعة أخرى غير كريم ثابت اتصلوا به لينصح الملك بإقالة الهلالى !

ويستغل رجل الأعمال المصرى المليونير أحمد عيود زيارته مع كريم ثابت لكافرى فيعلن أن السفارة الأمريكية تؤيده .

وأخذ عيود يكرر بانه لن تكون هناك أية اتفاقية بين مصر وبريطانيا إذا لم يؤيدها الوفد ويوقعها النحاس .

وقال ، لإخراج الهلالى :

- الوفد يون ليسوا مستعدين لقبول الدفاع الجماعى عن الشرق الأوسط وإن يستطيع الهلالى قبوله .

في ١٠ من يونيه قال السفير الأمريكى جيفرسون كافرى :

« من المحتمل أن يتهور الملك ويغير الحكومة في المستقبل . ولا توجد قدرة على التنبؤ بما

سيفعله .. ولكنه يخطط لرحلة صيف على ظهر يخته ، وهذا بمثابة إغراء شخصى كبير بالنسبة له . ليزترك الأمور على ماهى عليه .
ويحاول رئيس الديوان الملكى الإصرار على ألا يظل الملك بعيدا لأكثر من أسبوعين ، وأن يبقى في شرق حوض البحر المتوسط حتى يمكن عودته إلى القاهرة بسرعة ، إذا تطورت الأمور إلى أزمة طارئة » .

بدأ الوفد يطالب بإعادة مجلس النواب المنحل .
وخطب مصطفى النحاس فانتقد الحكومة لموقفها من المفاوضات وقدم يوم ٥ من يونيه التماسا للملك لدعوة مجلس النواب إلى الاعتقاد لأن حله غير دستورى .
رد الهلال فأعلن أنه لن يقبل إلا الإقتراحات البريطانية التى تلاثم مصالح وادى النيل !
وتبادل رئيس الوزراء والنحاس النقاش على صفحات الصحف حول المفاوضات .
وكان النحاس يتحدث في صحيفة « المصرى » الناطقة باسم الوفد .
أما نجيب الهلالى فلم تكتب الأهرام اسمه بل كانت تنسب أقواله إلى « شخصية تحتل واحدا من أعلى المناصب في الدولة » .
وقد اعتبر السفير الأمريكى هذه الأحاديث بأنها تمثل تقدما في جهود الهلال لى لتشكيل حزب مناهض للوفد !

وعلى السير رالف ستيفنسون إلى لندن قال :
« أصبح من الصعب على الحكومة ، أكثر من ذى قبل مناقشة تفاصيل ترتيب الدفاع قبل الاتفاق معنا - أى مع الانجليز - على قبول الأمانى القومية » !

حاولت الحكومة الأمريكية مرة أخيرة مساعدة الهلالى .
أوفدت هنرى بايرون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد إلى لندن لإقناع ايدن بإيفاد مندوب عنه لإقناع السودانين بقبول اللقب الجديد لفاروق . ولكن بايرون لم ينجح في مهمته .
ودعى دين انتشيسون وزير الخارجية الأمريكى لزيارة إنجلترا لاستلام دكتوراة فخرية في القانون المبنى من جامعة أكسفورد فعقد اجتماعا طويلا مع انتونى ايدن لبحث العلاقات المصرية - البريطانية - السودانية .
شهد الاجتماع حاكم السودان العام والسير رالف ستيفنسون السفير البريطانى في مصر ونحو عشرين من الخبراء البريطانيين والأمريكيين .
نوقش موضوع تدخل القوات البريطانية إذا قامت أزمة في مصر ولكن وجد المجتمعون أن ذلك ستكون له نتائج بعيدة للغاية !

.. وربما كان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى امتناع بريطانيا فيما بعد عن التدخل ضد الثورة لصالح فاروق .

أعلن أيدن في الاجتماعات أن الزعيم السوداني عبد الرحمن المهدي ليس مستعدا للاعتراف بلقب فاروق . وطلب اتشيسون من أيدن الضغط على السودانين للاعتراف باللقب ، وألح في ذلك . قال أيدن :

– سينتخب أول برلمان سوداني في الخريف وسنشجعه على إعلان رأيه في اللقب .
قال اتشيسون :

– النتيجة النهائية هي أن مصر ستفقد السودان أما بريطانيا فستفقد قاعدتها في مصر .
رد رالف ستيفسون قائلا :
– أنت متشائم أكثر مما ينبغي .

لم تسفر الاجتماعات عن إنقاذ وزارة الهلال ، ولم يكن اتشيسون متشائما ،
ويكتب السفير الأمريكي إلى واشنطن قائلا :

« ضعف هذه الحكومة ناشئ عن عدم قدرتها على إنجاز شيء مع بريطانيا ، فلم تحرز المحادثات المباشرة بين مصر والسودان أى تقدم يذكر » ..

وواصلت أمريكا طيلة شهرى مايو ويونيه ، سواء عن طريق الاجتماعات أو الرسائل ، الضغط على الانجليز ، بشدة دون جدوى .

بدأ الياس اندراوس يشيع أنه زار الوزير البريطانى كريزويل وعرف منه أن بريطانيا تؤيد تغيير الحكومة فتوجه كريزويل إلى وزارة الداخلية وأبلغ وزيرها بعدم صحة هذه الإشاعة .

أخذ أحمد مرتضى المراغى يمدح الهلالى حتى فاق حدوده في ذلك كما يقول كريزويل ،
وفي الوقت ذاته أظهر المراغى بعض الضيق لأن الهلالى ليس رجل عمل .

... أراد بذلك الإشارة إلى أنه – أى المراغى نفسه – يصلح رئيسا للوزارة وأنه « رجل عمل » !
تخلص كريزويل قائلا :

– شيء جميل أن تكون هناك حكومة يرأسها فيلسوف ومفكر مثل الهلالى ، وتضم رجالا ذو
همة مثلك – أى مثل المراغى – مسئولاً عن وزارتين هامتين الحربية والداخلية.

ويبقى كريزويل إلى لندن قائلا .

« يعد مرتضى المراغى نفسه إذا سقط الهلالى ليتولى رئاسة الوزارة . ولكنه لن يعمل على سقوطه » !

وتكتب السفارة البريطانية إلى لندن :

« زادت التكهنات حول عزل الهلالى ، ودارت مناقشات علنية عن تعيين مرتضى المراغى
ليكون رئيس وزراء قوى » .

* * *

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يسعى فيها المراغى ليكون رئيسا للوزراء .

في مذكرة أعدّها روجر ألين مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية قال
« الهانا كفاح مرتضى المراغى ليصل إلى منصب رئيس الوزراء ، بالإشارة المباشرة ، وغير
المباشرة إلى برنامج الإصلاح الاجتماعي الذي قدمه للسفارة الأمريكية ، وتأكيد المراغى باشا
بأن لديه القدرة على التعامل مع الإخوان المسلمين ، وثقلته بأنه لن تكون هناك صعوبات
بمجرد إعلان برنامجه ، وفي الوصول إلى اتفاقية معنا - أي مع الإنجليز - توافق عليها مصر .
و إذا كنا نبحث عن رجل قوى لحكومة مصر فإن المراغى سيكون مناسباً مثل أي مرشح
آخر .

وعلى أية حال فهو أفضل من حيدر باشا الذي فكرنا فيه ذات مرة معتقدين أنه المرشح
المناسب الوحيدة كديكتاتور للقصر .

ولكننا لانستطيع أن نأخذ كلام المراغى بجدية حول ما يستطيع عمله . فهو يصدمنا
بكونه زلق اللسان ، واعتقد أن علينا أن نكون حذرين في إعطائه - أية مظنة - تجعله يظن
أنه يتمتع بتأييدنا .

ويستعري اهتمامنا برنامجه للإصلاح الزراعي الذي يعرضه كبريم ثابت باشا وتموله
الولايات المتحدة !

و إذا طالعنا خطة المراغى وأنه سيفتنع الملك بالتدخل عن أراضيهم الزراعية كما أن اتخاذ
الاجراءات لتوزيع العزب الكبيرة يعتبر الوسيلة الوحيدة التي تكسب ، عن طريقها الحكومة
المصرية تأييد الشعب .

وعلمنا أن أحمد حسين باشا - وزير الشؤون الاجتماعية في عهد الوفد - والذي اختير
سفيراً لمصر في واشنطن بعد الثورة - وعد بتأييد المراغى . ونتمسك إذا كان كل هذا هراء كما
يبدو لأول وهلة .

وتقول التقارير إن الملك فاروق قرر التخلص من الهاللي لأنه فشل في تحريكنا بالنسبة
لموضوع لقب ملك مصر والسودان . وهذا يتضمن إيمانه بأن شخصاً آخر يمكنه أن يكون
أفضل مثل المراغى الذي سيقدم برنامجاً للإصلاح الاجتماعي .

ومن المحتمل أن يكون المراغى قد حصل على تأييد سفير الولايات المتحدة . أما عن نفسه
فأشعر بالأسف لاستبدال الهاللي للمخلص الكفاء بالمراغى الذي يبدو طموحاً غير مخلص .
ويشعر المراغى بالانزعاج من أنشطة الياس أندراوس وكريم ثابت ومحمد حسن - أمين
الملك وخادمه - ويشك في أنهم يعملون لحساب تحالف حكومة برئاسة حسين سرى تمهد
لإعادة الوفد إلى الحكم .

وتكون هذه أول إشارة إلى نوايا عصابة القصر الثلاثية في تكرار تجربتين سابقتين لحسين
سرى عندما مهد لعودة الوفد عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٩ .

ويحاول فاروق إقناع الناس بنقائه وطهارته فيطن حسين الجندي باشا وزير الأوقاف السابق
في عهد الوفد والشيخ البيلاوي نقيب الأشراف ، يوم ٦ من مايو ١٩٥٢ ، بأن « مولانا ينحدر من
صلب النبي عليه الصلاة والسلام » .

إن صاحب الجلالة عجز عن الحصول على اعتراف من الانجليز بلقب ملك مصر والسودان
ف رأى أن يحصل على لقب آخر وهو لقب « السيد » أى « الشريف » مع أنه من سلالة الألبان
والشراكسة والأتراك !

* * *

أصدر مجلس الدولة حكماً بإلغاء قرار الهلالى بتحديد إقامة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح
حسن والفى المجلس الأمر العسكرى الذى كان قد أصدره محمود فهمى النقراشى باشا
رئيس الوزراء الراحل عام ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين .
وبدا الوفد يهاجم نجيب الهلالى فى نقطتين الأولى أن الحياة النيابية توقفت ، والثانية أن
الحركة الوطنية ضد الانجليز تجمعت !
وكان اعداء الهلالى أكبر كثيرا من مناورات الوفد .
قال كافرئى :

« هناك الشركات الكبرى صاحبة المصالح التى ترفض سياسته المالية ، وكذلك المافيا
المقنعة التى أثرت كثيرا على الحياة العامة فى مصر وتتخوف من حملته لمحاربة الفساد .
والقول بأن عددا من هذه القوى هو بمثابة حليف طبيعى للوفد قول غير صائب رغم أنه
قد تكون له وجهته .. وكل مافى الأمر أن هذه القوى تتطلع إلى إنهاء حملة الهلالى ضد الفساد
» !

ويهاجم حسين سرى باشا فى حديث يذلى به إلى صحيفة « الأخبار » ، فى أول عدد تصدره يوم
١٥ يونيه ، حكومة الهلالى بأسلوب غير مباشر فيطالب بعدم تعديل الدستور وأجراء الانتخابات
بطريقة مباشرة .

ويتوجه إلياس أندراوس للقاء كافرئى قائلا :

.. لن يستطيع الهلالى إقناع شعب مصر بعقد حلف معكم . الوفد وحده يستطيع ذلك .

وأضاف :

.. قل لى إن الهلالى يجب أن يذهب ويستبدل بالمرافى كرئيس للوزراء لأبلغ ذلك لصاحب
الجلالة .

رفض كافرئى وكتب إلى حكومته :

« هناك تنسيق بين مجموعة القصر والوفد لعزل الهلالى . وقد ينسوا من جعل البديل هو
حسين سرى لكرامية الملك الشخصية له . والآن يضعون أعينهم على المرافى » .

قال صاحب الجلالة لعبد الخالق حسونة وزير الخارجية يوم ٢٥ يونيه .

.. أعلم أن الوفد يتآمر ضد الهلالى وأن البريطانيين يشتركون فى المؤامرة .

وكان جلالة الملك .. الذى انتقل إلى الاسكندرية بمناسبة فصل الصيف .. يكذب فإن المتآمرين
كانوا ، بالإضافة إلى الوفد ، رجال الملك !

دعا السفير الأمريكى وزير خارجية مصر للعشاء .

قال الوزير :

- يعرف رئيس الوزراء أن رجال الوفد وأصدقائهم يتعاونون لإسقاطه . وقد قرر الهلالى باشا مقابلة حافظ عفيفى رئيس الديوان غدا ليلغى أنه سيستقيل إذا وضعت العقبات أمامه لمنع التطهير.

وأضاف حسونة :

- إن رئيس الوزراء يشعر أنه إذا تمسك بالوزارة لفترة أطول فإن الملك قد يقبله لفشله مع البريطانيين . وقد قرر الهلالى ، منذ فترة ، تقديم استقالته ويبحث عن مخرج لذلك .
لقد تولى الوزارة في ظل سوء فهم بأن البريطانيين يرحبون بتعيينه وسيغيرون موقفهم من السودان ويتوصلون إلى اتفاق بشأنه ، ولكن البريطانيين لم يفعلوا شيئا من هذا القبيل .
قال السفير .

- أعرف أن المؤامرات مستمرة ، ولكن لاشأن للانجليز بذلك .

قال حسونة :

- هل تنصحني بالسفر غدا إلى الاسكندرية في أول قطار لإقناع الهلالى بالعدول عن الاستقالة ؟
وافق السفير قائلا :
- أرجوك انصحك ألا تقوم بعمل متهور .

* * *

نشرت صحيفة « الصانداى اكسبريس » البريطانية أن مليون جنيه دفعت لفاروق ليتخلص من وزارة نجيب الهلالى .

ويسافر عبد الخالق حسونة وزير الخارجية للاسكندرية ليليلج رئيس الوزراء أن أحمد عبود دفع هذا المبلغ الضخم لاندراوس وكريم ثابت في سويسرا ليسلماه للملك للإطاحة به أى بالهلالى .
ويستخدم الهلالى نفوذه كحاكم عسكري عام لإجبار البنك الاهلى على إظهار مبالغ التحويلات الأخيرة إلى سويسرا من حساب عبود وأكد ذلك شكوكه !
قال أيدن في مذكراته :

« دفع عبود مبالغ ضخمة من الفرنكات السويسرية إلى رجلين نافذى الكلمة ، من البطانة الملكية من غير المشوق بهم هما الياس اندراوس وكريم ثابت باشا ، وكان عليهما ، أن يسقطا حكومة الهلالى .

وسرعان ما وجد رئيس الوزراء نفسه ، مقيدا في حبكة سياسية واقتصادية ، تميزت بها مصر إذ اتحدت مصالح عبود باشا ، الذى خشى دفع تلك الضرائب الباهظة ، مع مصالح الوزراء الوفديين السابقين ، الذين رأوا أنفسهم معرضين للمحاكمة بتهمة الفساد .
قال كافرئى لكريزويل :

« لا اظن أن عبود لديه مبالغ نقدية لاتمام عملية من سبعة أرقام .
إن عبود يعاني من عجز مالى . وقد اتصل بى للحصول على قرض من البنك الدولى لتنفيذ مشروعات جديدة في مصر .

وقد رفضت فلا يمكننى التوصية بذلك .

ولكنى اعتقد أن عبود لن يجد صعوبة في الحصول على المبالغ النقدية اللازمة من مكان ما » .

علق حافظ عفيفى على القصة .. بسناجة وحزن
- لا أفهم لماذا يريد الملك كل هذه الأموال . إنه غنى جدا بالفعل . ولا يدري ماذا يفعل بكل هذه الثروة . ولابد أن يشك الإنسان في أن الملك مهتم كثيرا بتهريب كنز صغير إلى الخارج يعيش عليه إذا طرد من هذا البلد ، وهو ما يتفق مع شخصية صاحب الجلالة .
ويجد الهلالى أن البريطانيين لم يقدموا له شيئا يقبله ويجعله متفائلا .
ولذلك قرر أن يستقيل بسرعة ويشرف ، قبل أن يقال لفشله .
ويحاول حافظ عفيفى إقناع الهلالى بالبقاء دون جدوى فيقدم استقالته يوم ٢ من يوليو قائلا في خطاب الاستقالة .

« بدأ لي وبعض من زملائي أننا نتحمل مالا طاقة لنا به ، وأن البلاد في مفرق من الطريق ينبغي لنا فيه أن نضع الأمر بين يدي جلالتك » .
وتضطر السفارة الأمريكية إلى إصدار بيان تنفى فيه أن لها علاقة باستقالة الهلالى . قال البيان :

« صرح المتحدث مسئول باسم السفارة الأمريكية هذه الليلة بأن سياسة الولايات المتحدة هي عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلد آخر . والسفارة تلتزم بهذه السياسة تماما » .
وقال كافرلى معلقا على استقالة الهلالى :
« يبدو لي أن الملك استسلم ، بأى ثمن ، للنصابين . وقد يكون من الأفضل إظهار هذه الحقيقة .

إن حكومة الهلالى كانت تتألف من أشخاص وطنيين يحظون بتأييد في الغرب بصفة عامة ، والولايات المتحدة على وجه الخصوص » .
لقد وعد هلالى بإجراء إصلاحات اجتماعية لكنه لم يفعل شيئا إزاءها . كما وعد بعمليات تطهير داخل الحكومة ولم يفعل شيئا رغم ادلائه بتصريحات إيجابية بأنه على وشك القيام بذلك » !

وكان يجب على كافرلى أن يقول أيضا إنه فشل في جعل وشنطن تنفصل - بسياستها - عن لندن إزاء مشكلة لقب ملك مصر والسودان ، ففي تلك المرحلة لم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة بعد لوراثة النفوذ البريطانى في مصر .



قال ايدن معلقا على استقالة الهلالى :
« إنها بداية النهاية للحكم الملكى في مصر »
وقال السفير البريطانى :
« نعمت مصر بفترة من الحكم الذى تجاوزت كفاءته ونزاهته أى حكم عرفته في

السنوات الأخيرة ، في المسائل الرئيسية ، داخليا وخارجيا ... ورغم ذلك لم يتحقق اى تقدم «!

* * *

كان عبود هو المهندس الحقيقي لسقوط الهلالى خوفا على احتكاره للسكر .

وكان الهجوم الحذر الذى شنّه الهلالى ووزير مالىته زكى عبد المتعال على الفساد والاصلاح

المالى كافيا « لتخويف « عصابة القصر .

وقال كريسويل :

« افسد الملك واصدقاؤه الأمور بشدة . فقد عرّتهم فضيحة سقوط الهلالى من آخر « هلاهيل »

الهيئة الملكية « !»

لعبة الكراسى الموسيقية

استطاع حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي اقناع فاروق بتكليف بهي الدين بركات باشا بتشكيل وزارة جديدة .

وكان رأى رئيس الديوان أن حكومة برئاسة بهي الدين بركات يمكن أن تواجه التأثير السيء على سمعة الملك الذي نشأ عن ظروف طرد الهلالى . وافق صاحب الجلالة .

بدأ بهي الدين بركات باشا اتصالاته البطيئة محاولا ضم أفضل العناصر إلى الوزارة الجديدة وبالذات أقوى وزراء الهلالى مثل احمد مرتضى المراغى وزير الحربية والداخلية ، ولكن ، اقترح عملاء القصر تعيين كريم ثابت وزيرا للدولة فرفض المراغى رفضا قاطعا دخول الوزارة . ومن ناحيته أبى بهي الدين بركات تشكيل وزارة تضم كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق.

أصبح الموقف حربا مباشرة بين عملاء السراى مثل الياس اندرانوس رئيس عدة شركات والمستشار الاقتصادى للملك ، ورجل الأعمال أحمد عيود وكريم ثابت من جانب ، وحافظ عفيفي ووزراء حكومة الهلالى من جانب آخر .

وكان صاحب الجلالة راغبا في الاستماع إلى نصيحة اندراوس وشركاه ! وعندما بدا أن بركات على حافة النجاح في تأليف الوزارة ، غير الملك رأيه وعهد إلى حسين سرى في منتصف ليلة ٢ من يوليه بالمنصب بعد أن ظلت مصر بدون وزارة ٨٤ ساعة ! أبلغ الياس اندراوس حسين سرى بأن الملك يكلفه بتشكيل الوزارة وبأحده في أسماء أعضائها ونقل الأسماء إلى فاروق !

وكان الياس اندراوس باشا قد عين في أوائل العام حسين سرى عضوا بمجلس إدارة شركة صباغى البيضاء التى يراسها اندراوس نفسه . وعلى هذا الأساس يكون اندراوس رئيس سرى هو الذى حمل إليه التكليف الملكى بتأليف الوزارة ! قال ايدن في مذكراته :

« كان في وسع بهي الدين بركات أن يواجه خطورة الموقف وحاجات الساعة . ولكن طالع فاروق السيء كان يقوده ويوجهه في تلك الساعات » !
ويلتقى كريزويل ، لأول مرة ، بيهي الدين بركات باشا .

قال كريزويل

.. سنتصرف بسرعة في منطقة القتال إذا عاد الوقت .

قال بهي الدين بركات باشا .

- لن توجد حكومة مرضية مادام الملك يعمل بأسلوبه الحالي . ويحصل على النصيحة من الياس اندراوس وكريم ثابت .

وأضاف :

- ضمان الأمن الوحيد في مصر بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة .

* * *

شكا رئيس الديوان للوزير المفوض البريطاني قائلاً ببراءة .

- لقد أهملوني منذ توليت منصب رئيس الديوان في ديسمبر الماضي .

وأضاف :

- هذه لطمة وقد قررت الاستقالة

لأنني لم ألتحق في هذا المنصب .

ولم يحدث أن طلبوا - يعني الملك - استشارتي وعندما استشار لا يؤخذ برأى .. إن الملك لم يكن ينوي على الإطلاق أن يجعل بهي الدين بركات رئيساً للوزارة !

* * *

جرت مشاورات عاجلة في لندن ووشنطن لاتخاذ خطوة مشتركة فقد صدم وزيراً خارجياً بريطانياً والولايات المتحدة لسماعهما باستقالة الهلالى ورغبة حافظ عفيفى في الاستقالة .
في لندن اجتمع السير وليام سترانج وكيل وزارة الخارجية الدائم بوالتر جيفورد السفير الأمريكى .

وفي وشنطن اجتمع السفير البريطانى بوزير الخارجية الأمريكى .

وأبرقت وشنطن إلى كافرى تطلب منه التشاور مع القائم بالأعمال البريطانى في القاهرة للقيام بخطوة مشتركة .

اجتمع كريزويل بكافرى . قال كافرى :

- إن يستطيع حافظ عفيفى أن يفعل أى شيء طيب وستكون استقالته صفقة للملك .

عارض كريزويل في استقالة حافظ عفيفى رغم أن نصيحته بتعيين بهي الدين بركات ، ضرب بها عرض الحائط . قال .

- استمرار حافظ عفيفى في منصبه سيشجع بعض العناصر السليمة في الحياة العامة في مصر ، فهو الخيط الوحيد بيننا - الانجليز - وبين القصر ، وبين الملك وأولئك الذين يرغبون في حكومة أمينة في مصر .

وقال

- بقاء حافظ عفيفى في القصر لن يشوه سمعته فبواعثه وشخصيته معروفة تماماً . ولا ينبغي

التخلي عن أمل في التأثير على الملك . وستؤدى استقالة رئيس الديوان إلى تقارب الملك والوفد وتحالفهم ضدها - أى ضد الانجليز - وتشجيع الملك على طرد حكومة سرى بمجرد أن تبدأ في تخفيف نظام الأحكام العرفية ، وربما تعيين المراهى بعد ذلك رئيسا للوزارة .
وقال كريزويل : اقترح ابلاغ الملك أن استقالة حافظ عفيفى سنقلل فرص نجاح المفاوضات مع بريطانيا .

وبعث كريزويل إلى لندن يقول .

هناك خياران :

- هل يمكن التأثير على الملك من خلال حافظ عفيفى إننا بقى في منصبه ؟

أو

- يستقيل حافظ عفيفى فيهتز فاروق إذ سيكون للاستقالة تأثير كبير عليه .

وقال كريزويل :

أرى بقاء حافظ عفيفى في منصبه .

رد ايدن قائلا

« بما أنك تعتبر المزايا تكمن في بقاء حافظ عفيفى فإننا نوافيك على اتباع هذا الطريق » .

أبلغ كريزويل الرسالة لحافظ عفيفى وطلب منه عدم الاستقالة قائلا .

- هذا رأى السفير الأمريكى ايضا .

قال رئيس الديوان الذى كان يهدد بالاستقالة فحسب .

- كنت متلهفا على عدم إتخاذ قرار متسرع في لحظة انفعال . ولن أستقيل خلال الايام القليلة

القادمة طالما أشعر أن هناك ميزة في عملى ، أو أن تأثيرا لى

قال كريزويل :

- إنك ببقائك في منصبك تستطيع تخفيف الدمار الذى يقوم به الملك في حق نفسه ، وفي حق

بلده .

وإذا تركته الآن فإن أحدا لن يستطيع الدفاع عن صاحب الجلالة !

وافق حافظ عفيفى .. فلم يكن بقاء رئيس الديوان الملكى في منصبه أو استقالته منه في تلك

الايام ، أمرا من اختصاص رئيس الديوان وحده بل يقررها معه ، وربما قبله ، السفيران البريطانى

والامريكى في مصر ، أو أحدهما !

قال رئيس الديوان لكريزويل

- إن الملك يجعل عبود يتحكم في وزارة جديدة لحماية مصالح عبود ، ومساعدته في الحصول

على عقود قيمة جدا ستقوم بها وزارة الأشغال العامة قريبا ، مثل مشروع كهربية خزان أسوان ،

بأموال مجموعها ٣٠ مليون جنيه .

وأضاف حافظ عفيفى لكريزويل

- آثار الارتباط السابق لسرى بعبود ، الذى اشتهر كاستاذ محنك في فن الرشوة ، غضبا في

أنحاء البلاد !



كان أحمد عبود في الحادية والسبعين درس الهندسة في جامعتي القاهرة وجلاسجو واشتغل مهندسا مدنيا في مصر والعراق وفلسطين وسوريا .

وهو من كبار رجال الأعمال في مصر أسس شركة « للمقاولات والكراكات » وعمارة الإيموبيليا بالقاهرة ، وشركة بواخر البوستة الخديوية ، وشركة السكر وقنادق مصر العليا وغيرها . وكان عضوا في مجالس إدارات عدد من الشركات والبنوك بينها بنك مصر . واختير عضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا فخريا للنادي الأهلي .

وكان رأى فاروق في أحمد عبود معروفا للسفارة البريطانية ولحافظ عفيفي رئيس الديوان . عندما أسند الملك للنحاس باشا رئاسة الوزارة في يناير عام ١٩٥٠ قال للسفير البريطاني السير رونالد كامبل :

« كان لعبود دور في نتيجة الانتخابات فهو « الرجل وراء الكواليس » . إنه وضع « سردينة » لاصطياد حوت . دفع القليل للوفد للحصول على مغانم كثيرة .

وأضاف صاحب الجلالة :

« سيكون لعبود نفوذ كبير داخل الوفد ، بعد أن أدى له هذه « الخدمة » .

.. يقصد بذلك تمويل المعركة الانتخابية .

ولكن عبود كان أيضا من رجال الملك !

حدث في أغسطس عام ١٩٥٠ أن سافر عبود إلى لندن وبدأ يتصل بالصحف البريطانية وأعضاء مجلس العموم فتوجه السفير البريطاني إلى فؤاد سراج الدين ، الرجل الثاني في وزارة النحاس في ذلك الوقت ، وسأله صراحة

« لحساب من يعمل عبود ؟

قال سراج الدين :

« قدم صاحب الجلالة ٥٠ ألف جنيه ، وأبدى عبود استعداده لإنفاق خمسين ألفا أخرى من ماله الخاص منها على الصحافة البريطانية لتدعو للملك فاروق وتمنحه .

وقال صاحب الجلالة لحافظ عفيفي عام ١٩٥٢ قبل عشرة أيام من استقالة الهلال:

« حسين سرى وضيم ، وعبود وفد ، ولص ، ويجب أن يحاكم !

وإذا كان عبود يستطيع أن يكون صاحب نفوذ على الوفد ، حزب الأغلبية ، فمن المؤكد أنه سيكون صاحب نفوذ أكبر على حسين سرى باشا .

شكل حسين سرى وزارته يوم ٢ من يونيه .

كان حسين سرى في الستين من عمره . تخرج من مدرسة سنترال الهندسية بباريس .

تخصص في شئون الرى واشتغل ٨ سنوات بمصلحة الرى . وعمل سكرتيرا عاما لوزارة الاشغال ومديرا للمساحة ووكيلا لوزارة الاشغال ثم وزيرا لها عام ١٩٢٨ .

وتولى وزارة الدفاع لأول مرة ثمانية شهور عام ١٩٢٩ في وزارة على ماهر . كما تولى وزارة

المالية واختاره حسن صبرى وزيرا للأشغال عام ١٩٤٠ .
اختير رئيسا لوزراء مصر ووزيرا للداخلية في ١٥ نوفمبر لإنقاذ الموقف عقب وفاة حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش في نوفمبر عام ١٩٤٠ .
واستقال في ٤ فبراير ١٩٤٢ ليمهد لوزارة النحاس .
وتولى رئاسة الوزارة في يوليو ١٩٤٩ ليمهد للمرة الثانية لوزارة النحاس في ١٤ يناير ١٩٥٠ .
وعندما يتعد سرى عن العمل السياسى فإنه يرأس عددا من الشركات الكبرى !
وصفه أنتونى إيدن فقال :
« سرى شخصية غير مؤثرة . لا اتباع لها ، ولا حماس لها في الخدمة » .

* * *

شملت وزارة سرى ١٢ وزيرا في مقدمتهم زوج ابنته الدكتور محمد هاشم باشا وزيرا للداخلية وتولى نجيب إبراهيم باشا وزارات الأشغال والمالية والاقتصاد !
 واحتفظ سرى لنفسه بوزارة الحربية ، بصفة مؤقتة .
« سرى شخصية ممتازة . ولكن مصر تعتبره مواليا جدا لبريطانيا في حين أن البريطانيين لا يرحبون بتعيينه » .
واعطى كافرى لسرى مزية واحدة من وجهة النظر الأمريكية فقال :
« علاقتى الشخصية بسرى ممتازة ويمكننى التأثير عليه للقيام بتصرفات معينة في بعض المواقف وابعاده عن الأخطاء » .
وهو أكثر السياسيين المصريين ميلا للغرب .
وهو الوحيد الذى يعرف كلمة « الستار الحديدي » ويبغض الشيوعية بغضا شديدا .
وكان يرغب بوضوح أثناء توليه الوزارة - عام ١٩٤٩ - الدخول في سلام مع اسرائيل ولكن حكومته لم تكن قوية بالقدر الكافى ليفعل ذلك » .
وقال :
« هذه اضعف حكومة حتى الآن ، وتتألف كلها من سياسيين « درجة ثانية » وفنيين » .

* * *

كانت المفاجأة الكبرى في تشكيل وزارة حسين سرى تعيين رجل الملك ومستشاره الصحفى السابق كريم ثابت باشا وزيرا للدولة !
كان كريم ثابت أحد كبار الصحفيين في مصر .
والده - خليل ثابت - اشتغل موظفا بالإدارة المالية في خزان أسوان .
سافرت أمه إلى لبنان ووضعت هناك . وبقي الأب في لبنان ثم نزع إلى مصر عام ١٩٠٢ وحصل على الجنسية المصرية عام ١٩٢١ .
تخرج كريم ثابت من الجامعة الأمريكية عام ١٩٢٥ وكان عمره ٢٣ سنة .
اشتغل في صحيفة « المقطم » ثم « السياسة » .

وأصدر عام ١٩٢٥ جريدة « العالم » يصف فيها الحياة الخاصة لرجال السياسة والفن . ثم أدمج مجلته مع مجلة أخرى تصدرها دار الهلال باسم « الدنيا والعالم » أغلقها أصحاب دار الهلال بعد ذلك .

وصف الحياة الخاصة لسعد زغلول كما كان أول صحفى مصرى التقى بهنر وموسولينى وغيرهما .

وتفرغ كريم ثابت للمقلم ليكون مندوبها فى الدوائر العليا .

وتزوج كريم ثابت من إحدى بنات صاحب جريدة المقطم واشترك مع محمود أبو الفتح ومحمد التابعى فى إصدار جريدة « المصرى » وكان كل منهم يملك ثلث الصحيفة . وتولى كريم ثابت منصب مدير إدارة « المصرى » حتى اشترى محمود أبو الفتح حصتى كريم ثابت والتابعى .

التقى كريم ثابت بالملك فاروق لأول مرة فى أسوان عام ١٩٤١ وتوطنت صلته بصاحب الجلالة فعينه مستشارا صحفيا له فى مايو ١٩٤٦ ومنحه بدل تمثيل ٥٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من مايو ١٩٤٧ . وكان كريم ثابت ، قبل تعيينه ، يتقاضى مرتبا من المصروفات السرية لوزارة الداخلية .

وفى أكتوبر من السنة نفسها اختاره فاروق مستشارا للأناعة بعقد مدته خمس سنوات وبمكافأة ١٤٠٠ جنيه سنويا ثم منحه رتبة الباشوية .

وقيل إن فاروق بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وحصار الانجليز لقصر عابدين وفرضهم مصطفى النحاس رئيسا للوزراء ، قرر الملك ، أن يخرج إلى الحياة العامة والسهرات الصاخبة فصحبه كريم ثابت فى أول سهرة بفندق ميناهاموس ولم يفارقه بعد ذلك قط !

لم يجتمع كريم ثابت بالصحفيين خلال سنوات عمله مستشارا لفاروق سوى مرتين ! وتدخل كريم ثابت فى الحكم .

عندما هاجمه بعض أعضاء مجلس الشيوخ لأنه تقاضى خمسة آلاف جنيه من مستشفى المواساة ، طرد الملك ، بحيلة دستورية ، هؤلاء الأعضاء وكذلك رئيس مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل أيضا .

واستقال كريم ثابت من منصب المستشار الصحفى لفاروق فى اغسطس ١٩٥١ بعد زواج فاروق وتدخل أقارب الملكة ناريمان ضده لدى الملك ، ولكنه ظل على علاقة وثيقة به .

وعقب مظاهرات القاهرة صباح يوم ٢٦ يناير وبداية الحريق أشار على صاحب الجلالة بالتخلص من النحاس ، والسيطرة على مصر بالجيش وإعلان الأحكام العرفية .

وقال كريم ثابت إن كل مستشارى الملك كانوا يدركون حقيقة الموقف بعد إشعال الحرائق . ولكن لم تكن لدى أحد منهم الشجاعة الكافية للذهاب إلى صاحب الجلالة وإبلاغه الحقيقة .

وعندما رأى فاروق ، شخصا ، من نافذة قصره ، القاهرة وهى تشتعل أحس بخطورة الموقف وضرورة اتخاذ إجراء عسكري .

قال إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء ، بعد الثورة إن كريم ثابت كان محل ثقة الملك .

وشهد فؤاد سراج الدين في تحقيقات النيابة أن كريم ثابت كان صاحب الأمر ورسول الملك في كثير من الأمور إلى الحكومات المختلفة التي عانت كثيرا من تدخله
وكان كريم ثابت يطلع في القصر على كل الآراء حتى المعارضة له . ويقول لكل المسئولين :
_ الملك عايز كده .

وقال حسين سرى ، إن كريم ثابت كان الأول في كشف الوزراء الذى قدمه للملك وأنه رأى تعيينه وزيرا ليكون همزة الوصل بين الحكومة والقصر !
وربما يكون سرى على حق في ذلك فقد أراد أن يكون كريم ثابت وسيطا علنيا للحكومة ينجز أعماله مع القصر فان سرى كان قبل عامين رئيسا للديوان الملكى وكان يعرف أنه لا يستطيع مقابلة الملك وأن كريم ثابت يقدر !
وعلى أية حال فان المراقبين السياسيين والرأى العام المصرى اعتبروا تعيين كريم ثابت خضوعا تاما من رئيس الوزراء للقصر ورجاله .

* * *

استقبل كافرئى نعين كريم ثابت استقبالا سيئا .
قال في برقيته إلى واشنطن
« أسوأ جانب في الحكومة هو وجود كريم ثابت الذى يعتبر شخصا غير مقبول . ولكن سرى أصرى على تعيينه فهو يعتبر وجوده داخل الوزارة يفيد أكثر من بقائه خارجها » !
وكان رأى كريزويل في كريم ثابت مشابها لوجهة نظر كافرئى . قال :
« أعضاء الوزارة ليسوا بالشخصيات المشهورة . وهم فنيون أكثر من كونهم سياسيين .
وأسوأ جوانب الوزارة ، بغض النظر عن ضعفها الشديد ، وجود كريم ثابت باشا الذى يحظى بتأييد القصر والصديق الحميم لرجال الأعمال أحمد عبود باشا » .
أما رأى انتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا فكان أسوأ الآراء . قال :
« ألف سرى وزارته من المخمورين والتافهين .
وكان إدخال كريم ثابت فيها نذير شؤم . إذ لم تعد هناك محاولات لاستئصال الفساد ، وعادت مصر القهقرى إلى مجراها المالى القذر . وبدأت الشئون المالية تنحدر بسرعة في طريق الهاوية . فقد انتصر الدساسون ، وأرغم الإشراف على إخفاء رءوسهم . وعرف الملك تمام المعرفة أن الحكومة البريطانية أسفت وسخطت لسقوط الهلالى » .
وفى رأى المؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أن « تعيين كريم ثابت يعتبر من علامات انحدار المنصب الوزارى . وتم ذلك إرضاء لرغبة الملك في أن يكون صفيه وملازمه في لهوه ومجونه وزيرا .
وقد طلب فاروق غير مرة من أكثر من واحد من رؤساء الوزارات إدخاله في وزارتهم فرفضوا »
ورغم هذه الإدانة لكريم ثابت فإنه تلقى ١٦٠٠ برقية تهنئة من كبار المسئولين محاولين التقرب إليه واستمالته !

وكان من بين المهنيين السفير الأمريكي جيفرسون كافري الذى قال فى برقيته
« نصائحك الرشيدة ستعود على مصر بالخير » ... !!

طلبت الخارجية الأمريكية إلى كافري مقابلة الملك وإقناعه - دون تهديده - بأن الموقف سيصبح
ياثسا إذا بقى الياس اندراوس وكريم ثابت فى القصر ، وأن صاحب الجلالة لا يتصف بحكمة أن
يستمع إلى الثلاثى : عبود وكريم ثابت والياس اندراوس .
ولكن كافري لم يكن يريد الضغط على صاحب الجلالة كما أن تطورات الأحداث فى القاهرة
كانت أسرع من حركة تبادل البرقيات بين القاهرة ولندن ووشنطن ، وحل شفرتها ، والتصرف على
أساسها .

واجه حسين سرى عدة مشاكل عبرت عنها صحيفة « التايمس » البريطانية . قالت .
« حسين سرى باشا ، على غرار سلفه الهلال ، لا يجزئ على قبول أى حل وسط للمطالب
الشعبية المصرية بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة .
وهو - على غرار سلفه - يجب أن يضمن إلى حد ما الاعتراف بلقب فاروق ملكا لمصر والسودان .
ويتعين عليه أن يفعل ذلك لتأكيد مكانة الملك بين أفراد شعب مصر وذلك هو الطريق الوحيد
لضمان أساس قانوني لتبرير اهتمام مصر الدائم بما يحدث فى السودان .
ويعلن سرى باشا لوكالة يونايتدبريس :
« البند الرئيسى فى برنامجى وحدة وادى النيل تحت تاج الملك فاروق إلى جانب الجلاء عن
منطقة القناة .

كتب كافري إلى وشنطن :

« قلت كثيرا إنه إذا لم يعترف بلقب مصر والسودان إن عاجلا أو آجلا ، فسيعود الوفد .
ولا يزال الملك يكره الوفد ، ولكنه سيقبلهم حتى لا يفقد عرشه . وقبوله لهم خير من أن يفقد
عرشه » !

جدد الأمريكيون طلبهم إلى الانجليز الضغط على السودانين للموافقة على لقب فاروق ملكا
لمصر والسودان . واقترح الأمريكيون أن تكون الوحدة المصرية - السودانية والسيادة المصرية على
السودان رمزية لإنقاذ ماء وجه الملك والإبقاء على الوزارة ثم يقرر السودانيون مصيرهم بعد ذلك
بأنفسهم .

وطلب الأمريكيون إلى انتونى ايدن ، وزير خارجية بريطانيا توجيه رسالة بهذا المعنى إلى
الحكومة المصرية وإلى الزعيم السودانى عبد الرحمن المهدي .

قال حسين سرى للسفير الأمريكى

- عندما توليت الحكم لم أكن أعرف الصورة السوداء بالنسبة لاعتراض السودانين بلقب الملك .
وأبرق كريزويل إلى لندن يقول :

« لن تستمر حكومة في مصر إذا لم نمنحها شيئاً في السودان . وسرى مقتنع بالآمل في مهمته » !

* * *

أعلن الزعيم السوداني عبد الرحمن المهدي باشا أنه يرفض التاج المصري المشترك ، ولكنه يؤيد التعاون بين مصر والسودان كدولتين متساويتين ومستقلتين .. فأضطر سري باشا إلى منع نشر هذا الحديث في مصر !

وبعث المهدي بمندوبين عنه إلى القاهرة يحملان ردا مكتوباً يرفض الاعتراف بالسيادة المصرية . ولم تدع مصر لزيارتها الزعيم السوداني الميرغنى اكتفاء بدعوة المهدي ، فادلى الميرغنى بتصريح للصحافة السودانية قال فيه إنه لم يدع لزيارة مصر ، ولن يزور القاهرة لو وجهت إليه الدعوة !

وهكذا واجه سري أصعب أزمة أمامه ، فلم يعد يستطيع التفاوض مع بريطانيا بشأن السودان . ولم يكن يستطيع التفاوض مع بريطانيا بشأن الجلاء وحده ، فضلاً عن أن بريطانيا لم تكن راغبة في التفاوض مع سري باشا !

* * *

بقيت شؤون مصر الداخلية ...

كان حسين سري يظن أنه يستطيع البقاء في الحكم زمناً طويلاً ويحقق معجزه عام ١٩٤٩ بإجراء انتخابات تسفر عن برلمان متوازن بين الأحزاب فلا يستطيع أحدها الانفراد بالسلطة بل يعين رئيس وزراء محايد .. أى سري باشا نفسه !
ومن هنا قال سري باشا للسفير الأمريكي .

– حكومتى ليست مجرد حكومة انتقالية . لقد أوضحت للوفد ، بصورة قاطعة أنى غير مستعد لتمهيد الطريق أمام عودته إلى الحكم .

وقد حذرتهم من القيام بأية أنشطة تخريبية لأنى ساقابلها بكل حزم . ولكن إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس الحزب السعدى قال للسفارة الأمريكية .

لا يمكن أن تنتهى وزارة سري باشا إلا بإعادة الوفد إلى الحكم بسبب تعاطف سري باشا الواضح مع الوفد

* * *

قامت في الوفد مجموعة متطرفة طالبت بتنظيم مقاومة سلبية ضد الانجليز بمقاطعة بضائعهم وانسحاب جميع العمال من منطقة القناة ، وعدم التعاون مع البريطانيين في السكك الحديدية والميناء وقناة السويس لأن الاستقلال يجب أن يتتبع .

وطالبت بجهة موحدة من الوفد والحزب الوطنى والاخوان وكل الأحزاب والمجموعات اليسارية والتحول إلى الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الأخرى وإقامة اتصال مع الشيوعيين في سويسرا لشراء أسلحة وشحنها إلى مصر لتخزينها في أماكن سرية وتدريب المخلصين على السلاح بأعداد كافية تفتح حرب العصابات على البريطانيين .

ورأت السفارة البريطانية أنه إذا زاد تأثير هذا الجناح المتطرف وتعاون مع الإخوان المسلمين فإن الخطر على الأمن الداخلى سيتضاعف بصورة كبيرة فى حالة عودة الوفد إلى الحكم !
ومع ذلك رفض كافرئ وكريزويل التعرض المباشر للملك أو الضغط عليه .
وترسم السفارة البريطانية صورة كئيبة لما ستقبله الحكومة .
قالت

« ستحدث كارثة إذا لم يتخذ سرئ إجراء لاستعادة الثقة ، ووقف تهريب رؤوس الأموال من مصر وإعادة الانتعاش الاقتصادى . ولكن نظرا لأعماله التجارية وصلاته الأخرى فلا ينتظر قيامه بإصلاحات بعيدة المدى . إنه على صلة وثيقة بالأعمال التجارية الكبرى ولايستطيع أن يشيع الفوضى فى النظام الاقتصادى الحالى الذى يعمل لمصلحة كبار الرأسمالين .

وليس من المرجح أن يبقى الملك على حكومة تصمم على مكافحة الفساد ، فهو - بشكل ما - مرتبط بمعظمه .

والملك لا يستطيع - بسبب شخصيته ويطانته ومصالحه الخاصة - أن يحارب الوفد علنا من خلال حكومة نزيهة .

وحتى إذا حاول - تحت خوف شديد من فقدان كل شئ - أن يبدئ إشارة للإصلاح أو التضحية ، فإن رجال الحاشية والماليين سيصرفونه عن ذلك ، لأنهم سيخسرون بالقدر الذى يمتد إليهم هذا التطهير !

والحكومة خاضعة لنفوذ عيود واندراس وكريم ثابت وستفقد سيطرتها على البلاد تدريجيا حتى يطردها الملك فى نهاية الأمر .

وربما يكون الملك ومستشاروه قد أصبحوا مقتنعين بأن أكثر السبل أمنا لهم لإبقاء الوفد خارج الحكم لا يكون بالهجوم المباشر وبفضايا الفساد وتعديل نظام الانتخابات ، وإنما باتباع أسلوب التسوية وإبقاء الأمل قائما فى إجراء الانتخابات والغاء الأحكام العرفية .

ورغم أن هذا الأسلوب يبدو أحمقا وخطيرا فإنه أسلوب مألوف . ويمكن أن ينجح لفترة طويلة فى بلد تكون فيه عبارة « غدا ان شاء الله » هى الإجابة المقبولة على كل الأسئلة الصعبة !

وتوقعت السفارة البريطانية « إقالة الحكومة خلال شهرين أو ثلاثة شهور بعد فشلها فى تحقيق نتائج سريعة فى المشكلة الإنجليزية المصرية » .

وكانت السفارة البريطانية شديدة التفاؤل بالنسبة لعمر الوزارة !

خاف الأمريكيون أن يضطر سرئ إلى الاستقالة ، وكانت برقيات كافرئ وتقاريره تلح على الحكومة الأمريكية بالتدخل والضغط على بريطانيا .

كتب وكيل الخارجية الأمريكية المساعد مذكرة طويلة إلى وزيره جاء فيها
« سيؤدي الجمود الحالي في المفاوضات المصرية البريطانية إلى مظاهرات واضطراب الأمن
! ولن تستطيع السلطات المصرية إخمادها . وسيضطرب البريطانيون إلى استعمال القوة
لحماية قاعدة قناة السويس وأرواح الأجانب .
ويعتبر استعمال القوة خطرا على موقف الغرب في الشرق الأوسط . والبدل الوحيد في
هذه الحالة .. الجلاء وهو أمر لا يحقق أهدافنا .
ولابد من سياسة جديدة إذا أردنا التعامل مع مصر . والولايات المتحدة لها مركز ممتاز
ونفوذ عال في مصر يجب أن يعاون في الوصول إلى تسوية . وهذا يرجع إلى السفير الأمريكي
جيفرسون كافري وإلى تقلبات العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا .
وقد أصبح من الصعب تأييد الإنجليز في الإجراءات التي يريدونها فنحن لسنا مقتنعين
بصواب أعمالهم . وقد حان الوقت للإفادة من مركزنا في مصر لعقد صفقة يقبلها الإنجليز
والمصريون .

إن جيفرسون كافري عرض في نوفمبر وديسمبر الماضيين على فؤاد سراج الدين وزير
الداخلية آنذاك (سما أولية لاتفاق بشأن قاعدة القناة ترمي إلى استبدال القوات العسكرية
البريطانية البرية والبحرية والجوية بفنيين أغلبهم من البريطانيين ، وربما بعض
الأمريكيين ، وخطة دفاع جوية بريطانية - مصرية مشتركة - وتطلي الطائرات الحربية
بالعلم المصري .

وعلى الولايات المتحدة أن تقوم بمساع حميدة مع مصر للوصول إلى اتفاق للمشكلة
المصرية - البريطانية . ولكن لابد من الاتفاق مسبقا مع البريطانيين قبل الاتصال
بالمصريين .

ونظرا لأن مسألة السودان هي حجر العثرة في أي اتفاق فإننا نقرح تأجيل مناقشتها في
الوقت الحاضر .

إن مواقف المصريين والبريطانيين متباعدة ويجب أن نسجل موقفنا لصالح علاقاتنا
بدول الشرق الأدنى .

إنني أقترح أن تعترف الولايات المتحدة بالملك فاروق ملكا على مصر والسودان .
ويترك للسودانيين في وقت قريب تقرير المصير . وتساعد الولايات المتحدة على تطوير
القوات المسلحة المصرية بتدريب أفرادها وتقديم أسلحة رمزية لها طبقا لبرنامج متفق
عليه .

واعترافنا بلقب ملك مصر والسودان يمهّد لفتح باب المفاوضات الخاصة بالقاعدة . ولابد
أن تقبل مصر بعض الحقائق الناشئة عن موقفها الاستراتيجي شرق البحر المتوسط .
ولا ينبغي أن يعرف المصريون أننا ناقشنا الأمر مع البريطانيين بل يقال لهم إنه بعد
موافقتهم سنطرح الأمر على البريطانيين .

وهذا المشروع يحقق عدة مزايا لمصر :

• اعتراف دولة عظمى بلقب ملك مصر والسودان .

• حصول مصر لأول مرة على حق تدريب قواتها وتجهيزها ولو على نطاق محدود .

• سيستبعد أساس الاضطرابات في مصر وهو وجود القوات البريطانية .

• لن تسلم مصر مصالحها في السودان .

• تقوم علاقة اوثق بين مصر والولايات المتحدة .

اما المساوئ بالنسبة لمصر فهي :

• فشل مصر في اقناع بريطانيا بالاعتراف بلقب الملك .

• تتسلم مصر اسلحة قليلة وتدريب محدود .

• استمرار الاحتلال في صورة دفاع مشترك جوى بريطانى - مصرى !

• سيكون الثمن الذى تحصل عليه مصر غير متكافئ للموقوف ضد هجمات الوفد على الحكومة والمشروع .

اما اهم المساوئ بالنسبة لبريطانيا فهي أن خلافها مع الولايات المتحدة حول لقب الملك سيكون غلبا »

ولكن المشروع الأمريكى لايعطى فرصة للنجاح في عهد سرى ، وإن كان قد تحقق باختلاف محدود بعد قيام الثورة التى بدأت بالاتفاق بشأن السودان واعطائه حق تقرير المصير ، واستبدلت القوات البريطانية في منطقة القناة بفنيين بريطانيين !

ويلغى اللورد مونتباتن قائد البحرية البريطانية زيارته لمصر ويكون الإلغاء تعبيرا ضعفيا عن استياء الحكومة البريطانية من سياسة صاحب الجلالة .

ويلتقى مايكل كريزويل الوزير البريطانى المفوض بحافظ عفيفى يوم ١٥ يوليه لإبلاغه النبا .

قال حافظ عفيفى :

« أتوقع أن تسوء الحال . ومادامت هذه الوزارة في الحكم فستنفق البلاد أكثر من مواردها المالية ، وليس هناك أمل في الاصلاح .

وأضاف :

« أعرف أنكم لن تتعاونوا مع هذه الحكومة لإصرارها على لقب ملك مصر والسودان.

وقال :

« لو أن رؤساء الوزارات المتعاقبين وأجهوا الملك بالاستقالة إذا طلب منهم أشياء يعتقدون أنها خطأ فإنه كان سيضطر - في النهاية - إلى القبول .

وإذا حدثت أزمة وزارية فإنها تنشأ نتيجة رفض الحكومة تنفيذ أوامر الملك المستحيلة فإذا تكرر ذلك فإن الملك سيتراجع ويضطر لتغيير سياسته .

واختتم حافظ عفيفى حديثه للوزير المفوض البريطانى .

« إن تأثير هذه المؤامرات نشر الاستياء في الجيش ومساعدة الشيوعيين .

مصر في طريقها إلى الثورة . ولو أن الجماهير نجحت في ٢٦ يناير الماضى في دخول قصر عابدين فإن الثورة كانت ستقوم بالطريقة التقليدية المعروفة . ولايزال الخطر كامدا والداء مزمن . وسيتكرر في الشتاء القادم ماحدث في الشتاء الماضى . كان جون هاملتون مستشار السفارة البريطانية أيعد نظرا من رئيسه ، الوزير المفوض . قال : - عودة الوفد محتومة في الانتخابات التي ستجرى في الشتاء القادم . لقد فشل الملك في إيجاد رئيس للوزراء يحطم الوفد ولذلك رأى أن يركب الموجة وأن يستغل المحتوم لحسابه . وقد زين عبود الفكرة لكريم ثابت والياس اندراوس قاتلا - لنضع مافات فإنه مات . وقال هاملتون الذى يجيد اللغة العربية : - يجب أن نبحث عما يجرى في الجيش فهناك دائما فرصة لقيام بعض الشباب المتحمس بعمل ما .



كانت الأحداث أسرع مما توقع حافظ عفيفى . كان سرى يشغل مناصب وزير الخارجية والحربية والمالية بالإضافة إلى رئاسة للوزارة . عجز سرى عن العثور على وزير للمالية أو وزير للحربية وهما العلتان الرئيسيتان اللتان أصابتا حكومته . والعلة الأولى مزمنة ، والثانية حادة . وكان الملك يرغب في تعيين الياس اندراوس وزيرا للمالية ، ولكن سرى رفض . وأدى خلو منصب وزير الحربية إلى أمرين : ١ - حالت مشاغل حسين سرى ، وعدم تفرغه ، دون أية سيطرة حازمة على الجيش . ٢ - بدء المناورات لتعيين وزير للحربية في الوقت الذى زاد فيه تدمير الضباط وأصبح محتما تعيين وزير . اختار الملك تلك اللحظة ، غير المواتية على الإطلاق ، للإصرار على تعيين اللواء حسين سرى عامر رئيسا لنادى الضباط ، فلما رفض مجلس إدارة النادى ، حل فاروق المجلس يوم ١٦ يوليه . وعجل بالازمة رغبة رئيس الوزراء في تعيين وزير للحربية مقبول من الجيش الذى عانى من المظالم فترة طويلة كما أنه - أى الجيش - وصل إلى الذروة في مقاومته العلنية لمحاولات الملك فرض مرشحيه في مجلس إدارة نادى الضباط . واقترح سرى باشا على الملك تعيين اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة ورئيس نادى الضباط المنتخب وزيرا للحربية والبحرية باعتبار أن شعبيته بين شباب الضباط الساخطين تضمن استمرار الانضباط وتهدئة الوضع وتخفيف الأزمة . ونشرت الصحف المصرية ، بالفعل ، نبأ ترشيح محمد نجيب وزيرا بعد أن عرض المنصب عليه

الدكتور محمد هاشم باشا وزير الداخلية وزوج ابنة سرى باشا !
كان سرى باشا في هذه النقطة بالذات أبعد نظرا من كل رؤساء الوزارات الذين سبقوه ورشحوا
محمد نجيب وزيرا للحربية فقد تمسك برأيه وأمر عليه ، وكان يريد منح فاروق الفرصة الوحيدة ،
والأخيرة ، لإنقاذ عرشه .

ولكن صاحب الجلالة رفض تعيين محمد نجيب باعتبار أن ذلك يعتبر ضغطا من رئيس
وزرائه يغرى الضباط بالمبالغة في مطالبهم . وكان حسين سرى يرى أنه لا يوجد أمام صاحب
الجلالة إلا طريقان - الأول إرضاء الشعب والجيش بتعيين محمد نجيب وزيرا للحربية أو القبض
على محمد نجيب وزملائه الضباط .

وأبلغ سرى صاحب الجلالة الموقف داخل الجيش صراحة وقال له .
- إن مستشاريك لم يبلغوك الحقيقة .
وقال سرى للسفير الأمريكى
- شرحت لجلالته كل شيء بصراحة .

ولو أن فاروق قبل تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية فربما تغير اتجاه التاريخ !
ولكن فاروق تمادى فطلب تعيين اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود وزيرا للحربية ،
وهو غير محبوب لأقصى درجة بين الضباط ويتهمون به بقتل زميلهم عبد القادر طه ، فرفض رئيس
الوزراء ذلك .

صباح يوم ٢٠ يولييه ، وهو يوم حاسم ، أوفد صاحب الجلالة زوج شقيقته الأميرة فوزية ،
إسماعيل شيرين ، إلى السفير الأمريكى جيفرسون كافرى .
قال إسماعيل شيرين :

- يشكرك صاحب الجلالة لأنك أثرت مع رئيس الوزراء مسألة الجيش وعرضت وجهة نظر
الملك ، وقد اجتمع جلالتهم مساء أمس برئاسة الوزراء .
وأضاف إسماعيل شيرين :

- يعترف صاحب الجلالة أنه أخطأ . وهو مستعد الآن للتضحية باللواء حسين سرى عامر
وإحالة إلى المعاش ، ولكنه في الوقت ذاته مصمم على إحالة اللواء محمد نجيب إلى المعاش أيضا فهو
يعتبره متأما .

ومركز الملك داخل الجيش يتطلب وقف أنشطة اللواء نجيب الأخيرة .
ولا يريد الملك أن يقتنع العسكريون بأنهم يستطيعون تعيين وعزل الوزراء .
وقال إسماعيل شيرين .

- لقد رفض سرى ذلك وهدد بالاستقالة وقد رجاء صاحب الجلالة ألا يفعل .
وقال الملك :

- لقد وصلت إلى القاع ، ولا أعرف من أعينه مكانه .
ويبرق السفير إلى واشنطن قائلا

« ظن رئيس الوزراء أن الانجليز سيقدّمون له مقترحات أفضل من تلك التي قدموها لسابقه . وقد توقع بياناً يصدر عنا . إنه يائس تماماً ولا يريد أن يواجه الفشل في مسألة السودان .

سأكون سعيداً لو استطعت منع هذه الوزارة من الاستقالة . ولكن ليس لدى شيء أقدمه لسرى منا أو من الانجليز . وإذا شك سرى في أن مسألة السودان أصبحت مجمدة فلن يغير رأيه وسيقدم استقالته .

مرة أخرى إذا أردت انقاذ هذه الوزارة فلا بد أن أقدم لهم شيئاً بالنسبة للسودان .»
وجد سرى باشا أن هذه خاتمة مشيئة لحياته السياسية فاستقال مساء يوم ٢٠ من يولييه بعد أن أمضى في الحكم ثلاثة أسابيع - لثلاثة شهور - كما توقعت السفارة البريطانية !
وكانت أزمة السودان ، ورفض الانجليز الاعتراف بفاروق ملكاً على مصر والسودان هي السبب الأساسي في استقالة سرى . ولكنه أشاع أن سبب الاستقالة هو رغبته في تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية ، وبذلك أصبحت الأزمة داخل الجيش ، وبين الملك ورئيس وزرائه ، والجيش.

ولكن سرى باشا لم يكتب ذلك في خطاب الاستقالة ولم يشر أيضاً للسبب التقليدي لاستقالة رؤساء الوزارات في مصر وهو أن صحته لم تعد تتحمل بل أشار تلميحاً إلى السبب الحقيقي فقال « أصبحت غير قادر على الاستمرار في تحمل أعباء الحكم » .
ورأت صحيفة المصري إبراز تلك الكلمات في عناوينها الرئيسية في الصباح التالي .



تردد الملك ٣٦ ساعة قبل أن يقرر قبول الاستقالة لأنه عرف خطورة السبب الذي بنيت عليه .
قال لزوج شقيقته اسماعيل شميرين :
« قرار حسين سرى بالاستقالة أمر يخصه وحده . ولكن لماذا جعله قائماً على موضوع يسبب لي حرجاً بالغا .

.. أي تعيين وزير الحربية .
واستطرد الملك قائلاً لصهره :
« يعلم سرى تماماً أن أي إجراء يتخذ حيال الأزمات القائمة داخل الجيش ، يمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة .
كان ينبغي عليه أن يبني استقالته على أي موضوع آخر ولم أكن سأهتم كثيراً بالموضوع .
وقال فاروق :

« سرى يريد إرضاء الضباط . وإن أسمح للجيش أن يملأ رأيه على الأمور السياسية . سيفرغ ذلك تلك القلة من الضباط على المغالاة في مطالبهم .
ورأى صاحب الجلالة أن يرد الصفحة إلى رئيس الوزراء المستقيل .
اتهمه بالهروب .
قال في كتاب قبول الاستقالة :

« كنا نود أن تعملوا على تذليل الصعاب التي من أجلها قد تم عدم إمكانكم الاستمرار في مهمتكم، فتحققوا بذلك مساعد عليكم من أمل عندما حملتم أمانة الحكم، إلا أنكم أثرتم أن تتخطوا عن هذه المهمة في هذه الظروف الدقيقة التي تواجهها البلاد » .

وكان معنى رسالة سرى وجواب فاروق أن القطيعة نهائية بين الملك ورئيس وزرائه المستقيل وأن صاحب الجلالة لن يعهد إليه مرة أخرى برئاسة الوزارة فلم يعد رجل المهام المستحيلة .

ولكن استقالة حسين سرى جعلته يحظى بتقدير المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى إذ قال « استقالة سرى مشرفة له ولوزارته . إذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك في إذلال الجيش وضباطه » .

ولم تعمّر وزارة حسين سرى سوى ١٩ يوما .

وعلق كافرى على الاستقالة فقال .

« ساهم عامل السودان كثيرا في سقوط سرى »



في الصباح التالى - الثلاثاء ٢٢ يوليه - كتب كامل الشناوى أحد رؤساء تحرير صحيفة الأخبار يقول :

«تروى الأساطير أن « بديوجنيس » حكيم اليونان خرج من داره يوما وفى يده مصباح وظل يطوف بشوارع أثينا ، باحثا عن شيء على ضوء مصباحه .

ودهش أهل أثينا عندما رأوا حكيمهم يحمل مصباحا في ضوء النهار والشمس مشرقة .

وسأله :

ماذا تصنع يا بديوجنيس ؟ فقال :

« أبحث عن رجل .

وما أشبه مصر اليوم ببديوجنيس ... فهى تحمل مصباحها في يدها ليل نهار وتنتقب عن رجل » .

وقال كامل الشناوى :

« سينضب زيت المصباح وتحترق ذبائته وينطفئ ، قبل أن تجد مصر هذا الرجل .. فإنها تبحث عنه بين طائفة من الساسة تجاوزوا مرحلة الرجولة

فلتدع مصر مصباحها .. إذا كانت مصممة على أن تجد الرجل بين من ألغوا بأنفسهم إلى الهاوية فإنها لن تجد إلا حطاما !

لتدع مصر مصباحها .. ولتبحث بلا مصباح في صفوف الشعب عن الرجل فستجد في كل فرد رجلها الذى تنشده » .

لاتضيعوا الوقت في البحث عنه بين البناوير والألواج .. حيث الساسة ومحترفو السياسة فلن تجدوا الرجل الذى تريدون .

اتجهوا إلى الصالة وأعلى التياترو حيث الشعب المناضل المكافح .. لتجدوا في كل مقعد رجلا ..

وكان كامل الشناوى يعرف نبض الشعب . ولم يكن من الصحفيين المتصلين بتنظيم الضباط الأحرار ، أو يعرف مايجرى داخل الجيش .

قال جيفرسون كافرى :

« باستقالة سرى باشا دخلت مصر ، مرة أخرى ، لعبة الكراسى الموسيقية ! »

الإنذار المبكر

أمضى الملك والمسؤولون في القصر الليل ساهرين يفكرون ويقررون .
في الساعات الأولى من الصباح كان الملك يميل إلى تكليف على ماهر مرة ثانية .
وفي الثانية صباحا تقريبا اقترح حافظ عفيفي رئيس الديوان ، وهو عدو لعل ماهر منذ فترة طويلة ، استدعاء الهلالي مرة أخرى .
وافق الملك في البداية ، ولكنه أرجأ قراره ساعات . وفكر أن يسند الوزارة إلى رئيس الديوان - حافظ عفيفي - نفسه !
قال عبد الفتاح عمرو باشا السفير المصري في لندن وهو يتناول الغداء مع روجر ألين مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية البريطانية .
- يرتكب حافظ عفيفي خطأ كبيرا إذا قبل منصب رئيس الوزراء دون شروط وأهمها التطهير الكامل للقصر بما في ذلك التخلص من كريم ثابت والياس اندراوس .
وايست لحافظ عفيفي الشخصية القوية التي تمكنه من فرض شروطه على الملك إلا إذا شجعتموه على أن يفعل ذلك . واستطعتم جعل الملك يشعر بأثار سلوكه الحالي .
وأضاف عمرو باشا :
- سنشوه سمعة حافظ باشا بقبول المنصب ، ثم يلقي به في قارعة الطريق .
ويبدو أن كلا من عمرو باشا في لندن ، وحافظ عفيفي باشا في القاهرة ، كانا يؤمنان بنفس الرأي على غير اتفاق أو لقاء ، فإن رئيس الديوان رشح لرئاسة الوزارة نجيب الهلالي !
ولكن أحدا ، من الرجلين المقربين من صاحب الجلالة ، لم يجرؤ على إبلاغه بمدى تدهور الأمور .

* * *

زاد الضغط على السفير الأمريكي من كل الجهات ليتدخل لصالح هذا المرشح أو ذاك .
وطالب آيدن إلى وزيرة المفوض في القاهرة أن يبلغه ، بمن يفضل ، ليكون رئيسا لوزارة مصر .
الهلالي ، أو على ماهر ، أم حافظ عفيفي نفسه !
وفي ظل بقاء مصر بلا وزارة ، خافت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط ، ومقرها فايد ، أن يتطور الموقف ، وأن يتكرر حريق القاهرة فبدلت استعدادات عسكرية في منطقة القناة .
وكانت هذه الاستعدادات اقوى العوامل التي جعلت للسفارة البريطانية اليد العليا في اختيار رئيس الوزراء الجديد والتعجيل بتعيينه ، فقد عرف بأمرها صاحب الجلالة .
كتب آيدن إلى كريزويل يوم ٢٢ يولييه يقول :

« نحن نعلم التأثير القوى على الملك فاروق والذي نشأ عن تحرك كتيبة الباراشوت يوم ٢٧ يناير .. عقب حريق القاهرة . واولد أن أعرف ما إذا كان هناك دليل على حدوث شيء من هذا القبيل الآن » .

وأراد إيدن زيادة الضغط على فاروق .

أبرق إلى كريزويل قائلا :

« دع الملك يعلم ، بطريقة غير مباشرة ، إنني قلق جدا من الطريقة التي تسير بها الأمور . ولن نتردد في اتخاذ الخطوات التي نراها ضرورية في حالة حدوث مزيد من الفوضى في مصر .

ومن وجهة نظري فإن التطورات الحالية والتي تؤدي إلى إحلال حكومة مصرية بحكومة أخرى في الوقت الذي يكون فيه رئيس الوزراء الجديد في موقف صعب ، بسبب مكائد القصر ، ستكون نتيجتها تدهور خطير في الوضع الداخلي في مصر » !
واستمر إيدن يوجه الهلالي والملك ، فإن وزير خارجية بريطانيا كان أكثر إدراكا بأبعاد مشكلة الحكم في مصر .

قال لكريزويل :

« يعتبر أمرا بالغ السوء أن يقبل نجيب الهلالي منصب رئيس الوزراء دون أن يطلب من الملك إجراء تطهير داخل القصر وإبعاد الياس اندراوس المستشار الاقتصادي للملك ، وكريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق ، من مصر لعدة شهور ، وإلا سيكون موقف رئيس الوزراء صعبا وسيقذف به فيما بعد في صندوق القمامة !
وإذا رأيت أنه أمر يفيد قيمتك إبلاغ حافظ عفيفي بوجهة نظري وتشجيعه على مواجهة الملك بذلك » .

قال لى إسماعيل شميرين زوج الأميرة فوزية شقيقة فاروق أن صاحب الجلالة فكر في ذلك الوقت في استدعاء مصطفى النحاس باشا من الخارج لتولى رئاسة الوزارة ولكنه وجد أن ضيق الوقت لايسمح بذلك .

وفكر أيضا في أن يتولى رئاسة الوزارة على الشمسى باشا الوزير السابق المستقل ولكنه وجد أن الأزمة خطيرة لايستطيع الشمسى باشا معالجتها .

كلف الملك ، بعد تردد ، أحمد نجيب الهلالي بتأليف الوزارة مرة أخرى يوم ٢١ يولييه ، معترفا أنه أخطأ في الغد به .

وضع الهلالي عدة شروط تهدف لمنع تكرار مؤامرات السراى التي أدت إلى سقوط وزارته الأولى قبل ثلاثة أسابيع .

وافق فاروق فقد فرغ تماما من ازدياد النخبة على أعماله والتي سادت مصر كلها ضد حكومة حسين سرى ، ومن الغليان الذى أحس به في صفوف الجيش ، ومن الضغوط البريطانية التي وصلته عن طريق حافظ عفيفي .

ورأى أن وزارة الهلالى ستنقذه من خطر الثورة المائل أمامه ، والذى كان فاروق ، نفسه ، مسئولاً عنه !

وكانت شروط الهلالى التى قبلها الملك هى

٢ - مواصلة التطهير .

٣ - تعديل قانون الانتخاب .

٤ - تأجيل الانتخابات إلى أن يقرر رئيس الوزراء ذلك .

٥ - استمرار الأحكام العرفية بهدف محاكمة المسئولين عن حريق القاهرة .

٥ - لاتدخل من العناصر غير المسئولة أى عصابة القصر .

قال فاروق للهلالى فى الخطاب الرسمى الذى وجهه إليه وهو يكلفه بتشكيل الوزارة إنه « وعطيد الأمل فى ألا يدخر رئيس الوزراء جهداً ولا وقتاً فى تقويم أداة الحكم » .

وكانت هذه الكلمات تسليماً من صاحب الجلالة بموافقته على شروط الهلالى .

أما جواب الهلالى وهو يعلن قبوله المنصب فقد أكد من جديد أنه سيعمل على « إصلاح مايجب إصلاحه وإتمام ماينبغى إتمامه » . وتقويم أداة الحكم «

اختار رئيس الوزراء أحمد مرتضى المرافى وزيراً للداخلية والحربية أيضاً باعتباره يعرف هذه الوزارة فقد شغل المنصب من قبل ويمكن أن يقضى على أسباب تدمير الضباط الشبان الغاضبين أو يخشاه هؤلاء الضباط .

وفى نشرة أبناء الثانية والنصف ظهراً أذاعت الإذاعة المصرية أسماء الوزراء الجدد وبينهم أحمد مرتضى المرافى كوزير للداخلية والحربية والبحرية .

ورغم أن صاحب الجلالة وافق على شروط الهلالى إلا أنه نقضها تماماً ، فقد أصر على تعيين صهره ، زوج شقيقته الأميرة فوزية ، إسماعيل شيرين وزيراً للحربية ، وترك لحافظ عفيفى فى البداية أن يعرض الاقتراح على الهلالى .

قال حافظ عفيفى ،

« أعرفه منذ الطفولة واعتبره المعيا ومؤهلاً للتعامل مع مشاكل الضباط الصغار ويفهم جيداً وجهة نظرهم .

رفض الهلالى وأبلغ جيفرسون كافرى بذلك ، فإن السفير الأمريكى ، فى تلك الأيام كان طرفاً فى كل المشاورات السياسية وفى تشكيل الوزارات .

قال الهلالى للمرافى .

« استدعانى الملك وطلب منى أن أصرف النظر عن تعيينك وزيراً للحربية اكتهاف بوزارة الداخلية .

قال المرافى :

« ليس فى ذلك من بأس . وكم كنت مرهقاً من الجمع بينهما .

وأضاف الهلالى :

– أصر صاحب الجلالة على تعيين زوج أخته إسماعيل شيرين .

قال المرافى :

– إنه ضابط احتياطي كما تعلم .

أبرق كافرئى إلى واشنطن بالموقف وقال :

« سيوافق الهلالى والمرافى على قبول إسماعيل شيرين »^١

وكان السفير الأمريكى يعرف أن رؤساء الوزارات والوزراء المصريون ينزلون على رأى صاحب الجلالة في نهاية المطاف !

وبالفعل اتصل رئيس الوزراء بإسماعيل شيرين يبلغه نبأ تعيينه وزيرا للحربية والبحرية .
استدعى الوزراء – ١٧ وزيرا – لأداء اليمين الدستورية بين يدي صاحب الجلالة في الرابعة بعد ظهر الثلاثاء ٢٢ يوليه بقصر المنتزه .

فوجئ الوزراء بوجود إسماعيل شيرين بينهم وهو يرتدى الرد نجوت مثلهم !
دخل الملك القاعة وادى ١٧ وزيرا اليمين بين يديه وخرجوا لمباشرة مهام مناصبهم ومعهم الوزير الذى كان تعيينه أحد الأسباب لمباشرة لقيام الثورة .

لم يدرك الهلالى أن موافقته على تعيين إسماعيل شيرين تعتبر أكبر وأخر الأخطاء التى ارتكبها عندما لم يتمسك بالشروط الحيوى لاستمرار ولاء الجيش .

وكان استمرار ولاء الجيش لفاروق أمرا مستحيلا بعد كل ما بذله الملك من جهد لتحطيم هذا الولاء ، وبعد تدخله بحماسة في شئون الجيش .

ولكن رئيس الوزراء أعلن بعد الاجتماع الذى استمر ٢٥ دقيقة أن سياسته لن تتغير وسيستمر في التطهير ويعلم نتائج قبل إجراء الانتخابات التى ستجرى في العام نفسه بعد تعديل قانون الانتخاب .

وأعلن الوزراء في تصريحاتهم للصحفيين :

– هذه لحظة خطيرة وموقف دقيق .

وصفت الملكة ناريمان تلك الأيام

« كانت الحكومة المصرية تتبدل بسرعة فارى ، بدون انقطاع ، أفواجا تاتى إلى القصر لتقسم يمين الولاء للملك . وكان جميع الوزراء يقسمون هذا اليمين لكن كثيرين منهم كانوا يعودون فورا ، بعد القسم ، إلى حبك المؤامرات وتدبير الدسائس » .

قال عبد الرحمن الرافعى في كتابه « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو » أن « الملك جعل إسماعيل شيرين ضابطا لجرد مصافحته له ورقاه إلى رتبة العقيد . وكان تعيينه وزيرا للحربية مظهرا لتمادى الملك في امتحان كرامة الجيش » .

كان إسماعيل شيرين في الرابعة والثلاثين من عمره . درس الاقتصاد في جامعة كمبريدج وكان زميلا للاقتصاديين المصريين الدكتور عبد المنعم القيسونى والدكتور على الجريتلى .

وقد درب أثناء الدراسة في الجيش البريطاني في إنجلترا . وعندما قامت الحرب العالمية الثانية تطوع في ذلك الجيش للدفاع عن مصر .

وبعد عودته اشتغل بالبنك الأهلي سبع سنوات بعضها في أسبوط وأختر رئيسا لقسم البحوث والاحصاء بالبنك . وكان أول مصري يعين مساعدا لمفتش عام البنك . وقد منح نصف المرتب الذي كان يعطى لشاغل المنصب الانجليزي فاستقال احتجاجا وعمل في الحكومة المصرية . وتطوع في حرب فلسطين تحت قيادة اللواءين الماوى وفؤاد صادق . وحصل على رتبة المقدم ثم رقى « عقيدا » عام ١٩٤٨ .

وأختر بعد ذلك رئيسا للإدارة السياسية لمجلس الوزراء المصرى وكان مختصا بالمسألة الفلسطينية .

وعين عضوا في اللجنة التي أجرت مباحثات الهدنة في رودس مع اللواء إبراهيم سيف الدين والعقيد محمد كامل الرحمانى .

وأختر مديرا لإدارة شؤون فلسطين بوزارة الحربية وكان أحد مساعديه محمود رياض الذى عين بعد ذلك امينا عاما للجامعة العربية .

وأصبح إسماعيل شيرين ضابط الاتصال بين مجلس الوزراء ووزارة الحربية وعضوا في لجان تنسيق الهدنة العربية بين مصر والاردن ولبنان وسوريا . واختاره الملك باور شرف له . وقد تزوج الأميرة فوزية شقيقة فاروق عام ١٩٤٨ .

ولم تكن الصلة طيبة بين فاروق وإسماعيل شيرين فإن كل الذين تزوجوا من إمرات البيت المالكة منحوا رتبة الباشوية إلا إسماعيل شيرين الذى حصل على رتبة البكوية فقط .

ولم يكن إسماعيل شيرين يلتقى بصاحب الجلالة إلا في مناسبتين الأولى في رمضان والثانية في شم النسيم عندما يدعو فاروق أفراد أسرته إلى حفل يقام في اليخت الملكى المحروسة .

وقد استقبله فاروق بصفته القائد الأعلى للجيش قبل الثورة بأيام ليسمع منه التنسيق بين لجان الهدنة العربية ، ومنذ عودته من بيروت أصبح على اتصال دائم بفاروق .

وأوفده فاروق إلى السفير الأمريكى ليشكره باسم الملك لأنه - أى السفير - لفت انتباه حسين سرى رئيس الوزراء إلى المعلومات التى وصلتته عن ضباط الجيش المتذمرين .

وأبلغ حافظ غيفنى .. كريسويل ، بعد الثورة ، بأن تعيين إسماعيل شيرين هو الذى فجر الأزمة وهى آخر هفوة تسببت في طلع الكيل .

وقال :

- كان دخول إسماعيل شيرين والمرامى الوزارة أمرا جعل الضباط يعتقدون بأنه لن يكون هناك تغيير حقيقى .

وقال لكريزويل :

- إن فاروق حتى تلك اللحظة المتأخرة لم يعزل حيدر من منصبه كقائد عام للجيش مما كان له أكبر الأثر في خلق هذا الانطباع لدى صغار الضباط .

ولكن مايكل كريسويل كتب إلى لندن يقول :

« اشعر بتفاؤل كبير بشأن مستقبل حكومة الهلالى التى لديها فرصة كبيرة للبقاء . ولكن الكثير يتوقف على امتناع الملك عن التدخل فى شئون الحكم » !

* * *

كان إسماعيل شيرين قد طار إلى دمشق لحضور اجتماعات لجنة الهدنة .
وفى طريق العودة للقاهرة توقف فى بيروت ليلتقى بتشابمان اندروز السفير البريطانى فى لبنان
والذى عمل سنوات بالقاهرة وزيرا مقوضا .
قال إسماعيل شيرين لاندروز :
- هناك خطر قيام ثورة شعبية فى مصر .
وقامت الثورة بعد اسبوعين من زيارة إسماعيل شيرين لبيروت ، وبعد ساعات من تعيينه - أى
إسماعيل شيرين - وزيرا للحربية .
وكان إسماعيل شيرين فى آخر لقاء له بفاروق فى شم النسيم قد تحدث إليه ، على يخت
المحروسة فى ضروة الاصلاح .
ولكن إسماعيل شيرين بعد عودته من بيروت ، نسى ، وربما لم يجرؤ ، على أن يكرر التحذير
لصاحب الجلالة نفسه !

* * *

فى لندن التقى القائم بالاعمال الأمريكى بالسير وليم ستراچ الوكيل الدائم للخارجية
البريطانية وطلب إليه حل مشكلة السودان .
وأخذ يذكره بما أعلنه انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانى لدين اتشيسون وزير الخارجية
الامريكى من أن بريطانيا تريد من السودانين إعلان قرارهم بشأن لقب الملك فاروق ، وهو أن
يكون القرار السودانى محققا قدر الامكان لرغبة مصر .
أى أن بريطانيا أوشكت على الخضوع للضغط الأمريكى المستمرة بالموافقة السودانية على أن
يكون فاروق ملكا لمصر والسودان .
وكان الهلالى بقبوله الوزارة واثقا من أنه سيحقق ، فى هذه الوزارة ، بمساعدة أمريكا ، شيئا فى
قضية السودان .
قبل اربع ساعات من الثورة التقى السفير الأمريكى جيفرسون كافرى بنجيب الهلالى باشا
رئيس وزراء مصر .
قال الهلالى للسفير :
- سامسك بمقاليد الأمور من النقطة التى تركتها قبل ثلاثة اسابيع ..
- يقصد قبل استقالته يوم ٢ من يوليو .
وقال :
- إنى متمتع الآن بتأييد الملك وأفكر فى توجيه الاتهامات ضد أشخاص اقوياء مثل الملونير أحمد
عبود باشا
ويعلق السفير الأمريكى على هذا الحديث قائلا :

« السبب الرئيسي لقبول الهلالى رئاسة الوزارة الضغط الذى وقع عليه من حافظ عفيفى وزكى عبد المتعال وغيرهما من الذين أبلغوه أنه الرجل الوحيد الذى يستطيع إنقاذ مصر فى هذه المرحلة .

وهذا الضغط كان جارفا لدرجة أنه اقنع الهلالى بنسيان موقفه قبل ثلاثة أسابيع عند استقالته ، واعتقاده أنه يستطيع إتخاذ محاولة أخرى لحل قضية السودان » .

وفى الساعة ١١،١٩ مساء ٢٢ يوليه أى فى الوقت نفسه تقريبا الذى بدأت فيه حركة الجيش كان مايكل كريسويل فى الاسكندرية يهنئ حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان بانتصار دبلوماسيته الصبورة مع الملك والنبيجة السارة التى وصل إليها بتشكيل وزارة نجيب الهلالى وعودته إلى الحكم بعد ثلاثة أسابيع فقط من استقالته .

قال حافظ عفيفى وقد بدا الاسترخاء فى صوته :

ـ ليست لى علاقة باستقالة حسين سرى باشا ولكنى الآن أكثر ثقة فى المستقبل عما كنت عليه خلال الشهور الستة الماضية ، وصاحب الجلالة غير راض عن الياس اندراوس وكريم ثابت . وأثبتت الدلائل أن اندراوس مغضوب عليه منذ أسبوع .

لقد عاد الهلالى إلى الحكم بشروطه ، وإنى واثق من بقاء الحكومة فترة لإبأس بها .
سال كريسويل .

ـ وهل ستمارس الوزارة الجديدة الحكم حقا .

ابتسم حافظ عفيفى وقال :

ـ نعم سبسمع لها بأن تحكم .

أى أن الملك والحاشية لن يتدخلوا .

وأضاف حافظ عفيفى

ـ الاضطراب فى الجيش مجرد جانب واحد لنفاد الصبر العام فى البلاد نتيجة للأسلوب الذى جاءته به وزارة حسين سرى إلى الحكم .

لقد اثار الارتباط السابق لحسين سرى بالملونير أحمد عبود ، الذى اشتهر كأستاذ محنك فى فن الرشوة ، غضبا فى انحاء البلاد . ويعتقد الناس بأن عبود كان يستعد لسرقة كبيرة تتصل بمشروع كهربية أسوان

وقد تلقى سرى رسائل كثيرة من جميع انحاء البلاد تدبئه بوصفه أداة للصمص والانتهازيين.

وقد وافق الملك على شروط الهلالى وهو يميل إليه أكثر من أى وقت مضى لأنه ـ أى صاحب الجلالة ـ يكره المرشح البديل ، لرئاسة الوزارة وهو على ماهر باشا .

قال الوزير البريطانى المفوض :

ـ وماذا عن التدخل من جانب رجال القصر فى الحكم .

قال حافظ عفيفى :

– الملك يدرك مخاطر التدخل المبالغ فيه من القصر .
وكرر رئيس الديوان ماقاله من قبل للوزير البريطاني المفوض :
– الملك مستاء تماما من الياس اندراوس وكريم ثابت ويدرك انهما مستشاران سيئان .
قال الوزير المفوض :
– وتعين إسماعيل شبرين وزييرا للحربية ؟
أخذ حافظ عفيفي يدافع بحماس عن زوج شقيقة الملك فاروق وقال :
– لقد اقترحته بنفسى على الهلالى باشا ليتولى منصب وزير الحربية .
وكشف حافظ عفيفى عن خطة الملك لتفادى أية اضطرابات فى الجيش . قال :
– سيحال إلى التقاعد كل من اللواء حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود – الذى يكرهه الضباط الشبان – واللواء محمد نجيب قائد سلاح المشاة .
قال كريزويل :
– والفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية السابق والقائد العام للجيش ؟
قال رئيس الديوان :
– اظهر حيدر باشا قلة مهارة فى معالجة الموقف داخل الجيش . وسيبقى فى منصبه مؤقتا .
ولكنه لن يبقى طويلا . إنه ليس ضابطا ممتازا . وسيثير المتاعب إذا بقى فى منصبه .
قال كريزويل :
– وماذا عن صفار الضباط ؟
أجاب حافظ عفيفى :
– المشكلة يمكن حلها إذا لقي صفار الضباط الشبان مزيدا من التشجيع وترقيات أفضل
وبالذات للتخصصون الذين تلقوا تدريبا فى الخارج .
وقد تقرر ألا يعمل ضباط القوات الجوية – بعد الآن – تحت قيادة ضابط جيش لا يعرف شيئا
عن مسائل الطيران .
واضاف .
– ستسوى القلائل داخل الجيش خلال عشرة أيام . أعد نفسى للسفر فى إجازة فى منتصف
الشهر القادم .. أغسطس .
واختتم حافظ عفيفى حديثه مع كريزويل قائلا :
– إذا باشرت حكومة الهلالى مهمتها بأسلوب عملى ونجحت فى معالجة الاضطراب فى الجيش
فهناك فرصة معقولة لأن تحفل الشهور القليلة القادمة بالأحداث .
هز رئيس الديوان رأسه موافقا على مايقله مبديا التفاؤل بالمستقبل .
ولم يكن حافظ عفيفى يعلم أن مشكلة الضباط الشبان ستسوى فى نفس الليلة ولكن بطريقة
لم تخطر ببال رئيس الديوان أبدا الذى لم يقض إجازته فى أوروبا .. بل فى السجن الحربى !
كان العهد كله يهتز .. ويتساقط فى نفس اللحظة !

الغريب في أمر فاروق أنه كانت لديه ، وعند وزرائه ، ورجاله ، إنذارات مبكرة بأن الجيش سيقيم بحركة ولكنه لم يتخذ إجراء لمواجهة ذلك .

في أواخر مارس ٥١ تردد أن قيادة الجيش عرفت أسماء الضباط الأحرار وقررت الاستغناء عن سبعة منهم بينهم جمال عبد الناصر .

وفي انتخابات نادي الضباط أرسل حسين سرى عامر مذكرة إلى شماشرجي الملك محمد حسن السليمانى ضد الضباط الأحرار يوم ٢٩ ديسمبر عام ١٩٥١ .

وقال لى فريد زعلوك وزير التجارة في حكومة الهلالى الأخيرة إن رئيس وزراء إيطاليا ابليغ عبد العزيز بدر السفير المصرى في روما بأن هناك انقلابا قادما ضد فاروق تمهد له وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

وقد نقل السفير الرسالة لصاحب الجلالة .

وفي وزارة حسين سرى الأخيرة زار كريزويل الوزير البريطانى المفوض نجيب الهلالى في بيته وقال له :

ـ إذا حدث شيء جديد في مصر فسنتكفي بحماية رعايانا فحسب .

وأشار كافرئى تلميحا لعبد الخالق حسونة باشا وزير الخارجية إلى أنه يتوقع حدوث شيء في مصر .

ولم يعرف على سبيل اليقين ما إذا كان الهلالى وحسونة قد ابليغا الملك ورجاله بشيء من ذلك . وقال محمد هاشم أنه « أثناء عمله كوزير للداخلية في حكومة سرى علم من مصادر أكيدة أن الجيش متدمر وساخط بعد صدور قرار حل مجلس إدارة نادي الضباط يوم ١٦ يولييه - وأنه - أى الجيش - لن يقف مكتوف الأيدى أمام التصرفات الجنونية التى تحدثت ضده » .

وابليغ أحمد أبو الفتح صهره ثروت عكاشة يوم ٢٠ يولييه أن في نية الحكومة تشريد ١٤ من الضباط الأحرار وسجنهم .

ووجدت في مفكرة حسين سرى التى كانت في جيبه عند اعتقاله أسماء الضباط الـ ١٤ .

وعندما توجه عبد العزيز صادق إلى وزارة الداخلية مندوبا عن مجلس الثورة بعد عزل الملك ، وجد في ملف المباحث العامة تقريراً مؤرخاً مساء ٢٢ يولييه وفيه أسماء كل أعضاء مجلس الثورة وفي هذا التقرير الأخير ظهر ، لأول مرة ، اسم جمال عبد الناصر بين الضباط الأحرار .

وكان جمال عبد الناصر حريصا كل الحرص على إخفاء نفسه ونشاطه .

وإن ظل ذلك نجد أن كثيرين كانوا يعلمون بموعد الحركة وأسماء قياداتها والمقاتلين بها ، وأن السلطات كان لها انذار مبكر ولكنها لم تتحرك لوقفها .

وقال لى دافيد ايفانز الملحق الجوى الأمريكى المساعد - في ذلك الحين - إنه توجه إلى السفير «جيفرسون كافرئى» ليبلغه بأن ثورة ستقوم في مصر قبل عشرة أيام تقريبا من قيامها .

قال :

ـ مستر كافرئى . هل تريد منى أن اكتب تقريراً لتبعث به في برقية إلى وزارة الخارجية ؟

قال السفير :

- لا . سأنتظر معلومات أخرى مؤكدة .

قال ايفانز :

- سيدى السفير . سأبلغ قيادة الطيران .

وكان من حقى ذلك فأبلغت رئيسى الملحق الجوى الكولونيل جوزيف جريكو الذى أبقى إلى واشنطن . ولذلك كانت قيادة الطيران ومجلس الأمن القومى يعلمون بذلك . وكانت وكالة المخابرات المركزية تراقب الأمور .

واتصل كافرئى بالملك فاروق يبلغه النبا فكان جواب صاحب الجلالة .

- ثورة . هذا مستحيل !



قال لى خالد محبى الدين أن جمال عبد الناصر . أبلغ الاخوان المسلمين بأن الضباط الاحرار يفكرون فى القيام بحركة لمواجهة الملك ليتدخلوا إذا تدخل الانجليز . ولكنه لم يبلغهم موعد الحركة . وقال لى الشيخ صالح ابو رقيق - من قيادات الاخوان - إن جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين زاره فى بيته وأطلعاه على موعد الحركة وطلبا مساعدة الإخوان إذا تدخل الانجليز بقواتهم وان الاخوان أرسلوا وفدا إلى المرشد العام الشيخ حسن الهضيبى فى الاسكندرية للحصول على موافقته .

وأبلغ جمال عبد الناصر ايضا حسن العشماوى أحد قادة الاخوان بموعد الحركة . وأكد جمال حماد فى كتابه « أطول يوم فى تاريخ مصر » أن قيادة الاخوان كانت وحدها دون باقى الأحزاب على علم مسبق بموعد حركة الجيش . وقد أبلغ الاخوان مجموعات من شبابهم بالاستعداد لمقاومة الانجليز .



قبل ٢٤ ساعة من تحرك الجيش اتصل انطون بوللى مدير الشؤون الخصوصية لفاروق - مساء ٢١ من يولييه - بالملاجير سانسوم ضابط أمن السفارة البريطانية قائلا :

- معلوماتى أن الضباط الشبان سيقومون بمحاولة سريعة للاستيلاء على الحكم .
قال سانسوم :

- لا أظن أنهم سيتأخرون طويلا . سمعت أنهم سيقفلون ذلك يوم أول أغسطس .
قال بوللى ساخرا

- سيعمدون رميا بالرصاص لو انتظروا حتى ذلك اليوم .

سأله سانسوم :

- وماذا يقول صاحب الجلالة ؟

- الملك مشغول بالوزارة الجديدة .. إنها الرابعة فى ستة شهور .

ثم أخذ بوللى يتكلم همسا :

- إلى أى مدى يمكن الاعتماد عليكم ؟
- سأسال القائم بالأعمال . إنى مجرد ضابط أمن ؟
- ولكن لابد أنك تعلم الإجراءات التى ستتخذ لتدخل القوات البريطانية لانتفاذ الملك .
- فى حدود معلوماتى فإن القوات البريطانية لن تتدخل إلا إذا هددت المصالح البريطانية .
قال بوللى غاضبا .
- انكم لم تفعلوا شيئا سوى التدخل فى شئون مصر خلال سبعين عاما . إن الملك صديقكم الوحيد فى مصر !

* * *

وانضم العقيد أحمد شوقى إلى الضباط الأحرار صباح يوم الثورة ، وهو ابن شقيقة اللواء أحمد طلعت حكمدار شرطة القاهرة .. وكان يمكنه إبلاغه بموعد الحركة .
وفى مذكرات صلاح نصر أن ضابطا برتبة الرائد اسمه محمود الجوهري لم يكن ينتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار ، رأى بعض الضباط المجتمعين لديه فشك فى الأمر ومر عليه فى بيته ، ولكن صلاح أقنعه بأنهم جاءوا ليروا سيارته للمعرضة للبيع !
وكان يمكن لهذا الضابط إبلاغ المسئولين بشكوكه .
وفى مذكرات محسن عبد الخالق أن الضباط الأحرار التقوا فى منزل أحدهم وهو أبو الفضل الجيزاوى فى بيته بكوبرى القبة يوم ٢١ من يولييه للتعارف بحضور كمال الدين حسين وحسين الشافعى ، وكان التجمع كبيرا يثير الشك . فأنفض الاجتماع لأن أخبار التحركات تسربت .
وقال محسن عبد الخالق إنه مر مع زميل له على بعض الضباط لإعطاء الأوامر لهم بالتحرك ولكن أغلبهم كان إما غير موجود أو موجود وينكر نفسه ، أو قابلوه واعتذروا عن الاشتراك فى الثورة . وهؤلاء أيضا كان يمكن أن يبلغوا السلطات المختصة .

* * *

فى مساء ٢٢ من يولييه تتابعت الإنذارات المبكرة عن الحركة .
كان أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية يجلس فى مكتبه بمبنى الحكومة فى بولكل برمل الاسكندرية عندما اتصل به من القاهرة اللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة . قال :
- اتصلت بى منذ عشر دقائق سيدة وقالت لى وهى تبكى أن عربة نقل من عربات الجيش مرت على بيتها ونزل منها ضابط وصعد إلى المنزل ، وطلب نجلها وهمس فى أذنه بشيء .
دخل ابنها الغرفة وارتدى زيه العسكرية على عجل وتمنطق بالحزام الذى يحمل المسدس .
سألته - لماذا تمنطق بالحزام والمسدس وأنت فى عطلة وإلى أين أنت ذاهب ؟
خرج لايولوى على شيء وهو يصيح :
- ادعى لى يا أمى .
ذهبت إلى النافذة قرأت فى سيارة النقل عددا من صغار الضباط
قال أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية :

– ماذا تظن ؟

قال أحمد طلعت :

– أظن أنه أمر غريب .

أبلغت والدة الضابط الشاب ابنها الآخر اللواء صالح محمود صالح وهو أحد الضباط الكبار في سلاح الطيران الملكي بما جرى من شقيقه .

اتصل اللواء صالح محمود صالح – وهو محال إلى الاستيداع – بياور الملك في قصر رأس التين وأبلغه بالقصة قائلا :

– ستقوم بعض الوحدات بانقلاب في المساء .

وأبلغ ضابط ثالث وهو اليوزباشى فؤاد كراهر اللواء أحمد طلعت بالحركة . وكان قد عرف بها من الملائم أول ممدوح شوقى أحد الضباط الأحرار الذى ظن أن فؤاد كراهر عضو في التنظيم . ونقل أحمد طلعت القصة إلى أحمد مرتضى المراغى أيضا .

بعد ساعتين ، حوالى الظهر ، اتصل الحكمدار مرة أخرى بوزير الداخلية يقول :

– بعض عربات قليلة نقلت الضباط . ولكن الأمر لم يتخذ شكل حشد .

وبعد ساعتين آخرين عاد الحكمدار يتصل بالوزير قائلا

– لم يشاهد البوليس أية تجمعات للضباط أمام التكنات ولم تشاهد سيارات نقل .

فكر الوزير على الفور في منشورات الضباط الأحرار وفي التقارير المكسدة في وزارة الداخلية عن نشاطهم . وبب الشك في نفسه أنهم بدأوا يتحركون ، كما يقول المراغى في مذكراته .

كانت معلومات وزارة الداخلية تقول إن حركة الضباط الأحرار ستتم في شهر سبتمبر أو أكتوبر .

وخطر ، لوزير الداخلية المراغى ، أن يكون التعجيل بالحركة مرده تعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية .

طلب من سكرتيره الاتصال على عجل بالفريق محمد حيدر .

بحث السكرتير عن القائد العام للجيش في كل مكان يمكن أن يكون موجودا فيه لم يجده .

اتصل الوزير باللواء حسين فريد رئيس إركان حرب الجيش الذى طمأنه قائلا :

– كل شيء هادئ ولعلمهم ذاهبون لمشاهدة مباراة لكرة القدم .

قال الوزير :

– هل يذهبون إلى المباراة بأسلحة ؟

قال رئيس الأركان :

– الذى أعرفه أن كل شيء هادئ .

حاول الوزير الاتصال بوزير الحربية إسماعيل شيرين فلم يجده أيضا .
وفي الساعة التاسعة مساء اتصل إسماعيل شيرين بالوزير الذى أبلغه بأنه لم يوفق في
الاتصال بحيدر وروى له حديث حكمدار القاهرة عن تجمعات الضباط .
في التاسعة والنصف مساء اتصل إسماعيل شيرين بوزير الداخلية . قال :
- أبلغت حيدر بكلام حكمدار البوليس فقال القائد العام : « إن بوليس مصر «حشاشون»
يتخلون دائما وقوع ثورة »^١

* * *

أعلن حكمدار بوليس القاهرة حالة الطوارئ بين رجال الشرطة مساء بعد أن لاحظ تحركات غير
عادية في المساء لقوات الجيش في القاهرة فقد قام بعض ضباط الجيش بإغلاق مداخل منطقة
المسكرات بالعباسية ويمنعون مرور المشاة والسيارات ووسائل النقل العام .
وأصدر الحكمدار تعليماته لأحد كبار رجاله وهو حسن طلعت بالنزول مع قوات الشرطة إلى
شارع الملكة نازلي (رمسيس حاليا) وإغلاق مدخله لميدان باب الحديد من ناحية محطة كوبري
الليمون والتصدى لآية قوات من الجيش تحاول المرور متجهة لوسط المدينة .

* * *

في الحادية عشرة مساء طلب حيدر باشا إلى الفريق حسين فريد التوجه إلى مكتبه في قيادة
الجيش في العباسية فسأله :
- وما السبب ؟
- تقول وزارة الداخلية أن هناك مظاهر للتذمر في صفوف بعض فرق الجيش . ويحسن أن
تذهب إلى مكتبك لمراقبة الحالة .
- هل أعلن حالة الطوارئ في الجيش ؟
- لا .. لاداعي إطلاقا لذلك .
- هل استدعى اللواءات قواد الفرق ؟
قال حيدر :
- لا . لقد طلبت من طنطاوى قائد المدفعية أن يذهب إلى مكتبه من باب الاحتياط ، وكذلك بقية
القواد ؟
- لا أجد داعيا لاستدعائهم .

* * *

كان من حسن حظ الانقلاب أن الفريق محمد حيدر في الاسكندرية ، وأن الرجل الذى عهد إليه
بمقاومة الانقلاب والقضاء عليه ، وصاحب القرار الوحيد في القاهرة هو الفريق حسين فريد رئيس
أركان حرب الجيش .
كان الفريق حسين فريد في الثانية والخميس من عمره .
تخرج ضابطا عام ١٩١٧ أثناء الحرب العالمية الأولى .

أصبح معلما في الكلية الحربية ومديرا لتدريب الجيش ، وأوفد ، بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنجلترا في بعثة للتدريب .

عمل فترة في الحرس الملكي ، ثم مديرا لمنطقة القاهرة العسكرية ، واختير في ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٠ رئيسا لأركان حرب الجيش بالنيابة بعد إحالة عثمان المهدي باشا رئيس أركان الجيش إلى المعاش اثر التحقيقات في قضية الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين .

فلما أعيد عثمان المهدي رئيسا للأركان في مايو ١٩٥١ أحيل الفريق حسين فريد إلى الاستبداد بعد ما أمضى في منصبه ستة شهور فقط ، وكان برتبة لواء .

وأعاده صاحب الجلالة مرة أخرى ليتولى منصب رئيس الأركان في ١٢ من مارس عام ١٩٥٢ بعد فترة استبداد استمرت عشرة شهور ، وأُنعِمَ عليه برتبة الفريق يوم ١١ من مايو .
وحسين فريد ضابط من جيل العسكريين القديم الذي يحرص على مظهر الجيش في الانضباط فحسب .

وقد سعى لتعيينه في هذا المنصب محمد حسن خادم الملك .

ويوم حصل على رتبة الفريق وما صاحبها من لقب أخذ يتيه بالرتبة قائلا لكل من يلتقى به :
- لقد حصلت على رتبة البكوية من الدرجة الأولى . الآن يجب أن تقولوا لي حضرة صاحب العزة ، بدلا من صاحب العزة فقط !

مصر يحكمها الخدم

ولد فاروق في ١١ فبراير ١٩٢٠ .

تعلم في القصر بمدرسين خصوصيين .

قال عنه مدرسه البريطاني فوردي إنه في صباه كان ينام في سريره حتى منتصف النهار ولديه ميل استعراضي ، وأقوى حاسة لديه رغبته في الملكية .

يتقن اللغات الفرنسية والإيطالية والانجليزية والعربية .

أرسل إلى لندن وعمره نحو ١٥ سنة ليدرس بكلية « وولوتش » العسكرية ولكنه لم يبق بها سوى ٧ شهور .

أبلغ برقيا يوم ٢٨ من ابريل عام ١٩٢٦ ب وفاة أبيه ، وأعلن ملكا . وهو ، بعد ، في لندن .
قرر العودة فورا إلى مصر بالطائرة لحضور جنازة أبيه ، ولكن رائده - رئيس ديوانه فيما بعد - احمد حسنين قال إن السفر بالطائرة عملية غير مأمونة ومن الأفضل العودة بالباخرة حتى ولو لم يشترك في الجنازة .

ويتدخل القدر بمفاجآت كثيرة في ذلك اليوم .

كان يحكم بريطانيا الملك ادوارد الثامن فطلب إلى فاروق زيارته قبل رحيله واجتمع به في قصر بكنجهام الملكي نصف ساعة .

عرض صاحب الجلالة ، على فاروق ، سفينة حربية بريطانية تنقله في رحلة العودة إلى الا سكندرية فاعترض حسنين قائلا :

- لا يجب أن تدخل مصر في سفينة حربية بريطانية وإلا قال الناس ان الانجليز هم الذين وضعوك على العرش !

اعتذر فاروق لادوارد الثامن الذي اعتزل العرش بعد ثمانى شهور ليتزوج السيدة واليس سيمبسون ويعرف في التاريخ باسم دون وندسور . فقد سبق ادوار الثامن فاروق إلى الاعتزال ، أو لحق به فاروق بعد ١٦ سنة !

واقترح فاروق أن يسافر متخفيا إلى مصر ، فقال له حسنين مرة أخرى :

- مراسم الوداع تمنعك من ذلك .

وأصبحت هواية لفاروق بعد ذلك أن يسافر من مصر إلى أوروبا متفكرا !

وودعه في محطة فيكتوريا بلندن دوق كنت من الأسرة المالكة البريطانية وانتوني ايدن وزير

الخارجية الذى كان وزيرا للخارجية أيضا عام ١٩٥٢ ورفض تدخل القوات البريطانية لانقاذ عرش فاروق!

* * *

زحف الشعب المصرى إلى الاسكندرية للترحيب بالملك الشاب بصورة لم يسبق لها مثيل إلا في حالة واحدة عندما وصل الخديو عباس حلمى الثانى إلى مصر عام ١٨٩٢ إلى الاسكندرية بعد وفاة أبيه الخديو توفيق الذى استعان بالقوات البريطانية لإخماد الثورة العربية وبذلك فتح مصر للاحتلال البريطانى.

وتوقع شعب مصر أن يبدأ فاروق عهدا جديدا سعيدا لمصر يختلف تماما عن حكم أبيه وانفراده بالسلطة رغم الدستور والبرلمان.

ولكن ينتهى حكم عباس الثانى بالعرش عام ١٩١٤ ، كما انتهى حكم فاروق بالاعتزال !

* * *

تولت سلطات فاروق هيئة الوصاية حتى بلغ سن الرشد في ٢٩ من يولييه عام ١٩٣٧ واتم ١٨ سنة طبقا للتقويم الهجرى ، لا الميلادى ، وذلك للتعجيل بتولييه سلطاته الدستورية .

تعلقت آمال شعب مصر بفاروق عندما أقسم يمين الولاء لمصر . وكان محبوبا أكثر مما أحب العراق غازى ، أقرب الملوك العراقيين إلى الشعب .

التقى به « الجنرال » ديجول في مصر أثناء الحرب فقال عنه

– لىكى . حاضري البديهة . لديه معلومات كثيرة

وعندما قابل تشرشل قال له فاروق :

– إنى حريص على تحسين أحوال الفقراء من أبناء شعبي .

ولكن فاروق لم يفعل الكثير لتحقيق هذه الأمنية ، فقد أحاطت به حاشية شجعته ، منذ الدراسة في لندن ، على أن يستمتع بحياته ، وبالنفاق يلقونه في أذنيه ليلا ونهارا .

كان محاصرا في غابة مليئة بالسفهاء والانتهازيين . وكان يمكن أن يكون ملكا أفضل لو أن الذين التفتوا حوله ساعدوه على الاتجاه نحو الإصلاح .

ولم يكن لديه اصداقاء مخلصون .

أطاح بعد ١٩ شهرا من توليه حكم مصر بوزارة دستورية يؤيدها البرلمان فلم يهتز عرشه ، ولم يتضامن الزعماء دفاعا عن الدستور والبرلمان فأيقن أنه يستطيع أن يفعل بالدستور ما يشاء ، في إنجلترا أثناء الدراسة كان فاروق يقود الدراجة في حارات منطقة « سارى » وبعد عودته إلى القاهرة ، ليصبح ملكا في سن السادسة عشرة استبدل الدراجة بعربة حمراء مكشوفة يقودها بسرعة وفيها برق يعوى بصوت الكلاب كما لو أن السيارة مرت فوقها ! وجرم على أى مصرى أن يكون لون سيارته مشابها ، للون الأحمر الذى اقتصر على سيارات القصور الملكية .

في عهده شكلت ٢٣ وزارة .

أطول هذه الوزارات عمرا .. وزارة مصطفى النحاس الذى أصر الانجليز على قيامها وحاصروا

قصر الملك في ٤ من فبراير ١٩٤٢ لارغامته على إسناد الوزارة للنحاس .
استمرت هذه الوزارة عامين وثمانية شهور وأربعة أيام . وكانت الحرب العالمية الثانية هي
السبب في بقاء الوزارة هذه المدة الطويلة نسبيا .
وأقصر الوزارات عمرا وزارة حسين سرى التي لم تعيش سوى عشرين يوما .
وتراوح عمر بعض الوزارات بين ٢٤ يوما مثل وزارة علي ماهر التي قامت عقب حريق القاهرة ،
وأربعة شهور تقريبا مثل وزارات مصطفى النحاس عام ٣٧ وأحمد نجيب الهمالي عام ٥٢ ، مع أن
الدستور ينص على أن تكون مدة مجلس النواب ، الذي يساند أية وزارة أربع سنوات .
وتولى رئاسة الوزارة في عهده ، على التوالي ، مصطفى النحاس ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر ،
وحسن صبرى ، وحسين سرى ، ومصطفى النحاس ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ،
واسماعيل صدقى ، ومحمود فهمى النقراشى ، وإبراهيم عبد الهادى ، وحسين سرى ، ومصطفى
النحاس ، وعلى ماهر ، وأحمد نجيب الهمالي وحسين سرى ثم أحمد نجيب الهمالي
وفي الشهور الستة الأخيرة بعد حريق القاهرة ، قامت في مصر ٤ وزارات تولاها على ماهر ،
وأحمد نجيب الهمالي وحسين سرى ثم أحمد نجيب الهمالي مرة أخرى مما يدل على عدم استقرار
الحكم في مصر . فهي حكومات ضعيفة ، مكروهة ، أطلق عليها المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى
اسم « وزارات الموظفين » لأن أعضائها من الموظفين لامن رجال السياسة ، ورؤساؤها مستقلون
لا ينتمون إلى أى حزب .

أذله الانجليز عندما حاصروا قصره بالديابات في ٤ فبراير ١٩٤٢ وفرضوا عليه مصطفى
النحاس رئيسا للوزراء ، ويمكن أن يقال أن هذا الحادث بداية النهاية . فقد عرف فاروق وحتى
نهاية حكمه ، أنه ملك على دولة مستقلة فيها جيش احتلال بريطانى يفوق عددا قوات جيشه
المصرى^١

وأذلته شقيقته فتحية عندما تزوجت رياض غالى المسيحى سكرتير أمها نازلى ، ولم تعبا
باعتراضاته على الزواج او مخالفته للشرع الإسلامى . وساعدتها أمها الملكة نازلى على ذلك عندما
استقرت مع ابنتها في أمريكا ورفضت العودة إلى مصر . واضطر لإعلان ذلك وحرمانهما من
الميراث وطردهما من سجل الأسرة للملكة بعدما توسعت الصحف في نشر فضيحة هذا الزواج .
لجأ إلى اللهو وقتن غراما بالراقصات ، وطارد الأميرات والزوجات ، رغم أن طبيبه الدكتور
أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة قال لى إن قدرته الجنسية ضعيفة وإنه أراد إقناع الآخرين
بأنه « نون جوان » !

وتنافست الأميرات في إقامة الحفلات الماجنة له . كل تريد الحصول على دعاية بأن فاروق
قضى في حفلاتها ساعات أطول^١ وكانت الأميرة شويكار الزوجة الأولى للملك أحمد فؤاد أكثر
الأميرات عزما على « إفساد » فاروق^١

في مصر كان له مكان خاص في الملامى الليلية يقام على عدة موائد في وقت واحد وله ١٧
حجرة في مستشفى المواساة بالاسكندرية يقيم فيها حينما يريد الاختفاء .

وبشرت الصحف العالمية قصص فضائحه مع المغنيات والراقصات أثناء رحلاته في أوروبا .
استمر زواج فاروق والملكة فريدة أقل من ١١ سنة وأنجبت ٣ بنات ولكن فاروق كان يتوق
لابن يرث العرش من بعده فطلق فريدة التي يحبها شعب مصر . وبعد ٣ سنوات من طلاقه ، رأى
فتاة في السادسة عشرة من عمرها اسمها ناريمان صادق في محل الجواهرجي أحمد نجيب
فأرغمها على فسخ خلبتها للدكتور زكى هاشم وخطبها في ١١ من فبراير عام ١٩٥٠ وتزوجها في
٦ من مايو عام ١٩٥٠ يوم عيد جلوسه وأدى ذلك إلى خسارة شعبية .

قالت الملكة فريدة

.. كان دائماً رجلاً وحيداً .

وفي زواجه الثاني أرغم الكبراء والهيئات على تقديم هدايا احتفالاً بهذه المناسبة وقدرت قيمة
الهدايا بمليونين جنيه وهو مبلغ ضخم بمقاييس ذلك الزمان .
وقالت ناريمان :

.. كان رجلاً بسيطاً .. أكثر تواضعاً من زوجي الثاني الطبيب !

تقصد الدكتور أدهم النقيب ابن الدكتور أحمد النقيب مدير مستشفى الموساة^١
في عام ٤٥ سافر فاروق إلى السعودية في رحلة باليخت الملكي دون علم الحكومة المصرية وعند
عودته استقبلته وزارة أحمد ماهر بكامل هيئتها في السويس !

وبدا فاروق رحلاته الصيفية إلى الخارج في صيف عام ١٩٤٦ بجزيرة قبرص وروندس .
وفي صيف عام ١٩٥٠ سافر فاروق إلى جنوب فرنسا متكرراً باسم فؤاد باشا المصري ، ولكن
العالم كله يعرفه باسمه الحقيقي . وعندما كان يرفع مصري يده تحية له في الخارج كان يبدى
دهشة قاتلاً

.. كيف تحيوني .. إني متفكر !!

ورفض أن يؤلف .. في غيابيه .. مجلساً للوصاية على العرش ، فقد أصر على أن يحكم مصر من
الملهي أو الفندق في أي بلد يزوره !

وكرر الرحلة في العام التالي مع زوجته الثانية ناريمان لقضاء شهر العسل وقد امتدت هذه
الرحلة ثلاثة شهور ونصف قاهر خلالها في أندية القمار في « مونت كارلو » و « دوفيل » و « كان »
بدرجة لم تشهدها هذه الكازينوهات من قبل .

وكان يقيم مع حاشيته في ١٥٠ غرفة في أحد فنادق كابري و ٣٢ غرفة في فندق بمدينة « كان » .
قالت الكاتبة الانجليزية بربارا سكيليتون إنها كانت تتناول طعام الغداء مع الملك فاروق في
بيارتيه فطلب منها أن يرى الخواتم الثلاثة التي تتزين بها ، فخلعتها من أصابعها وقدمتها لفاروق
فلم ترها بعد ذلك قط !

وحاولت أن تسترد خاتم زواجها ولكن بلا جدوى !

كان فاروق يصحب معه في كل رحلة ستين شخصاً من الخدم والحراس ، تسميهم الصحافة
الأجنبية « سيرك صاحب الجلالة » !

في وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦ دعا ملوك العرب ورؤسائهم إلى مؤتمر قمة في انشاص ولم يشترك فيه إسماعيل صدقي أو وزير خارجيته .
وتوجه إسماعيل صدقي إلى أنشاص ليهنيء صاحب الجلالة بعقد المؤتمر فلم يستبقه الملك ، للاشتراك في الجلسات ، واكتفى بدعوته إلى الحفل الساهر الذي أقامه لأعضاء المؤتمر حول حمام السباحة !

أجرى فاروق تعديلا وزاريا لوزارة صدقي في جزيرة رودس في سبتمبر ١٩٤٦ .
وأجرى تعديلا لوزارة النحاس في كايرو . وحلف الوزراء الجدد اليمين أمام الملك في أوربا حيث يلهو



وصفه السفير الأمريكي جيفرسون كافر فقال
« إنه شاب غريب ، لئكي جدا ، ولكنه أصبح ملكا وهو أصغر سنا مما ينبغي .
وإذا نحينا جانبا لورد كيلرن - السفير البريطاني السابق - فلم يحدث أن قال أحد لصاحب الجلالة ... لا » .

وفي كتاب « فاروق ملك مصر » قال الكاتب باري سانت كلير ماك برايد « إن السياسيين في الاسكندرية ، بعد انتقال فاروق إليها ، في صيف عام ١٩٥٢ ، كانوا يرون أن الملك أصبح « مختل عقليا » .

وكان صافي دخل فاروق من أملاكه مليوني جنيه في السنة ، يملك عشرين في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة بينما أغلب الفلاحين لا يملكون أكثر من نصف فدان .

ويملك أيضا أربعة قصور ومائتي سيارة ويختين وسرب من الطائرات الخاصة اشترتها الدولة وتدفعت نفقاتها ، ومنذ عام ٤٧ لم يعد له هم سوى جمع المال بكل الطرق . وكان فاروق دائما يكرر

« بعد سنوات لن يكون هناك سوى ٥ ملوك ، ملك إنجلترا وأربعة ملوك في أوراق اللعب الكوتشينة » .

فقد فاروق كل التأييد الشعبي بإسرافه والفساد الذي سمح لمستشاريه ومؤيديه بالانغماس فيه .

وقال كثيرون إن « وزارة المطبخ » تحكم مصر وتضم انطون بوللي الكهربائي السابق مدير الشئون الخصوصية للملك وكريم ثابت مستشاره الصحفي ، والياس اندراوس مستشاره الاقتصادي ، ومحمد حسن السليمانى خادمه ومحمد حلمى حسين الميكانيكى السابق الذى أصبح مديرا للركائب الملكية ومنح رتبة عسكرية ورتبة البكوية ! وحسن عاكف الطيار ، والدكتور يوسف رشاد .

أما الدكتور حافظ عفيفى رئيس الديوان قبلا صلاحيات ، ومحمد نجيب سالم ناظر الخاصة مهمته إدارة أموال الملك .

في مذكراته قال الدكتور محمد حسين هيكل باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين
« كان بعض الوزراء يلتبس الزلفى لدى القصر بالتقرب إلى هذا أو ذاك من رجال الحاشية
المقربين إلى قلب الملك .
وكان كريم ثابت في مقدمة هؤلاء ومحمد حسن السليمانى خادم الملك الخاص «الشماشرجى» .
وقد سرت عدوى هذه الزلفى من الوزراء إلى الموظفين كبارا وصغارا » .

* * *

كانت حاشية الملك من سبعة اشخاص ينتظمون سهراته ، ويعينون الوزراء وكبار الموظفين
ويبيعون الرتب والألقاب ، ويقومون بمهمة السمسرة والعمولات لانفسهم وللملك أيضا .
وفضل صاحب الجلالة صحبة الخدم وحدهم . وأصبحت كل مقاليد الأمور في يد عصابة
الخدم وهى واسطة الاتصال بين الملك وديوانه ورؤساء وزاراته . وأشهر وأهم هؤلاء ..
محمد حسن السليمانى ..

بدأ حياته ساعيا بشركة سلفاجو للأقطان يقوم بتوزيع البريد على مكاتب الموظفين.
وفي عام ١٩٤٣ الحق بخدمة القصر الملكى وتزوج شقيقة زوجتى الأمينين الآخرين عبد العزيز
عثمان وخليل الكردى فأصبح الأمناء الخصوصيون الثلاثة متزوجين من ثلاث شقيقات !
واستطاع محمد حسن أن يستأثر بعطف الملك وقلقه فأصبح يتصرف في جميع شئون القصر
فلا يستطيع أحد أن يقابل الملك إلا بإذنه ، أو يتصل به إلا عن طريقه .
وعرف جميع المصريين أن محمد حسن يتدخل في الأمور السياسية يرفع رجلا ويخفض آخر ،
رغم أنه لا يعدو أن يكون خادما للملك ، فلا هو ذو منصب رسمى في الديوان ، ولا هو من رجال
الدولة المسئولين .

قال حسن يوسف وكيل الديوان إنه كان للملك مكتب خاص يقوم عليه الأمناء الثلاثة «
الشماشرجية» وهم يخدمون الملك في غرفته الخاصة ومكتبه الخاص . وكلمة « شماشرجى »
معناها أمين الخدمة الخاص .
وكان هؤلاء - محمد حسن وعزيز وخليل الكردى - يوصلون الرسائل إلى الملك بغير علم
الديوان.

وقال إنه في أحيان كثيرة كان الاتصال بالملك يتم بواسطة المذكرات ، أو الأمين الخاص ، وكان
ذلك يسرى على جميع رؤساء الديوان ووكيله وكبير الأمناء وكبير الياوران وكبير الخاضعة الملكية .
وقال حسن يوسف .

- عندما كان محمد حسن يقول شيئا فمعنى ذلك أن صاحب الجلالة يقول !
وقال ادجار جلاد الصحفى وصاحب جريدتى « الزمان » والجرنال ديجيت « إن محمد
حسن كان يعرض البريد على الملك فيكلفه بالرد على الديوان الملكى .
وقال ادجار جلاد ، الذى كان للمصريون يظنونته وثيق الاتصال بصاحب الجلالة ، إنه لم يقابله
إلا ٦ أو ٧ مرات في حياته مما يؤكد بأن كل اتصالات رجال القصر بالملك كانت تتم عن طريق
الشماشرجية !»

وفي مذكراته شرح كريم ثابت أعمال المكتب الخصوصي الذي يديره محمد حسن أو أشهر رجاله محمد حسن . قال :

« معظم المذكرات التي ترسل للملك تعود من عنده عليها » تاشيرات » بخط « الشماشرجية » لا بخطه هو ... وليس تحت هذه « التاشيرات » أو إلى جانبها ، إمضاء يدل على أن الملك قرأ « التاشيرة » التي كتبها « الشماشرجي النوبيجي » بأمر منه .. أو راجعها !
وكان الدليل الوحيد على أن الملك هو الذي أملى تلك « التاشيرات » وأقرها هو أن المذكرات والأوراق الرسمية كانت تعاد إلى الديوان الملكي وإلى سائر أقسام القصر داخل « مظاريق » تحمل ختم « المكتب الخصوصي لجلالة الملك » !

ولم يجرؤ أحد من رؤساء الديوان أو من كبار رجاله أن يلفت نظر فاروق يوما إلى ما في تنفيذهم « لتاشيرات » وتعليمات مكتوبة بخط « الشماشرجية » من مسئولية عليهم خصوصا وأن تلك التاشيرات والتعليمات تأتي إليهم خالية من أمضائه !
إن « الشماشرجية » هم صلة الإتصال بين كبار رجال القصر والملك ، وبالعكس ، في أكثر الشئون !

بدأ نظام الاتصال عن طريق « الشماشرجية » منذ أيام أحمد حسنين عندما كان رئيسا لديوان صاحب الجلالة ، فكان أول من طبق عليه النظام أو التقليد الجديد ، يتصل به فاروق عن طريق « الشماشرجية » ويبلغه ، بواسطتهم ، أوامره ورغباته وتوجيهات مولانا .
وكان حسنين أول مسئول في القصر رضى بهذه المعاملة !
ويقول : « حاضر » للشماشرجي الذي لا يعدو اختصاصه ، أو كان يجب ألا يعدو اختصاصه ، خدمة صاحب الجلالة والعناية بملاپسه !

وأبدى حسن يوسف باشا عندما كان مديرا للإدارة العربية بالديوان الملكي دهشته واستغرابه الشديدين « أن يقلل حسنين باشا هذا الوضع الشاذ » وقال إنه لو قيس له يوما أن يتقلد منصبا رئيسيا في الديوان لما سلم بهذه المعاملة أبدا .

ولما أصبح حسن يوسف وكيلا للديوان ورئيسا له بالنيابة كان نظام « الشماشرجية » الذي أنشأه فاروق وفرضه على رجاله قد استقر وصار تقليدا معمولا به في القصر فرضخ له حسن يوسف كما رضخ له جميع رجال القصر « جميع العهود » وفي جميع الأوقات .
ولم يرفض واحد منهم هذا « النظام » أو انتقده ، أو تردد في قبوله ، أو حاول التحرر منه ، أو هدد بالاستقالة بسببه ... أو لوح على الأقل بالاستقالة !

لم يعطل هذا النظام « في جميع العهود » أي أثناء رئاسة إبراهيم عبد الهادي وحسين سري وحافظ عفيفي للديوان الملكي .. بل ظل قائما في عهدهم كما قام في عهد حسنين وحسن يوسف !
وقد نددت أحزاب المعارضة بهذا الأسلوب في عريضة وقعها ١٦ من زعماء هذه الأحزاب والوزراء وأعضاء مجلس الشيوخ وبينهم رئيس سابق للوزراء - رفعت إلى فاروق في ١٨ من أكتوبر ١٩٥٠ .

قالت هذه العريضة

« أفسحت الأقدار مكانا في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف » .

ومن هنا انتشرت في مصر كلمات تقول « مصر يحكمها الخدم » !
وكان هناك أيضا بولس بك الذي ارتفع من عمله الأصلي ككهربائي للقصر ليحتل منصبا واسع النفوذ في تنظيم شئون الملك الخاصة .

في مذكرات أحمد مرتضى المراغى ، التي نشرها بعد الثورة ، قال
« كان اللياس اندراوس موظفا بسيطا في شركة صباغى البيضاء التى يملك أغلب أسهمها الإنجليز . وكان لا يحمل إلا شهادة الدراسة الابتدائية . وتدرج إلى أن أصبح مديرا عاما لها وجاءت الحرب فائثرى ثراء فاحشا ، واتصل بحاشية الملك وعرض على صاحب الجلالة أن يساهم في الشركة ويأخذ له حصة كبيرة من الأسهم ، ارتفعت قيمتها وكسب الملك مكسبا كبيرا .
أصبح هؤلاء الخدم ديكتاتوريين . وقال أحد ياوران صاحب الجلالة .
- كل رئيس للوزارة في مصر يجب أن يكون على علاقة طيبة بخدم فاروق .

كانت مساحة الأراضي الزراعية ٥,٩٦٢,٦٦٢ فداناً يملكها ٢,٧٦٠,٦٦٦ مالكا .
وقد تضاعف ٣ مرات عدد ملاك الأراضي الزراعية الصغار خلال الفترة من عام ١٩١٠ حتى ١٩٥٢ .

ولكن متوسط مساحة الأراضي التى يملكها كل منهم انخفضت بنسبة ٤٥ في المائة، فإن زيادة الملكيات الصغيرة كانت أقل من فدان للفرد !

وأصبح متوسط حجم الملكية ٠,٣٨ فدان للفرد الواحد بعد أن كان ٠,٤٧ فدان .
وكان ٢٠٠٠ مالك يملكون ١٩,٧٪ من الأراضي أى ١,٧٧٠,٠٠٠ فدان ، بينما ٢ مليون يملكون ٧٧٨,٠٠٠ أى ١٣٪ من الأراضي .
وهذا يبين سوء توزيع الملكية الزراعية .

وكان متوسط دخل الفرد في مصر ١٠٩,٥٠ دولارا عام ١٩٠٧ فأصبح ٦٣,٥٠ دولارا عام ١٩٥٠ .

وزاد عدد السكان من ٩,٧٢ مليون عام ١٨٩٧ إلى ١٩ مليوناً عام ١٩٤٧ .
وكان في البلاد ٢٠٠ ألف أجنبى يتمتعون بامتيازات في التجارة والأعمال المالية .

تحرك الفلاحون يطالبون بامتلاك الأراضي التى يزرعونها ، وقاموا بـ ٣٤ معركة ضد أصحاب الأراضي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية منها ١١ مرة عام ١٩٥١ وحدها .
وكانت أهم الاضطرابات في اقطاعات البدرابى عاشور باشا صهر فؤاد الدين فقد بلغت قيمة الخسائر نتيجة الحرائق التى أشعلها الفلاحون ٥٠ ألف جنيه .

وكان هناك ٤٩ اضرابا عماليا ، وكان حريق القاهرة تعبيرا عن ذلك أو رمز له .
والتمزت أجهزة الاعلام الصمت بالنسبة لصراع الفلاحين والعمال . ولم ينشر إلا الشيء اليسير عنه فإن أحدا لم يكن يريد أن يستمع إلى فورات البركان الذي يوشك على الانفجار .
وظهرت المنشورات التي تطالب الشعب بتكوين جبهة متحدة وتأميم القناة .
كانت الحياة السياسية تجرى في دورة لاعمى لها بين حكم الوفد وحكم الأقليات . فقد استقرت فكرة أن الحكم في مصر يعتمد على ٢ أسس أو ٣ مراكز قوى هي الملك الوفد والانجليز .
وجاءت حرب فلسطين لتغير التيار الفكري المصرى كله بأمل الانتصار في الحرب وتحقيق الشعبية للملك ولكن الهزيمة قضت على هذا كله .
وتوفرت كل العناصر للثورة . ملك عايب وشعب مستكين ، وضباط يجتمعون في خلايا سرية .

» * *

ساء الموقف الاقتصادى في السنة الأولى من حكم الوفد إلى حد كبير .
بلغ محصول القطن عام ١٩٥٠ ٨,٢ مليون قنطار صدر ربعه فقط .
وبين أول أكتوبر ١٩٥٠ و ٢٨ من فبراير ١٩٥١ ارتفعت أسعار القطن طويل التيلة ٥٠ في المائة و ٢٥٪ متوسط التيلة وهو ارتفاع مصطنع نتيجة المضاربات أثناء حرب كوريا . فأنخفضت الصادرات وخسرت الحكومة ضريبة صادرات القطن . ورغم ذلك اشترت المخزون لدى المزارعين والتجار بأسعار مصطنعة تفوق السعر العالمى .
وفي مارس عام ١٩٥١ هبطت أسعار القطن مرة أخرى فاضطرت الحكومة لوضع حد أدنى للأسعار واشترت الحكومة بهذا السعر ١,٢٥٠,٠٠٠ قنطارا بالإضافة إلى ١,٤ مليون قنطار عام ١٩٥٠ .
وأصبح لدى الحكومة مخزون اشترته بحوالى ٣٢ مليونا من الجنيهات ولايزيد ثمنه عن ١٥ مليونا تقريبا .
وانخفض محصول عام ١٩٥١ إلى ٧,٥ مليون قنطار وكان يجب أن يصل إلى ١٠ أو ١١ مليون قنطار .
ومع ذلك تبقى مخزون للحكومة من المحصول بين ٢,٥ مليون قنطار و ٣ ملايين قنطار ، لم تصدر ، ثمنها بين ٣٠ و ٤٠ مليون جنيه ، بل إن صغار مزارعى القطن كانوا يبيعون أقطانهم بثلاثي الثمن الذى حددته الحكومة التى رفضت أن تشتري أية كمية تقل عن ٢٥٠ قنطارا .
وكان للحكومة ٨٠ مليون جنيه كاحتياولى فقدت عام ٥١ ، عدا ٢٥ مليونا .
وفي النصف الأول من عام ١٩٥٢ نفذ باقى الاحتياولى . واضطرت الحكومة إلى الاقتراض من البنك الأمل ، وأصدرت الحكومة رقما قياسيا لأوراق العملة بلغ ٢١٧ مليون جنيه .
ووصلت ميزانية مصر عام ١٩٥٢ إلى ٢٢٠ مليونا وكانت ٤٠ مليونا عام ١٩٣٩/٣٨ وقدر العجز في الميزانية بـ ٣٩ مليونا من الجنيهات .
راستوردت الحكومة عام ٥١ قمحا بمبلغ ٣٤ مليونا رغم زيادة المحصول بنسبة ٢٠٪ ولكنه

لم يكف حاجة مصر التي دفعت ٢٥ مليوناً كدعم للدقيق .
و في عام ١٩٥٢ انخفض محصول القطن ١٠٠ ألف طن . واشترت الحكومة ٧١٠ الاف طن
قمح بمبلغ ٣٢ مليوناً وانخفض محصول الأرز إلى النصف . وقل محصول البصل أيضاً .
وارتفعت الاسعار وانخفضت إيرادات الجمارك ٤٠ مليون جنيه نتيجة الحد من الاستيراد
طبقاً للقرارات التي أصدرتها وزارة نجيب الهلالي الأولى .
وساعدت بريطانيا على زيادة حدة الأزمة .

كان لمصر ٨٠ مليون جنيه استرليني لدى بريطانيا التي فكرت ، بعد حريق القاهرة في تجميد
هذا الرصيد وكذلك كل الأموال الاسترلينية المودعة في بريطانيا وأيضاً الذهب ولكن بدلا من
إصدار قرار علني بالتجميد اكتفت بريطانيا برفض الافراج عن الاسترليني والذهب . والتجميد هو
ما حدث علناً بعد تأميم مصر لقناة السويس عام ١٩٥٦ !
وانخفض احتياطي الذهب فاضطرت الحكومة لشراء ذهب من امريكا لتغطية قيمة العملة
الورقية .

وكان العجز في الميزان التجاري ٣٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٥٠ و ٣٨,٨ مليون جنيه عام
١٩٥١ و ٣٩ مليوناً في السنة التالية .
وذلك في ميزانية مجموعها نحو مائتي مليون جنيه رغم ضغط ميزانية الوزارات بنسبة عشرين
في المائة .

وتوقفت مشروعات التنمية الخاصة والحكومية . وأرجئ مشروع كهربية خزان اسوان ومصنع
الاسمدة في اسوان وكهربية خط حلوان ، وعد الطرق .
ورفض البنك الدولي تقديم قروض لمصر لتمويل هذه المشروعات وأصبحت الحياة الاقتصادية
في البلاد بشلل تام !
وأخذ الممولون يدفعون عمولة تقراوح بين ٧ و ١٠٪ للسماسرة اليهود والسوريين واللبنانيين
لتهريب أموالهم !



انتشرت الكتب الأدبية التي تتحدث عن الظلم الاجتماعي وبالذات كتب طه حسين .
وبدأت الصحف تضاعف حملاتها بعنف ضد النظام . وكان مجلس الدولة يصدر أحكاماً
بإعادة إصدار الصحف التي تعطلها الحكومة .
حمل الدكتور محمد مندور رئيس تحرير صحيفة « الوفد المصري » على صاحب الجلالة فقال
إنه يملك ويحكم .
وحمل على « الباشاوات الرأسماليين » فإن بعضهم كان عضواً في مجلس إدارة ٣٧ شركة في
وقت واحد .
وكتب أبو الخير نجيب رئيس تحرير صحيفة « الجمهور المصري » عن « التجان الهلالية » .
قال « العملاق يستيقظ » .
إشارة إلى مظاهرات الفلاحين في الإقطاعات الكبرى .

وشن إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة « روز اليوسف » حمله على الأسلحة الفاسدة التي ساعدت على هزيمة الجيش في حرب فلسطين وطالب بمحاكمة المتهمين ومنهم النزيل عباس حامى - أحد أفراد الأسرة المالكة - بوصفهم مجرمي حرب . واستقال محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة بعد أن فُضح صفقات السلاح وعمولات كريم ثابت وأثار هذه القضية مصطفى مرقى في مجلس الشيوخ .

ورسم الفنان عبد السمیع بالکاريكاتير غولا وسماه الفساد وحذاء كبيرا « مفكوك الرباط » .
وزار كريم ثابت السيدة روزاليوسف قائلا
- إيه حكاية الغول ، يلاش منه أحسن .

ولكنها لم تعب واستمر عبد السمیع يرسم الحذاء والغول ، والقراء يعرفون أن صاحب الجلالة هو للمقصود ! وكان « باب المجتمع » في روزاليوسف يبين للمسافة الشاسعة بين حياة الأثرياء ، وحياة الفقراء . ليثير أغلبية الشعب التي باتت ترى أنه لاجل ولا تقريب للهوة بين الأغنياء والفقراء إلا بالثورة .

ونشرت « أخبار اليوم » التي يصدرها على أمن ومصطفى أمين قصص الملوك المخلوعين مثل دون وندسور وميشيل ملك رومانيا إشارة مقنعة إلى أسباب خلع الملك وأن هناك تشابها بين الملوك المخلوعين وفاروق .

وهذا مثال لما نشر مصطفى أمين عن صاحب الجلالة .
كتبت تحت عنوان « الخطاف » تقول
« يخطف كل شيء »

يخطف زوجة الرجل ، وبيت الرجل ، وبنطلون الرجل إذا بقي للرجل بنطلون !
يخطف الغالي والرخيص ، ولا يفرق بينهما . كل شيء لا يملكه يريده ، ويسعى إليه ، ويتمناه ويجد لذة في أن يفتصمه لنفسه ..

ويتساءل أهل القرية ماذا يريد أن يفعل بكل هذا ؟ إنه نفسه لا يستطيع أن يجيب على هذا السؤال . إنه يجد في الحرام لذة لا يجدها في الحلال لو أنه عاش شريفا لزاد غناه ، وتضاعف إيراده، ولكنه يفضل خروفا لاحق له فيه على رولز رويس يملكها ، يعشق مالا يملك ، ويزهد فيما يمتلك يسطو على الحى والميت ، ويسرق القريب والبعيد ، وينهب العدو والصديق .
هناك مرض اسمه جنون السرقة . والمشفقون عليه يقولون إنه مريض ، وأهل القرية يقولون إنه لص كبير . وهو يظن أن الناس لن يعرفوه والقرية مليئة باللصوص . ولكن الناس كلهم يعرفونه .. لأنهم جميعا ضحاياه .

من هو ! ..

ولكن كل القراء كانوا يعرفون أنه « فاروق » !
وتجمعت الأحزاب لمعارضة الملك . الجماعات اليسارية من شيوعيين واشتراكيين ثم الإخوان والوفد .

وقالت جريدة الاشتراكيين « الشعب الجديد » - « إن الحكومة صنعت خبزا أسود للشعب حتى
تمول انتاج الخبز الأبيض للأغنياء » .

وهاجمت الصحيفة اعتماد نصف مليون جنيه لشراء سيارات للقصور الملكية .
وعندما دعا الملك سامية جمال لترقص في حفل أقامه في « دوفيل » قالت الصحيفة .
« كيف يقرن اسم سامية جمال باسم الملك » .
وطالبت بتطهير اداة الحكم من حاشية فاروق : حيدر وكريم ثابت وأحمد النقيب مدير
مستشفى المواساة وبولس .

وفي كتاباته ذكر أحمد حسين في مجلات « مصر الفتاة » و « الشعب الجديد » و « الاشتراكية »
كلمة « الثورة » عدة مرات .
قال « الثورة آتية لا ريب فيها » .

وفي مقال عنوانه « الثورة الثورة الثورة » تحدث عن فساد الحكم وطالب الشعب بالتحرك وقال
إنه لا علاج للفساد إلا بثورة جارفة .
وقال إن كبار رجال الخاصة لا يجب أن يشتركوا في مجالس إدارة الشركات .
ونشرت الاشتراكية صوراً للشحاذين والعرايا والفقراء الكادحين والبطساء تحت عنوان مثير
رعياك يا مولاي » .

... إشارة إلى أن فاروق يحكم شعباً فقيراً مفلساً وأن هؤلاء ، وحدهم ، رعاياه !
وفي إحدى المرات التي صودرت فيها جريدة « الاشتراكية » التي يصدرها أحمد حسين قال
ممثل النيابة :

« نريد أن نتجنب ثورة !

وقال الدكتور أحمد حسين الوزير السابق :

« أصبحت صحيفة « الاشتراكية » توزع ٦٠ ألف نسخة أسبوعياً وتحقق ربحاً . وعندما يربح
التطرف فلا بد من البحث عن السبب !

وكتب فتحى رضوان سلسلة مقالات عنيفة ضد فاروق في جريدة اللواء الجديدة ونشر مقالات
عن الثورات التي قامت ضد الملوك عبر التاريخ . وكان كل مقال يوحى بأن الثورة في مصر تقترب .

وتتابعت الفضائح ..

صفقات الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين . وقيام الحرس الحديدي الذي شكله رجال الملك
وكلفه باغتيال خصومه . وبدأ المراقبون السياسيون يتوقعون ثورة ويتساءلون :

...لماذا يتأخر قيام الثورة ؟

في أواخر عام ١٩٥١ قدمت السفارة البريطانية تقريراً يرسم صورة سوداء لمستقبل مصر .
وبعثت السفارة الأمريكية بست برقيات إلى واشنطن تقول :

« إن حياة أغلبية الشعب المصرى أصبحت لا تحتمل . وهناك حملة شيوعية متصاعدة

لاستغلال هذه العناصر .

وأعدت السفارة الأمريكية خطة للهروب عند الضرورة
وكتب سيسيل كامبل رئيس الغرفة التجارية البريطانية يقول :
- أتوقع اضطرابات خطيرة في مصر .
قال الماجور سانسوم ضابط الأمن في السفارة البريطانية لزميله الأمريكي
- هناك رائحة في جو مصر لاتعجبني الموقف الداخلي يغلي ، وخاصة الاضطرابات في إقطاعات
كبار المزارعين .
هذا أمر جديد في مصر .



ورغم هذا كله ظل كبار زعماء مصر ينافقون صاحب الجلالة ولا يرفعون صوتا في وجهه .
وصف مصطفى النحاس فاروق بمناسبة زواجه وعيد جلوسه عام ١٩٥١ بأنه صاحب
التاجين : « تاج الملك وتاج القلوب » .
وقال .

« أبناء الشعب جميعا يشعرون بأن مليكهم أصبح جزءا من حياتهم ، له في كل قلب من قلوبهم
مكان الحب والاحترام وعاطف الذكر ، وهل تنسى مصر أنها من بين يدي أبي فاروق تلتفت
دستورها ثم أودعته بين يدي فاروق الحائيتين » .
وقال علي ماهر في عيد ميلاده في ١١ فبراير ١٩٥٢ :

« مولد الفاروق طالع يمن وتوفيق ، ولأنك إن أبناء وادي النيل جميعا يحتفلون في ثنايا
قلوبهم وأفتدئهم بعيد الميلاد ليذكروا في عزة وفخار ١٢ فبراير ١٩٢٠ ، يوم أعلن البشير مولد
الفاروق ، ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا » .
وقال نجيب الهلالي في ٦ مايو ١٩٥٢ :

« أوتي فاروق الملك والساد قاصب عرشه قبله الآمال . سبحانه الله ، ما أعظم شأنك وأوضح
برهانك فقد أردت بنا رحمة وإحسانا وتوفيقا وإصلاحا ، تؤتي الملك من تشاء . أتيت فاروق الملك
والساد ، فاصب عرشه قبله آمال المواطنين ومقصد رجائهم وآية وحدتهم وقد ملكت قلوبنا
سجاياء وشفانا الطيب من رياه » .

ورغم هذه الكلمات كانت الملكية متبوءة والأحزاب محتقرة من شعب مصر.



قالت السفارة الأمريكية :

كان من رأى اللورد كيلرن إن فاروق رغم كل عيوبه يمثل القوة الصلدة لمكافحة الشيوعية .
وقالت السفارة الأمريكية :

« يبقى الملك العنصر الوحيد الذي يجمع ويوحد . ورغم أن الأسرة الملكية حديثة نسبيا
وتعتبر غريبة عن مصر ، فالحقيقة الأساسية أن شعب مصر اعتاده طبقا لتقاليد رسخت

منذ آلاف السنين ، على وجود بيت حاكم . ولا يهم الشعب شخص الحاكم بقدر ما يهتم بالنظام الحاكم نفسه .

ورأت السفارة أن « الملك لا يزال أهم عوامل الاستقرار على المسرح المصري » .
ولكن الملك الذي أقسم يمين الولاء للدستور المصري قبل ١٥ سنة ، أصبح شخصا آخر . إنه - الآن - مقامر بدين ، نجم للملاهي الليلية . أثارت طريقة اختطافه لناريمان ، كزوجة ، من محل للمجوهرات اشمزازا ورعبا .

إن الملك الذي ادعوا أنه من سلالة النبي عليه الصلاة والسلام أصبح يمثل عارا لمصر .
ووجدت « مصران » الأولى مصر الطيبة الحريصة على قيمها ... مصر القرية ، والثانية مصر فاروق .. مصر البورصة التي تحلل كل شيء فيها .
وعادت تتردد في البلاد تلك الصيحة التي ارتفعت في عهد نابليون التي تنادى بأن الإسلام في خطر .

وجاء قرار إلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية التي وقعت عام ١٩٣٦ ، وانسحاب العمال المصريين من العمل في المعسكرات البريطانية ثم بطلاة أغلب هؤلاء العمال وأخيرا حريق القاهرة الذي لم يتدخل البوليس المصري لإطفائه .
وتبادل الملك والوفد الاتهامات حول حريق القاهرة .
ولاعتنى مصر بالاتهامات المتبادلة فالأمر المهم أن أحدا لم يحاول إطفاء الحريق لا المصريين ولا الإنجليز .

ولم تعد إنجلترا بالنسبة للمصريين إلا تمرا وشبعا من ورق ، فقد خرجت من فلسطين ، وطردت من حقول البترول الإيرانية في عبادان وفي الوقت ذاته فشلت مفاوضات الجلاء فإن فاروق رغب في أن يكون ملكا لمصر والسودان ورفض الإنجليز ذلك .
في آخر لقاء لفاروق بأغاخان بيلا صاحب الجلالة .. يائسا .

لم يحبذ فاروق حلا سوى أن يخال لقباً آخر فأعلنت وزارة الأوقاف ونقابة الأشراف في ٦ من مايو ١٩٥٢ أن صاحب الجلالة ينحدر من نسل النبي عليه الصلاة والسلام ويستحق الحصول على لقب « السيد »^١

ولكن الشعب كان يعرف أن فاروق ينحدر من نسل الجراكسة والألبان من ناحية أبيه ، ومن الأتراك والفرنسيين من ناحية أمه ، ولا يمكن أن تكون به قطرة من دم عربي تنتمي إلى الرسول الكريم^١
قال أغاخان .

- كانت لدى فاروق رغبة انهزامية . وفقد القدرة على ممارسة واجباته وخدمة شعبه .
.. إن ولي العهد الذي هرب من دروسه في لندن هو نفسه صاحب الجلالة الذي هرب من مسؤولياته في القاهرة وترك الحكم لحاشيته من الخدم الذين يفسرون نزاعات الملكية على هواهم .
وتوقعت صحيفة « التايمس » البريطانية حريقا آخر .
قالت :

« شعب مصر يائس منهوب يمثل الوقود المناسب لحريق مروع . ولكن لا أحد يعرف على وجه

الدقة من سيحترق !



في تقرير السفير البريطاني السير رالف ستينغسون كتبه في ١١ يونيو عام ١٩٥٥ عندما نقل من مصر قال :

« كان واضحا لفترة طويلة نسبيا أن الملك فاروق كان ينظر نظرة يملؤها التشاؤم تجاه مستقبله في الحكم .

ولا أميل إلى الظن بأن أحدا ، وبالأذات الوفيدين أنفسهم كان يتوقع أن يؤدي الخلاف بين الوفد والملك فاروق ، وهو السبب الأساسي ، وراء إلغائهم معاهدة ١٩٣٦ ، أن يؤدي بهذا الشكل المساوى والسريع إلى استبعاد طرفي النزاع من مسرح الأحداث ، فقد وقع الخلاف بين هذين الطرفين كثيرا في الماضي .

ولكن في كل مرة كان دوران نتج عنه الخضوع المؤقت للوفد ، ثم حدوث تغيير في القصر الملكي يتبعه خلاف جديد من جانب الوفد .

ولكن كانت حماسة الوطنية وتعالى موجتها في مصر في هذه المرة أقوى من أن يسيطر عليها نظام أضعفته تجاوزات الملك ، وهزيمة البلاد في حرب فلسطين ، والفساد الذي يسيطر على الأجهزة التشريعية والتنفيذية .

وعلى أية حال لعب التوتر في العلاقات مع بريطانيا دوره أيضا .

ويمكن التكهّن بحدوث نوع من التغيير » .

وفي كتاب سلمانوغان « انتشار الشيوعية في مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٠ » قالت :

« كان الجنود الانجليز لايزالون يحتلون أجزاء من مصر ، والفساد انتشر . وارتفاع الأسعار صاحبه بطالة في المدن . وفي الريف تدهورت الأحوال نتيجة ارتفاع ايجارات الأرض التي يدفعها الفلاحون .

وقيادة الوفد ، التي كانت « البارومتر » للحركات الوطنية ، فقدت دورها الطليعي

وكانت هناك أزمة في الحكم ، ولاتستطيع وزارة أن تحكم « من فوق » بينما المجتمع يتحرك من تحت .

وأصبح نسيج النظام وأهيا .

وفي هذا الوقت فإن اليسار الثوري والإخوان المسلمين كان يمكن أن يكونا الوارثين للسلطة السياسية في مصر . فكلهما منظم ولديهما وعى سياسى ، ويكتسبان مزيدا من الشعبية . ولكن المجموعتين كانتا عاجزتين عن انتهاز الفرصة »

وبقى الجيش .

وكان فاروق سيء الحظ .

معلمه في شبابه الفريق عزيز المصرى هو ملهم الضباط الذين ثاروا ضد فاروق بعد ١٦ سنة من حكمه .

وعلى ماهر رئيس ديوانه ، ورئيس وزرائه ، والرجل الذى تولى توجيهه كملك عند توليه سلطاته الدستورية ، كان الحليف الأول للثوار !

الضباط يكرهون الملك

كانت مصر أقوى دولة في الشرق الأوسط في النصف الأول من القرن التاسع عشر .
غزت جيوش محمد علي مساحات شاسعة من السودان والحجاز وفلسطين وسوريا .
وفي عامي ١٨٣٢ و ٣٩ هزمت جيوش السلطان العثماني في استانبول ولولا تدخل القوى الغربية لاستولت مصر على المدينة .
وكان جيش محمد علي عام ١٨٢٣ يتألف من ١٩ ألف جندي فارتفع عام ١٨٣٣ إلى ١٢٠ ألف جندي منهم ٩٠ ألفا من القوات النظامية ، و ١٥ ألفا من الاحتياطي ، و ٢٥ ألفا من البحرية .
وجاء الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .
وخلال الفترة منذ فتح السودان عام ١٨٩٨ حتى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لم يطلق الجيش المصري رصاصة واحدة رغم أن مصر كانت ميدان قتال لعدة دول اثناء الحرب العالمية الثانية .
وفي صراع مصر لنيل استقلالها من الانجليز لم يكن الجيش المصري شريكا أو عاملا في هذا الصراع !
ورغم أن الجيش المصري ، في عهد محمد علي وعرابي ، كان مركز القوة والنشاط في حياة البلاد فإنه لم يعد كذلك . فقد نجح الانجليز في تصييد الجيش حتى في معركة الاستقلال !



كان الالتحاق بالمدرسة الحربية بالشهادة الابتدائية حتى عام ١٩٢٨ وعندما أوفد رئيس وزراء مصر بعثة من ضباط الجيش إلى لندن للتدريب عام ١٩٢٩ ، جاءت التقارير تقول إن مستوى هؤلاء الضباط الدراسي يقل كثيرا عن مستوى معاهد التدريب التي يدرسون فيها فتقرر قصر البعثات على خريجي الكلية الحربية وحدهم .
وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أصدرت حكومة الوفد ، برئاسة مصطفى النحاس ، قرارا بفتح الكلية الحربية لكل طبقات الشعب . وتم التساهل في كشف الهيئة الذي كان يفرض على المتقدمين أن تكون أسرهم على درجة معينة من الثراء .
وكان معظم الطلاب الجدد ، الذين أصبحوا بعد ذلك ضباطا ، من أبناء الفلاحين وصغار الموظفين المدنيين وهكذا وجدت في جيش مصر طائفتان من الضباط :
طبقة من الضباط تعليمهم أقل ورتبهم أعلى .
وأغلبية من الضباط تعليمهم أكثر ، ورتبهم أقل ، وتحول المجموعة الأولى بينهم وبين الترقى .
وهكذا كانت البداية التي استمرت زمنا طويلا .
وكان الجيش المصري يحس بالنقص .

وبدلاً من تعويض ذلك بهزيمة الانجليز وجدوا الملك يهان في ٤ من فبراير . ولم يروا فيما جرى إهانة للملك وحده بل للأمة كلها
ورفض الانجليز الجلاء عام ٤٥ ، بعد الحرب العالمية الثانية ، رغم مساعدات مصر لهم في تلك الحرب
وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما صاحبها من أدلة على عدم كفاءة الجيش ، وانتشار الفساد ، والابتزاز بين أصحاب الرتب العليا ، فهزم الجيش ولم يستطع استعادة روحه المعنوية .
وبدلاً من أن يلوم الجيش نفسه ، وجه اللوم للقادة الذين يجلسون في مكاتبهم ، وللملك والأسلحة الفاسدة والرشاوى ، والأحزاب أيضاً .
وانتشر السخط والتمرد بين العسكريين ضد الملك والسياسيين فإن المرارة رسبت في نفوس الضباط للمهانة التي لقيها الجيش .
وقال محمد نجيب للصحفيين يعد الثورة
- لم يكن الجيش يريد الحرب في فلسطين .

* * *

بدأ اشتغال الجيش المصري بالسياسة أثناء الحرب العالمية الثانية .
حاول الفريق عزيز المصري الهرب إلى الألمان ، في ليبيا ، بطائرة حربية في ١٦ من مايو ١٩٤١
سئل رودلف هيس نائب هتلر . ولكن سقطت طائرته في مصر وقبض عليه .
وكان هيس يريد السلام مع الانجليز . أما عزيز المصري فكان يريد قتالهم ، وذلك أثناء حرب العراق مع الانجليز فيما عرف باسم انقلاب ، أو ثورة ، رشيد عالي الكيلاني التي استمرت ٣٣ يوماً .
ونشأت في الجيش المصري عدة حركات وطنية للثورة .
أنور السادات يقول إن بداية تنظيم الضباط الأحرار كانت ليلة ١٥ من يناير عام ١٩٣٩ في جبل الشريف قرب منقباد عندما اجتمع أربعة من صغار ضباط المشاة يحتفلون مع جمال عبد الناصر بعيد ميلاده وهم أنور السادات وذكريا محيي الدين وأحمد أنور .
والصاغ ثروت عكاشة يقول إن الملازم محمد وجيه خليل هو أول من فكر عام ١٩٣٩ في تشكيل منظمة أصدرت منشورات في القوات المسلحة .
وقائد الأسراب حسن إبراهيم يقول إنه تم تشكيل نوع من التنظيم في سلاح الطيران عقب التخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٩ .
وعبد اللطيف البغدادى يقول إن البداية كانت في الطيران عام ١٩٤٠ بمجموعة من أربعة ضباط هم البغدادى وأحمد سعودى أبو على ، وحسن عزت ، ومحمد وجيه أبانظه .
.. وتنظيم سرى آخر يوجهه اليكباشى محمد كامل الرحمانى .
وهناك تنظيم الإخوان داخل الجيش ابتداء من عام ١٩٤٤ برئاسة الصاغ محمود لبيب وعبد المنعم عبد الرؤوف الذى توقف نشاطه في مايو ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين.

وجمال منصور يؤكد أنه وستة من سلاح الفرسان هم مصطفى نصير ، وسعد عبد الحفيظ ، وعبد الفتاح أبو الفضل وسعد الدين منصور والطيارين طلعت ناجي وعبد الحسن الوسيبي بدأوا الاجتماعات التنظيمية عام ١٩٤٥

ورشاد مهنا الذي قاد حركة ضد الفريق إبراهيم عطا الله بأشأ رئيس أركان حرب الجيش عام ١٩٤٧

.. باختصار تعددت التنظيمات السرية في القوات المسلحة حتى بات لكل سلاح تنظيمه الخاص ومنشوراته .

وبلغ عدد هذه التنظيمات السرية ١٦ تنظيماً في وقت من الأوقات وأخيراً تنظيم الضباط الأحرار الذي نجح في ضم كل المجموعات الثورية والعناصر التي تطالب بتطهير الجيش . وبقي هذا التنظيم يخطط لعمل إيجابي وهو القيام بانقلاب داخل الجيش روى جمال عبد الناصر في خطاب له عام ١٩٥٣ ، بعد مرور سنة على الثورة قصة تنظيم «الضباط الأحرار» . قال :

« كانت البداية عقب حادث ٤ من فبراير ١٩٤٢ عندما حاصر الإنجليز قصر الملك فاروق بالدبابات ، وطلب السفير البريطاني تعيين مصطفى النحاس بأشأ رئيساً للوزراء . ومرت الحركة بثلاث مراحل .

الأولى : بين عام ١٩٤٢ و ١٩٤٥ لنشر المبادئ وإشعال الروح الوطنية . والثانية : خلال الفترة بين عامي ٤٥ ومايو ١٩٤٨ . قبل حرب فلسطين عندما أخذت الحركة شكلاً منظماً .

والثالثة : بين عامي ٤٨ و ١٩٥٢ » .

وقد بدأ التنظيم الجدى في سبتمبر عام ١٩٤٩ فاجتمعت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار في أواخر ذلك العام .

وقد رقى ثلاثة منهم استثنائياً ومنح ثلاثة آخرون أوسمة لشجاعته في حرب فلسطين كما أن أربعة منهم تخرجوا في كلية أركان الحرب . وظهر اسم أحدهم - صلاح سالم - في « الأهرام » يوم أول مارس ١٩٤٩ لأنه كان أول ضابط سافر من القالوجا إلى غزة بعد رفع الحصار عن القالوجا وكان اللواء فؤاد صادق قد أوقده إلى القوات المحاصرة .

وهذا التنظيم للضباط الأحرار ظاهرة جديدة فإن الأعضاء جميعاً من الضباط الصغار ولم يكن أحدهم قائداً للواء أو لكتيبة بينما كان بكر صدقي قائد انقلاب العراق عام ٣٦ ضابطاً برتبة عميد .

والضباط السبعة الذين أسقطوه عام ٣٧ كان يؤيدهم اثنان من قادة الفرق الأربع التي يتألف منها الجيش العراقي .

و انقلاب ديسمبر ١٩٣٨ في العراق قاده الصباغ قائد العمليات في الجيش ومجموعة ، وقد

عرفوا باسم العقداء الأربعة .

وكان حسنى الزعيم قائد انقلاب سوريا عام ٤٩ رئيسا للأركان .
وسامى الحناوى قائد الانقلاب السورى الثانى فى أغسطس ٤٩ كان برتبة زعيم - عميد -
وقائدًا لكتيبة مدرعة
والشيشكل الذى قاد الانقلاب الثالث فى سوريا فى ديسمبر ٤٩ كان عضواً فى رئاسة الأركان
وقائدًا لكتيبة مدرعة أيضاً .

أما الضباط المصريون الأحرار فقد ولدوا بين عام ١٧ و ٢٢ ولم يتجاوز عمر أكبرهم ٣٥ عاماً .



ولد جمال عبد الناصر فى ١٥ يناير من عام ١٩١٨ .
وكان والده موظفاً بمكتب بريد باكوس من ضواحي الاسكندرية وأمه هى السيدة فهيمة حماد
ابنة تاجر الفحم محمد حماد .
والأبوان مهاجران من قرية بنى مر فى محافظة أسيوط من صعيد مصر .
ماتت أمه ولم يكمل العام الثامن وتزوج أبوه بعد عامين .
تنقل أبوه بين أسيوط والخطاطبة ودمهور والاسكندرية والقاهرة .
تعلم فى المدرسة الأولية فى أسيوط . ثم الخطاطبة .
فى سن السابعة أرسل ليتعلم مع عمه خليل الموظف بالأوقاف فى القاهرة ، وكان يقضى الاجازة
الصيفية فى بنى مر .
وكان لجمال عبد الناصر خمسة أعمام .

درس فى مدرسة العطارين الابتدائية بالاسكندرية ومدرسة النحاسين قرب خان الخليل
وحصل منها على الشهادة الابتدائية عام ١٩٣١ .
استدعاه أبوه وعمره ١١ سنة ليقيم معه مرة أخرى فى الاسكندرية ويدخل مدرسة رأس التين
الثانوية .

وفى عام ٣٢ نقل الأب مديراً لمكتب بريد الخرنفش بالقاهرة وكان عمر جمال عبد الناصر ١٥
سنة .

نال الشهادة الثانوية « البكالوريا » فى مدرسة النهضة الثانوية الخاصة ، القسم الأدبى ، بحى
الظاهر عام ١٩٣٦ .

مثل دور قيصر أمام نجيب الهلالي فى حفل مدرسة النهضة . وكان نجيب الهلالي وزيراً
للمعارف .

وعندما كان يقوم بالدور تمثيلاً ، وكاد أن يقتل ، على المسرح ، أراد الأب الصعود إلى خشبة
والنتدخل لإنقاذه !

اهتم بالسياسة من الصغر . واتصل وهو طالب بحزبى مصر الفتاة والحزب الوطنى ، وكذلك
فعل وهو ضابط .

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن السير صامويل هور وزير الخارجية في مجلس العموم أن بريطانيا ضد إعادة دستور عام ١٩٢٣ الذي كان إسماعيل صدقي قد ألغاه فقامت المظاهرات في اليوم التالي احتجاجا على تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية . اشترك جمال عبد الناصر في هذه المظاهرات على رأس طلاب مدرسة النهضة يوم ١٣ نوفمبر فأصيب برصاصة . ونشرت جريدة « الجهاد » ، التي نقل إليها مصابيا ، أسماء المصابين وبينهم الطالب جمال عبد الناصر .

وقد أعاد الملك فاروق هذا الدستور بعد شهر من هذه المظاهرات أما جمال عبد الناصر فقد ألغى هذا الدستور بعد ستة شهور من قيام الثورة !
وقد قيد اسمه في أكتوبر ١٩٣٦ كطالب في كلية الحقوق ولكنه تركها بعد ستة شهور ليلتحق بالكلية الحربية .



وافقت بريطانيا ، بعد معاهدة ٣٦ ، على زيادة عدد الجيش المصري . وكان النحاس هو الذي ألغى القيود التي تمنع أبناء الموظفين من الطبقة المتوسطة من دخول الكلية الحربية . وكان جمال عبد الناصر هو الذي رفض ، بعد ذلك أن يستمر النحاس مجرد رئيس شرئى لهزب الوفد !

وعندما رفضت لجنة الامتحان قبول جمال عبد الناصر تظلم إلى إبراهيم خيرى باشا وكيل الحربية الذي قبله للتحق بالكلية الحربية في ١٧ مارس ١٩٣٧ وكان في التاسعة عشرة من عمره . وكانت مدة الدراسة ٣ سنوات ولكن رؤى اختصارها لتخريج أكبر عدد من الضباط فتخرج جمال عبد الناصر بعد ١٧ شهرا في يوليو ١٩٣٨ . وكان زميله في الدراسة عبد الحكيم عامر .

وجد الكاتب الصحفي السويسرى جورج فوشيه - وهو أول من ألف كتابا عن جمال عبد الناصر - أنه استمار من مكتبة الكلية كطالب وكمعلم كتب « بونابرت حاكم مصر » و « لورنس » و « جوردون » ، « وتاريخ الحرب العالمية الأولى » للكاتب العسكرى البريطانى ليدل هارت ومحاربون وسياسيون « و « فلسطين » لويغل وأمس واليوم في سيناء » ... الخ .

وقرأ عن سوريا وتأثر بها .

وطالع سير بسمارك وجاريا لى ، واستمع إلى عزيز المصرى وهو يدرس له في الكلية التنظيمات السرية في الجيش التركى فقرا عن كمال اتاتورك . ولذلك كان يطمع في شبابه إلى القيام بدور البطل .

كانت أول مهمة له في منقباد وهناك التقى بتركيا محبى الدين الذى اختاره خليفة له عام ١٩٦٧ ومحمد أنور السادات الذى خلفه بعد وفاته عام ١٩٧٠ .

وبعد أسابيع طلب جمال عبد الناصر نقله إلى السودان ، وهو أمر غير عادى أن يطلب ضابط مصرى ذلك . فقد أراد أن يعرف البلاد التى وصفها تشرشل في كتاب «حرب النهر» فنقل إلى السودان في عام ١٩٤٠ ورقى إلى رتبة ملازم أول .

وفي السودان التقى مرة أخرى بزميل دراسته في الكلية الحربية عبد الحكيم عامر .
عاد جمال إلى مصر في أواخر عام ١٩٤١ ليستقر في العلمين
ورقي إلى رتبة اليوزباشي في ٩ سبتمبر ١٩٤٢ وقعت معركة العلمين في ١٠ أكتوبر ١٩٤٢
وبعد ٦ شهور عين مدرسا بالكلية الحربية .
التقى بتحفة كاظم - شقيقها صديق لزميله عبد الحكيم عامر - وهي من أصل إيراني . تزوجها
وانجب منها ٥ أطفال .
قرأ خلال الفترة التالية كلوزيتش كتاب الجنرال الألماني - عن الحرب وكتب «مصر منذ عهد
كرمر» و «السويس وبناما» .
وفي عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ التقى جمال عبد الناصر بخالد محيي الدين والماركسيين ثم بالإخوان
من خلال أنور السادات وعبد المنعم عبد الرؤوف الذي أراد الهرب إلى الألمان عام ٤٢ مع الفريق
عزيز المصري .
ويؤكد ثروت عكاشة أحد ضباط سلاح الفرسان الذي قام بدور بارز في ثورة ٢٣ يوليو
انضمام خلايا الضباط إلى جماعة الإخوان المسلمين ، ولكن كان لهم كيان مستقل في ظل الجماعة .
ومن هؤلاء جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر .
ولكن دب الخلاف بين الضباط وبين عبد المنعم عبد الرؤوف الذي كان يرى أن خلايا الضباط
يجب أن تكون تابعة ، تماما ، لسلطان الإخوان المسلمين ، فكان هذا باعثا على تشكيل الضباط
الأحرار .
ويعترف كمال الدين حسين في كتاب « ثوار يوليو يتحدثون » بأنه وجمال عبد الناصر حلفا
يمين الولاء أمام أحد الإخوان .
ولكن كمال الدين حسين يقول إنه حلف يمين الولاء للإسلام لا للإخوان !
وفي هذه الفترة يلتقى أربعة من الضباط : جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وكمال الدين
حسين وحسن إبراهيم وصالح سالم وعبد اللطيف البغدادي الذي تبع محمد نجيب في الاستقالة
من الجيش عام ٤٢ احتجاجا على حادث ٤ فبراير وكمال حسين ، الذي لم يخف ميوله بالنسبة
للإخوان ، وأنور السادات .
تخرج جمال عبد الناصر من كلية أركان الحرب في ١٢ مايو عام ٤٨ وشارك في تدريب كتائب
الإخوان المسلمين الذين تطوعوا بعد ذلك للقتال في فلسطين . فلما جاءت الحرب تحرك جمال عبد
الناصر مع قوات الجيش يوم ١٥ من مايو وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين إلى فلسطين
وكان جمال عبد الناصر قائدا للكتيبة السادسة .
وعندما أعلنت الهدنة الأولى كان في اسدود .
وجرح في ١٢ يوليو برصاص قناص في معدته .
وكان بين أفراد القوة التي حاصرها اليهود ابتداء من ٢١ أكتوبر في الفالوجة وكان معه تحت
الحصار عبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وصالح سالم .

ويمكن أن يقال إن حركة الضباط الأحرار ولدت في الفالوجا . فقد كشفت له الحرب عن عجز في القيادة العليا ، وفساد الإدارات المسؤولة عن تقديم المعدات الطبية التي لم تكن كافية بصورة تدعو إلى اليأس ، والأسلحة مثل بنادق « الميزر » التي صنعت عام ١٩١٢ ، أو القنابل اليدوية التي كانت أشد خطرا على من يستخدمها منها على العدو !

ولما أخذ يفكر في فساد السلطة المصرية توصل إلى قرار لارجعة فيه بضرورة أن ينذر الضباط الأحرار أنفسهم للعمل ، لا من أجل طرد البريطانيين من البلاد ، بل الإطاحة بنظام الحكم القائم في مصر . أو على الأقل القيام بإصلاح جذري فيه .

وفي كتابه فلسفة الثورة قال جمال عبد الناصر .

« كنا نحارب في فلسطين ، ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر ..

في فلسطين جاءنى صلاح سالم وزكريا محيي الدين واخترقا الحصار إلى الفالوجا وكان الشاغل واملنا الذى يتعين علينا أن نحاول انقاذه » .

وفي فلسطين قال له أحمد عبد العزيز قبل أن يموت :

– ميدان الجهاد الأكبر في مصر !

وقال جمال عبد الناصر ، بعد ذلك ، لرجل المخابرات الأمريكى كيرميت روزفلت .

– إنى وضباطى لم ننسى الإنزال الذى لقيناه على أيدي الاسرائيليين سنة ١٩٤٨ . إن نعمتنا تنصب بالدرجة الأولى على كبار ضباط الجيش المصرى ، ثم على بقية حكام العرب والبريطانيين .

ومن هنا فإن الجيش الذى لم يستطع الاستيلاء على فلسطين قرر الاستيلاء على القاهرة .

وفي صيف ٤٩ عاود جمال عبد الناصر بعد عودته إلى القاهرة ، إثر اعلان الهدنة ، الاتصال بزملائه الضباط وكانوا يلتقون في بيت عبد الحكيم عامر .

ولكن .

اكتشف في إحدى شعب جماعة الإخوان المسلمين كتاب قديم أصدره الجيش عن القنابل اليدوية عليه اسم اليوزباشى جمال عبد الناصر .

استدعاه إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء – في مايو – ليسأله شخصيا عن صلته بالإخوان المسلمين بحضور الفريق عثمان المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش فنفى ذلك . وقال إنه أعار الكتاب لضابط شهيد .

وفتش بيت جمال عبد الناصر ولم يعثر فيه على شيء .

كانت خلية القيادة الأولى للضباط الأحرار من أربعة ضباط : جمال عبد الناصر – مشاة – وخالد محيى الدين – فرسان – وكمال الدين حسين – مدفعية – وحسن إبراهيم – طيران – .

وفي أواخر نوفمبر ٤٩ شكلت اللجنة التأسيسية في البداية من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وقد أبعد بعد عامين لتمسكه بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين .

وقد انتخب جمال عبد الناصر رئيسا لهذه اللجنة التى ضم إليها جمال عبد الناصر ، بعد ذلك ،

صديقه عبد الحكيم عامر، وجاء حسن إبراهيم بعبد اللطيف بغدادى ، ثم انضم صلاح سالم الذى أشرك شقيقه جمال سالم . وقد أعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجنة في يناير ١٩٥١ .

وضم عبد الناصر عام ١٩٥٢ أنور السادات .

ولم يكن للبحرية مندوب في اللجنة . وقد أصبحت « لجنة القيادة » بعد نجاح الثورة ثم مجلس قيادة الثورة فيما بعد .

وبعد الثورة في ١٥ من أغسطس ١٩٥٢ ضم إلى اللجنة اللواء محمد نجيب ثم المقدم زكريا محيي الدين والمقدم حسين الشافعى والعقيد عبد النعمم أمين ويوسف صديق فأصبحت اللجنة مكونة من ١٣ عضواً .

منح جمال عبد الناصر رتبة البكباشى - مقدم - في ١٦ من مايو وعين في نوفمبر مدرسا بكلية أركان الحرب .

وصفه السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون عندما التقى به لأول مرة في حفل عشاء أقامه الملحق العسكرى البريطانى بعد الثورة فقال إنه « متحفظ ، حاسم . يتعاطف مع الإخوان المسلمين ولكنه يدرك القدرات المحدودة للجماعة » .

وقال عنه « دافيد ايفانز » مساعد الملحق الجوى الأمر يكى الذى التقى به بعد الانقلاب :

« ملامحه نهيف بعض الشيء ، متحفظ ، رجل أفعال بكل معنى الكلمة ، وهو يشك في قدرة الأحزاب السياسية القديمة على أن تصلح نفسها إلا على الورق » .

أما أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى ، الذى قابله بعد عامين من الثورة ، فقال : إنه « متآمر بطبيعته لا يثق حتى بأقرب الرفاق إليه ، ناهيك عن الناس بوجه عام ، للقيام بما يخدم مصر على نحو أفضل » .

وساعدته قيادة الجيش دون أن تدرك عندما نقلته إلى كلية أركان الحرب ، وهى المكان الهادئ الوحيد في الجيش الذى يستطيع فيه أن يحسن اختيار الضباط الأحرار خاصة وأن عقله يعمل بسرعة ، وأعصابه باردة

وباختيار اللواء محمد نجيب كغطاء ورمز للضباط الأحرار فإن الاهتمام اتجه إليه ، والرقابة أحاطت به ، دون جمال عبد الناصر ، أو اللجنة التأسيسية ، وكان عندهم دواما شاهد نفى يحميهم في الوقت المناسب ،



كانت المنشورات السرية هى أهم عمل للضباط الأحرار

وقد بدأت هذه المنشورات في سبتمبر عام ١٩٤٧ قبل قيام تنظيم الضباط الأحرار ، فيما عرف باسم قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش ومحاولة قلب نظام الحكم واغتيال الفريق إبراهيم عطا الله باشا وقد انتهت بالاقتراج عن الضباط المتهمين - وعددهم ١٥ - وفي مقدمتهم المقدم رشاد مهنا

وكانت هذه المنشورات باسم « ضباط الجيش » .

واستعرت هذه المنشورات تنتقد قيادات الجيش التي اشترت الأسلحة الفاسدة .
وتتابعت المنشورات باسم « اللجنة الوطنية لرجال الجيش » .
وبعد قيام تنظيم الضباط الأحرار كانت المنشورات تصدر باسم « صوت الضباط الأحرار -
نشرة اخبارية يصدرها الضباط الأحرار - ثم تغير التوقيع إلى « الضباط الأحرار » .
وقد انتقدت الفساد والاحكام العرفية والدفاع المشترك والاستعمار والملك واتخاذ الجيش لكبت
الروح الوطنية والمطالبة برفع مستواه تدريبيا وتسليحا .. الخ » .
وقد اشترك عدد محدود من الضباط في كتابة هذه المنشورات بينهم جمال عبد الناصر وحمدى
عبيد وخالد محيي الدين وجمال منصور والقاضى أحمد فؤاد .
وصدر أول منشور للضباط الأحرار في نوفمبر عام ١٩٤٩ .
وقال جمال عبد الناصر إنه كان يتم طبع ألف نسخة من كل منشور .
وقد ساعد على نجاح التنظيم تركيز القيادة في يد جمال عبد الناصر فقد استطاع أن يقاوم
تطرف زملائه . مثل أنور السادات ، أثناء الحرب العالمية الثانية في القيام باغتيالات سياسية
للألمان ، أو الوزراء ، أو نسف السفارة البريطانية .
ومنع زملاءه من التدخل العلنى المباشر في المقاومة الشعبية للانجليز داخل القناة .
ورفض أن يتعاون مع منظمات كثيرة منطرفة وقد انضم مع بعض اعضائه إلى جماعة الإخوان
المسلمين ثم انفصلوا عنه لأن جمال عبد الناصر رأى أن يكون التنظيم مستقلا رغم انه ضم
الماركسيين والمستقلين الذين لا ينتمون لائى حزب .
وخرج على الإخوان المسلمين حتى لا يصبح جزءا منهم .
وكان فاروق يظن أنه سيمضمن ولاء الجيش بتعيينه أحد رجاله وهو محمد حيدر باشا وزيرا
للحربية والبحرية منذ ١٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ وحتى فوز مصطفى النحاس باشا في الانتخابات في
١٢ يناير ١٩٥٠ !

* * *

كان محمد حيدر باشا ضابط شرطة اشتهر بعدائه للوفد .
عام ١٩٢٤ بينما كان في الخدمة تحت قيادة السير توماس راسل باشا - البريطاني - حكامدار
بوليس القاهرة ، وفي عهد وزارة إسماعيل صدقي ، أحمده بقسوة مظاهرات الوفد ضد الحكومة .
وكان محمد حيدر باشا مديرا لمصلحة السجون التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية برتبة اللواء
ورقى عام ١٩٤٤ وكيلا لوزارة شؤون السجون .
وقد عينه الملك ، بالإضافة إلى منصبه الوزارى ، ياورا خاصا له وهو منصب شرفى ، ومنحه
رتبة الفريق ، فانتقلت مصلحة السجون معه من وزارة للشؤون الاجتماعية إلى وزارة الحربية .
وقيل أن من اسباب ذلك أيضا أن حيدر باشا كان يأمر بتشغيل المسجونين مجانا في مزارع
صاحب الجلالة !
وحيدر ترى يملك مساحة شاسعة من الأرض ، وقد ظل فترة طويلة يرفض تقاضى مرتبه !

* * *

كان حيدر والفريق عثمان المهدي رئيس الأركان يتمتعان بكراهية الجيش فقد اعتبرا مسؤولين عن هزيمة الجيش في حرب فلسطين والأسلحة الفاسدة .

في يونيو عام ١٩٥٠ شكا ٢٢ من كبار الضباط برئاسة اللواء حسيب في منقباد من الأمر الصادر بعدم ترقية أى ضابط يصدر ضده تقرير سرى من قائده المباشر فتقرر تشتيت هؤلاء الضباط في مواقع بعيدة

وفي أغسطس تلقى الملك منشورا بغير توقيع يطلب فيه الضباط أسلحة حديثة وزيادة مرتباتهم واتعام التحقيقات في قضية الأسلحة الفاسدة والقضاء على الانحراف الذى انتشر في جهاز الحكم .

وفي سبتمبر وجد منشور آخر موجه لصاحب الجلالة يطلب بعزل حيدر الذى يعتبر أى ضابط خائنا إذا لم ينافقه ويقبل يده ولأنه يملأ مناصب القيادات داخل الجيش بأولئك الضباط الذين خدموا في الحرس الملكى .

وقال المنشور إن السخط يملأ الجيش وأن الأوسمة والرتب والألقاب تنهمر على اشخاص كل مؤهلاتهم الجبن والنفاق .

وطالب المنشور بإصلاح نظام الجيش والتجنيد الإجبارى ليمسح بإدخال العناصر المتعلمة . ولكن النحاس رفض استمرار حيدر في الوزارة وأصر على تعيين أحد رجال الوفد في هذا المنصب فاهتدى الملك والنحاس إلى حل وسط وهو تعيين محمد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة المصرية يتعامل مباشرة مع وزير الحربية مصطفى نصرت فإذا وقع خلاف بينهما عرض الأمر على رئيس الوزراء مصطفى النحاس !

وقد اضطر الملك إلى التضحية بحيدر وقبول استقالته في نوفمبر عام ١٩٥٠ تحت ضغط النائب العام محمد عزمى الذى طلب إبعاد كبار الضباط لمصلحة التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة .

قال أنصار جلال باشا للسفير الأمريكى أن الملك رأى إرضاء صغار الضباط بإبعاد حيدر . ورأى السفير الأمريكى أن ذلك يدل على خطورة الحالة داخل الجيش ، وأن الملك فطن إلى ذلك بعد عودته من رحلة صيف في الخارج يوم ٢٠ من أكتوبر ١٩٥٠ .

وأصدر فاروق مرسوما آخر باعتبار كل أفراد القوات المسلحة العاملين في الجيش خلال حرب فلسطين من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى ١٤ سبتمبر ١٩٤٩ وكانهم جميعا محاربون وبذلك يستحقون امتيازات المشاركين في الحرب لإرضاء الجيش .

وقدر مجلس الوزراء يوم ١٢ من نوفمبر إحالة عثمان المهدي باشا رئيس أركان حرب الجيش إلى المعاش . وعين الفريق حسين فريد بك رئيسا لأركان حرب الجيش بالنيابة .

وفي مايو ١٩٥١ عاد الفريق محمد حيدر باشا إلى منصبه قائدا عاما للجيش وعثمان المهدي

باشا رئيسا للأركان لأن النيابة لم تجد دليلا ضدّهما في قضية الأسلحة الفاسدة فأحيل الفريق حسين فريد إلى الاستيداع .

وعكست التقلبات في المناصب القيادية الاضطرابات داخل الجيش ، وتأثير منشورات الضباط الأحرار على صاحب الجلالة .

* * *

كان الضباط الأحرار يظنون ، حتى عام ١٩٥٠ ، أنهم يستطيعون تحقيق الإصلاح ، في ظل الملك .. بالمفقوط على صاحب الجلالة .

وكانت انتخابات نادى ضباط الجيش أول مواجهة بينهم وبين صاحب الجلالة ، وقد تصادفت مع مقدمات حريق القاهرة !

اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لنادى الضباط يوم ١٧ من ديسمبر ١٩٥١ وحضرها ٣٥٠ ضابطا قرروا تعديل لائحة النادى بأن تقوم الجمعية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ولا ينتخب كل سلاح ممثليه في المجلس ، وحددوا الأسلحة التى تمثل في المجلس واستبعدوا منها سلاح الحدود باعتبار أنه يضم ضابطا من كل الأسلحة ، وتخلّى الفريق محمد حيدر باشا القائد العام عن منصبه كرئيس للنادى ليصبح رئيسا فخريا شرفيا .

وكان من نتيجة القرار استبعاد اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود أحد رجال الملك من الترشيح لرئاسة مجلس إدارة النادى .

وكان حسين سرى عامر يشغل منصب أركان حرب سلاح الحدود فأرتكب عدة مخالفات وثارت حوله اتهامات في قضية الأسلحة الفاسدة ، فوضع تحت التحفظ تسعة شهور ، وأبعد من منصبه عام ١٩٥٠ ، ولكن فاروق أعاده وكيلا لسلاح الحدود ورقاه إلى رتبة اللواء فى أغسطس ١٩٥١ وتولى منصب مدير ذلك السلاح بدلا من اللواء محمد نجيب الذى نقل مديرا لسلاح المشاة .
رشح محمد نجيب نفسه لرئاسة النادى وكان ينافسه على الرئاسة ثلاثة آخرون هم اللواء حافظ بكبرى مدير سلاح المدفعية واللواء إبراهيم الأرنؤطى مدير المهمات واللواء سيد محمد مدير الصيانة ، جرت الانتخابات يوم ٢١ من ديسمبر ١٩٥١ ، ففاز محمد نجيب كما فاز أربعة آخرون من الضباط الأحرار وهم العقيد رشاد مهنا الذى اختير سكرتيرا للنادى ، والبكباشى زكريا محيى الدين والبكباشى حمدى عبيد وقائد الجناح حسن إبراهيم والصاغ جمال حماد .

قال محمد نجيب فيما بعد أن هذه الانتخابات أنهت الملكية في مصر !

وكان يمكن للملك أن يضرب ضربيته ضد الضباط الأحرار فقد عرف أسماء بعضهم وهم الفائزون في انتخابات .

وكان يمكنه أيضا إحالة محمد نجيب على الاستيداع . ولكنه لم يكن يعرف أبعاد الحركة وكانت الحركة سرية لأنها تكلف الضباط حياتهم إذا اكتشفت !

وكل ما فعله صاحب الجلالة أنه طلب ادخال حسين سرى عامر مجلس الإدارة فرفض مجلس إدارة النادى مما هز سلطة الملك ، لا على النادى فحسب ، بل على الجيش كله !

وكان نجاح الضباط الأحرار في الانتخابات دليلا لقدرتهم على التخطيط .

* * *

فكر جمال عبد الناصر في اغتيال اللواء حسين سرى عامر يوم ٨ من يناير باعتبار أن ذلك يخلص الضباط من أهم رجال الملك الفاسدين داخل الجيش .
زار اليوزباشى كمال رفعت في منزله وعرض عليه الفكرة .
توجه معه ، ومع اليوزباشى حسن التهامى ، إلى منزل حسين سرى عامر للتنفيذ ، ولكن لم يتيسر ذلك فأرجئت العملية إلى اليوم التالى بعد ما انضم إليهم قائد الأسراب حسن إبراهيم الذى قام بعملية المراقبة .

وكان جمال عبد الناصر يقود عربته الأوستن الصغيرة وينتظر في شارع مجاور !
وتولى كمال رفعت وحسن التهامى إطلاق الرصاص .
لم يصب حسين سرى عامر وإنما أصيب سائقه فقط .
وهذه العملية تبين إلى أى حد كان ضيق جمال عبد الناصر باللواء حسين سرى عامر ويقينه بأن التخلص منه باغتياله ينقذ الجيش ويظهره .
وكان يمكن للتحقيقات في محاولة الاغتيال هذه أن تكشف أيضا كل خلط وأسماء الضباط الأحرار !

* * *

كان الملك فاروق خائفا وهو يصدر أوامره للجيش بالتدخل يوم حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ فلم يكن صاحب الجلالة واثقا من أن الجيش سيطيع أوامره ، وكان يخشى النفوذ الوفدى داخل الجيش .

ولم يكن يثق بالبوليس .

وتدخل الجيش فأوقف الحريق والفوضى

ووجه صاحب الجلالة رسالة إلى الجيش يشيد فيها بوطنيته العالمية وإخلاصه الذى أضاف صفحة رائدة إلى تاريخه النبيل .

ويلتقى السفير الأمريكى بفاروق فيجد لديه احساسا بالفخر لأن الجيش أطاع أوامره وتجددت ثقته به ، ولم يظن صاحب الجلالة إلى الحقيقة التى بدت واضحة في ذلك « السبت الأسود » وهى أن الجيش يستطيع أن يحكم وحده !

قال فاروق للسفير

« أستطيع الآن الاعتماد على الجيش .

وأضاف

« لو كان الجيش البريطانى قد تحرك من منطقة القناة إلى الدلتا ، للتدخل ضد الغوغاء .. فإننى لم أكن لأقوم بدور الخائن للوطن .

أراد السفير البريطانى ، بعد أحداث ٢٦ يناير ، إقامة جسور اتصال قوية مع قيادة الجيش

المصرى ، وتنسيق الخطط بينهما إذا تكررت الاضطرابات وتجددت الحرائق .
ورغب السفير في معرفة الموقف داخل الجيش ، وهل سيؤيد الملك في هذه الحالة أم لا على أن
يكون التعاون بين جيش مصر وجيش الاحتلال عن طريق فاروق وبأمر منه!

* * *

في اليوم التالي للحريق أوفد السفير الملحق العسكرى البريطانى للاجتماع بالقائد العام للجيش
الفريق محمد حيدر باشا ورئيس الأركان وضباط هيئة الأركان العامة .
كان أنتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا قد أعلن في مجلس العموم في ديسمبر «الجيش
المصرى صديق لبريطانيا ، وهو أكثر المجموعات ، مسالمة في مصر » .

ولكن الملحق العسكرى البريطانى ذهل وهو يستمع إلى الضباط المصريين ثم كتب يقول :
« القوات المسلحة المصرية معادية لنا بحسب وفقدوا كل الثقة فينا ، أى في البريطانيين .
والضباط في مقر القيادة العامة موقنون بأن الأمة باكملها تقف مؤيدة للوفد في أحداث
منطقة القناة ، والقتال في الاسماعيلية بين القوات البريطانية وقوات الأمن المركزى .
وكان موقفهم العام باردا ورسميا » .

عرض الملحق العسكرى أن يقدم الجيش البريطانى تسهيلات لتحرك القوات المصرية من سيناء
إلى القاهرة إذا استدعت الضرورة حضورها فورا لإخماد أى تمرد .

قال الضباط المصريون صراحة :

– لاجلنا بنا إلى مساعدة من الانجليز ونحن نسيطر على الموقف تماما .
سألهم .

– هل بوسعكم مواجهة إمكانية نشوب اضطرابات في الضواحي والاقاليم ..
طمأنوه وقالوا :

– عمليات اعتقال مثيرى الشغب تصبح ممكنة في أى جزء من البلاد .
وأضافوا

– كل قطاعات الشعب تقف الآن بصلابة ضد الانجليز بسبب الأحداث التى وقعت في منطقة
القناة

وقال الملحق العسكرى

« تولد لدى انطباع بأن الجيش يقف ضدنا وسيقاتل ببسالة ، وبافضل قدراته ، إذا تحركنا
إلى القاهرة .

وسيطهرون تعصبا مثل بلوكات النظام في الاسماعيلية .

انطباعى الرئيسى أن الشعور المعادى للبريطانيين بين ضباط هيئة الأركان زاد زيادة
ملحوظة»

ويكتب السفير البريطانى إلى لندن بعد أربعة أيام من الحريق ،
« استعاد فاروق رباطة جأشه وثقته في نفسه .

وهو - فاروق - متقلب وتستمر احساسه ، وحماسه ، لفترات قصيرة ولكنه ، في هذه المناسبة تلقى درسا قاسيا .

وقد يقوم في المستقبل بمسؤولياته بجدية أكبر .

* * *

وتظل بريطانيا تتابع الموقف داخل الجيش .

اجتمع السفير البريطاني بفاروق يوم ١٢ فبراير . قال له :

- من الضروري لقواتنا أن تتخذ مواقع متقدمة أو تقيم مستودعات ذخيرة في الصحراء في وقت مبكر ، مما يسهل سرعة وصول القوات البريطانية إذا خرج الموقف عن سيطرتك .
ومن المستحسن تماما ألا تنتظر القوات المصرية إلى مثل هذه الأعمال من جانب قواتنا على أنها أعمال معادية ، ومن الأهمية بمكان أن نقيم صلة ما ، غير ظاهرة ، بين قواتنا البرية وقواتكم .
قال فاروق .

- أوافق على أهمية إقامة هذه الصلة .

قال السفير

- سأرسل ملحقى العسكرى خلال بضعة أيام لمناقشة الأمر مع رئيس الأركان .

وافق الملك ، ووعده بإصدار التعليمات المطلوبة وقال :

- أرسلت أحد ضباطى الموثوق بهم إلى موقع الجيش المصرى على طريق السويس للتأكد من تنفيذ أوامرى يوم حريق القاهرة .

وتتمثل هذه الأوامر في أن يتصدى الجيش بالمقاومة إذا تحركت القوات البريطانية إلى القاهرة قبل الأوان ، مع عدم المقاومة إذا خرج الموقف عن نطاق السيطرة تماما .
وقال الملك

- لا افترض أن الجيش المصرى سيصمد طويلا أمام قواتكم . ولكنى متأكد من أنه إذا صدرت إليهم الأوامر بذلك فسيصمدون قدر استطاعتهم .
وأضاف .

- لقد فكرت في استدعاء بعض القوات المصرية من حدود فلسطين .

وإذا اتضح ضرورة ذلك فإنكم لن تثيروا المتاعب .

قال السفير :

- بل على العكس من ذلك .

أرسلت ملحقى العسكرى قبل الاضطرابات إلى القائد العام لاسأله عما إذا كانت قيادة الأركان العامة المصرية ترغب في سحب أية قوات من سيناء .

وأشار إلى عرض سبق التقدم به وقبلته مصر في أوائل نوفمبر ، وهو أنه في استطاعة صاحب الجلالة أن يطمئن إلى أن بريطانيا التى تثير عقبات حول إعادة القوات المصرية من غزة في مثل هذه الظروف .

شكره الملك وقال :

.. لم ينجح الوفد كثيرا في إفساد الضباط أو الجنود .

ومن هذا الحديث تبرز عدة حقائق ..

كان الانجليز يراقبون تحركات الجيش المصري . وكان باستطاعتهم منعه من التحرك المفاجئ
من سيناء إلى القاهرة إذا رغب صاحب الجلالة .

وكان هناك اتفاق بين الملك والسفير على التنسيق بين الجيش وقد وافق فاروق على تدخل
الجيش البريطاني إذا قامت اضطرابات في القاهرة .

ومعنى ذلك أن الانجليز كانوا يستطيعون السماح للجيش المصري في غزة بالعودة إلى القاهرة
إذا قامت اضطرابات .

ويستطيعون حصار الجيش في غزة إذا رغبوا في ذلك لمصلحتهم ومصلحة صاحب الجلالة !
ولكن الانجليز خافوا أن يتدخل الجيش مع الشعب ضد القوات البريطانية ولم يخطر ببالهم أن
الجيش سيتدخل أولا ضد صاحب الجلالة !

كتب السفير إلى حكومته يقول .

« أصبح مركز الملك في النهاية ، يعتمد على ولاء الجيش له ، وليس ذلك موضع شك
خطير » .

كتب اللورد كيلرن الذي أمضى في مصر ١٢ عاما مندوبا ساميا وسفيرا لبريطانيا في مصر
« خلال كل أعوامي في مصر كان بديهي أن الجيش وئى للملك » .

ويستدعى الملك مرة ثانية الفريق حسين فريد يوم ١٤ من مارس عام ١٩٥٢ من الاستيداع
ليتولى منصب رئيس الأركان مرة أخرى بدلا من الفريق عثمان المهدي لتحقيق الانضباط داخل
الجيش الذى سادته التسبب .

ولكن السفير البريطاني قال بعد عشرة أيام :

« اثار اغتيال الضابط الشاب عبد القادر طه - يوم ٢٤ من مارس - الذى ينتمى لحركة
الضباط الأحرار غضبا شديدا بين صفار ضباط الجيش .

وشاع بأن كبار ضباط الجيش هم الذين دبوا الاغتيال معتقدين أنهم بذلك يخدمون
الملك .

وتم التكتم على المسألة في الحال ، ولكنها زادت من سخط الجيش » .

* * *

قام جمال عبد الناصر بإجازة في أول يونيه . وكان عبد الحكيم عامر وصلاح سالم في فلسطين .
وفي ١٢ من يولييه عاد جمال عبد الناصر إلى القاهرة من الإجازة ليجد في انتظاره عبد الحكيم عامر
ويصدر اللواء عباس زغول - بناء على طلب الملك - في ١٦ يولييه قرارا بحل مجلس إدارة نادى
الضباط وتعيين اللواء على نجيب ، قائد المنطقة المركزية ، شقيق اللواء محمد نجيب ، رئيسا مؤقتا
للنادى .

اجتمعت اللجنة التأسيسية للشباط الأحرار في اليوم التالى ١٧ من يولييه واتفق على أن يقوم

أعضاء اللجنة باغتيال ثلاثين شخصية سياسية في ليلة ٢٠ يولييه - بالقاهرة والا سكندرية كما قال جمال عبد الناصر في إحدى خطبه وسجله عبد اللطيف البغدادي في مذكراته .
عُدل عن الفكرة لأن ثلاثة أعضاء فقط يملكون سيارات وهم جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وخالد محيي الدين ومن هنا استحالة التنفيذ ، كما أن العملية ستتحول إلى مذبحة ولا بد من اقتضائها .

في كتابه « أسرار الثورة » قال أنور السادات إن عزيز المصري نصحه بأن ضباط الجيش يجب أن يتحركوا ضد النظام وسادته الانجليز قائلا
- لاخلص إلا بانقلاب عسكري .

وقررت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار القيام بانقلاب في عام ١٩٥٥ ثم عدل الموعد إلى نوفمبر ١٩٥٢ بمناسبة افتتاح البرلمان وأخيرا رأت اللجنة التعجيل به وإتمامه في ٥ أغسطس ١٩٥٢ . ثم قررت مرة أخرى التعجيل بالانقلاب العسكري فقد أصبحت المسألة سباقا بين الملك والضباط ، من يسبق بتصفية الآخر .
وتأكدت فكرة الانقلاب كل يوم ، بل كل ساعة .

فقد أبلغ محمد هاشم وزير الدولة وصهر حسين سرى باشا - زوج ابنته - اللواء محمد نجيب يوم ١٨ يولييه أن الجهات المسؤولة عرفت أسماء ١٢ من الضباط الأحرار يتحركون ضد صاحب الجلالة

وقال اللواء فؤاد صادق لمحمد نجيب أنه سمع من الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك أنه سيقبض على محمد نجيب لتزعمه حركة ثورية داخل الجيش .

وفي ٢٠ من يولييه أبلغ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة « المصري » صهره ثروت عكاشة وهو من الضباط الأحرار تليفونيا من الاسكندرية ، أن ١٤ ضابطا من الجيش ينتظروهم التشريد والاعتقال ، وأن الخطورة ستحيط بالضباط الأحرار إن لم يتحركوا بأسرع وقت .

وقال أحمد أبو الفتح إن نجيب الهلالي كلف بتشكيل الوزارة وأن اللواء حسين سرى عامر سيعين وزيرا للحربية .

أبلغ ثروت عكاشة ذلك على الفور ، لجمال عبد الناصر قائلا

- يجب أن يتم الانقلاب غدا .

قال جمال عبد الناصر

- فليكن وإن كانت وحدات المشاة التي انتظر وصولها لم تصل إلا طلائعها .

وإذا كان اللواء حسين سرى عامر وهو مدير لسلح الحدود فدفع جمال عبد الناصر إلى فكرة الاغتيال فإن اختياره وزيرا للحربية كان لابد أن يدفع جمال عبد الناصر ، حتما إلى التعجيل بالانقلاب . مادامت أسماء قيادة الضباط الأحرار قد أصبحت معروفة لصاحب الجلالة .

وكان الضباط مضطرين لانقاذ أنفسهم من خطة اعتقال أعداء الملك فقد افتضح أمرهم .

أصبحت الحركة مكشوفة والاعتقال صارا أمرا قريبا محتوما وكان الملك في طريقه للقضاء على

الضباط الأحرار ... إذا لم يقوموا بعمليتهم فإن الملك سيقوم بها . ومن يبدأ الخطوة الأولى يمكن أن ينتصر

ويجتمع الضباط الأحرار في ذلك اليوم بمنزل صلاح نصر فيقول جمال عبد الناصر للمجتمعين:

- نسبة النجاح ضئيلة جدا فالملك متربص بنا ، والانجليز في منطقة قناة السويس قد يتدخلون لضرب الثورة ، وأمريكا قد تتدخل بجانب الملك .. وقد يحدث تدخل من بعض وحدات الجيش .. ولكن لا بد أن نتحرك .

ووافق جمال عبد الناصر على تأجيل تنفيذ الانقلاب ٢٤ ساعة ليتم في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل من مساء ٢٢ من يوليو لاستكمال الاستعدادات واقترح أحدهم القيام باغتيالات جماعية للزعماء في حالة فشل الانقلاب ، ولكن جمال عبد الناصر اعترض على ذلك .

* * *

اشتدت الأزمة داخل الجيش .
في البرقية رقم ١٠٤٦ بتاريخ ٢٠ من يوليو ١٩٥٢ قال كريزويل القائم بأعمال السفير البريطاني لأن السفير سافر إلى إنجلترا في إجازته السنوية :
« ينبغي أن نحذركم من أن القلاقل داخل الجيش واسعة النطاق .
ويمكن أن تصل الأوضاع إلى ذروتها سريعا وربما يتطلب الأمر استدعاء قوات « روميو »
باشعار قصير للغاية » .
يقصد بذلك التدخل البريطاني .
وقال .

« لدى معلومات غير مؤكدة أن بعض قوات الجيش المصري تتحرك إلى الإسكندرية وإن عددا من الضباط في القاهرة رفضوا إطاعة الأوامر .
والمرجح في هذه الظروف حدوث تمرد عسكري .
وإذا نجح واستغله المتطرفون ، فقد يؤدي سريعا إلى حالة من الفوضى .. وهذا مجرد تخمين محض في الوقت الحاضر .

أرجو إبلاغ قائد القوات البريطانية بأن الموقف خطير .
وفي هذه الظروف قد يجعل بوقوع أزمة بعض الأعمال الحمقاء من الملك . وهناك امكانية لحدوث قلاقل واسعة النطاق خلال الأيام القليلة القادمة » .

وتبع كريزويل هذه البرقية بأخرى في نفس اليوم ٢٠ من يوليو قائلا -
« تشير تقارير عديدة إلى أن الرأي العام داخل الجيش يتزايد عداوة للملك بسبب إصراره الأخير على تعيين أصدقائه المقربين وعملائه في مناصب الجيش الهامة .
ويعد اللواء محمد نجيب رئيس نادى الضباط بالقاهرة محور هذه الحملة المعادية للملك .

وكان حسين سرى حريصا على ألا يثير ضباط الجيش ، فاقترح تعيين اللواء نجيب وزيرا للحربية .

رفض الملك تعيين محمد نجيب فقدم سرى استقالته .
وتوافرت دلالات عديدة في الساعات القليلة الماضية عن مدى وعمق الاستياء الذى يعم افراد الجيش ضد الملك الذى كان مصمما على اذلالهم .

* * *

أبلغت لندن حكومات الكومنولث بأن « الموقف السياسى فى مصر مائع للغاية وينذر بالخطر ، مما يستدعى تاهب القوات البريطانية فى منطقة القناة » .
ونحن نراقب التطورات عن كثب » .

ويخطر رؤساء أركان حرب القوات البريطانية لتكون قواتهم مستعدة للتدخل والتحرك خلال ٤٨ ساعة بدلا من عشرة أيام كما كانت القاعدة المتبعة فى ذلك الوقت .
ويضع جيمس بوكركيل الخارجية البريطانية المساعد تقييما للموقف قال فيه « إن السفارة الأمريكية أقل احساسا بخطورة الموقف » .
وكانت السفارة الأمريكية هى الأكبر تأثيرا على فاروق ومن هنا قل إدراكه للخطر الذى يتهده داخل الجيش .

وتدرك سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خطورة الموقف فتقرر عقد اجتماع مشترك لتبادل المعلومات وتحليل الأوضاع للتنبؤ بالمستقبل .
اجتمع كريزويل بكافرى والقائم بالأعمال الفرنسى فى اليوم التالى .
قال كافرى :

– الخطر ليس وشيكا ولكنى أعتقد أن الاحتمالات تسوء إذا طال الاضطراب الحالى .
قال القائم بالأعمال الفرنسى :
– ربما يصبح الموقف معقدا للغاية والنتيجة المنطقية الأخيرة قد تكون عودة الوفد .
قال كافرى :

– أعارض أى اقتراح بالتعرض المباشر للملك أى الضغط عليه فى هذه الفترة وأنا على اتصال غير مباشر معه ومع رئيس ديوانه حافظ عفيفى باشا .
وكتب كريزويل إلى لندن فى اليوم ذاته يقول :

« تدهورت شعبية الملك الشخصية عند العناصر الشابة داخل الجيش بشكل كبير » .
ولو أن السفير الأمريكى والقائم بالأعمال البريطانى ضغطا على الملك فى ذلك الوقت، أى قبل الانقلاب بأربع وعشرين ساعة ، لتغير تاريخ مصر كله . ولكن السفير والوزير المفوض كانا يرغبان فى مساندة الملك دون الضغط عليه .. وكانا – وهما لايدريان – يمدان الحبل السياسى للملك ليشنق نفسه . وفى الساعة ١١،١٢ ظهر يوم ٢٢ من يولييه ، يوم الثورة نفسه ، قال كريزويل :
« تشير القلائل إلى وجود سخط شامل فى الجيش » .

* * *

اجتمعت اللجنة التأسيسية لآخر مرة في الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء ٢٢ من يولييه في منزل خالد محيي الدين قبل ثمانى ساعات من بدء الحركة التى أطلق عليها اسم « نصر » .
حضر الاجتماع لأول مرة زكريا محيي الدين الذى اشترك مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين في وضع الخطة التفصيلية .
كتبت الخطة - وهى من ست صفحات - بخط عبد الحكيم عامر وأدخل عليها زكريا محيي الدين إضافات وكانت لعبد الناصر تعقيبات عليها .

قضت الخطة بأن تكون الوحدات المشتركة في العملية العسكرية في امكانها في الواحدة بعد منتصف الليل . وحددت أسماء الضباط الذين سيعتقلون .
وكان زكريا محيي الدين هو أركان حرب العملية كلها .

أخرج زكريا الأوراق في جيبه وأخذ يقرأ الخطة ليعرف كل من الحاضرين دوره المحدد ، وحددت في هذا الاجتماع مهمة كل عضو من أعضاء اللجنة التأسيسية ثم أحرقت أوراق الخطة حتى لاتقع في يد أحد إذا فشلت الثورة .

وتقتضى الخطة بإقامة حصار حول المنطقة التى توجد فيها معسكرات الجيش ، وإغلاق طريق السويس لمنع تدخل القوات البريطانية في منطقة القناة أو قوات الجيش المصرى في سيناء وغزة والتصدى لهذه القوات إذا تحركت لمقاومة الثورة ومساعدة الملك .

وكان جمال عبد الناصر حذرا حتى انه لم يبلغ كل الضباط الأحرار - ٢٦٧ - بموعد الحركة بل أبلغ حوالي تسعين منهم شفاهة لا كتابة . وكان يتحرك بسيارته «الايستين» السوداء الصغيرة .

ولم يسبق لثورة أن اعتمدت على هذا العدد القليل من الرجال .
ولم يسبق لانقلاب عسكري أيضا أن أعدت خطته في يومين وأن تطوف قياداته على الضباط في بيوتهم أو وحداتهم في اللحظات الأخيرة لإبلاغهم تفصيلات الخطة .

* * *

في الساعة ٦,٣٩ دقيقة مساء . بينما كان أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار يطوفون على بيوت زملائهم - ٩٠ ضابطا تقريبا - يبلغونهم بموعد الثورة بعد ساعات أبرق كريسويل يقول:

« من السابق لأوانه تقييم رد فعل الجيش لتعيين إسماعيل شيرين ، زوج شقيقة الملك فاروق ، وزيرا للحربية والبحرية .

ولكن تعيين هذا الضباط الصغير السن قد يكون له صدى غير موات لدى كبار الضباط . وقد بعث عدد من كبار الضباط ببرقيات إلى الملك فاروق شخصيا يعربون فيها عن ولائهم وذلك قبل تعيين شيرين .

ويسيطر مجلس الوزراء الحالى على الأوضاع في الجيش رغم أن عنصر عدم الرضا لدى صغار الضباط لايزال قائما » .

* * *

كان الجيش دائما مرتبطا بالاسرة المالكة . وكان بعيدا عن الجهاز المدني . وكان هذا درع الملكية ضد قوى الثورة .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية وضعت تقييما جديدا للموقف فقالت
« الملك فاروق يتعجل الأزمة بتصريف أحمر منه .

هناك اضطرابات واسعة في الجيش المصرى ويمكن حدوث شكل ما من الثورة ، مما يستدعى تاهب المملكة المتحدة في منطقة القتال .

والفرق بين هذه الثورة والازمات السابقة أن التذمر الآن موجه ضد الملك وليس ضد الأجانب» .

كتبت قرينة حكمدار بوليس القاهرة السابق السير توماس راسل باشا إلى ابنها بعد حريق القاهرة

– كل شيء يعتمد الآن على إخلاص الجيش . ويقال إن جانباً كبيراً منه أصبح ضد الملك .

أبلغ أحمد مرتضى المراغى صاحب الجلالة بأنه يعرف أسماء الضباط الذين يطعون المنشورات ويوزعونها فقال له فاروق :

– دعوا الجيش ولا تتدخلوا في شئونه !

ولم يظن صاحب الجلالة إلى أن المنشورات استمرت توزع داخل الجيش حتى ٢٢ يونيو عندما أصدر الضباط الأحرار منشورا يقول بأنهم يهدفون إلى « تكوين جيش قوى مطهر من الأذناب والخونة » .

سأل أحد الدبلوماسيين الأمريكيين الدكتور أحمد حسين الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية في وزارة الوفد ، ثم أصبح بعد الثورة سفيرا لمصر في واشنطن

– هل سيبقى الجيش مخلصا لصاحب الجلالة إذا قامت اضطرابات خطيرة في الجيش .

أجاب الدكتور أحمد حسين :

– الفساد يفسد الجيش . والضباط الشبان يكرهون الملك !

دليل لكل انقلاب

لم يكن التفكير في القيام بانقلاب عسكري في مصر مسألة غريبة أو شاذة . كان لانقلاب هتلر وموسوليني قبل الحرب العالمية الثانية أثر في نفوس الشباب العربي . وبعد الحرب العالمية الثانية فشلت تسعة منها .

بدأت الانقلابات بالبرازيل عام ١٩٤٥ ، سنة انتهاء الحرب .

وفي عام ١٩٤٧ وقعت ٤ انقلابات نجح منها اثنان في نيكاراغوا وتايلاند وفشل اثنان في

اكواندور وباراجواي

وفي عام ١٩٤٨ وقعت ٨ انقلابات منها اثنان في كل من بيرو وباراجواي . وقد فشل انقلاب بيرو الاول ونجح الثاني ، وفشل انقلاب في كوريا الجنوبية ، ونجحت الانقلابات في فنزويلا والسلفادور وتشيكوسلوفاكيا .

وفي عام ١٩٤٩ ستة انقلابات فشل أحدها في جواتيمالا ونجح الباقي في بناما وباراجواي وثلاث انقلابات ناجحة في سوريا

وفي عام ١٩٥٠ نجح انقلاب في هايتي ، وفشل انقلابان في اندونيسيا ، كما فشل انقلاب في فنزويلا .

وفي عام ١٩٥١ وقعت ٤ انقلابات نجح أحدهما في فنزويلا كما نجح الثاني في تايلاند وفشل الثالث في تايلاند أيضا كما فشل انقلاب في الأرجنتين . وبلغ مجموع الانقلابات التي قام بها جيش تايلاند خمسة منذ عام ١٩٣٢!

وسبق الثورة في عام ١٩٥٢ انقلابان في كل من بوليفيا وكوبا .

ولم يكن العالم العربي غريبا على الانقلابات العسكرية .

قام الجيش العراقي بستة انقلابات في الفترة بين عامي ٣٦ و ٤١ .

وقام الجيش السوري بثلاثة انقلابات بين عامي ٤٩ و ١٩٥٢ .



كان انقلاب العراق هو الانقلاب العسكري الأول من نوعه في الشرق الأوسط .

انتهز الفريق بكر صدقي فرصة غياب طه الهاشمي رئيس أركان حرب الجيش العراقي في تركيا ، وتولى هذا المنصب بالنيابة فقام بانقلاب عسكري في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٣٦ .

تم الانقلاب بأسلوب غريب .

في الثامنة والنصف صباحا ألقت خمس طائرات تابعة لسلاح الجو الملكي العراقي منشورات

وقعها بكر صدقي وجهها إلى شعب العراق بأن صبر الجيش نغد نتيجة معاناه الشعب من تصرفات الحكومة .

وطالب الملك بعزل الوزارة وتعين وزارة أخرى بقيادة حكمت سليمان .
وقدم السياسي حكمت سليمان نفسه رسالة موقعة من بكر صدقي وعبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى في بغداد الى كبير الأمناء بأن يُعين رئيسا للوزراء خلال ٣ ساعات على الأكثر . وإلا فسيقتول الجيش مسئوليتة للمصلحة العامة .

استدعى الملك السفير البريطاني للتشاور ، ثم اجتمعت الوزارة برئاسة ياسين الهاشمي وكان من اعضائها نوري السعيد وزير الخارجية .

بعد خمس ساعات قامت خمس طائرات بقيادة قائد الطيران بإلقاء ٤ قنابل ، احداها قرب بيت رئيس الوزراء ، والثانية قرب البرلمان فقتل سبعة من المارة .

وعلى الفور قدمت الحكومة استقالتها وكلف الملك حكمت سليمان بتشكيل الوزارة. ومكر صدقي في شوارع بغداد في موكب المنتصرين .

فوض الملك جعفر العسكري وزير الدفاع للتفاوض مع بكر صدقي فتوجه إليه .
سأل بكر ضباطه .

– من منكم يتطوع لقتل جعفر العسكري ؟

وجعفر العسكري هو اول وزير للدفاع في العراق عام ١٩٢٠ وقد تولى الوزارة مرتين وهو زوج شقيقة نوري السعيد كما كان نوري السعيد زوجا لشقيقته .
لم يتطوع احد من الضباط .

كلف بكر صدقي أربعة منهم بقتل جعفر العسكري ، فقتلوه ودفنوا جثته بغير احتفال .
شكل حكمت سليمان حكومته من المدنيين ولم يدخلها سوى عسكري واحد هو عبد اللطيف نوري .

وظل بكر صدقي رئيسا للاركان – وكان كرديا وديكتاتورا وحياته الشخصية لا تشرفه .
تزوج ٣ مرات وزوجته الثالثة راقصة نمسوية عادت لبلادها !

جاء الدور على بكر صدقي
خطط لاغتياله سبعة من الضباط أشهرهم صلاح الدين الصباغ مدير العمليات ، واسرته من دمياط . وكانت الحكومة تنوى إحالتهم إلى المعاش .

في ١٠ من أغسطس ١٩٢٧ توقف بكر صدقي في الموصل في طريقه إلى تركيا فدخل أومباشي وقتله برصاصة . كما قتل زميله قائد الطيران .
وعاد الحكم المدني إلى العراق !

* * *

مات غازي ملك العراق في حادث سيارة في ٤ من ابريل ١٩٢٩ وقيل أن الانجليز قتلوه !
وكان اثنان مرشحين ليكونا اوصياء على العرش حتى يبلغ الملك الطفل فيصل سن الرشد .

الأمير زايد شقيق غازي ، وعبد الله ابن عم فيصل وشقيق أرملة غازي .

فرس الجيش عبد الله - ٢٦ سنة - وصيا للعرش !

وجاءت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ وتتص معاهدة ١٩٣٠ على أن يدخل العراق الحرب إذا اشتركت فيها بريطانيا .

اقترح نوري السعيد إعلان الحرب على ألمانيا ولكن بعض السياسيين والوزراء رأوا الوقوف على الحياد فاكثفت الحكومة العراقية بقطع العلاقات مع ألمانيا وطرد الوزير الألماني المفوض جروبيا صاحب النفوذ في العراق .

استقال نوري السعيد رئيس الوزراء ورشح بدلا منه رشيد عالي الكيلاني كبير الأمناء ليؤيد بريطانيا فلا يستطيع معارضة نوري السعيد بعد ذلك ، أو يعارض بريطانيا فيبدو رشيد الكيلاني ، على حقيقته ، أمام الانجليز ، معاديا لهم !

تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزراء في ٢١ مارس ١٩٤٠ .

وفي أبريل ١٩٤٠ استولى هتلر على الدانيمرك والنرويج .

وفي مايو زحف على دول الأراضي المنخفضة .

وفي يونيو قهر فرنسا ودخلت إيطاليا الحرب .

وبدأت اتصالات مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني الذي كان مقيما في بغداد بغون بابن سفير ألمانيا في أنقره .

طلب السفير البريطاني قطع العلاقات مع ألمانيا وإيطاليا وتقديم التسهيلات العسكرية للانجليز فتلقى إجابة مبهمة من الكيلاني !

وأعلن السفير البريطاني ، في أول سابقة من نوعها في بغداد ، أن حكومة العراق لاتتمتع بثقة الحكومة البريطانية .

طلب الوصي على العرش والانجليز إستقالة رشيد عالي الكيلاني . ولكن الجيش رفض ، وهدد بالتدخل .

عرف رشيد عالي الكيلاني أن البرلمان سيقيله في ٣٠ من يناير ١٩٤١ فطلب من الوصي على العرش حل البرلمان ولكنه رفض ، فاستقال الكيلاني .

أراد الوصي تعيين محمد الصدر رئيس مجلس الشيوخ ولكن الجيش أصر على تعيين طه الهاشمي فعين .

ورغب طه الهاشمي - كوزير للدفاع بالإضافة إلى رئاسته للوزارة - نقل بعض ضباط مجلس الدفاع الأعلى فرفضوا .

وفي ٢ من أبريل حاصر الجيش بيت رئيس الوزراء فاستقال وفر الوصي ونوري السعيد إلى عمان .

وفي ٣ من أبريل أعلن رئيس الأركان الفريق أمين زكي أن الجيش كلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل حكومة للدفاع الوطني .

واجتمع البرلمان وقرر - بمساعدة الضباط السبعة - عزل الوصي ، وتعيين الشريف شرف ،
أحد أعضاء الأسرة المالكة وصيا

وفي أبريل ١٩٤١ غزا الألمان يوغوسلافيا واليونان وتقدموا إلى شمال أفريقيا حتى السلموم .
أعلن السفير البريطاني في ٢٨ أبريل أن ألفى جندي بريطاني سيصلون إلى البصرة من الهند
فرفض رشيد عالي الكيلاني . وعلى ذلك قررت بريطانيا التدخل العسكري ضد حكومة الكيلاني
فنزلت قواتها البصرة ، ولكن العراقيين حاصروا القوات البريطانية في الحبيانية وهاجموا
بالبطائرات العراقية فبدأت الحرب بين العراق وبريطانيا وانتهت بانتصار الانجليز .
هرب رشيد عالي والمفتي والضباط السبعة .

قبض عليهم بعد ذلك متفرقين . مات أحدهم في السجن وحكم بسجن الثاني وشنق الخمسة
الباقون وأخبرهم العقيد صلاح الدين الصباغ في ١٦ أكتوبر ١٩٤٥ .
وهكذا جرت في العراق ستة انقلابات عسكرية بطرق مختلفة ولأهداف متعددة منذ عام ١٩٣٦
حتى عام ١٩٤١ .

كان الدستور محترما ظاهريا . وكان يمكن أن تستمر انقلابات العراق إلى ما لا نهاية لولا تدخل
القوات البريطانية عام ١٩٤١ ،
وقد حدث تغير في الشركاء أو المشاركين في الانقلابات لأن كل مجموعة سياسية كانت تعتمد
على بعض الضباط الطموحين .

وفي سوريا وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية في سنة واحدة ١٩٤٩ .
في ٢٧ مارس ٤٩ نشرت مجلة « ألف باء » السورية مقالا أشار كاتبه إلى أن كثيرا من المواطنين
يتطلعون إلى الجيش في هذه الأيام المريرة .

وكان خالد العظم رئيس الوزراء يريد تخفيض ميزانية الجيش الذي كان غاضبا لهزيمته في
حرب فلسطين . كما كان حسني الزعيم رئيس أركان حرب الجيش على وشك أن يطرد من الخدمة !
وبعد ٣ أيام قام الزعيم حسني الزعيم بأول انقلاب في سوريا .

في كتاب مايلز كوبلاند رجل المخابرات الأمريكية « لعبة الأمم » قال :
« كان انقلاب حسني الزعيم من إعدادنا وتخطيطنا . فقد أوحى رئيس البعثة الدبلوماسية
الأمريكية لحسني الزعيم فكرة القيام بانقلاب عسكري ، واضطلعنا ، نحن في السفارة ، بمهمة
وضع خطته وكافة تفصيلاته المعقدة .

كانت تحركاتنا سرية ومتقنة ولم تثر سوى بعض الشكوك عند الساسة السوريين . وعندما
بدأت الروائح تفوح منه أخذت الألسن تتناقل هذه الكلمات
- حسني الزعيم صبي من صبيان الأمريكان !

تم الانقلاب في الثانية والنصف من صباح الأربعاء ٣٠ مارس ١٩٤٩ فتحركت وحدات المشاة
والمدركات من قطنه التي تبعد عشرين ميلا عن دمشق .
ألقت إحدى الوحدات القبض على رئيس الجمهورية شكري القوتلي في المستشفى حيث يعالج .

واعتقلت فصيلة أخرى خالد العظم رئيس الوزراء .

وبقيا في الاعتقال ساعات فحسب .

وحاصرت باقى الوحدات محطة الإنذاعة وقيادة الشرطة والأمن العام والتليفونات وقطعت الاتصالات مع العالم الخارجى وقبض على عدد من الوزراء والنواب .
وصدر البيان العسكرى رقم « ١ » بأن الجيش استولى على الحكم للإعداد لإقامة حكم ديمقراطى .

وعقد حسنى الزعيم مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن أسباب الإنقلاب ترجع إلى هجمات مجلس النواب على الجيش وعدم رضا الشعب عن الحالة في البلاد . وقال إنها حركة داخلية وسيقيم حكومة مدنية دستورية ويجرى انتخابات .
حل الزعيم مجلس النواب وشكل وزارة برئاسة محسن البرازى .

وفي ١٧ من ابريل تولى حسنى الزعيم رئاسة الوزارة وأصبح ديكتاتورا يعتقل الكثيرين ويحمل لقب مشير وعصا الماريشاليه . وانفرد بكل السلطات التشريعية والتنفيذية حتى تستأنف الحياة النيابية !

حل الأحزاب في ٢٩ من مايو وأجرى استفتاء في ٢٥ من يونيه ففاز بالرئاسة لأنه المرشح الوحيد .

وأعلن أن ٩٠٪ من المقيدين بالجدول صوتوا في الانتخابات وأن ٩٩٪ انتخبوه .

ولم يستطع الجيش السوري التخلص من دوره السياسى .

في الثالثة من صباح ١٤ من أغسطس بعد أربعة شهور ونصف من حكم حسنى الزعيم ، تحرك العقيد سامى الحناوى ، وقائد اللواء الاول ، بقواته من قطنه ليحاصر مقر حسنى الزعيم ويعتقله وكذلك محسن البرازى رئيس الوزراء ونقلًا في مصفحة إلى سجن المزة ليحاكما أمام محكمة عسكرية برئاسة سامى الحناوى بتهمة الخيانة وتبديد أموال الدولة والحث بالعهود التي قطعها .

حكم عليهما بالإعدام رميا بالرصاص ونفذ الحكم فورًا بإطلاق ١٧٦ رصاصة على حسنى الزعيم . ودفن الاثنان !

ولم يسلم جثمان حسنى الزعيم لأهله إلا بعد ٤ شهور وعشرين يوما .

أذيع بيان الانقلاب الاول في السابعة صباحا وفيه يقسم الجيش ، امام الله ، والتاريخ ، بأنه سيترك حكم البلاد في الوقت المناسب للزعما المدنيين .
وصدرت في ذلك اليوم ٦ بلاغات عسكرية .

أعلن الحناوى ابتعاد الجيش عن السياسة ودعا السياسى المحنك هاشم الاتاسى لتولى رئاسة الوزارة في اليوم التالى للانقلاب . وقال إن مهمة الجيش ستقتصر على حفظ الأمن .

أدخل الحناوى تقليدا جديدا في الانقلابات العسكرية السورية وهو تشكيل لجنة عسكرية لإجراء انتخابات . وكان هناك وزير واحد عسكرى .

أسفرت الانتخابات عن جمعية تأسيسية تؤيد الوحدة مع العراق قررت أن يؤدى رئيس الجمهورية يمين هذه الوحدة . ولم يكن الجيش مؤيدا لها .
قام العقيد أديب الشيشيكلى قائد اللواء الأول بانقلاب يوم ١٨ من ديسمبر فاعتقل الحناوى ثم أفرج عنه وقد قتل الحناوى بعد ذلك برصاصه في شوارع بيروت في ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٠ .
وكرر الشيشيكلى البيانات التقليدية بأن الجيش اضطر للتدخل للمحافظة على نظام الحكم الجمهورى ووضع حد لمؤامرات رئيس الأركان العامة وبعض السياسيين المحترقين الذين هددوا سلامة الجيش وبنیان الدولة .

وكان هدف الانقلاب منع الوحدة مع العراق .
اكتفى الشيشيكلى بأن يكون نائبا لرئيس الأركان . وفرض الحكومة التى اختارها برئاسة خالد العظم .

وأصبحت الوزارة المدنية تحكم ولكن السيادة الفعلية أصبحت في يد الجيش .
وكان أديب الشيشيكلى موهوبا في الدساتير والمؤامرات ولذلك فضل أن يترك السياسيين يحكمون ويتصارعون منذرا إياهم بتدخل الجيش .
وبقي وراء الستار عامى ١٩٥١ حتى قام بانقلابه الثانى في ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ فاستقال رئيس الجمهورية وحل البرلمان وألقى الأحزاب وأنشأ الشيشيكلى حركة التحرير أو حزب التحرير العربى الذى خاض الانتخابات .

وفي مارس ١٩٥٢ طرد المجلس الثقافى البريطانى والمعاهد الثقافية الفرنسية والأمريكية وخفض عدد المكاتب الإعلامية الأجنبية . وأصبحت التجارة الخارجية ، بعد ذلك ، في يد السوريين وحدهم ..
وأصبح الشيشيكلى رئيسا للجمهورية في ٧ يولييه ١٩٥٣ بعد استفتاء كان المرشح الوحيد فيه . وظل في الحكم حتى فبراير ١٩٥٤ عندما غادر سوريا هربا من انقلاب عسكرى جديد !

* * *

كان أهم ما حققه انقلاب حسنى إلغاء الألقاب مثل بك وباشا . وإلغاء الأوقاف والحكم المباشر بواسطة قائد الانقلاب ، ثم الحصول على ٩٩٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة !
وكان أهم ما حققه انقلاب سامى الحناوى أنه ترك الحكم لوزارة مدنية وبقي الجيش يحكم من وراء ستار . وهو نفس ما فعله أديب الشيشيكلى الذى ارتضى بأن يكون نائبا لرئيس الأركان فحسب وظل نحو عامين في هذا المنصب ثم أنشأ حزب التحرير وكان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية ففاز في استفتاء عام .

* * *

أفاد جمال عبد الناصر من تجربة الجيش السورى في الانقلابات وأيضا لمنع الانقلابات المضادة .
وكان السبب في ذلك أن جمال عبد الناصر كان من بين القوات المصرية المحاصرة في الفالوجة التى يقودها الاميراللى - العميد - سيد طه .. لمدة ١٢٠ يوما .

وقع اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل يوم ١٤ فبراير ١٩٤٩ فتقرر رفع الحصار والسماح بعودة القوات المحاصرة إلى مصر .
وقد وصلت طلائع هذه القوات إلى القاهرة في ٥ مارس واستعرضها الملك فاروق في قصر عابدين يوم ١٠ مارس . وقام حسنى الزعيم بانقلابه بعد ١٩ يوما .

* * *

في كل الانقلابات العالمية والعربية توجد ملامح كلاسيكية تقليدية معروفة .
ولابد في أى انقلاب من أربعة عناصر هي :

* الحافز .

* الفرصة .

* الوسيلة .

* التنفيذ .

إن الانقلاب العسكرى لا يحدث فجأة ، بل لابد من قوة دافعة - حافز - وراء الرجال الذين ينامرون بأرواحهم للدفاع عن الجيش كطبقة أو كمؤسسة ، أو لتغيير الحكومة أو نظام الحكم كله انتقاما لإذلال الجيش واستعادة كرامته ، أو لأن الجيش يحتقر المدنيين ويرى أنهم - أى المدنيين - لا يفهمون عظمة المثل العليا التى يحارب من أجلها الجيش ولذلك ينبغى أن تسند إليهم المهمة الوحيدة التى يجيدونها وهى العمل والطاعة !

والعسكريون يخشون - عادة - التدخل ، لأنهم ، إذا فشلوا ، ستنتهى حياتهم وربما ينتهى الجيش نفسه ، خاصة إذا كان قد هزم ، قبل ذلك ، في معركة . ولكن الحرب تدعم نفوذ العسكريين وتمنحهم فرصة التدخل .

ولا تحدث الانقلابات فجأة بل ينبغى توفر عاملين : الحافز والفرصة وتشعلهما رغبة . وتتوفر لها الوسيلة .

فلا بد من توفر الفرصة المناسبة ، التى تكفل النجاح للانقلاب . أو الفرصة التى يخلقها القائلون بالانقلاب .

وهناك الظروف الداخلية ، فبعض الحكومات تعتمد على الجيش كقوة بوليس .
ومن الظروف الداخلية استعمال العنف من قبل القوى السياسية المتصارعة فيتدخل الجيش .
وهناك الأزمات المزمنة .. عندما تكون هناك أقلية سياسية أو اجتماعية تكره حكما ولكنها لا تستطيع تغييره بالوسائل الدستورية فتلجأ إلى الجيش تحته على التدخل .
ومن الظروف الداخلية أيضا فراغ السلطة . عندما لا توجد قوة سياسية ويوجد رأى عام قليل أو لا يوجد رأى عام على الإطلاق .

ومن الظروف شعبية العسكريين ، وهذه الشعبية متقلبة ومتذبذبة مع الوقت والظروف .
تقوى عندما تهبط شعبية المدنيين لعدم الكفاءة والفساد والمؤامرات السياسية .
وعندما يلمس العسكريون سوء إدارة المدنيين فإنهم يجدونها أفضل فرصة للتدخل إذ يعتمد الشعب على الجيش .. في الخلاص .

* * *

ومن حوافز الانقلاب أن يكون له باعث أخلاقي ، أو رسالة لإنقاذ البلاد من نفسها، أو من الانهيار ، أو من ثقافة السياسيين ، عندما ينتشر احساس عام بالمرارة .
والانقلاب ليس مجرد مناورة عسكرية فحسب بل هو عمل سياسي ينفذه عسكريون أو ينفذ باستعمال القوة المسلحة ، ولذلك لابد أن يتحسس النبض السياسي للشعب .
والانقلاب ليس ثورة ، وليس حرب عصابات . ولا هو مجرد تمرد بسيط في القوات المسلحة إنه عملية واحدة سريعة ، عنيفة ، محددة ، دقيقة ، هدفها تغيير الحكام وإبدالهم بآخرين يعينهم الانقلاب ، في ظل النظام القائم أو تغيير هذا النظام .
إن العسكريين الكبار ، قائد الجيش ، ورئيس الأركان ينبغي أن يكونوا جزءا من الانقلاب وإلا فلا يجب السماح لهم بعرقته .
وسلاح الطيران أو البحرية لا تستطيع إلا أن تقدم تأييدا محدودا للانقلاب .. فهي تستطيع القيام بعملية تدمير جماعي ولا تقدر على القيام بعملية جراحية محددة .
ولابد من المحافظة على وحدة القوات المسلحة في كل الأحوال . فمما يساعد الانقلاب تضامن العسكريين وعدم رغبة الوحدات في إطلاق النار على بعضها . فإن الجيش يتعلم أن يحارب جيشا آخر ، لا أن يحارب بعضه بعضا .
والوحدات غير الملتزمة أو غير المتضامنة مع الانقلابيين ، تتبع نظرية الصبر والترقب قبل أن تتخذ موقفا ، ومادامت لم تتخذ موقفا فإنها تعطى تأييدا سلبيا للانقلاب .
ومن الأفضل أن يكون قائد الانقلاب ضابطا برتبة مقدم أو أكبر درس في كلية أركان الحرب ، أو يكون قائد كتيبة على الأقل في الخدمة العسكرية يحترمه الضباط الصغار ويثقون به .
واختيار القائد عملية هامة إذ لابد أن يكون محبذا للانقلاب ، وآرائه السياسية معروفة ، وغير مرتبطة بنظام الحكم القائم ويحس بالواجب .



في كتابه « الانقلاب » حدد جريجور فيرجسون القواعد التي تتم على أساسها وبمقتضاها الانقلابات العسكرية وبدونها لا يتحقق النجاح .
وهذا الكتاب يعتبر دليلا للانقلابات أشبه بدليل السكك الحديدية والطيران ففيه جدول بمواعيد الانقلابات وأولويات كل عملية فيها .
أول درس في دستور الانقلاب - في رأيه - السرعة وتحديد من سيؤيد الانقلاب ، ومن سيعارضه بحيث لا تترك فرصة للمخلصين للنظام القديم القيام برد فعل مضاد وبحيث يتعذر عليهم الاتصال بقواتهم وأنصارهم .
إن السياسة فن الممكن وكذلك الانقلاب .
وبدون تحديد الأصدقاء والخصوم ، الحلفاء والأعداء ، يصعب تحديد الممكن وتحقيقه . ومن المهم أيضا تحديد من يحيدهم الانقلاب حتى يتم الاستيلاء على الحكم .
ويجب لمن يقوم بالانقلاب أن يجد الرجال الصالحين معه عند وضع الخطة ، أو في البداية ، عند التنفيذ .

وإذا اغضب الانقلاب الطبقة المتوسطة يجب أن يضمن ولاء الطبقة العاملة إذا كانت منظمة في نقابات وانحادات قوية .

إن هدف الانقلاب الأول البشر . ولذلك فالمطلوب معلومات عن تحركاتهم ومحال إقامتهم ولا يجب الثقة بأنهم سينبعون روتين حياتهم وسيكونون في مكان معين في ساعة معينة . بل ينبغي معرفة مدى الحراسة حولهم ، ومتى يمكن صيدهم بسهولة ، وتحديد كفاءتهم في التحرك بسرعة لاتخاذ قرار حاسم

وفي كل هذه الأحوال لابد من إبعاد الحرس الخاص للملك أو الرئيس والأسلحة الثقيلة التي يملكها .

والدرس الثاني تحديد الهدف أى إبعاد القوى التي تستطيع مقاومة الانقلاب ومنعها من التجمع .

والدرس الثالث التوفيت أى القيام بكل هذه العمليات في وقت واحد .
وأخيرا المعلومات أو المخابرات . أى ماهى الأهداف ، وأين توجد ، ومدى قوتها ، وكيف يمكن الاستيلاء عليها بأقل جهد ، والنوعية المناسبة لذلك .

فشل انقلاب في الأرجنتين عام ١٩٥٥ بسبب عشر دقائق .. تلقى خلالها بيرون تحذيرا بأن هجوما قويا سيقع مما دعاه للاختباء وطلب نجدة من القوات الموالية .

وكان مفعرا أن يبدأ الانقلاب بغارة جوية على قصر الرئاسة حيث يوجد جوان بيرون .

ولابد أن يعرف قادة الانقلاب أين يوجد رئيس الدولة .

وهن الأفضل القيام بانقلاب ورئيس الدولة في الخارج أو القبض عليه وعلى ألعوانه الأقوياء الأساسيين إذا كانوا في الداخل .

وكقاعدة عامة يجب ترك رئيس الدولة إذا كان بلا سلطة تنفيذية ومحاولة استمالةه للانقلاب وبعد ذلك يمكن اقناع باقي الشعب

والخطوة التالية مباشرة ضعان الاستيلاء على الوزارات الأساسية ومحطة الإذاعة والتلفزيون ، ومناطق كثيرة في العاصمة ، يتركز فيها جهاز الحكم وقطع الاتصالات الأساسية ،

وإغلاق الموانئ والمطارات لمنع وصول المساعدة الأجنبية

إن الإنعلاك هو تسعة أعشار القانون ، فالاستيلاء على بعض الوزارات الهامة يعطى احتراماً وشرعية وقيمة أخلاقية للعملية فهذه المباني تمثل قيمة رمزية واستراتيجية وفيها وسائل الاتصال ، وهى عصب القوات المسلحة وتتخذ فيها كل القرارات وتتركز فيها كل المعلومات التي تؤدي إلى إصدار القرارات وتجعل الانقلاب يستمر ويستقر

وهناك نقطة عامة وهى تحالف النظام القائم مع القوى الأجنبية . إن أية حركة لقلب الحكومة يجب أن تعرف رد فعل القوى الأجنبية المساندة لهذه الحكومة . كما حدث عند تغيير الحكومة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ فقد أعقبها تدخل الاتحاد السوفييتي .

وتكرر ذلك في عام ١٩٨٢ عند تغيير الحكومة في جرينادا فقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريا .

وبعد ذلك توجد أهداف ثانوية وهى اتحادات ونقابات العمال والسياسيين المعادين.
وهناك الشخصيات السياسية الثانوية فى الأقاليم .

وهناك رجال الأعمال الذين يطبقون مبدأ « انتظر حتى ترى » .
وهناك الطلبة .

وهناك أحزاب المعارضة الجائعة للسلطة والتي لايهمها الدستور .

أما عن وسيلة الانقلاب فلا بد من توفر القوة لتحقيق هذه الأهداف .

وثانيا وسائل الاتصال والتنظيمات للقيام بكل هذه العمليات بضرية واحدة .

وأخيرا الإعلام بحيث لايستمع الشعب إلا ما يريد الانقلابيون منهم أن يسمعوه .. وتقدير
الانقلاب لهم باعتباره عملا تحقق فعلا حتى لو كانت هناك جيوب للمقاومة بحيث تضعف الروح
المعنوية للخصوم .

وجهاز الإعلام - الإذاعة والتلفزيون والصحف - تمثل نصف المعركة فالشعب يتابع الأنباء
عن طريقها والصحف ، ولذلك يجب الاستيلاء عليها قبل الآخرين حتى لا يوجهوا منها نداء للشعب
بطلب المساعدة .

ومن الأفضل القيام بالانقلاب بعد صدور الطبعة الأولى من الصحف .

وفى بلد مثل أمريكا توجد فيه مئات الصحف ومحطات الإذاعة المحلية لأبد من جيش كامل
للاستيلاء على أجهزة الإعلام !

ولابد من الإحاطة بنظام الحراسة على المباني العامة .

وبالنسبة للإذاعة والتلفزيون ، بعض الدول لها أكثر من محطة إذاعة وتلفزيون
واستديوهات فى مناطق متفرقة يصعب الاستيلاء عليها جميعا ولذلك لابد من تحديد أفضل وقت
للاستيلاء عليها .

والليل هو أفضل الأوقات فالإرسال معطل ولا يحتاج الأمر لتغيير البرامج الإذاعية لإعلان بيان
الانقلاب فإن تغيير البرامج فجأة يثير الشكوك

والليل أفضل توقيت أيضا لأن أغلبية الشعب نائمة . والشوارع مهجورة أو خالية ، الرجال فى
المباني العامة والحراس قليلون . ولا توجد حالة طوارئ .

ويمكن القيام بانقلاب دون إطلاق عيار نارى واحد .

فى انقلاب شيلى ضابط و ٣ مهندسون تليفون قطعوا الخطوط التليفونية عن ١٨٠٠ من الاتباع
المخلصين للنظام القائم .

وفى بعض الانقلابات قاوم الشعب الدبابات بأيد عارية لاتحمل سلاحا ويجب أن يعرف هؤلاء
أن الانقلاب مستمد لواجهتهم باستخدام الدبابات والرصاص فعلا . وعندئذ يخضع ، حتما ،
الشعب والقوات الموالية للحاكم .

وفى أول مراحل الانقلاب يكون هناك اضطراب . لا أحد يعرف ماذا يجرى بل يردد سخط على

الحكومة القائمة ولكن لا يغامر أحد بتحطيم مستقبله ومعارضة الحركة .

وكل لنقلاب له رجاله وخصائصه وظروفه .

انقلاب البرازيل عام ١٩٣٠ قام به صغار الضباط .

وانقلاب الأرجنتين الأول عام ١٩٤٣ قام به الضباط الذين لم يكن لهم مكان في المجتمع ولم يكونوا بين الطبقة الحاكمة .

في عام ١٩٤٤ في الأرجنتين كان الرئيس راميريز قد قرر ألا ترتبط بلاده بالمحور - ألمانيا - إيطاليا - اليابان . ولم يعجب ذلك نائب الرئيس وبعض الضباط فاقترحوا قصر الرئاسة وأرغموه بمسدس على التنازل لصالح نائيه .

وهذا سهل جدا في بلد تتركز فيه السلطة في رجل واحد .

وفي الدول المتقدمة سياسيا يلقي الانقلاب العسكري عدا من المجتمع ككل مما يهدم الانقلاب فورا .

وفي الدول ذات الثقافة السياسية المحدودة والمنظمات المدنية ضعيفة ، فإن ذلك يشجع العسكريين على التدخل .. فالضعف المدني يغري العسكريين إما بإجراء انتخابات ، أو دخول الحلبة السياسية كحزب سياسي .

وفي الدول الأخرى فإن الرأي العام إذا لم يعد يثق بالمنظمات القائمة أو لأن هذه التنظيمات وصلت إلى طريق مسدود يصبح التغيير بالطريق الدستوري مستحيلا .

وفي هذه الحالة يصبح الجيش مقبولا ، لا للمبادئ التي يعلنها أو يضرها ، بل لما يقف ضده الجيش ، أي لما يعاديه الجيش .

وفي الدول التي يتدخل فيها الجيش كثيرا أو له ماض في التدخل ، فإن أهداف الجيش تصبح معروفة مثل اسبانيا عامي ٢٣ و ٣٦ وفنزويلا عام ٤٨ .

وفي الأرجنتين وقع الانقلاب الأول فاجري انتخابات عام ١٩٣٠ فإن الشعب فقد ثقته في النظام نتيجة الأزمات الاقتصادية والفساد والمحسوبية .

وكان الحزب الراديكالي الحاكم قد وصل إلى الحكم بانتخابات حرة عام ١٩١٦، وبقي في السلطة حتى عام ٣٠ ولذلك عندما قام الجنرال أوبيورد بانقلابه رحب به الشعب وألقت مدينة بوينس آيريس الزهور على موكب الجيش ثم فقد الجنرال شعبيته لأنه كان يزور الانتخابات ويحكم في ظل قانون الطوارئ فقام الجيش بانقلابه عام ١٩٤٣ فخلع كاستيلو ووضع مكانه جنرالا آخر هو الجنرال روسوت فحكم الجيش مباشرة عاما ونصف . ثم استبدله بالجنرال ريميزير فهتف الناس تحيا الحرية ، تحيا الديمقراطية !

ولم يكن في نية الجنرال ريميزير إجراء انتخابات فعارضته الصحافة والجامعات والنقابات .

وكما زاد النظام عسقا زادت الكراهية له .

وفي عام ٤٥ وجه رجال الصناعة ومربو الماشية والتجار بيانا مباشرا ضد نائب الرئيس جوان بيرون في الأرجنتين لأنه مع العمال فبدا العسكريون يستسلمون وألغى قانون الطوارئ في

أنعسّطس وقامت مظاهرات كل الأحزاب وكانت المواكب تطالب بالدستور والحرية .
وحاولت الأحزاب اعتقال بيرون ففشلت وقامت مظاهرات مؤيدة لبيرون
ولم يكن هناك بديل له . واضطر الجيش لإجراء الانتخابات ففاز بيرون .
وفي البرازيل كان صفار الضباط هم الذين نظموا الانقلاب في العشرينيات وهم الذين جاءوا
بفرجاس إلى الحكم عام ١٩٣٠ ضد ضباط سان باولو .
وبعض الديكتاتوريين الذين تولوا السلطة في دول أمريكا اللاتينية استقالوا من الجيش
واستعانوا بالنقابات العمالية مثل بيرون في الأرجنتين ، وفرجاس في البرازيل ، وبنيل في كولومبيا
وفي عام ١٩٤٥ في البرازيل أرادت بعض قطاعات الجيش أيضا التخلص من فرجاس لسياسته
المؤيدة للعمال وجعلوه يستقيل
وأحيانا تكون للجيش مصلحة إقليمية .
الجيش اليوغوسلافي هو الذي جعل الملك الكسندر يلقى الدستور عام ٢٩
وكان ١٦١ من الـ ١٦٥ جنرالا من منطقة الصرب .
.. وعلى أية حال ففي كل مرة تدخل فيها الجيش أعلن أن تدخله عملية مؤقتة !
وإذا طبقت هذه النظريات ، أو القواعد الأساسية لنجاح أي انقلاب ، على حركة الضباط الأحرار
في مصر نجد أنها استوفت كل الشروط كما لو أن قادة الحركة فحصوا كل شرط وطبقوه بالتفصيل
وحرفيا .
كان النظام القديم يموت .
وكان الضباط الأحرار يمتثلون لحدي القوى التي ترى أنها جديرة بميراث العهد ، وزاد لديها -
أي لدى الجيش - الاحساس بالقوة والشعور بالأهمية .
وهم يستطيعون التحرك بسرعة وقد نجحوا في اختيار ضباط من عدد من الوحدات، يعتمد
عليهم لإقناع الباقين أو منعهم من التحرك . أما القوى الأخرى فلا تستطيع الحركة إلا من خلال
الجموع الماشدة .
ولكنهم - الضباط الأحرار - لا يستطيعون الاستعانة بالجيش كله وإلا فقدوا السرية .
والأساس في أية حركة للجيش ، المفاجأة ، وتحجيد أغلب الجيش حتى يتم الاستيلاء على وسائل
الاتصال .
والجيش لديه ميزات سياسية تفوق تلك التي للمنظمات أو التنظيمات أو الهيئات المدنية .. إنه
الهيئة الوحيدة المنظمة ، والمتضامنة ، أو هي أكثر الهيئات تنظيما في الدولة . وقد تفوق في التنظيم
واحتكار السلاح
وفي رأيه أن المدنيين لا يفهمون عظمة المثل العليا التي يحارب من أجلها الجيش .
وقد أذل هذا الجيش من الملك والحكومات والقيادات وأصبح غاضبا لديه الحافز للتدخل وعنده
الإرادة وهو يسأل نفسه .. لماذا لا يتحرك
وجاءت الفرصة والتوقيت المناسب تماما .

الملك في الاسكندرية يلهو بلعبة تغيير الوزارات . ووزارة الهلالى لم تستقر في الحكم سوى ٧ ساعات ، وهى وزارة لا حزب يناصرها ، وليس لها تأييد شعبى .

وزير الحربية الجديد لم يسبق له ان تولى منصبا وزاريا أو منصبا حكوميا وكل اصدقائه من كبار الضباط في الاسكندرية . وهو - اسماعيل شيرين - لا يعرف شيئا عما لىجرى داخل الجيش ، ولم ينصل بأى من الضباط الاشبان . قط . ولم يخدم في وحدات الجيش .

والفريق محمد حيدر باشا قائد الجيش في الاسكندرية ايضا ، وكان قد ضاق بفاروق منذ جرت انتخابات نادى الضباط وأعرب سرا عن رغبته في الاستقالة . ولكن الملك لم يبت فيها . ومن هنا فإن حيدر باشا كان متناقلا في القيام بعمل ضد تحركات الضباط الاحرار .

وزعماء الاحزاب في الخارج

.. مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد سافر يوم ١٤ من يوليه ، وتبعه - بعد اربعة ايام - فؤاد

سراج الدين سكرتير عام الحزب

الدكتور محمد حسين هيكل زعيم حزب الاحرار الدستوريين غادر مصر يوم ٢٠ من يوليه للاصطياف في اوربا مما يدل على انه لا دور لهؤلاء الزعماء الثلاثة في الانقلاب وظلت الاحزاب تتبادل الاتهامات حتى اللحظة الاخيرة .

بعد سفر النحاس قال ابراهيم دسوقي اباطة باشا سكرتير عام حزب الاحرار الدستوريين منتقدا زعيم الوفد :

« هؤلاء الناس لا يفكرون إلا في الصفائر ، أو بتعبير اصح لا يفكرون إلا في الكبائر لانهم لا يحمولون إلا بكرس الحكم . إنما نحن معشر الاحرار لا نعمل إلا لوطننا ! »

وابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الحزب السعدى في الإسكندرية تحيط به حراسة قوية خوفا من اغتياله بواسطة الإخوان المسلمين بعد عمليات الاعتقال والتعذيب التى قام بها رجال الشرطة عندما كان رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية قبل ثلاث سنوات .

وقادة مصر الفتاة والاحزاب والجماعات اليسارية الصغيرة ضد فاروق وكذلك زعماء الإخوان المسلمين ، حاقدون على فاروق .

لقد اقال النحاس بعد حريق القاهرة .

وغضب على زعماء المعارضة لانهم قدموا إليه عريضة يشكون فيها من الفساد .

والبرلمان معطل .. حل الملك مجلس النواب ولم يحدد موعدا للانتخابات . ولا يستطيع مجلس الشيوخ الاجتماع في غياب مجلس النواب . ولذلك فإن البرلمان لا يمكن أن يعقد للدفاع عن الدستور عند وقوع انقلاب .

والجامعات والمدارس في عطلتها الصيفية السنوية ولا توجد تنظيمات طلابية قوية تدعوهم ليتظاهروا ضد الجيش يفرض انهم يرغبون في التظاهر لحماية النظام القائم ضد انقلاب عسكرى .

والصحف تصدر من القاهرة ويمكن إحكام الرقابة عليها .

والتلفزيون لم يوجد بعد في مصر .
والإناعة تتوقف برامجها عند منتصف الليل .
ولا يوجد مناخ مناسب أو ظروف أفضل للقيام بانقلاب وذلك في ظل قاعدة معروفة وهى أن
الجيش عادة متضامن ، لا يطلق النار على أخيه ، ويتحد وراء الحكومة العسكرية .
وعبر العصور كان لكل انقلاب أسبابه ، وظروفه التى أدت إلى نجاحه .
عندما انتصر الجيش التركى على اليونانيين ودخل مدينة سميرنا فاتحا وألقى باليونانيين في
البحر ، لم يجد الجيش اليونانى حلا أمامه إلا الانتقام من أولئك الذين قادوه إلى الهزيمة وذلك
بانقلاب عسكري على المدنيين .
كون رجال الجيش اليونانى لجنة ثورية وأرغموا الملك على اعتزال العرش وحكموا الوزراء
وأعدوا ٦ جنرالات لأنهم ضحوا بالأهداف العسكرية !
وعندما هزم الجيش الأسباني في حرب الريف أمام المغاربة عام ١٩٢٣ لم يلم الجيش نفسه بل
لام المدنيين لخيانتهم تطبيقا لنظرية في علم النفس تقول بالتعويض في مجال آخر .
إن الجيش الأسباني رأى أنه إذا لم يهزم المدنيين ، ويتحول من مجرد قوة بوليسية للسلطة
الحاكمة ، أن يتولى - بنفسه - الحكم فقام بريمودى ريفيرا بانقلاب جعله ديكتاتورا .
وماحدث في اليونان وأسبانيا وقع - تقريبا - في مصر .
إن الجيش المصرى رأى أن القيادة المدنية في القاهرة والقيادات العسكرية داخل الجيش هى
المسئولة عن هزيمته في فلسطين . لقد حارب مرة واحدة ، وهزم .
إن شباب الضباط رأوا أنهم ، وحدهم ، يستطيعون تحديد احتياجات الجيش ومطالبه فهم
الذين يعرفون مدى حاجة الجيش إلى المال والأفراد والأسلح .
ورفضوا أن يظل الجيش في يد الحكومة ضد خصومها .
إن كل الضباط الشباب من الطبقة الاجتماعية المتوسطة يشتعلون وطنية ضد أولئك الذين
يتحكمون في أسرهم من الفلاحين .
ووجدوا أنه يمكنهم وحدهم الدفاع عن المصلحة الوطنية وإنقاذ الأمة .

الجيش المحظوظ

اجمعت كل المصادر على أن المقدم يوسف صديق أخطأ إذ ظن أن موعد الانقلاب هو الساعة الثانية عشرة أى منتصف الليل تماما بدلا من الواحدة بعد منتصف الليل وبذلك تحرك قبل الموعد المحدد بساعة كاملة .

وهذه الساعة أسقطت فاروق عن عرشه .

قال جمال عبد الناصر إنه بعث النقيب زغلول عبد الرحمن إلى يوسف صديق ليبلغه بأن موعد التحرك هو الساعة الواحدة صباحا .

وكان الخطأ من جانب زغلول عبد الرحمن الذي قال إن الموعد هو منتصف الليل !

وتردبت قصة أخرى بأن يوسف صديق أخطأ في سماع الموعد .

وقصة ثالثة ترجع إلى مرض يوسف صديق ، فقد أصيب بتسوس في العمود الفقري وظل ١٨ شهرا يرتدى جاكته من الجبس ، ثم أصيب بسل الرئة ، وينزف صدره بين الحين والآخر ، وقد نزل مرتين ليلة الثورة كما أصيب بتلوك معوى .

وقد أراد أن يتحرك مبكرا للحاق بإحدى الصيدليات المفتوحة ليأخذ الحقنة المعتادة التي توقف النزيف .. وهذا هو السبب في أنه بكر بالموعد ساعة كاملة .

وقصة رابعة وهى أن عبد الناصر أوفد إليه النقيب زغلول عبد الرحمن مرة أخرى يطلب منه التحرك برجاله مبكرا بعد أن عرف نبأ انشاء سر الحركة للملك فقد رأى أن العجلة دارت وأن تتوقف . وقد رفض عبد الناصر التراجع أو الهرب .

وربما يكون الأقرب للواقع أن يوسف صديق تحرك مبكرا عن عمد وإصرار بعد إذاعة السر ليضع الجميع أمام الأمر الواقع ، الملك والثوار ، وكان ضروريا لنجاح الثورة ما فعله يوسف صديق.. فإن الثورة كانت سعيدة الحظ في تلك الليلة .. ليلة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ .

وقد قيل إن كثرة أخطاء يوسف صديق في تلك الليلة ، بعد خطأ الموعد هى من أسباب نجاح الثورة .

كان يوسف صديق في الثانية والأربعين من عمره . ولد في زاوية المصلوب - مركز الواسطى - بمحافظة بنى سويف .

تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٠ ، قبل عبد الناصر بثلاثين سنوات . وكان ماركسيا .

اشترك في الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية .
وفي فلسطين كضابط مشاة كان له دور في معركة أسدود .
وقد تعرف أثناء ذلك بالضابط وحيد رمضان الذى ضمه للضباط الأحرار عام ١٩٥١ ، وقدمه
إلى جمال عبد الناصر .
لم يكن الضباط النوبتجي للكتيبة ١٣ مشاة نائما في المعسكر فرأى يوسف صديق استغلال
ذلك الترتيب لمصلحة الحركة وقاد مقدمة الكتيبة مدافع ماكينة .
تحرك يوسف صديق بمقدمة الكتيبة الأولى « مدافع ماكينة » من هاكستيب ولم يكن معهم غير
البنادق ، ومائة طلقة لكل جندي ، وبعض الرشاشات .
ولم يكن مع يوسف صديق سوى ضابطين برتبة النقيب و ٣ لوارى تقل قواته !
في مذكراته قال يوسف صديق
« استطعت بقوة صغيرة ، أن أقوم بدور في ثورة ٢٣ يوليو .
تحركت على رأس هذه القوة منتصف ليل ٢٣ يوليو فقابلت في طريقى من معسكر هاكستيب
قائد فرقة المشاة العسكرية اللواء عبد الرحمن مكى وأخذته (أسرا) .
ولو أن يوسف صديق تأخر بضع دقائق لدخل مكى باشا المعسكر وسيطر عليه وتغير مصير
الثورة .

أخطأ يوسف صديق للمرة الثانية بعد خطأ الموعد .
وضع القائد في عربته وعليها علمه وسار في الموكب فلما التقى بالقائد الثانى في مدخل مصر
الجديدة العميد عبد الرؤوف عابدين استوقفه وفتح له اللواء مكى العربية فدخل وهو يظن الأمر
عابدا أن يستقل السيارة مع قائده دون أن يدري أن هذا القائد معتقل وأنه تحت الحراسة !
وارتكب يوسف صديق الخطأ الثالث .
اتجه إلى شارع جانبى بدلا من الطريق الطبيعى ليجد جنوده يلتفون حول رجلين يريدان
استطلاع أمر هذا الطابور العسكرى المتحرك وفيه قائدان وعلى سيارتهما علم القيادة .
ويتبين أن الضباط هما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر اللذين شرحا له أن أمر الانقلاب
قد اقتضح وعرفت به قيادة الجيش وأن اللواء حسين فريد رئيس الأركان مجتمع في مكتبه
بالقيادات العسكرية التى ستتوجه إلى وحداتها بعد ذلك .
طلبا من يوسف صديق أن يتوجه بقوته إلى مبنى القيادة واقتحامها والقبض على كل القيادات .
وكان محمد نجيب قد علم بالاجتماع من شقيقة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة فأبلغ عبد
الحكيم عامر .

ويلعب الحظ دوره وتفيد الثورة من أخطاء الجميع !
الفريق حسين فريد يعرف أمر الحركة من العميد أحمد كامل قائد بوليس القصور الملكية في
الاسكندرية في التاسعة مساء فيتوجه إلى مكتبه ومنه يستدعى قادة الجيش إلى ميدان قصر عابدين
وهو يظنه مكانا لتجمع الانقلاب تكرر لما حدث من عرابى . ولكن لم يحضر أحد فيعود حسين

فريد إلى قيادة الجيش ويتجه القادة إلى قواتهم بعد أن تحرك الثوار وسيطروا على الوحدات ويتلقفون القواد القادمين متأخرين أسرى ومعتقلين .

مقر قيادة الجيش كان يحرسه سبعة جنود فقط مع كل منهم ٥ طلقات^١ وفي اللحظة الأخيرة فطن الضابط المنوب في القيادة لذلك فطلب مجموعات لحراسة المبنى . ولكن مرة أخرى يتدخل الحظ فتوقف كل مجموعة بواسطة الضباط الأحرار ، لسبب أو لآخر ، قبل وصولها إلى رئاسة الجيش ، ويجرد بعضها من سلاحه ، وينضم الآخر للثوار .



قسم يوسف صديق جنوده الستين ، بعضهم يراقب الطريق وبعضهم يقف عند مقر القيادة ليمنع قوة قادمة لمقاومة الثورة . ويعشرين جنديا اقتحم مبنى رئاسة الجيش ليقبض على الفريق حسين فريد رئيس أركان الجيش المصرى ومن معه . ويستولى على مبنى الرئاسة ، ويرسل المعتقلين إلى سجن الكلية الحربية الذى خصص في تلك الساعات للذين اعتقلهم قادة الانقلاب ، إن رئيس الأركان والقادة كانوا في مصيدة^١

في كتابه « كلمتى للتاريخ » وصف محمد نجيب وصوله إلى مقر القيادة فقال « لم أجد حسين فريد في مكتبه ، وإنما وجدت ضباط الثورة ينصنون - وفوقاً - للبكباشى يوسف صديق الذى كانت قواته القادمة من هاكستيب في ضواحي القاهرة البعيدة هى أول قوات تحتل القيادة ، وتعتقل اللواء حسين فريد » .

وقال البكباشى جلال ندا ، وهو من أوائل الضباط الذين قاوموا الملك فاروق ونحدوه بعد نجاح الحركة - إنه وجد يوسف صديق يجلس على مقعد الفريق حسين فريد فاستقبله قائلاً :
- أنا النهاردة أمبراطور مصر .

وهذا كله يبين أهمية دوره في نجاح الانقلاب واحساسه بذلك مما أثار مخاوف جمال عبد الناصر من منافسته ولذلك لم يستمر يوسف صديق طويلاً في مجلس الثورة فأبعد في ديسمبر لهذا السبب ولأنه شيوعى
وقد تعقبه جمال عبد الناصر بعد ذلك طويلاً^١



قبض على اللواء على نجيب ، شقيق اللواء محمد نجيب ، عند وصوله إلى مركز تدريب المدفعية . واعتقل حافظ بكري قائد المدفعية عند تقاطع طرق في مصر الجديدة تسيطر عليه وحدة من الثوار .

وفي سلاح الفرسان أسر العميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع وهو يحاول الدخول من الباب .

واعقل الضباط عشرين من اللوائيات من ضباط القيادة وأرسلهم إلى سجن الطلبة بالكلية الحربية وسيطروا على كل الطرق الرئيسية واحتلوا مكاتب العباسية والبرلمان وقصر عابدين والقلعة والمطار وجسور النيل ومحطة الإنذاعة والتليفونات ومحطة الكهرباء .

أرسنت قوة لسد الطريق الممتد من منطقة القناة خشية أن تحاول القوات البريطانية التدخل لصالح الملك ، وتولى صلاح سالم . مع أخيه جمال سالم أمر وحدات سيناء .

كان الجيش المصرى يتألف من ٣٠ ألف جندى وعدد الضباط الأحرار ٢٦٤ من الجيش والقوات الجوية أما البحرية فلم يكن لها أى دور واشترك فى عملية الثورة ذاتها نحو ٨٠ ضابطا فحسب .

ووقعت عدة أخطاء .

العريش والا سكندرية والسويس لم تعرف بموعد الحركة . وكان كل شهداء الثورة اثنان من الجنود .

الأول رقيب على باب رئاسة الجيش رفض أن يقدم سلاحه لقوة يوسف صديق فاطلق عليه الرصاص وهو الأميراشى عبد الحليم محمد من منقباد .

والثانى من قوة يوسف صديق عندما أطلقت عليه وعلى زملائه قوات الحراسة الرصاص وهو عطية السيد دراج من نهطاي غربية ، وكسرت ترقوة اللواء جوى حقى هارون أثناء مقاومته لمن جاءوا لاعتقاله !

وأصيب اثنان آخران فى القاعدة الجوية بالمظلة عند الاستيلاء عليها .

والانقلاب دائما يصبح أكثر نجاحا كلما كان غير دموى ، وهذه كانت السمة المميزة لحركة ٢٣ يولييه .

ساعد الحظ الثورة .

تهاون الملك ووزير الحربية الجديد إسماعيل شيرين والفريق محمد حيدر قائد القوات المسلحة ونجيب الهلالى رئيس الوزراء ..

كان الجميع مفرطى الثقة بالنفس وظنوا أن الجيش لن يتحرك ضدهم رغم أنه كان يغلى منذ حرب فلسطين .

ومن هنا لم يسرع مسئول واحد بالسفر إلى القاهرة يستطلع الموقف ويرقف التحركات وتركوا لحكمदार القاهرة أن يكون حلقة اتصال بينهم وبين الجيش .

ولم يكن فى القاهرة فى ذلك الوقت مسئول من القصر أو وزير واحد .

هذا هو الفريق حيدر يتصل بقائد المدفعية اللواء حافظ البكرى بعد منتصف الليل فيرد عليه أحد الضباط الأحرار - اليزباشى - النقيب - أبو الفضل الجيزاوى - منتحلا صفة قائد المدفعية قائلا انه جاء إلى قيادة المدفعية وأنه يسيطر على الموقف وسيعلن حالة الطوارئ .

بعد ساعة يتصل به مرة ثانية ليسمع مايطمئنه .

وفى المرتين يقول حيدر أنه سمع « دوشة » فإن القائد العام للقوات المسلحة المصرية لم يدرك أبعاد الحركة وأنها ثورة .

ويتصل حيدر للمرة الثالثة فقد قيل له في الاسكندرية إن الضباط استولوا على كوبرى القبة ،
أى على قيادة الجيش .
ويشك الفريق في صوت محدثه ويطلب ما يؤكد أنه قائد المدفعية ليكتشف أن الانقلاب قد نجح
تماما !

* * *

ومن يسيطر على القاهرة يسيطر على مصر
نجحت الثورة بطريقة تفوق كل الآمال البعيدة للثوار . فخلال ٤ ساعات فقط احتل الجيش
القاهرة ، ومن يسيطر على القاهرة يسيطر على مصر ،
وكان الانقلاب أبيض وناجحا تماما وانتهى كمعجزة فإن انقلابا واحدا في العالم لم يتم بهذا
الهدوء دون إراقة دماء .
قال صلاح سالم
- لم تصدق أنها ستكون سهلة إلى هذا الحد .

وقال عبد اللطيف البغدادي أن احتمالات النجاح لم تكن تتجاوز عشرة في المائة .
وفي رأى زكريا محيى الدين أن احتمالات النجاح لم تكن تتجاوز ٣٠ في المائة وأن الثورة كانت
مخطوطة ! فإن تنظيم الضباط الأحرار لم يضم سوى ٢٦٤ ضابطا ، أى خمسة في المائة فقط من
ضباط الجيش ، وقد شارك ٢٢٦ منهم في الانقلاب ، وتخلف ٣٨ !

* * *

ولا يوجد دليل على أن الحظ ساعد الثوار أكثر من هذه الملاحظة وهى أن قائد الثورة جمال عبد
الناصر لم يكن يقود قوات عامة وكذلك زكريا محيى الدين ، وكمال الدين حسين فهم مدرسون
بكلية أركان الحرب وكان عبد الحكيم عامر برئاسة المشاة في رفع وأنور السادات أيضا في رفع !
وهؤلاء جميعا شاركوا في قيادة الثورة فحسب .. بلا قوات تتبعهم مباشرة أو تأتمر بأمرهم !
وكان عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم في المنزل ينتظرون احتلال القيادة للتحرك مع
قوات الحركة لاحتلال المطار ، وقاموا بذلك صباح اليوم التالي ، ٢٣ يولييه !
وكان جمال سالم في العريش وصلاح سالم في رفع ليلة قيام الحركة ، ولم يبلغا بموعدها إلا
بعد الثالثة صباحا .

ولذلك فإن واحدا فقط من قادة الثورة - خالد محيى الدين - هو الذى كانت تتبعه قوات عاملة
في سلاح الفرسان ، وعاونته اثنان لم يكونا في لجنة القيادة وهما حسين الشافعى وثروت عكاشة .
واكتشف ثروت عكاشة بعد نجاح الثورة أن سدفعه الرشاش الذى حمله معه طوال العملية
فارغ بلا ذخيرة !

في كتابه « فاروق ملك مصر » قال بارى سانت كلير ماك برايد :
« كان الانقلاب تدريباً عسكرياً . ولم يكن مخططاً بالكامل ولكنه تشكل حسب مقتضيات
الظروف » !

وقال هارى هويكنز فى كتابه « مصر .. البوتقة »
« الروايات العديدة للمشاركين فى الانقلاب تتباين فى تفصيلاتها ، ولكنها تشكل صورة واضحة يبرز فيها انطباعان رئيسيان ، وأن كانا متناقضين .
الأول ذلك الطابع المحل المفرط للانقلاب . وذلك المزيج الغريب و « المصرى حقا » من العفوية الكاملة والميلودراما الثقيلة ، من الجدية والخفة ، من الأبنية الورقية العظمى التى تعلو على الواقع الهش ، وكان تلك التفاعلات الجماعية القلقة والمعقدة والعشوائية فيما يبدو ، والتى تسفر بشكل ما عن نتيجة فى نهاية الأمر ، هى أشبه بالمعجزات » !

* * *

لم يبق خارج المعتقل من كبار ضباط الجيش سوى اللواء محمد نجيب بينما اعتقل شقيقه على نجيب
وصدرت التعليمات للوحدات بأن تسمح للضباط ، حتى رتبة الصاغ ، بالاستمرار فى عملهم ،
أما أصحاب الرتب الأعلى فقد صدرت إليهم التعليمات بالتزام منازلهم حتى تصدر أوامر خاصة بهم .

واستدعى بعد ذلك ضباط الاسكندرية من رتبة المقدم فما فوق إلى القاهرة .. وطلب إليهم عدم العودة إلى الاسكندرية إلا بعد صدور أوامر أخرى .
وقام كثير من الضباط الأحرار بأدوار فدائية بطولية ولكن لم يكن كل الضباط الأحرار فدائيين . تخلف عدد من الضباط فى اللحظة الأخيرة عن القيام بواجبهم لأسباب شتى واعدار واهية .
عدلوا فى اللحظة الأخيرة وخافوا مسئولية الفشل الذى كان متوقعا !

* * *

اتصل المراهى ، باللواء محمد نجيب فى منزله فى الثانية صباحا وقال له .
- ياننجيب بك ، أتوسل إليك كضابط وطنى أن توقف هذا العمل .
أجاب محمد نجيب
- ماذا تقصد بالضبط ؟
قال .

- أنك تعرف ما أعنى .. فأولئك ومعظمهم من سلاح المشاة الذى تقوده ، بدأوا شيئا فى كوبرى القبة ، وإن لم تمنعهم سيتدخل الانجليز ويعود حادث عرابى والخديو توفيق
أجاب
- لا أعرف ماتحدث عنه !
قال المراهى :
- ياننجيب أنت تعرف جيدا ماأقوله .. فتحرك قبل فوات الأوان .
قال محمد نجيب متسائلا :
- هل تشك فى أنى أدبر انقلاب .. هل تريد أن تلصق بى هذه التهمة .
قال المراهى

.. اتصد أن لك سيطرة على ضباطك وجنودك وتستطيع أن تكبح جماحهم .. إذذهب إلى كوبرى القبة وأصرقهم .

قال محمد نجيب :

.. كيف أعرف أن المتحدث هو مرتضى المرافى ؟

قال

.. يانجب .. سيستدعك رئيس الوزراء قريباً .

ويتصل المرأى بإسماعيل شيرين وزير الحربية يبلغه ماسمعه وأنه أبلغ القواد ليتسلم كل منهم مسئولية وحدته من اللواء أحمد طلعت قائد بوليس القاهرة .

فردد عليه اسماعيل شيرين قائلاً .

.. هل اتصلت بالقائد العام ؟

فيجيبه المرافى بالإيجاب

ويتصل اسماعيل شيرين بحيدر الذى رد قائلاً

.. اتصلت بالفريق حسين فريد وقلت له أن يتخذ مايلزم من احتياطات وأن رئيس الأركان أبلغه

أنه فى عصر عابدين ويجرى تحقيقاً فى الأمر

ويبلغ حيدر وزير الحربية ، بعد ذلك ، بأن حسين فريد أبلغه بأن هناك هجوماً على قيادة الجيش .

وتقطع الاتصالات بقيادة الجيش فى القاهرة فيبقى كل المسئولين فى الاسكندرية لايتحركون استظاراً لخبر يجرى من وزارة الداخلية التى ظلت المصدر الوحيد للمعلومات

بعد أقل من ربع ساعة ، اتصل فريد زعلوك ، وزير التجارة والصناعة بمحمد نجيب يطلب منه تهدئة الضباط قائلاً :

.. ولأنك يانجب عاملين دوشة فى كوبرى القبة قوم شوف الحكاية !

قال محمد نجيب :

.. أنا ما عنديش ولاد ، وليس عندي أمر كتابى ولاصفة لى ، فلماذا أفعل

قال فريد زعلوك :

.. مايليه عليك ضميرك مع ملاحظة أن تقارير المخابرات تقول بأن الانجليز تحركوا من السويس فى اتجاه القاهرة .

أخذ فريد زعلوك يهدد

.. إذا لم توقف الانقلاب فسيعود الانجليز لاحتلال مصر .

جاء بعد ذلك صوت أحمد نجيب الهلالى عبر أسلاك التليفون من الاسكندرية .

.. يانجب .. أنا أستاذك فى مدرسة الحقوق .. ما يحدث الآن مسألة عواقبها وخيمة .. وتفتح

الباب لتدخل الانجليز

ولكن محمد نجيب عاد للمرة الثالثة فنفي معرفته بما يجري .
وكان نجيب في بيته مما ينفي عنه الاشتراك في الانقلاب .
وأخيرا تكلم الفريق محمد حيدر القائد العام للجيش ليؤكد اللواء محمد نجيب استعداد الملك لتعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية .
لقد ظن رجل الملك داخل الجيش - حيدر - أنه يمكن شراء قائد الثورة بمنصب الوزير الذي أباه الملك على محمد نجيب مرتين خلال الشهور الستة السابقة عندما اقترحه كل من علي ماهر وحسين سرى على صاحب الجلالة .
وقال حيدر لمحمد نجيب .
- سيففر لك الملك كل شيء إذا أوقفت الانقلاب .

* * *

عاود وزير الداخلية الاتصال بحكمدار القاهرة يسأله عن الموقف .
قال الحكمدار :
- إنهم يتوجهون إلى الإذاعة فماذا أصنع ؟
- هل تستطيع أن تصنع شيئا ؟
قال الحكمدار
- يا أفندم . هل من الممكن أن أقاوم دبابات الجيش ببنادق رمنجتون وموزر ؟
قال المراهي :
- لم أقل لك أن تقاوم
قال الحكمدار :
- اتصل بي قومندان بوليس السراي الملكي منذ عشرة دقائق وقال إن جلالته الملك يريد معرفة الحال فأخبرته عن تحركات جنود الجيش فكان جوابه :
- يقول جلالته الملك لاتحاول المقاومة ، وأمنع البوليس من الخروج للاصطدام بالجيش
قال الوزير .
- إذا جد شيء اتصل بي .
وبعد عشر دقائق عاد الحكمدار يطلب وزير الداخلية ويقول :
- في مكتبتي الآن القائمقام - العقيد - أحمد شوقي قائد لواء القاهرة .
- أعرفه وأظنه ابن خالتك .
- نعم . وهو يطلب مني ألا يقاوم البوليس الجيش .

* * *

قال لي فريد زعلوك وزير التجارة في وزارة الهلال ، وهو أوثق الوزراء صلة بالهلال، إن مرئضى المراهي وزير الداخلية واللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة اتصلا ، قبل الانقلاب ، برئيس الوزراء وأبلغاه أن هناك حركة في الجيش ويعرفان أفرادها ويريدان القبض عليهم فقال لهم الهلالى
- لاتعرضا لهم .

ولم يتصل الهلالى بفاروق يسأله الراى حتى لا يبطش صاحب الجلالة بالضباط !
وقد صدرت الأوامر بعد منتصف الليل لرجال الشرطة بعدم التصدى لقوات الجيش والاكتفاء
بملاحظة الحالة إلا إذا اعتدى رجال الجيش على المواطنين أو على المنشآت .

* * *

كان محمد نجيب فى بيته ينتظر النتيجة فقد طلب إليه البقاء فيه لأنه كان مراقبا من السلطات
الحكومية .

وفى الثالثة صباحا كما يقول :

« جاء الفرج » .

رن التليفون .. وعندما رفع السماعة ، سمع صوت الصاغ - الرائد - جمال حماد ، أركان حرب
فى سلاح المشاة ، يهنته .

قال :

- مبروك يافندم .. كله تمام .

وهناه بنجاح المرحلة الأولى للخطة وإتمام احتلال القيادة العامة للقوات المسلحة .

وقال :

- سارسل ثلاث عربات مدرعة لإحضارك من منزلك .

رد نجيب :

- لاداعى لذلك سأركب فوراً عربتى الأولى الصغيرة التى يقودها سائقى الخاص توفيراً
للولت .

كان الجيش كله - فى الرابعة صباحاً - فى أيدي الضباط الأحرار .

.. وبقي الشعب .

ومن هنا كان التفكير فى بيان الثورة الأول .

وصل محمد نجيب إلى كوبرى القبة ، وهناك استقبله بعض ضباط الثورة . وانتقل من عربته
إلى سيارة جيب دخل بها مركز قيادة الجيش . والتف حوله الضباط يتبادلون التهاني .

عهد محمد نجيب إلى الصاغ جمال حماد بكتابة بيان الثورة الذى فكر فيه جمال عبد الناصر
وأدخل عليه تعديلات بخطه مع عبد الحكيم عامر وأنور السادات ، ووقعه محمد نجيب .

وجعله أنور السادات إلى دار الإذاعة بشارع علوى لإذاعته ، عندما يبدأ الإرسال الإذاعى فى
السادسة والنصف صباحاً .

روى لى فهمى عمر الذى أصبح بعد ذلك رئيساً لهيئة الإذاعة ماحدث فى ذلك الصباح عندما
كان فى يده حياته العملية مديعاً وقارئاً لنشرة الأخبار .

وصل إلى الإذاعة فى السادسة وعشر دقائق فوجد قوات الجيش تحيط بها ، وهناك بعض
الضباط والجنود .

وكان رجال الأمن التابعين للشرطة يحرسون المبنى منذ حريق القاهرة ولكن وجود رجال

الجيش آثار دهشة المذيع .

وعندما اقترب من المبنى استوقفه أحد الجنود قائلاً :

- قف من أنت ؟

قال إنه المذيع .

قاده الجندي إلى رئيسه الضابط ثم أنور السادات .

عرفه فهمي عمر فقد كان أحد المتهمين في قضية اغتيال أمين عثمان وزير المالية السابق ، ثم

محرراً في مجلة « المصور » ، ونشرت الصحف صورته .

حيّاه أنور السادات قائلاً :

- معلّش يا استاذ فهمي . سندخل تعديلاً على البرنامج . سألقي بياناً لأننا لا نريد أن يكون

لكم شأن بما يجري .

أدرك فهمي عمر أن في الأمر شيئاً فقال :

- تهت أمرك !

توجه الاثنان إلى الاستديو في السادسة و ٢٨ دقيقة . وبدأ الإرسال في موعده المحدد بمارش

عسكري ثم أعلن المذيع عن بيان يلقيه مندوب القيادة

ولكن الإرسال الإنذاعي قطع .

تساءل أنور السادات عن السبب .

قال فهمي عمر بغد أن وجد على بدلة أنور السادات ما يدل على أنه ينتمي إلى سلاح « الإشارة

الملكي » :

- أنت تعرف أن الإرسال يتم عن طريق محطة الإرسال في « أبو زعبل » وهي التي تتحكم فيه .

خرج أنور السادات من الاستديو واتصل بالضباط مجدى حسنين . الذي أصبح بعد ذلك

مديراً لمديرية التحرير وسفيراً - قائلاً :

- احتل أبو زعبل

عاد الإرسال في الساعة والرّبع صباحاً فقال فهمي عمر :

- لنذع البرنامج يبدأ كالعتاد بالقرآن الكريم .

وافق أنور السادات .

قطع الإرسال مرة أخرى من مصلحة التليفونات هذه المرة ، فإن الإرسال كان يوجه من

الاستديوهات إلى مصلحة التليفونات ثم إلى محطة أبو زعبل .

ومرة أخرى أجرى أنور السادات اتصالاً لمنع تدخل انتصار الملك ورجال الحكومة .

واستؤنف الإرسال في الساعة و ٢٨ دقيقة بتلاوة الذكر الحكيم .

وكان موعد نشرة الأخبار في الساعة والنصف تماماً . فعزف اللحن المميز وقال فهمي عمر في

بداية النشرة

- إليكم الآن بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة يلقيه مندوب القيادة .

قرأ أنور السادات بيان اللواء محمد نجيب الذى لم يتضمن مبادئ ثورة بل كان اعتذارا عن تقصير العسكريين القديم .

اعلن البيان - بلغة استخدمها قاضى الانقلابات العسكرية أن الجيش لاينوى التدخل فى السياسة .

ولم يذكر البيان أية أهدافا سياسية معينة ، ولم يذكر ، ايضا شيئا عن اللواء الملك قال البيان الاول للانقلاب .

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وكان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون ، المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتأمر الخونة على الجيش وتولى امره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى امرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلتقى هذا الضرر بالابتهاج والترحيب .

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين ، فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب .

وإننى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن وفى ظل الدستور مجردا من أية غاية ، وانتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب الا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر . وإن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

وإننى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم . ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم .

والله وفى التوفيق .

القائد العام للقوات المسلحة

لواء أركان حرب محمد نجيب

انصرف أنور السادات من الإذاعة بعد إلقاء البيان الذى لم يسجل فإن موعد حضور مهندس التسجيلات فى التاسعة والنصف صباحا ولم يكن أحد منهم فى دار الإذاعة فى ذلك الوقت ، كما أن التسجيل لا يتم بالشرطة المعروفة الآن وإنما على أسطوانات .

وقد تكررت إذاعة البيان بعد ذلك عدة مرات فإلقاء اليوزباشى محيى الدين عبد الرحمن ، وكان القاؤه مرتبكا مهزوزا .

وفى ٢٢ يناير ١٩٥٣ بمناسبة الاحتفال بمرور ستة أشهر على الحركة قام أنور السادات بتسجيل البيان مرة أخرى بصوته .

والجدير بالذكر أن القيادة لم تنتبه إلى أن الإذاعة في تلك الأيام لا تستمر في إرسالها طول اليوم بل يتوقف في الثامنة صباحا ليستأنف لمدة ساعة ابتداء من العاشرة صباحا ثم من الثانية بعد الظهر إلى الثالثة والرابع وأخيرا من الخامسة مساء حتى الحادية عشرة والثلاث .
ولذلك فإن البيان كان يذاع عدة مرات في فترات الإرسال لأن القيادة لم تظن ، أو لم تر ضرورة استمرار الإرسال الإناعي طول اليوم !

* * *

توجه نجيب الهلالي وفريد زعلوك إلى المقر الصيفي لمجلس الوزراء في بولكلي ودعى الوزراء وبينهم وزير الحربية الجديد إسماعيل شيرين الذي اتصل باللواء محمد نجيب فوجده في مقر القيادة .
اتصل الهلالي باللواء محمد نجيب في القاهرة يطلب منه الحضور إلى الإسكندرية لمناقشة الموقف .

اعتذر محمد نجيب عن الحضور .
وحضر اجتماع مجلس الوزراء حسنى نجيب بك مدير الإذاعة الذى كان في الاسكندرية .
قال الهلالي للوزراء إنه مستعد للسفر إلى القاهرة للتفاوض مع الضباط بشرط أن يفوضه الملك .
أبلغ إسماعيل شيرين ذلك لصاحب الجلالة تليفونيا ثم عاد للهلالي يقول .
- يريد صاحب الجلالة أن ترجع إليه بالنسبة لمطالب الضباط !
أدرك الهلالي أن تفويضه ليس كاملا فعدل عن السفر .
أبدى المراغى استعداده للسفر فقال له الهلالي :
- سافر بصفتك الشخصية .

* * *

اتصل المراغى بشركة مصر للطيران ولم يجد أحدا حتى الخامسة صباحا عندما أعدت طائرة استقلها في السادسة إلى القاهرة .
وصل المطار حوالى السابعة واستقل سيارة كانت في انتظاره وتوجه إلى تكتات الجيش بقصر النيل .
استوقف الحراس السيارة ثم جاء ضابط فسأله الوزير عن اللواء محمد نجيب . طلب منه الانتظار وعاد بعد عشر دقائق ليقول إن اللواء محمد نجيب خرج !
وتوجه وزير الداخلية إلى مكتبه في الثامنة والرابع صباحا وطلب البحث عن مكان اللواء نجيب .
قبل للوزير أنه في تكتات الجيش بالعباسية ، في اجتماع مغلق مع أعضاء لجنة القيادة .
وفي الساعة التاسعة والرابع دق جرس التليفون . وكان المتكلم اللواء نجيب :
- الآن فقط علمت بقدومك إلى القاهرة .
- قدمت الساعة السابعة وحاولت مقابلتك .
- خيرا .

- إنى مبعوث من مجلس الوزراء للتكلم معكم .

صمت محمد نجيب فترة ثم قال بصوت متردد :

- ولكن . ولكن . ولكن .

لم يكن وزير الداخلية يعلم فقال متسائلا

- ولكن ماذا ؟

- أصل المسألة أن الملك كلف على باشا ماهر بتشكيل الحكومة وقدم الالهالى استقالته .

- متى تم ذلك ؟

- فى الساعة التاسعة صباحا .

ثم سكث برهة وقال

- على كل حال إذا كنت تريد مقابلتى فاهلا وسهلا .

قال الوزير مستسلما :

- إنى مبعوث مجلس الوزراء إليكم ، وباستقالة الوزارة انتقلت عنى صفة المبعوث .

وبقى الوزراء فى بولكلى ينتظرون عودة أحمد مرتضى المراغى دون طعام .

وفى الخامسة مساء اتصل فريد زعلوك بالمراغى فوجده قد عاد من القاهرة بعد أن سلك طريقا

فرعيا عبر مدينة المحلة خوفاً من أن يطارده الجيش !

لم تعرف السفارة البريطانية التى كانت تحكم مصر ، وتكاد نحصى أنفاس المصريين ، بالانقلاب

إلا فى السادسة وخمسين دقيقة من صباح ٢٢ من يولييه عندما بعث مارك كريزويل القائم بأعمال

السفير البريطانى بأول برقية إلى لندن ، قال فيها :

« ترعد أن الحركة يقودها ضابط شاب من القوات الجوية وتضم بلاشك نفس المجموعة

المسئولة عن القلاقل فى نادى الضباط .

ويعتبر هؤلاء الأشخاص بصفة عامة من المتعاطفين مع الوفد .

وسيكون الموقف بالغ الخطورة إذا عاد قادة الوفد الموجودون حالياً فى فرنسا .

لا يمكن فى الوقت الحالى تقدير قوة التمرد ولكن يعتقد أن اللواء نجيب قائد منطقة القاهرة من

المتمردين ولذلك فمن المحتمل أن جميع القوات فى القاهرة قد انضمت للتمرد » .

بعث الملك الذى عرف بنجاح الانقلاب ، عم الملكة ناريمان ، مصطفى صادق - مدير شركة

طيران سعيده - بطائرة خاصة إلى القاهرة ليتوسط بين الجيش وصاحب الجلالة .

وصل مصطفى صادق إلى مقر القيادة فى الثامنة صباحا ، أى بعد إذاعة البيان بنصف ساعة

ليلتقى بمحمد نجيب معطنا استعداد فاروق لاجابة كل مطالب الجيش بل وتأليف حكومة عسكرية

أيضا .

تخلص محمد نجيب من إعطاء جواب مقنع فعاد مصطفى صادق إلى الاسكندرية .

ورأى محمد نجيب والضباط أن هذه الوساطة واستجابة فاروق السريعة تمثل استسلاما

كاملا من صاحب الجلالة ، ولم يكونوا يتوقعونها !

ويتصل اسماعيل شيرين بصاحب الجلالة مرتين من مجلس الوزراء يسأله عن هذه الوساطة

قال فاروق :

- لم أكلف أحدا .

وكان صاحب الجلالة يكذب !

ويكذب صاحب الجلالة مرة ثانية في الحادية عشر صباحا عندما راجت اشاعة بأنه قرر اعتزال
العرش فينفى الملك ذلك لاسماعيل شيرين .. زوج شقيقته ووزير الحربية الجديد الذى عين في
منصبه قبل ساعات !

في الحادية عشرة صباحا اتصل فريد زعلوك بمحمد نجيب في القاهرة .

وكان معروفا أن فريد زعلوك يتحدث باسم الهلال .

قال :

- نحن حكومة شرعية وتوجد قوات للجيش في الاسكندرية ، وقوات في القاهرة ، ولانريد صداما

بل نريد تجنب البلاد المخاطر حتى لايتدخل الانجليز وتتكرر مأساة عرابى .

قال محمد نجيب :

- نريد تغيير وزيرين .

قال فريد زعلوك :

- ومن هما ؟

قال محمد نجيب :

- أحمد مرتضى المراغى واسماعيل شيرين .

قال فريد زعلوك .

- اعتبر الوزارة كلها مستقلة .

قال محمد نجيب :

- كلنا ثقة في نجيب باشا ولكن نرغب في تغيير الوزيرين .

قال فريد زعلوك .

- لقد قرر نجيب باشا الاستقالة .

وأضاف .

- من رئيس الوزراء الذى تريده ؟

قال محمد نجيب :

- الاغلبية تريد على ماهر .

كتب نجيب الهلالي استقالته وتوجه للقاء فاروق ، دون موعد لأول مرة .
قال صاحب الجلالة :

.. مستحيل أقبل على ماهر .

قال نجيب الهلالي .

.. ولن يقبل على ماهر !

قال فاروق :

.. لقد اتصل بي على ماهر وأبلغني أنهم توجهوا إليه ليتولى رئاسة الوزارة وقال انه طردهم
وأبلغهم أنه لايعرف للبلاد إلا سيذا واحدا وهو مليكها .

قال الهلالي :

.. انا ادرى بعلى ماهر لقد عملت معه في كلية الحقوق . وكنت مديرا لمكتبه عندما كان وزيرا
للمعارف وأرجو جلالتك تكليفه برئاسة الوزارة ، او اكلفه أنا بناء على أمر جلالتك .

قال فاروق .

.. قل لحافظ عفيفي - رئيس الديوان - أن يكلفه برئاسة الوزارة .

أبلغ الهلالي الرسالة لحافظ عفيفي الذي كان في بولكل فاتصل بعلى ماهر في القاهرة .

قال على ماهر :

.. اتصل بي ، بعد ساعة لأمل عليك أسماء الوزراء .

قال حافظ عفيفي .

.. الموقف خطير يارفعة الباشا .

قال على ماهر باطمئنان :

.. الموقف في يدي .

إن على ماهر قال للعسكريين إنه معهم ، وقال لصاحب الجلالة إنه معه .

وسمع الهلالي من فاروق رغبته في اعتزال العرش لولده ، فإن صاحب الجلالة أدرك منذ البداية
أنها ثورة .

* * *

لم تدرك صحافة مصر أنها ثورة .

قالت عناوين صحيفة « المصري » :

« على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة »

اللواء محمد نجيب بك يقود حركة عسكرية مفاجئة .

القائمون بالحركة يقبضون على الفريق حسين فريد بك .

مظاهرات عسكرية بالمداببات والطائرات في الشوارع والميادين ، احتلال الإنذاعة ومكاتب

ماركوني . »

وقال محمد نجيب لملندوب الاهرام

« ستنتهى هذه الحركة بعد أن يتم تأليف الوزارة » !

* * *

بقيت نقطة ثانوية .

قال يوسف صديق أنه عندما التقى بعبد الناصر وعبد الحكيم عامر كانا يرتديان ثياباً مدنية - قمصانا بيضاء - عند القبض عليهما ، وبعد احتلال القيادة عادا بالزى العسكرى . وهدف يوسف صديق من اعلان ذلك انهما كانا يرتديان ثامين نفسيهما إذا فشلت الثورة ! وقد نفى جمال حماد ذلك في كتابه « أطول يوم في التاريخ » وقال إنهما كانا يرتديان الزى العسكرى .

وظلت هذه النقطة وغيرها مثار جدل .

أنور السادات كان في السينما مع زوجته - وقد توجه لمنزله جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين ولكنهما لم يجدها فتركا له ورقة بموعد الحركة وكان الاجتماع بمنزل عبد الحكيم عامر ولكنه لم يعرف ذلك إلا بعد خروجه من دار السينما .

ولو أن أنور السادات عرف في الموعد المحدد ونجح في مهمته بتعطيل شبكة التليفونات الموصلة بين القيادة ووحدات الجيش لكان قد تعذر على قيادة الانقلاب الاتصال بالوحدات !

في مذكراتها التي نشرت بعنوان « سيدة من مصر » قالت جيهان السادات :

« تلقي أنور السادات خلال وجوده في رفح رسالة من جمال عبد الناصر بأن الثورة سوف تقوم بين ٢٢ يولييه و ١٥ أغسطس وأنه لابد أن يعود إلى القاهرة .

ولكن شيئاً جديداً عجل بمولد الثورة وهو ما عرف من أن الوزارة الجديدة التي يشكلها الملك فاروق ستضم حسين سرى عامر وزيراً للحربية ، وهو يعرف شخصياً ٧ من الضباط الأحرار وهدد بالكشف عن خططهم للملك .

عندما عدنا في منتصف الليل ، تقصد من السينما ، إلى منزل أسرته سألنى بواب المنزل :

- أين زوجك ؟ ..

قلت :

- إنه يضع سيارته في الجراج ..

أعطاني ورقة وقال إن أحدهم جاء يسأل عنه مرتين وترك له هذه البطاقة

.. وعندما أعطيت البطاقة لأنور قال :

- علق أن أرحل الآن فوراً .

جريت وراءه داخل حجرة النوم حيث كان يرتدى زيه العسكرى .

- إلى أين أنت ذاهب الآن ؟ .

قال :

- أحد أصدقائى مريض جداً ويجب أن أذهب إليه .

قلت له :

- بالزى العسكرى ؟

رد بقوله :

- حتى يساعدنى ذلك إذا احتجنا لنقله إلى مستشفى ..

وأسرع يعدو .

ولم يتوجه إلى المستشفى بل إلى مقر القيادة .

وقد فسر البعض ذهاب أنور السادات إلى السينما في هذه الساعات بأنها محاولة من جانبه لإثبات عدم اشتراكه في الانقلاب ، أو الثورة ، في حالة الفشل .

والتمس - بعد ذلك - قائد الأسراب حسن إبراهيم العذر لأنور السادات لأنه أراد حماية نفسه ! وهو العذر الذى يلتمس لعبد الناصر وعامر فيما لوصح مانسب إليهما من ارتدائهما ثيابا مدنية .

والهدف من ذلك أن يقال إن الضباط الأربعة ، إذا فشلت الحركة لم يشتركوا فيها .

وكان مستحيلا أن ينجو أحدهم من المحاکمة والسجن أو الاعدام فلا مهوب لهم من الأدلة ضدهم وهى شهادة كل الضباط الذين قاموا بالحركة !



عقد أول اجتماع للجنة القيادة برئاسة محمد نجيب بعد ما أدرك الجميع أن الحركة نجحت تماما .

وقام اللواء محمد نجيب بجولة في القاهرة في الصباح بسيارة مكشوفة ، فلقى ترحيبا وتصفيقا من الجماهير مما يقطع بالتأييد الشعبى التام للحركة . وحلقت طائرات نفاثة لعدة ساعات فوق العاصمة .

وابتداء من الساعة العاشرة صباحا طاف في قلب القاهرة موكب عسكرى من حوالى ٤٠٠ جندي في عربات نقل حربية تتقدمهم حوالى ست دبابات .

ولم يؤثر هذا الموكب تقريبا على سير حركة المرور .

وعند الظهر كانت العلامة الوحيدة لسيطرة العسكرين وجود دبابات . وعربات مدرعة ، موزعة عند نقاط التقاطع الاستراتيجية .

ولما كان قد تم إبلاغ قادة البوليس بالموقف منذ وقت مبكر ، فقد خرج البوليس بكامل قوته إلى الشوارع كاجراء وقائى ضد أية أعمال تعكر صفو الامن .. وهو الإجراء الذى ثبت أنه غير ضرورى .

وكان موقف البوليس خلال الفترة الحاسمة هو موقف التعاون السلبى مع العسكرين .

قال السفير البريطانى :

« قوبل الانقلاب بدهشة وأعجاب وحماس بين كل الطبقات على الاطلاق . وكان تأييد الحركة يكاد يكون شاملا » .

وقال السفير الأمريكى إنه « كان واحدا من أهدأ الانقلابات . وفي الصباح كانت القاهرة تتسم

بهدوء ملحوظ » .

وصف محمد نجيب الموقف في تلك اللحظة فقال :

« كنا نتحكم في الموقف تماما .. وكانت طائراتنا ومقاتلاتنا تطير في سماء القاهرة والاسكندرية وبعض مدن الدلتا .. واتخذت الدبابات أماكنها أمام الميادين العامة ، وفي الميادين الهامة بالعاصمة .. ولم تكن هناك أية مقاومة ، على العكس ، كان هناك ترحيب هائل » .

أعيدت إذاعة بيان اللواء نجيب في الإذاعة . مع بيان آخر موجه إلى القوات المسلحة ومع أمر يوصي إلى القوات التي اشتركت في الانقلاب . وكانت لهجة البيان العام حاسمة في تحذير الشعب من عدم إطاعة الأوامر والاحتفاظ بالهدوء ، وعدم الالتفات إلى الإشاعات .

ولكن بعد إذاعة البيان في المساء عزف السلام الملكي !

لم ينتبه صاحب الجلالة أو مجلس الوزراء أو الانجليز إلى أن بيان الانقلاب الأول أنذرع بتوقيع اللواء محمد نجيب بصفته قائدا عاما للجيش ، ولم يكن صاحب الجلالة قد عينه - في هذا المنصب -

بعد !

غموض وتردد وانتهازية

لم يجد الملك فاروق من ينقذه من الموقف الذى أصبح فيه بعد الانقلاب فاتصل بالسفير الأمريكى جيفرسون كافرى فى الثامنة صباحا يستجد به قائلا :
- لا أستطيع أن أفعل ما هو أكثر من ذلك .

التمردون يتحكمون فى الموقف بالقاهرة . وإذا كانت هناك مساعدة يمكن أن تقدم لى فيجب أن تأتى من خارج مصر .

إنى اعتمد عليكم لضمان وصول هذه الرسالة إلى الأشخاص الذين يجب أن اتصل بهم .
وكان الملك يعنى بذلك إبلاغ الرسالة إلى القوات البريطانية فى مصر لتتدخل لانقاذ عرشه ، وإلى الحكومة الأمريكية فى واشنطن .

* * *

كان جيفرسون كافرى واحدا من أقدر السفراء الأمريكين حتى أنهم أطلقوا عليه اسم «
الدبلوماسى » .

امضى ٣٩ عاما فى السلك السياسى الأمريكى فهو أقدم رجال السلك ، عرف بالاناقة ، ملاپسه يقوم بتفصيلها أرقى صناع الأزياء فى لندن . أعصابه باردة ، وذكاؤه حاد يستطيع توثيق صلته بالمصادر العليا فى كل مكان عمل به .
وكانوا فى واشنطن يعهدون إليه بالعمل فى أية دولة يريدون إعادة النظام والسلام إليها وتوثيق علاقة الولايات المتحدة بها .

ولد عام ١٨٨٦ ، فى السادسة والستين من عمره . أسرته اقطاعية غنية فى ولاية لويزيانا : درس القانون والتحق بوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩١١ وعمل سكرتيرا للسفارة الأمريكية بطهران عام ١٩١٦ أثناء الحرب العالمية الأولى .

وحضر مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ .
تنقل بين السفارات الأمريكية فى اليونان واليابان وأسبانيا والسويد والسلفادور وكولومبيا وكوبا حتى اختير سقيرا لبلاده فى البرازيل عام ١٩٣٧ .

امضى فى منصب السفير ٢٤ عاما متصلة وعمل فترة وكيلًا مساعدًا للخارجية الأمريكية .
كان أول سفير لبلاده فى باريس بعد تحريرها من الألمان عام ١٩٤٤ وظل فى هذا المنصب خمس سنوات كاملة شهد خلالها صعود الجنرال ديغول .

ولم يكن قد زار مصر قط عندما وصلها لأول مرة سفيرا في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٤٩ ولكنه استطاع أن يقيم صلة وثيقة بالملك فاروق ومعظم زعماء مصر .
وكان على اتصال مستمر ، بجهاز لاسلكي ، بالملك فاروق أثناء حريق القاهرة .
وقال في دافيد أيفانز مساعد الملحق الجوي الأمريكي إنه كان هناك خط تليفوني مباشر بين الملك فاروق والسفير كافرئ .
وفي كثير من التقارير البريطانية أن كافرئ يكن مشاعر العداء للانجليز ، ويشجع المصريين على اتخاذ مواقف عدائية ضد بريطانيا !

* * *

عاود الملك الاتصال بجيفرسون كافرئ مرة أخرى .
في هذه المرة أخذ فاروق يزداد وضوحا بشأن مطالبه وهو أنه لا شيء يمكن أن ينقذه - أي فاروق والاسرة المالكة - وينقد العرش ، إلا التدخل الأجنبي .
ولم يطالب فاروق صراحة بتدخل عسكري بريطاني لإنقاذ عرشه ولكن كافرئ فهم مضمون الرسالة بجلاء .

قال لفاروق :

- إنني على اتصال بالبريطانيين

وعبر أيدن في مذكراته عن موقف الملك قال :

« كان فاروق يعتقد أنه لو حدثت ثورة فإن القوات البريطانية ستجد نفسها ، في النهاية مرغمة على تجديده وإنقاذه »

بعث كافرئ إلى واشنطن البرقية رقم ١٤٤ وفيها يقول

« الموقف في القاهرة أفلت تماما من سيطرة الملك وأصبح تحت قيادة محمد نجيب التي لا ينازعها أحد .

ولم تقع تطورات حتى الآن في الاسكندرية » .

ورأى كافرئ إبلاغ رسالة فاروق لكريزويل الوزير البريطاني المفوض والقائم بأعمال السفير الذي ، كان قد سافر إلى لندن ليقضى إجازته السنوية ظنا منه أن الأمور هادئة تماما في مصر .
كان كريزويل هو الرجل الثاني في السفارة البريطانية ، ولكنه كان أحدث الدبلوماسيين البريطانيين في مصر وأقلمهم خبرة بالشئون المصرية !

عمره ٤٣ سنة . درس في أكسفورد . والتحق بوزارة الخارجية وعمره ٢٤ عاما وتتنقل بين السفارات واشتغل قائما بالأعمال في طهران ثم نقل إلى سنغافورة . وعين بالقاهرة في ١٦ يولييه ١٩٥١ ، أي أنه : أمضى بها عاما واحدا فقط لم يتصل خلاله إلا بكبار المسئولين المصريين والطبقة العليا من المجتمع بحكم زواجه من بارونة !

قال السفير الأمريكي لكريزويل :

- ما رد فعلك لطلب الملك ؟

قال كريزويل :

– أبلغت الحكومة في لندن والقائد العام للقوات البريطانية في مصر بالأحداث الكاملة .
ووجهة نظرى الشخصية أن هذه مسألة داخلية بحتة . ولا أعتقد أن الحكومة البريطانية
ستترغب في استخدام القوات البريطانية لهذا الغرض .
وأضاف كريزويل :
– سأقوم بتوصيل الرسالة .
وتمهل كريزويل لحظة ثم قال :
– هل تعتقد أن إجابتي هذه ، أى أن الانقلاب مسألة داخلية ، مصر ، ستجعل الملك يغادر
البلاد .

رد كافرئ :

– الملك في حالة ذعر شديد . ولكنى سأبذل قصارى جهدى لأجعله يحتفظ بهدوئه ويبقى
متماسكا .

قال كريزويل :

– قل لصاحب الجلالة إن هذه نصيحة منى أيضا . فلم تصدر عن المنشقين في القاهرة أية
طلبات من الملك .

ولو احتفظ الملك بهدوئه في الوقت الحاضر فقد يخرج من هذا الموقف بصفته عاهلا دستوريا .
وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على نصيحة كافرئ للملك بالتماسك وإنه إذا تصرف بحكمة
وكان مستعدا للتضحية ببعض مستشاريه الفاسدين فبإمكانه استعادة الكثير من مركزه .
ولكن هذه النصيحة التى بدت سليمة في ذلك الوقت ساعدت قادة الانقلاب على الاستمرار في
خطتهم بعد أن أيقنوا من عجز فاروق واستسلامه !

ورحبت بهذه النصيحة أيضا وزارة الخارجية البريطانية فأبرقت لكريزويل تقول :

« ١ – أوافق على المشورة التى اقترحت أن يقدمها مستر كافرئ للملك فاروق .

٢ – أمل أن يمتنع الملك عن اتخاذ أى إجراء وهو في حالة ذعر .

وينبغي طبعاً أن يستمر في الاتصال بحكومته التى يجب أن تكون قادرة على الاتفاق مع
نجيب » .

وفي الوقت نفسه خاف فاروق أن يقوم قادة الانقلاب بقطع الاتصالات التليفونية عنه فأوفد
إلى كافرئ مبعوثاً خاصاً يقول :

– المتمردون يسيطرون على التليفونات . وقد يقطعونها في أية لحظة وعندئذ لا أستطيع الاتصال
بك تليفونيا . وإذا كان لابد من عمل شيء فيجب القيام به الآن .

لانتقلوا من خطوة الموقف . القاهرة ضاعت ولا أعرف ما الذى سيحدث هنا في أية لحظة .

تبادل كافرئ الآراء مع المبعوث الملكى واتفقا على أن يتم الاتصال بينهما عن طريق الرسل عند
الضرورة !

* * *

استمرت السفارة البريطانية في جعلها بحقيقة موقف القوات المسلحة .
في الساعة الحادية عشرة و ٤٢ دقيقة بعث كريزويل إلى لندن :
« علم الملحق الجوى حالا ان القوات الجوية الملكية المصرية تبحث اتخاذ موقف محايد
وان دوريات الجيش تراقب مطارات ومنشآت السلاح الجوى المصرى » .
ولكن في البرقية نفسها قال كريزويل :
« علمت من القاهرة ان مسيرة ومظاهرة ستنظمان هذا الصباح للتعبير عن فوز حركة
الجيش وتأييد الجماهير لها » .

وفي هذه البرقية أوضح كريزويل لحكومته ان الاسطول مع الملك . والقوات الجوية محايدة ،
والجيش ضد صاحب الجلالة وكذلك الشعب !
وعلى لندن في هذه الحالة ان تقرر وان تختار هل تقف مع الجيش او البحرية او مع صاحب
الجلالة .

ولكن كان من الصعب على بريطانيا الوقوف في صف فاروق وتأييده ففى برقية كريزويل التى
أرسلت في الساعة ١١ر٤٢ من صباح يوم ٢٢ يولييه قال القائم بالأعمال البريطانى :
« بدأ تشغيل محركات اليخت الملكى - المحروسة - في ساعة مبكرة من هذا الصباح ولكن
اليخت لا يزال في الميناء .

وقد استولى الجيش على نأدى اليخت المواجه لمرسى اليخت الملكى » .
وهكذا بدأ فاروق خائفا يفكر في الهرب بعد ٤ ساعات تقريبا من البيان الأول لقادة الانقلاب !
وأكدت برقيات وزارة الخارجية البريطانية لسفارتها في القاهرة جمل الانجليز بشخصيات
القائمين بالانقلاب .

في الساعة ٢ر٢٥ قالت برقية بعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتنا بالقاهرة:
« ليس واضحا ما إذا كان قائد الانقلاب هو اللواء محمد نجيب مدير تدريب المشاة أم
شقيقه اللواء على نجيب قائد عام منطقة القاهرة أم أن الاثنين قاما معا بالانقلاب » .
وكان اللواء على نجيب - في ذلك الوقت معتقلا بأمر لجنة القيادة ، وشقيقه اللواء محمد نجيب
يقود الانقلاب !

شرح كافرئ أسباب الانقلاب ، وأنه لم يأت نتيجة لفشل المفاوضات مع بريطانيا أو ان
لبريطانيا دورا فيه .
قال .

« كان تيار الاحداث يتجه بصورة حتمية نحو حركة من النوع الذى يجرى الآن . ولا
لمح أية صلة محددة بين الانقلاب العسكرى وبين المفاوضات مع بريطانيا ، ولكن الانقلاب
نتيجة للموقف العام المشهور » .

* * *

بدأ السفيران الأمريكى والقائم بأعمال السفارة البريطانية بيرقان إلى واشنطن ولندن بكل
تطورات الموقف .

* * *

ظل كريزويل في الاسكندرية فقد ظن أن بقاء الملك بها يجعلها مركز الثقل ، ومصدر الأخبار .
ولم يكن أمامه في الاسكندرية أحد من ضباط الثورة كما أنه لم يكن يعرفهم . ولذلك قصد إلى
حافظ عفيفي رئيس الديوان يسأله :
- متى تسوى اضطرابات الجيش ؟
أجاب رئيس الديوان الملكي في ثقة :
- خلال عشرة أيام . ويمكن حل المشكلة عن طريق تقديم المزيد من التشجيع لأمانى الضباط
الشبان .

وهناك تقارير بأن أتباع أحمد حسين زعيم مصر الفتاة مصممون على إحداث اضطرابات ،
ولكني لا أشعر بقلق !
وهذا الحديث يدل على أن رئيس الديوان الملكي يظن أن حصار قيادة الجيش والقبض على كبار
الضباط وإعلان بيان الانقلاب في إذاعة القاهرة .. ظن رئيس الديوان أن كل هذه أمور تسوى
خلال عشرة أيام !
والحقيقة أنها سويت خلال أربعة أيام فقط ولكن بطريقة أخرى لم تخطر على بال حافظ
عفيفي باشا !

* * *

عند الظهر وعلى وجه التحديد في الساعة ١٢ و ٢٥ دقيقة أذاع مكتب علاقات دول الكومنولث في
لندن بياناً سورياً على الدول الأعضاء يقول :
« الموقف غامض في الوقت الحاضر . ولا يمكننا تقدير النتائج وما ينشأ عنها بخصوص
امن القوات البريطانية ، وقوات الكومنولث ، في منطقة القناة ، وكذلك بخصوص حرية
الملاحة في قناة السويس » .

وفي الساعة الواحدة وصف كافر الموقف في القاهرة فقال في برقيته رقم ١٤٧ :
« لم تقع اضطرابات عامة أو شغب في القاهرة هذا الصباح .
وأخذت مجموعة من الوحدات العسكرية مكونة من خمس دبابات و ٤٠٠ جندي تجوب
وسط المدينة في هدوء تام بدءاً من العاشرة صباحاً بينما حلقت ست طائرات مقاتلة فوق
المنطقة .

ومع حلول الظهر انسحبت جميع وحدات الجيش إلى ثكنات العباسية باستثناء
دبابتين ومدعيتين .
وينتشر رجال الشرطة بكامل اسلحتهم وقد تمكنوا من السيطرة على الأحوال الأمنية
بنجاح ولم يحدث بينهم وبين الجيش أية احتكاكات .
وترفض ماركوني - شركة إرسال البرقيات إلى الخارج - نقل أية مادة صحفية بسبب
تعليمات غير مؤكدة من الرقابة » .
... أخذ العالم كله يتابع إذاعة القاهرة التي كانت المصدر الوحيد للأنباء .

أما وزارتا الخارجية في لندن ووشنطن فإن برقيات سفارتيهما في مصر أضافتا مصدرين جديدين للأنباء أحدهما السفارة الأمريكية - وثيقة الصلة بالملك - والسفارة البريطانية وليس لها أى اتصال بالقوات المسلحة !



بدأ قادة الانقلاب يفكرون في الخطوة التالية بعد هذا الترحيب الشعبي .

قال محمد نجيب للضباط :

- علينا الآن تشكيل وزارة وإلا سنواجه بانقلاب .

ظهر رأى في قيادة الثورة بأن يظل أحمد نجيب الهلالي رئيسا للوزارة باعتباره معاديا للأحزاب فقد تبرا من وفديته السابقة .

ولكن رأت الأغلبية أن يتولى رئاسة الوزارة على ماهر باشا . فهو أصحح سياسى في ذلك الوقت للقيام بما يطلبه الجيش .

إنه يعرف الملك منذ كان طفلا .. وهو الذى وضعه على العرش ، وقد خدم كرئيس للديوان الملكى ورئيس للوزراء مرتين .

وهو رجل الأزمات والمواقف الصعبة ، وأكثر سياسى يمينى في البلاد ، واختياره يعنى أن الشرعية قائمة ومستمرة وأن حركة الجيش ترتبط ، وتتمسك ، بالنظام القائم .

وبالنسبة للوطنيين فإن على ماهر معروف بعدائه للإنجليز فقد أرغموه على الاستقالة من منصبه أوائل الحرب العالمية الثانية .

وبالنسبة للغرب فهو الرجل المناسب أيضا . يستطيع تبديد مخاوفه من أن النظام الجديد متطرف .

وكان هذا التردد بين الهلالي وعلى ماهر دليلا على أن قادة الانقلاب لا يعرفون ماذا يفعلون ، وليس لديهم برنامج محدد فإن هدفهم كان مجرد القضاء على الفساد . ولا ينشدون السلطة بل يريدون إقامة حكم دستورى

ولكن اختيار على ماهر كان قرارا صائبا فإن فاروق في تلك الفترة كان مستعدا لسماع سياسى واحد وهو على ماهر !

ولم يكن القادة يعرفون منزل على ماهر فاستدعى الكاتب الصحفى احسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة « روزاليوسف » إلى القيادة .

سأل احسان عبد القدوس .. اللواء محمد نجيب

-والآن ماذا ستفعل ؟

- سنحافظ على الدستور ون دعم الجيش .

- هل ستتولى السلطة ؟

- الدستور يمنع ذلك .

وجد احسان عبد القدوس ، في مقر القيادة ، جمال عبد الناصر .

وكان جمال عبد الناصر يتردد على مكتب احسان في روز اليوسف كأي ثوري يبحث عن طريق ، ويستطلع الأخبار .

ولم يكن يحضر بمفرده أبدا بل يصحب معه أحد الضباط كرشاد مهنا أو غيره .
ولم يعلن عبد الناصر زعامته لأية هيئة ثورية ، وكان صامتا يستمع أكثر مما يتكلم .
وكان احسان يثق به كأحد الثوار المشتركين في الحركة الوطنية العامة ضد ماهر قائم ولم يتوقع أبدا أنه الزعيم ، وكان عبد الناصر صموتا لدرجة أن احسان لم يكن يعلم !
وفوجيء احسان بأن جمال عبد الناصر هو الزعيم !

* * *

توجه أنور السادات وكمال الدين حسين ، عضوا مجلس قيادة الثورة واحسان عبد القدوس إلى بيت على ماهر في الجيزة ليعرضا عليه رئاسة الوزارة .
استمر اللقاء ساعة .

قال لي كمال الدين حسين :

« فرح على ماهر جدا ووافق على الفور ، فقد أراد أن يكون له دور ، وأبدى استعدادا للتعاون مع رجال الجيش .

ولو أن على ماهر رفض قبول الوزارة في ذلك اليوم فربما أصبح موقف الحركة شديد الحرج لأنها ستضطر إلى الحكم المباشر للجيش .. وفي هذه الحالة ربما يكون هناك احتمال لتدخل بريطاني أو تعاون مع الملك بقوات الاسكندرية .
وكان على ماهر شديد الذكاء .

اعتقد في البداية أن مقام به حركة الجيش ليس أكثر من حركة إصلاحية .

وظن على ماهر أنه سيجعل الضباط أداة في يده ضد الملك والأحزاب .

وظن الضباط أنه سيكون أداة طيعة في أيديهم .. وكان الضباط على حق !

وصف احسان عبد القدوس الاجتماع . قال :

« حاول أنور السادات أن يتكلم فضغطت على رجله حتى يصمت لأنه كان يتكلم كلاما لا يمتشي مع عقلية على ماهر .

بدأ يقول :

« هانخلص » من الملك .

طلبت منه الصمت لأنني أعرف أن على ماهر لا يتحمل فكرة إلغاء الملكية .

عرضت عليه أن يتولى الوزارة لتحقيق مطالب الجيش دون تحديد هذه المطالب أو إعلان عن أهداف الثورة ، لكي أكسب على ماهر في الفترة الحرجة التي تمر بها الثورة .

قال على ماهر

« لا أستطيع قبول الوزارة دون الاتصال بالملك ، فهو الذي يكلفني بتشكيل الوزارة .

... تماما كما فعل النحاس في ٤ فبراير ١٩٤٢ ولكن مع فارق هام وهو أن الانجليز في ذلك

اليوم هم الذين طلبوا وزارة برئاسة النحاس .

عرض على ماهر أن يشترك « ادجار جلاد » صاحب جريدتي « الزمان » و « الجورنال ديجيت »
وأحد المقربين لفاروق في الكلام وكان يجلس في حجرة مجاورة فرفضت .
وتركت على ماهر حسب عقليته في الاستكثريه يتصل بالملك .
وافق الملك فوراً على أن يقوم على ماهر بتشكيل الوزارة !
استقال نجيب الهلالي في الرابعة بعد الظهر بعد أن ظلت وزارته في الحكم ٢٣ ساعة فقط
وأصدر فاروق أمراً بتعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للجيش وهو المنصب الذي عين نفسه فيه !
وقبلت استقالة الفريق محمد حيدر باشا من منصبه .

استدعى الملك فاروق السفير الأمريكي جيفرسون كافري لمقابلته في الثالثة بعد الظهر .
بعد أن طلب الجيش إجراء الانتخابات فوراً وإلغاء الأحكام العرفية .. مما يدل على أن
العسكريين لم يكونوا راغبين في الحكم في ذلك اليوم .
وصف كافري ملك مصر في ذلك اليوم بأنه « كان مكتئباً والحزن الشديد باد عليه » .
قال فاروق للسفير
- اتجاه الأمور إلى هذا المنعطف الحاسم يعني أنه إذا كان لابد أن احتفظ بعرضي فيجب أن أنفذ
ما يطلبه مني العسكريون .

وأضاف :

- إن لدى دليلاً قاطعاً على أن البريطانيين هم المحرضون على هذا الانقلاب .

رد كافري :

- ذلك أمر لا يصدق عقل .

قال فاروق :

- أرسل إلى العسكريين ، الذين يزدادون وقاحة ، عند منتصف النهار تقريباً ، كلمة يقولون
فيها إنهم يريدون مني طرد وزارة نجيب الهلالي وتعيين على ماهر رئيساً للوزارة .
وقدم نجيب الهلالي استقالته منذ قليل .

وقال فاروق :

- طلبت من على ماهر ، على مضض ، أن يشكل وزارة جديدة .

وصف السفير الأمريكي لكريزويل كل ماجرى بينه وبين الملك تفصيلاً ، وقال إنه يشعر
بالمرارة في حكم ، أي تجاه الانجليز ، ربما بسبب عدم تدخلكم ، فكتب كريزويل إلى لندن يقول -
« تبدو على الملك علامات الهدوء ولا يفكر في الرحيل » .

وتجتمع لجنة القيادة في السادسة والرابع مساءً بكامل أعضائها بعد أن انضم إليها كل من قائد
الجناح جمال سالم ، والصاغ - الرائد - صلاح سالم قادمين من العريش .

ساد الاجتماع شعور بالارتياح بعد ماتحققت اغلب الاهداف . فالجيش كله وراء محمد نجيب ، وكبار قادته السابقون معتقلون والملك لم يقاوم ، بل وافق على تغيير الوزارة ، والإنجليز لم يتدخلوا .

* * *

وحتى الساعة السادسة و ٥٥ دقيقة مساء كان كريزويل يجهل أبعاد الحركة وأسماء القائمين عليها وأهدافهم الحقيقية .

في برقية رقم ١٠٦٠ قال :

« بعث قائد المجموعة في رسالة عن طريق عضو في سفارة الولايات المتحدة تفيد انهم سيقومون بمقاومة منظمة لاي تدخل بريطاني وإن الحركة ليست مهمة بأية قضية خارجية ولكنها مهمة فحسب بالقضاء على الفساد في البلاد . وقالت رسالتهم :

« لقد كررتم مرارا ان القوات البريطانية لن تتدخل لإبقاء الملك فاروق على عرشه . وتردد ان الحركة يقودها ضابط شاب من القوات الجوية وتضم بلا شك نفس المجموعة المسئولة عن القلاقل في نادى الضباط .

ويعتبر هؤلاء الأشخاص بصفة عامة من المتعاطفين مع الوفد . وسيكون الموقف بالغ الخطورة إذا عاد قادة الوفد الموجودون حاليا في فرنسا . ولايمكننى في الوقت الحالى تقدير قوة التمرد . ويعتقد ان اللواء نجيب قائد منطقة القاهرة من المتطرفين . ومن المحتمل ان تكون جميع القوات في القاهرة قد انضمت للتمرد » .

* * *

كانت الحكومة البريطانية حائرة فهذه أول مرة منذ ثورة عرابي عام ١٨٨٢ يقلت - من يدها - زمام الامور . فالملك في الاسكندرية ، والسفير البريطاني يقضى إجازة في لندن ، وقادة الجيش الجدد في القاهرة ولا تعرف الحكومة البريطانية عنهم شيئا . والولايات المتحدة تلح في عدم تدخل القوات البريطانية .

وتخشى لندن ان يعود الوفد إلى الحكم . والاحداث تتحرك بسرعة كما تقول وزارة الخارجية البريطانية في برقية للقاهرة قالت فيها مساء ٢٣ يوليو « يصعب علينا أن نحكم على الموقف من هنا » .

ومع ذلك وجدت وزارة الخارجية البريطانية ان عليها ان تبعث إلى سفيرها في مصر بالخطوط العامة للسياسة البريطانية في مصر .. على فرض ان بريطانيا تستطيع تنفيذ هذه السياسة !

قالت :

« من الأفضل تجنب الديكتاتورية العسكرية ، إذا أمكن . والحل الأفضل لفاروق ان يظهر بمظهر الملك الدستوري ... أى يسمح لحكومته بأن

تمارس الحكم وإن تفاهم معنا - أى بريطانيا - إذا أمكن .
ولن يحدث ذلك إلا إذا تم « تخويف » صاحب الجلالة تماما من جديد .
ولا بد من إجراء تطهير شامل واستئصال أكبر عدد ممكن من رجال الحاشية ولا شك أن كريم ثابت والياس انثراوس أول من يجب عليهما الرحيل .
وأمل أن يتمكن الملك من منح كامل العون لترتيب يمكن للتوصل إليه بين نجيب والحكومة في ظل أى رئيس للوزراء بشرط ألا يبدو ذلك مقدمة لعودة الوفد .
وإذا أمكن التوصل إلى مثل هذا الترتيب فمن المرغوب فيه ألا يبالغ في التشديد في شروطه وإلا سيعمد الملك إلى إفساد أى ترتيب .
وقد ثبت استحالة التوفيق بشكل مناسب بين جميع العناصر المتضاربة في الموقف .
وإنى على ثقة تامة من قدرتك على معالجتها » .
.. أى أن الخارجية البريطانية ظنت بدورها أن القائم بأعمال سفارتها في القاهرة يستطيع أن يسيطر على الموقف !
وكانت آمال الخارجية البريطانية تتفق كل الاحلام !
في الساعة السادسة و ٥٩ دقيقة وصف كريزويل الموقف فأشار إلى بيان اللواء محمد نجيب ونقل خطوطه العامة إلى لندن .
وقال :
« نصب الجيش نفسه مسئولا عن حماية الأجانب » .
وكان أهم ملاحظه كريزويل على بيان اللواء نجيب أنه لم يذكر أهدافا سياسية محددة أو يذكر - كما هو معتاد في البيانات العسكرية - الولاء للملك ، بالرغم من أنه تم عزف السلام الملكي بعد البيانات .
وقال كريزويل في الساعة السابعة و ٥٥ دقيقة .
« مجموعة المنشقين تسيطر سيطرة كاملة على القاهرة » والجيش هادئ في الإسكندرية .
وكشف كريزويل عن نوايا علي ماهر وطموحاته الواسعة وهي أن ينتصر على الملك ويتغلب على العسكريين . قال كريزويل :
« يبدو لي أن علي ماهر لن يكتفى على المدى البعيد بالعمل رئيسا للوزارة تحت إمره العسكريين .
بل يريد تدعيم موقفه الآن فحسب .

ويحتمل أن يسعى للحصول على تأييد سياسي واسع النطاق . وطبقا للخبرة السابقة فربما يتطلع إلى حزب الوفد للحصول على ذلك » .
وهكذا ظلت بريطانيا تخطئ في تقدير أبعاد الثورة وأهدافها الحقيقية فقد ظنت أنها يمكن أن تكون لصالح الوفد أو أن علي ماهر يستطيع ، بالتضامن مع الوفد ، أن يتغلب على العسكريين !
في الساعة وخمس دقائق مساء بدأت صورة الموقف داخل القوات المسلحة تتضح لكريزويل

بعث إلى لندن البرقية رقم ١٠٦٨ وفيها يقول :

« القوات الجوية المصرية في القاهرة أقل « حيادا » مما بينته المعلومات التي قدمها الملحق الجوي . انها متعاطفة تماما مع الجيش وقامت باستعراض للطائرات فوق مدينة الاسكندرية .

وتقوم سرية من القاهرة بنفس الشيء » .

* * *

لايوجد انقلاب نموذجي تم بالتدريج وطبقا للمراحل الكلاسيكية للانقلاب العسكرية مثل انقلاب الجيش المصري .

كانت المراحل تدريجية ومنطقية .

لم يكن هدف الانقلاب إلغاء الحكم المدني على الإطلاق . ولم يكن الضباط على ثقة بأنفسهم إلى الحد الذي يجعلهم يفعلون ذلك .

ولم يكن الجيش يطمح إلا في تغيير قيادته والحكومة بأخرى .

وكانت الانتهازية طابع تلك الفترة الغامضة .

على ماهر وكل السياسيين يعتقدون أن أهداف الحركة محدودة ولذلك تمسكوا بالولاء لفاروق.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان « تخويف » الملك ليقاوم الفساد ويبعد حاشيته الفاسدة ويحكم بالدستور ويضغط للانضمام لمنظمة الدفاع المشترك .

وصاحب الجلالة حائر لايعرف ماذا يفعل ، هل ينجو بجلده ، أم يلعب لعبة الصبر والانتظار بأعصاب باردة .

* * *

ظن كافري أنه يستطيع المحافظة على النظام والأفادة من حركة الجيش للضغط على بريطانيا من ناحية وصاحب الجلالة من ناحية أخرى .

بعث إلى حكومته يطلب منها الضغط على بريطانيا لتغيير سياستها نحو مصر .

قال :

« أحداث تغيير في سياسة وزارة الخارجية البريطانية هو السبيل الوحيد لمنع تدهور تدريجي ، ولكنه مؤكد ، في الحياة السياسية في مصر تصاحبه على المدى البعيد حالة

فوضى»

ولكنه قال :

« هناك خطر حقيقي وشديد مع نمو نفوذ العسكريين وإنهيار تأثير عوامل الاستقرار ومن قيام الجماعات المتطرفة ، وخاصة الإخوان المسلمين ، بدور متزايد.

هذه الحركة قد تكون الأضعف في مسلسل يتغير بسرعة » .

* * *

لم يتوقع أغلب السياسيين ان الحركة ستؤدى إلى عزل الملك فقد توجه عدد منهم إلى قصر رأس
التين يقيدون أسماءهم في سجل التشريفات الملكية . وبين هؤلاء نجد اثنين من كبار الوفديين هما
على زكى العربى باشا رئيس مجلس الشيوخ ومحمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية السابق .
ولم تقطن الصحف المصرية إلى إبعاد حركة الجيش وأهدافها البعيدة .

قالت عناوين صحيفة « الأهرام » :

« الجيش يقوم بحركة عسكرية سلمية » .

« اعتقال عدد من كبار الضباط وحماية المرافق العامة » .

« اللواء محمد نجيب يك يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة » .

« ويطن أن الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور » .

« قبول استقالة وزارة الهلال وتكليف على ماهر تأليف الوزارة الجديدة » .

ونشرت الأهرام حديثا للواء محمد نجيب فقد سألته مندوب الأهرام :

« هل انتهت حركة الجيش ؟

قال محمد نجيب

« استطيع القول أننا مسيطرون على الموقف سيطرة تامة . وستنتهى هذه الحركة بعد أن يتم

تأليف الوزارة .

وكان العنوان الرئيسى لصحيفة « الأخبار » صباح الخميس ٢٤ يولييه يقول :

« اللواء محمد نجيب يقوم بحركة تطهير » .

وقالت عناوين أخرى لجريدة الأخبار :

« على ماهر يؤلف الوزارة اليوم » .

« على ماهر يقابل الملك في الإسكندرية »

« اعتقال عدد من كبار الضباط » .

وكتبت الصحيفة :

« عاشت القاهرة ليلة مثيرة ، في تجربة جديدة على حياتها السياسية بدت النذر منذ أول الليل
على شكل اجتماعات سرية في جهات متناثرة من العاصمة ، وكان هناك رسل يروحون ويجيئون
يحملون تعليمات وتدابير » .

ولم تشعر القاهرة بهذا الذى يحدث في شوارعها . وعاشت حياتها ، ككل ليلة ، بينما القدر يدبر
لها أن تكون هذه الليلة .. ليلة حافلة .. ليست ككل ليلة .

أسفرت الاتصالات والاجتماعات والتدابير عن تحديد موعد للقيام بحركة عسكرية تقوم بها
مجموعات من القوات المسلحة .

وكانت الكلمة الثابتة هي :

ساعة الصفر الواحدة والنصف .

والمكان فناء تكتات العباسية .

وبدا الضباط الذين تقرر أن يقوموا بالعملية يفسدون بيوتهم قبل الموعد بكثير . وهم على أتم استعداد ، وكانت هناك بعض التحركات السريعة .

وكان الهدف الأول

إن تنحى القيادة القديمة عن الجيش ، وتحل محلها قيادة جديدة .

ورأى الذين أشرفوا على العملية أن سلامتها تقتضى أن يحجز جميع قواد الأسلحة ويبعدوا عن الميدان حتى لا يكون هناك مجال لأي احتكاك ، ولتمر الحركة الخطيرة في نطاق من السلام يكفل لها أن تحقق أهدافها ، وكذلك رأى الذين أشرفوا على الحركة ضرورة توفير قوات كبيرة تكون الأساس الذي تعتمد عليه القيادة الجديدة .

وسار الرأيان معا ابتداء من ساعة الصفر .

وساعد القدر كثيرا في عملية إبعاد القيادة القديمة .

وكانت هناك سرايا من المنفذين مهمتها أن تحجز اللوآت من قواد الأسلحة في مبنى الكلية الحربية ، وزوبت هذه السرايا بعناوين هؤلاء الضباط .

وتدخل القدر فقد ذهب الفريق حسين فريد بك رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، إلى مكتبه في رئاسة الجيش ثم رأى من التطورات ما أثار ريبته فدعا قواد الأسلحة من اللوآت إلى اجتماع عاجل يعقد في مكتبه عند منتصف الليل .

وذهب اللوآت ، وأصبحت المهمة سهلة ميسورة .. قابلة للتنفيذ السريع .

ولم تحدث أية مقاومة على الإطلاق .

وذهب حسين فريد بك تحت الحراسة وبالا احترام العسكرى الواجب لرتبة الفريق إلى الغرفة التى أعدت لحجزه .

ثم بدأت عملية تجميع القوات التى تقف وراء القيادة الجديدة ونجحت العملية نجاحا فائق كل ما كان متوقعا .

وفي الساعة الثانية ، أى بعد نصف ساعة من بدء العملية ، كان الهدف الأول قد تحقق وأصبحت كل منطقة التكتات بالعباسية قلعة مسلحة تنتبض بالحركة والحماسة .

وفي هذا الوقت فقط بدأ بعض المسئولين خارج هذه القلعة يشعرون بما يجرى في المنطقة .

وخرج على الطريق الذى يصل القاهرة بمصر الجديدة حراس مسلحون يستوقفون السيارات المارة بالليل ويتأكدون من شخصيات أصحابها .

وعاد صوت جنود الجيش يدوى

قف من أنت .

وجاء محافظ القاهرة ومدير الأمن العام إلى حدود المنطقة المحروسة وتوقفا في محطة البنزين التى تقع في نهاية شارع الملكة وأحسا أن شيئا هائلا يجرى أمامهما ثم عادا إلى دار المحافظة ليتصلا بالمسئولين في الاسكندرية .

وبدا رجال البوليس خارج منطقة الحوادث يمنعون السيارات من أن تدخل إليها منعا لى

احتكاك . ولم يتعرض أحد بالطبع لسيارات الجيش التي كانت تخرج في مهمات سريعة على شكل دوريات أو شكل سيارات جيپ تحمل رسائل عاجلة .
وقد خرجت بعض الدوريات لحراسة محطة الإذاعة والإشراف عليها .
وخرجت بعض الدوريات لحراسة مرافق أخرى من مرافق العاصمة رؤى ضرورة وضعها تحت الحراسة .

وفي الساعة الثالثة صباحا كان كل شيء داخل منطقة الحوادث وخارجها على استعداد .
ودق التليفون في بيت اللواء محمد نجيب بك وكان المتكلم بيت شقيقه اللواء على نجيب يسألونه إن كان قد سمع شيئا فإن اللواء على نجيب لم يعد إلى البيت حتى الآن . وكان الذى حدث هو أن اللواء على نجيب حجز ضمن من احتجزوا من اللوات بوصفه قائد منطقة القاهرة لتفادى أى سوء فهم .

وقال اللواء محمد نجيب لأسرة شقيقه إنه لا يعلم شيئا عن الموضوع .
ولكن اللواء نجيب بك أحس أن مسائل هامة تجرى .
فظل مستيقظا يحاول أن يعرف التفاصيل .
واتصلت الإسكندرية به عدة مرات تسأله عما حدث فقال ... إنه ليست لديه أية صورة واضحة عما يجرى . وأنه ، والأمر كذلك ، سيذهب ليستطلع بنفسه حقيقة الحوادث .
وبعدما بقليل وقبل أن يغادر نجيب بك بيته دق التليفون وكان المتكلمون الضباط الذين يسيطرون على قلعة الحوادث وكانوا يطلبون من نجيب بك أن يذهب إليهم فوراً وأن يستعد لتحمل مسئوليات جديدة .

وكان موعد اللقاء محطة البنزين عند كوبرى القبة .
ووصلت سيارة نجيب بك المدنية بيضاء اللون إلى قرب محطة البنزين عند كوبرى القبة .
ووجد نجيب بك أن قوة من الدبابات تحرس الكوبرى وأن سيارة مصفحة تنتظره لتنتقله إلى رئاسة القوات .

واستمع نجيب بك إلى تفاصيل ما حدث في الساعات القليلة الأخيرة ،
ومن هذه الكلمات تنتضح حقيقة هامة وهى أن محمد نجيب لم يكن مدبر الانقلاب والمخطط له بدليل أن هذا كله نشر والصصف تصدر في القاهرة حيث يسيطر الجيش .
وربما كان النشر بهذا الأسلوب ، مقصودا منذ اللحظة الأولى ، لإعلان حقيقة دور اللواء محمد نجيب في الانقلاب ! أو على الأقل أفاد مجلس الثورة فيما بعد عندما أراد الإطاحة بمحمد نجيب !!

البرقية الحاسمة

كان عبد الفتاح عمرو باشا يتولى منصب السفير المصرى وهو فى الثالثة والأربعين من عمره ، درس فى القاهرة ولندن ، وعين دبلوماسيا فى سفارة مصر بلندن . واختير نائبا لرئيس الغرفة التجارية الانجليزية المصرية .

وعين سفيرا لمصر فى بريطانيا عام ١٩٤٥ وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ٥١ عندما استدعاه فاروق بعد هدم الانجليز لقرية كفر عبده فى منطقة القناة واختاره مستشارا له فى ٢٥ من ديسمبر مع استمرار شغله منصب السفير المصرى فى بريطانيا.

وعمرى باشا من رجال فاروق المقربين ، جعل السفارة جزءا من الديوان الملكى وثيق به وزارة الخارجية البريطانية كل الثقة !

وعندما تولى ملك بريطانيا أوفد إلى لندن للاشتراك فى تشييع الجنازة وبقي لمارسة عمله فى السفارة !

لاحظ السكرتير الثانى للسفارة محمد عصمت عبد المجيد - نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجية وأمين عام الجامعة العربية فيما بعد - اختفاء السفير من دار السفارة بعد أن عرف بحركة الجيش .

ورأى عمرو باشا من ناحيته ، أن تقوم القوات البريطانية بإرهاب الجيش الثائر وإخضاعه لفاروق .

ولكنه فى الوقت نفسه حذر الانجليز من الصدام المسلح مع الجيش المصرى . توجه عمرو باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية ليلتقى بروجر الين مدير الإدارة الافريقية فى وزارة الخارجية البريطانية .

وروجرالين فى الثالثة والأربعين ، تخرج من جامعة كامبريدج واشتغل بالمحاماة ثم التحق بوزارة الخارجية .

وقد تدرج بسرعة فى المناصب الكبرى فتولى رئاسة قسم الأمم المتحدة ، وفى ١٤ من فبراير عام ١٩٥٠ أسندت إليه رئاسة القسم الأفريقى الذى تتبعه الشؤون المصرية والسودانية .

وكانت خبرة الين واسعة باختصاصات الأمم المتحدة ، وأنها قد تقف ضد أى تدخل بريطانى عاملا أساسيا فى الموقف البريطانى من ثورة ٢٣ يوليه .

قال عمرو باشا لروجرالين :

- اعتبر تجنب الصدام المسلح بين البريطانيين والمصريين أمرا بالغ الأهمية . ولا يجب اتخاذ إجراء من شأنه استفزاز القوات المسلحة المصرية .

وأضاف السفير :

- يجدر بكم الإعلان عن بعض إجراءات الاستعداد من جانب القوات البريطانية في منطقة القناة لإعطاء الانطباع بأن القوات البريطانية مستعدة للتحرك ، إذا لزم الأمر ، لا لحماية نفسها فقط .
وقسر عمرو باشا نواياه :

- أريد أن يحدث نوع من إعادة توزيع القوات بما في ذلك المدرعات ، والقيام ببعض الطلعات الجوية الاستطلاعية . ولكن ذلك كله يجب أن يكون داخل منطقة القناة .
ومن المهم للغاية ألا تخرج أية قوات من المنطقة .

وطالب عمرو باشا أن ينقل رأيه إلى أنتوني إيدن على الفور ، وكان مريضاً يستجم خارج لندن .
أعد روجر ألين مذكرة بنص الحديث قدمها إلى سلوين لويدي وزير الدولة للشئون الخارجية وهو يدخل قاعة اجتماع مجلس الوزراء فإن إيدن تخلف - لمرضه - عن حضور الاجتماع .
قال ألين في مذكرته

« هذه المقترحات تتناسب بصفة عامة ، مع تفكير وزارة الخارجية » .

ونص حديث عمرو باشا لم يعرف به قادة الثورة أبداً . ولم يعلموا أن السفير المصري طلب عدم الصدام العسكري بين المصريين والأتجليز .
وكان كل ما رغب فيه عمرو باشا أن تتحرك قوات بريطانية داخل منطقة القناة ولا تنتقل إلى القاهرة ، ربما لإرهاب قادة الانقلاب ومنعهم من التمدد في مطالبهم بعزل فاروق ، والتلويح لهم بأن بريطانيا قد تتدخل .

وقد أحيل كل أعضاء السفارة التسعة ، بعد الثورة إلى لجان التطهير عدا محمد عصمت عبد المجيد ، الذي كان والده محمد فهمي عبد المجيد مديراً لمستشفى المواساة وخصماً لفاروق وكذلك المحقق العسكري القائمقام - العقيد - المهندس حمدي المغربي والمحقق الجوي اللواء حسن محمود .
وعلى أية حال فإن قادة الثورة نقلوا عمرو باشا - بعد رحيل الملك - سفيراً في نيودلهي فاعتذر عن تنفيذ قرار النقل ولذلك أصدر على ماهر باشا كوزير للخارجية ، قراراً بأحالة السفير إلى المعاش فاستقر في لندن .

ويقول محمد عصمت عبد المجيد أن عمرو باشا لم يتقدم بطلب رسمي لبريطانيا للتدخل العسكري لإنقاذ فاروق وكان يستطيع أن يفعل ذلك باسم الملك ، وموقف عمرو ساعد الحكومة البريطانية على المضى في سياستها بعدم التدخل .

* * *

كانت حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية في عفوانها في واشنطن .
وكان هناك سبعة من المرشحين عن الحزب الجمهوري يتقدمهم تافت ، ويلاه الجنرال ايزنهاور قائد قوات الحلفاء في أوروبا أثناء الحرب .

وكان أقوى منافسيه في الحزب الديمقراطي محافظ ولاية إلينوى « إدلاي ستيفنسون » .
أثناء التصويت في مؤتمر الحزب الجمهوري قبل أيام من الانقلاب في مصر فاز « ايزنهاور » بأن يكون مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة .

ولم يكن أمرا مقبولا بالنسبة للرئيس الأمريكى « هارى ترومان » أن يتخذ موقفا من مصر ضد ثورة يقوم بها الجيش في الوقت الذى يرشح الحزب المنافس له قائدا عسكريا لرئاسة الولايات المتحدة في ظل نظام ديمقراطى !

قلت صحيفة نيويورك تايمس :

« إذا استطاع محمد نجيب الحد من طموحاته ، وطموحات المتطرفين الوطنيين والتزم بعزمه على تطهير الفساد في المناصب العليا فلن يخشى من التدخل الأجنبى » .

* * *

كان فاروق يستغيث بالسفير الأمريكى لإقناع زميله البريطانى وقائد القوات البريطانية بالتدخل العسكرى لصالحه بواسطة القوات البريطانية في منطقة القناة وهى تفوق جيش مصر عددا وعدادا .

ولم يكن فاروق يعرف موقف الحكومة الأمريكية منه .

في الساعة الواحدة و ٤٦ دقيقة بتوقيت واشنطن أى السادسة و ٤٦ دقيقة صباحا بتوقيت لندن بعث السير أوليفر فرانكس السفير البريطانى في الولايات المتحدة برقية إلى وزارة الخارجية حسبت الموقف بالنسبة للتدخل البريطانى في مصر .

قال السير فرانكس :

« ترى وزارة الخارجية الأمريكية ألا تتدخل بقوات بريطانية إلى جانب فاروق » .

وصلت هذه البرقية إلى لندن بعد ٤ ساعات ولم يعلم بها الملك فاروق .

ولم يعرف فاروق أن موقف الحكومة الأمريكية منه لا يختلف كثيرا عن موقف الحكومة البريطانية .

ولم يعرف فاروق أبدا أن الحكومة الأمريكية طلبت من الحكومة البريطانية ألا تتدخل لصالحه !

وكانت البرقيات السرية المتبادلة بين كافرى وواشنطن تتم في معظم الأحيان ، خلال أيام الثورة ، عن طريق لندن ووزارة الخارجية البريطانية نفسها فإن الحكومة الأمريكية أرادت متابعة الاخبار بسرعة وكانت الاتصالات عن طريق لندن أسرع !

وتشرشل تربطه بالأمريكيين صداقة قديمة ويقدر لهم موقفهم في التضامن مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية .

استمع تشرشل إلى نصيحة وشنطن بعدم التدخل في ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ وبذلك نجح الضباط واستطاع الجيش أرغام فاروق على التنازل وطرده من مصر .

وقد كرر الرئيس الأمريكى ايزنهاور هذه النصيحة إلى انتونى ايدن عام ١٩٥٦ إذ طلب إليه عدم التدخل العسكرى في مصر بعد تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس .

ولم يستجب ايدن للنصيحة في عام ١٩٥٦ وتدخل عسكريا مع فرنسا واسرائيل ضد مصر وبذلك ساعد عبد الناصر مرة ثانية على أن يحقق مايريد بتأميم القناة فأصبح عبد الناصر بطلا استوريا !!

* * *

كان انتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا في الخامسة والخمسين من عمره وهو خبير بالشئون المصرية منذ كان وكيلاً لوزارة الخارجية ، وهو يتابع أيضا شئون البترول الإيراني منذ عام ١٩٣٣ . يعرف اللغتين الفرنسية والألمانية كما درس الفارسية والعربية .

كان انتونى وزير خارجية بريطانيا مريضاً بالصفراء يقيم بالريف ولم يذكر في مذكراته أنه كان مريضاً ولم يحضر اجتماعات مجلس الوزراء بل قال إنه كان يصدر التعليمات بشأن مصر ! والحقيقة أنه كان يبلغ هذه التعليمات إلى سلوين لويدي وزير الدولة للشئون الخارجية الذي يحضر اجتماعات مجلس الوزراء .

ولكن محضر مجلس الوزراء يقول صراحة بأن ايدن طلب أن يكون التدخل البريطاني في مصر ، بقرار وزاري أى بقرار منه لا بقرار من قادة الجيش المحليين . وكان وزير الدفاع ضد التدخل .

قال إنه ينبغي ترك قدر معقول من حرية التصرف للقادة المحليين ، الذين يمكن أن يعهد إليهم بمهمة تحاشي الظهور بمظهر من يتجاوز عن أحد الأطراف في نزاع مصرى داخلي .

وكان تشرشل صاحب الرأي الحاسم بعدم التدخل .

قال إنه في الظروف الراهنة ، ينبغي على أى تحرك من تحركات القوات البريطانية في مصر أن يتسم باكبر قدر ممكن من عدم التطفل .

وكان رأى المسئول الأول في وزارة الخارجية الذي يقدم مذكراته إلى سلوين لويدي وزير الدولة للشئون الخارجية ثم مجلس الوزراء في غياب ايدن ، عدم التدخل .

وهذا المسئول هو السير وليم سترانج وكيل وزارة الخارجية الدائم منذ أول فبراير ١٩٤٩ .

وسترانج - ٥٩ سنة - التحق بوزارة للخارجية منذ عام ١٩١٩ وأمضى في العمل الدبلوماسي ٣٣ سنة . وخبرته وتجاربه طويلة . يعرف اللغة الروسية وعمل سكرتيراً للوفد البريطانى في مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب العالمية الأولى وكان مستشاراً سياسياً للفاك البريطانى في ألمانيا ، بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان يعاونه الوكيل المساعد للخارجية السير جيمس بوك - ٥١ سنة - الذى عمل بالقاهرة ٣ سنوات ووزيراً مفوضاً وقائماً بالأعمال منذ عام ٤٥ حتى عام ٤٧ ويعرف ظروف مصر وأحوال فاروقى .



اجتمع مجلس الوزراء البريطانى بعد وصول برقية واشنطن برئاسة رئيس الوزراء ونستون تشرشل في الساعة الحادية عشرة والنصف ، بتوقيت بريطانيا الصيفى - منتصف الواحدة ظهراً بتوقيت القاهرة - يوم ٢٢ يوليى ١٩٥٢ . وكانت مصر هى المادة الأولى في جدول الاعمال .

ولم يتكلم في الجلسة عن مصر سوى وزير الدفاع « ايرل الكسندراوف تونى » .

وكان بين الحاضرين السير والتر مونكتون وزير العمل والخدمة المدنية الذى كان صديقاً للملك ادوارد الثامن الذى اعتزل العرش ليتزوج المرأة التى يحبها وليس سيمبسون ، ويصبح شهيراً

باسم دوق وندسور! وكان مونكتون خيرا بإجراءات اعتزال العرش ... البريطاني!

قال قرار مجلس الوزراء البريطاني:

« وصل نيا للوزارة بأنه خلال الليلة الماضية وقع انقلاب عسكري في القاهرة قامت به مجموعة من ضباط الجيش الذين أحكموا سيطرتهم الكاملة على المدينة وأنهم بدأوا محادثات مع الحكومة في الاسكندرية .

وأعلن قادة هذه المجموعة من الضباط أنهم لايهتمون بالعلاقات الخارجية ويهدقون فقط إلى قمع الفساد في داخل البلاد ، غير أنهم أوضحوا للسفارة البريطانية أنهم سيقومون بمقاومة منظمة ضد أي تدخل بريطاني .

وكانت السفارة قد طلبت بالفعل من السلطات العسكرية البريطانية في منطقة القناة أن تعطيها بلاغا مسبقا قبل اتخاذ أي عمل عسكري تحسبا للتبعات السياسية المحتملة.

وربما كان وزير الخارجية يمتنى أن يذهب لأبعد من ذلك ويطلب ألا يكون هناك أي تدخل عسكري دون موافقة صريحة .

قال وزير الدفاع إنه يأمل أن تترك حرية التصرف لحكمة القادة المحليين الذين نثق بأنهم سيتجنبون الظهور بمظهر الانحياز لأي جانب في صراع داخلي في مصر.

قال رئيس الوزراء إنه في الظروف الراهنة يجب أن تكون تحركات للقوات البريطانية في مصر بعيدة عن التدخل بقدر الأمكان . »

* * *

قال انتوني ناتنج وزير الدولة البريطاني إن طلب فاروق بتدخل بريطانيا رفض بعد مشاورات عاجلة بين لندن وواشنطن . »

وفي كتاب « واشنطن تخرج من الظل » قال المؤلف جيفري أرونسون :

« نقل الجنرال سليم قائد القوات البريطانية في مصر إلى أيدن طلب الملك فاروق بالتدخل فأبلغه أيدن إلى واشنطن .

وكان رد الرئيس الأمريكي هاري ترومان سلبيا فإن الولايات المتحدة لاتقر أي تدخل أجنبي لإقتناز فاروق . »

وقال باري سانت كلير في كتاب « فاروق ملك مصر » إن ترومان استشير عبر اتشيسون وزير خارجيته وكان - أي ترومان - ضد التدخل البريطاني .

* * *

كانت إيران هي المادة الثانية في جدول الأعمال . وهي - إيران - السبب المباشر أو السبب الاول الذي جعل مجلس الوزراء البريطاني يمتنع عن التدخل لصالح فاروق ضد حركة الجيش .

وكان انتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا يرى أن الاتفاق مع إيران أهم من حركة الضباط في مصر . ففي اليوم السابق - ٢٢ يولييه - أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكما بعدم اختصاصها نظر القضية التي أقامتها الحكومة البريطانية ضد إيران لتأميمها شركة البترول .

وصدر الحكم بعدم الاختصاص بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة .

وقد صوت القاضيان المصري والفرنسي مع الأغلبية .

اعتبرت الحكومة البريطانية هذا الحكم لومة لها . وكانت تأمل أن تصدر محكمة العدل الدولية حكما لصالح شركة البترول البريطانية في إيران بعد أن قرر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يشتري البترول الإيراني من الشركة المؤممة . وأذاعت الحكومة البريطانية بيانا بذلك في مجلس العموم .

وكانت أزمة تأميم البترول الإيراني أهم مايشغل أذهان المسؤولين والشعب البريطاني .

بدأت الأزمة قبل إعلان مصر الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ بل إن الانجليز يرون أن موقف مصدق هو الذى شجع الوفد على الغاء المعاهدة .

فقد اختير الدكتور مصدق رئيسا للجنة البرلمانية التى اقترحت تأميم شركة البترول .

وعين مصدق رئيسا لوزراء إيران في ٢٨ أبريل عام ١٩٥١ فأصدر في اليوم التالى قانون التأميم .

وتوقف شحن البترول الإيراني إلا بعد اعتراف ربانبة السفن بأن البترول ملك لشركة البترول الإيرانية المؤممة .

عرض النزاع على مجلس الأمن فقرر تأجيله حتى تصدر محكمة العدل الدولية قرارها .

وازادت بريطانيا التدخل العسكرى ضد إيران لاستعادة شركة البترول فمنعتها الولايات المتحدة ، وكان ذلك عاملا هاما في منع بريطانيا من التدخل في مصر .

وكان واضحا أن الولايات المتحدة تريد أن تحل محل بريطانيا في إيران .

ورغب مصدق في تدعيم منصبه وسلطاته فلما رفض الشاه استقال مصدق ، واختير قوام السلطنة رئيسا للوزراء ، ولكنه لم يمض سوى خمسة أيام في الحكم فقد قامت المظاهرات العنيفة ضده واضطر الشاه إلى دعوة مصدق مرة أخرى لرئاسة الوزارة الإيرانية بعد أن أيد عودته ٦١ من ٦٤ نائبا .

وإلى الليلة السابقة على الثورة في مصر كان مصدق - ٧١ سنة - قد عاد لتولى الوزارة وأصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الذى يعتبر انتصارا لمصدق الذى قرر اعتبار يوم ٢٣ يولييه عيداً قوميا بمناسبة صدور الحكم .

ولم تستلمع بريطانيا تحمل هذه الصدمات ومواجهتها بالتدخل العسكرى في مصر لإنقاذ فاروق بينما ترى بريطانيا نفسها غارقة في أزمة تأميم البترول الإيراني ولاتستطيع الدخول ، مختارة ، في أزمة أخرى بالقاهرة .

ولم تكن هذه هى الأزمة الوحيدة التى تواجهها بريطانيا وتعانى منها وتمنعها من التدخل العسكرى في مصر .

كانت المشكلات والأزمات تلاحق بريطانيا في كل دولة عربية توجد فيها قوات احتلال بريطانية حتى ان المسؤولين البريطانيين اعلنوا أن عام ١٩٥٢ هو عام الثورات في الوطن العربى !



في بغداد استقال نوري السعيد رئيس وزراء العراق - رجل بريطانيا الأول في العراق - يوم ١٠ من يولييه قبل ١٢ يوما من حركة الجيش في مصر ، ورغم أنه اختار لرئاسة الوزراء أحد خدمه - كما تقول وزارة الخارجية البريطانية وهو مصطفى العمري - إلا أن بريطانيا تلمعن إلى نوري السعيد أكثر مما تلمعن لخدمه !

وقال السفير البريطاني إن الصحافة العراقية معادية للإنجليز .
وأصبح نقد السياسيين القدامى عاما من الطبقة الوسطى المتعلمة وظهر السخط الشعبي من الأحوال الاجتماعية التي لم تتغير منذ زمن .
ومن هنا فإن بريطانيا كانت تعاني أزمة أخرى في العراق تمنعها من التدخل ضد الثورة .
وكان العراق في أزمة مع العقيد أديب الشيشيكي قائد الانقلاب في سوريا الذي يعارض الاتحاد بين العراق وسوريا .

* * *

وفي الأردن كانت الأحوال مضطربة . اغتيل الملك عبد الله يوم ٢٠ يولييه ١٩٥١ وانحدر قاتله وأتهم بعض قيادات الأردن بتدبير مؤامرة الاغتيال ومن بينهم الكولونيل عبد الله النثل قائد منطقة القدس فحكم عليه بالإعدام ولجأ إلى القاهرة .
وتولى الحكم ولده الملك طلال ولكن بعد عام واحد من جلوسه على العرش عاد من سويسرا يوم ٢ من يولييه ٥٢ مريضاً يقيم في قصره بعمان تنتابه الأمراض العصبية فلا يستقبل أحداً .
بعث إليه الملك فاروق اثنين من الأطباء المصريين أحدهما للأعصاب والثاني لطبيب نفسي قالا إن حالته العصبية خطيرة ، حتى بالنسبة لزوجته وأسرته ، ويحتاج لعلاج خارج الأردن .
واتفق رئيس وزراء الأردن مع صاحب الجلالة على اعتزال العرش ، ولكن طلال عدل عن الاعتزال وقال إنه لن يسافر إلا مرغماً .
وبعد قيام الثورة المصرية عقد اجتماع مشترك للبرلمان الأردني بجلسته - يوم ١١ أغسطس - قرر خلع طلال بعد عشرة شهور تقريباً من جلوسه على العرش . وأعلن البرلمان حسين ملكاً على الأردن بعد أقل من شهر من قيام الثورة المصرية !

* * *

وفي لبنان ظل الشيخ بشارة الخوري رئيساً يتمتع باحترام وتقدير الشعب اللبناني ٨ سنوات كاملة فهو أول زعيم ماروني نادى بعروبة لبنان ، وأول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال .
ولكن أوائل عام ١٩٥٢ شهدت بدء انهيار نظامه .
استقالت وزارة عبد الله عبد الباقي ، وألف سامي الصلح وزارة جديدة في فبراير ١٩٥٢ من زعماء الاقطاع ورجال الأعمال .

وفي مارس وابريل زاد السخط الشعبي وانتشرت الاضرابات وامتدت إلى السكك الحديدية والنليقونات والحامين واضطر رئيس الجمهورية إلى تغيير مديري الأمن العام والشرطة ودخل في صراع دموي مع الصحافة التي انتقدته فعضل الصحف وقدم صحيفة كمال جنبلاط زعيم الدروز إلى المحاكمة !

ثم اضطر الشيخ بشارة الخورى ، بعد أقل من عامين فقط من انتخابه رئيسا للمرة الثانية ، إلى الاستقالة في ١٨ من سبتمبر ١٩٥٢ .

* * *

وفي ليبيا التي أعلن استقلالها عام ١٩٥١ بدأت المعركة الانتخابية أوائل عام ١٩٥٢ باضطرابات دامية قتل فيها ١٧ وجرح أكثر من ٢٠٠ واضطرت الحكومة الليبية إلى طلب تدخل القوات البريطانية لحفظ الأمن .

وتقرر نفى زعيم المعارضة بشير السعدوى وابنه إلى مصر . وكان هناك ٦٠ ألف إيطالي يريدون استعادة أملاكهم التي كانت لهم أثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا .

وقامت أزمة بين الحكومتين البريطانية والليبية بشأن إقامة معسكرات لقوات الاحتلال أضيفت إلى الازمات التي تواجهها بريطانيا في العالم العربي وتتمتعها من مواجهة الجيش المصرى وأثارة مشكلة جديدة !

* * *

في الساعة الواحدة بعد الظهر اتصل كريزويل بكافري قائلا :
« اني ملتفت بانك ليس لدى الحكومة البريطانية نية استخدام القوة للتدخل في مصر في هذه المرحلة »

ابرق كافري بذلك إلى واشنطن . قال :
« من الواضح أن البريطانيين لا يفكرون في التدخل » .

وكان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا قد زار الولايات المتحدة في يناير ١٩٥٢ وعقد ثلاث اجتماعات بالرئيس ترومان آخرها يوم ٨ ابريل ثم خطب في الكونجرس فدعا كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لإرسال قوات رمزية إلى مصر وطلبت بريطانيا إلى هذه الدول والدول الأخرى التي تستخدم القناة المساعدة على بقائها مفتوحة للملاحة .

ولكن الولايات المتحدة رفضت - أثناء المباحثات - إرسال قوات رمزية أمريكية إلى مصر ! واجتمع يوم ٢٥ يونيو رؤساء أركان حرب القوات الأمريكية في واشنطن لبحث الموقف في مصر . وقدم رئيس الأركان الجنرال عمر يرانلي مذكرة إلى وزير الخارجية قال فيها :

« يحتمل أن تلجأ القوات البريطانية إلى استعمال القوة للمحافظة على موقعها في مصر وستبحث عن مساندة دولية وبالأذات من الولايات المتحدة . فإذا استخدمت القوة فإن القوات البريطانية ستتضاعف أعدادها وستبقى في مصر لسنوات عديدة .

وتأمل رئاسة أركان القوات الأمريكية أن يتجنب البريطانيون استخدام القوة للمحافظة على موقعها في مصر » .

وعلى هذا الأساس فإن الموقف الأمريكي قبل شهر من الثورة ، ودون توقع قيامها هو تجنب التدخل العسكري البريطاني في مصر !

* * *

ويستدعى فاروق السفير الأمريكى للقائه بقصر المنتزه في الثالثة بعد الظهر ويبلغ كافرئ نص حديث صاحب الجلالة إلى كريزويل قائلا :

— يشعر الملك فاروق بالمرارة تجاهكم وربما يكون ذلك بسبب عدم تدخلكم لصالحه اتصل كافرئ بفاروق في الخامسة بعد الظهر لينقل له رسالة من القائم بالأعمال البريطانى قال :

— ابلغنى كريزويل بأن وزارة الخارجية في لندن وقيادة القوات البريطانية في فايد على اطلاق تام بمجريات الأمور . ولكن كريزويل يشك في أن بريطانيا ستتدخل في شئون مصرية داخلية . قال فاروق :

— افهم ذلك ولكن الوقت يمضى ، واستعراض ينطوى على قليل من الجدية يمكن أن يغير الصورة برمتها .

رد كافرئ :

— معلوماتنا عن الحركة أنها ليست ضد شخصك .

أجاب فاروق بأثسا :

— إنهم يقولون ذلك فقط كي يحاولوا دون تدخل البريطانيين .

وفي برقيته إلى واشنطن ، وفي حديثه مع كريزويل قال كافرئ .

« حرصت على الا اذكر للملك أى تشجيع يجعله يتوقع أن يقدم الانجليز على تحرك لمصلحته ! »

* * *

في السادسة مساء بتوقيت لندن بعث هولز السفير الأمريكى في لندن إلى وزير خارجيته دين اتشيسون يعلن بصفة قاطعة حاسمة موقف بريطانيا من الانقلاب .

قالت البرقية الموجزة رقم ٢٥ :

« البريطانيون لن يتدخلوا ! »

ويجتمع المسئولون في المركز البريطانى في الشرق الأوسط ، وهو الذى حل محل الوزير البريطانى المقيم في الشرق الأوسط أثناء الحرب . ويبحث السير راب مدير المركز برقية إلى لندن .

قال :

« بعد مناقشة غير رسمية هنا نقرر عدم اتخاذ عمل عاجل عدا إعلان حالة الاستعداد بين القوات البريطانية .

وقد أمر قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط عدم القيام بطلعات جوية فوق دلتا نهر النيل » .

وصدر أمر للقوات البريطانية بأن تكون على قدم الاستعداد لحالة الطوارئ .

وقال الأمر بأن الا « استعدادات العسكرية لاستهداف مطلقا للقوات المسلحة المصرية . وستبذل بريطاني كل مجهود للحيلولة دون وقوع أى حادث .

وقررت قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط تخفيض حالة الاستعداد لقواتها المشتركة في

عمليتى « رودي » و « برنارد » إلى ٤٨ ساعة بالنسبة لبعض القوات وإلى ٩٦ ساعة بالنسبة لقوات أخرى .. أى أن تستعد هذه القوات خلال يومين أو أربعة أيام على الأكثر ثم تكون جاهزة بعدها للتحرك والعمل .

* * *

ووضعت قيادة الشرق الأوسط تقييما لردود الفعل المحتملة في مصر إذا قامت باستعراض للقوة في مصر وماذا سيكون موقف الجيش المصرى في منطقة القناة .
قال التقييم .

« الجيش المصرى :

كل الأدلة متوفرة لدينا تظهر أن الجيش الآن يقف موقفا قويا وراء نجيب ويؤيد طرد مهرجى الملك والمعينين من قبله ، وربما أيضا الحد من نفوذ صاحب الجلالة واستعراض القوة لن يؤدي بأى شكل إلى فهم الضباط المصريين للتنازع السياسية التي تترتب على انقلابهم ولكن من المحتمل أن يثيرهم علينا .. أى على الانجليز .

* منطقة القنال

هذه المنطقة هادئة الآن لكنها متوترة بطبيعة الحال . فقد تجمع عدد من غير المرغوب فيهم في الاسماعيلية في انتظار ذريعة لاساءة التصرف .
البوليس متوتر واستعراض القوة قد يعطى القوى غير المرغوب فيها الذريعة التي يحنون إليها .
ولسنا واثقين من أن البوليس مستعد وقادر على المحافظة على القانون والنظام في موقف يمكن فيه تصور أى عمل على أنه تدخل في السياسة المصرية تأييدا للملك .
وإذا صدرت لنا التعليمات بالاستعداد كما يقترح - كريزويل - فسنطلب معرفة الهدف النهائي الذي يجب أن تسعى أعمالنا إلى تحقيقه » .

* * *

في الساعة ٥٨ و ٨ دقيقة مساء ٢٢ يولييه بعثت وزارة الخارجية إلى كريزويل برسالة تقول :
« يجب أن يرى « هاملتون » المستشار الشرقي للسفارة البريطانية بالقاهرة نجيب وإبلاغه الرسالة التالية :
« لارتغب بريطانيا في التدخل في الشؤون الداخلية المصرية ولكننا لن نتردد في التدخل إذا اعتبرنا ذلك ضروريا لحماية أرواح البريطانيين .
وقد صدرت تعليمات محددة للقوات البريطانية بأن تكون على قدم الاستعداد لحالة الطوارئ .

وتضع الحكومة البريطانية في اعتبارها بيان اللواء نجيب بأن الجيش المصرى سيكون مسؤولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم . وتامل الحكومة البريطانية بإخلاص ، تبعا لذلك ، الانتشا ضرورة لتدخل القوات البريطانية » .
وقالت الرسالة

« لاتستهدف الإستعدادات العسكرية التى تقوم بها القوات البريطانية مطلقا القوات المسلحة المصرية . وستبذل بريطانيا كل مجهود للحيلولة دون وقوع أى حادث » .

تلقى مايكل كريزويل القائم بأعمال السفير البريطانى هذه الرسالة فى التاسعة والنصف مساء فأبلغها إلى هاملتون فى القاهرة .

فى مذكراته قال إيدن أن هاملتون « أوسع الناس خبرة فى شئون مصر » .

وكان هاملتون قد عمل فى مصر لأول مرة عام ١٩٣٧ ثم انتقل إلى بيروت قائما بالأعمال .

وعاد إلى مصر عام ١٩٤٢ ليعمل بمكتب الوزير البريطانى للشرق الأوسط .

وكان كريزويل يعرف ماضى هاملتون فى مصر .

قال كريزويل فى برقية إلى لندن :

« راقب الجيش مكالمات الملك التليفونية . وعن طريقها استطاع نجيب وضباطه معرفة كل شيء عن محادثات الملك مع كافرئى مقترحا التدخل البريطانى .

وقد أثارتهم تلك النقطة » .

أبرقت وزارة الخارجية البريطانية بأن « الحكومة البريطانية ليست مستعدة لاتخاذ اجراءات استثنائية » .

ولكنها خفضت استعداداتها فأصبحت تستطيع التدخل بعد ٤٨ ساعة من إخطارها بذلك .

ويحدد اللواء محمد نجيب الساعة الحادية عشرة مساء اليوم التالى للحركة - ٢٤ يوليو - للقاء هاملتون الذى جاء يرافقه مساعد الملقق العسكرى البريطانى وقد لاحظا هدوء مقر القيادة .

أبلغ مستشار السفارة اللواء محمد نجيب رسالة أنتوني إيدن قائلا إن الرسالة من الحكومة البريطانية .

استمع اللواء محمد نجيب إلى الرسالة . وعلى الفور كرر تأكيده بأنه سيكون مسئولاً عن حماية ارواح الأجانب فى مصر .

قال هاملتون :

« لاحظت الحكومة البريطانية بيانك وتأمل ألا توجد ضرورة للتدخل .

وأضاف محدرا

« على أية حال توجد قوات بريطانية كبيرة ، وهى فى حالة تأهب تام .

وقال :

« لقد طلب منى سفير الولايات المتحدة أن أعلن تأييده لكل ما أقول .

وكان هذا هو أول إنذار من الانجليز للثورة .

وكان الانذار مؤيدا من الولايات المتحدة الأمريكية !

استمع محمد نجيب للرسالة باهتمام ، ولكن بروح ودية ، فإن الحركة لم تكن تخشى فاروق

بعد استسلامه ، ولكنها كانت تخاف التدخل البريطانى الذى قد يؤدى إلى منبحة وإلى فشل الإنقلاب .

واستمر هاملتون يفسر كلمات الإنذار .

قال

هناك ثلاث نقاط رئيسية أود أن أضعها نصب أعينكم شخصيا .

١ - أية اراقة للدماء ستكون بالتأكيد بداية لسلسلة كبيرة من الأعمال التي ستؤدي حتما إلى التدخل البريطاني لحماية الأرواح البريطانية .

٢ - إذا تلى رحيل الملك فراغ دستوري دون إعلان عن تشكيل مجلس للوصاية وبقاء استمرار النظام الملكي فسيثير ذلك موقفا خطيرا للغاية ويمكن أن يؤدي إلى اراقة الدماء .

وفي ضوء رد الفعل الشعبي لتنازل الملك فاروق عن العرش سينشأ خطر يتولد عن انفجار عناصر غير مسؤولة تحت ستار الابتهاج الشعبي .

واعتقد أنك كقائد عام أو على ماهر باشا كحاكم عسكري ، ستعيان نظام حظر التجول .
لم يعترض اللواء نجيب أو أحد من أعضاء القيادة الذين حضروا الاجتماع على كلمة مما قاله هاملتون رغم مافيها من تدخل في شئون مصر فإن رسالة الحكومة البريطانية كانت تتوقع من البداية ، عزل الملك أو توحى بذلك للضباط .

إن بريطانيا أصرت على بقاء النظام الملكي وتعيين مجلس للوصاية ، أي عدم قيام الجيش مباشرة بحكم مصر .

وأخذ جون هاملتون يعمل على نجيب رسالة ايدن فأخذ نجيب يكتبها ثم توقف قائلا لهاملتون:
- هذا يذكرني بحصة الاملاء عندما كنت أدرس في كلية جوردون بالخرطوم!

ولم يكن في وسع نجيب إلا الموافقة ، والاستسلام ثم قال :

- يحاول على ماهر انخال الدكتور محمد صلاح الدين ومحمد ركي العرابي في الوزارة .
اشارة إلى أن الوفد أيضا سيدخل الوزارة ، وانها ستكون ائتلافية معبرة عن أحزاب مصر كلها .
وكان هدف محمد نجيب إرضاء الانجليز ولم يكن يعرف مدى عداء الانجليز للوفد .

بعث هاملتون إلى ايدن يقول :

« نفذنا العمل بدقة وشكرني اللواء محمد نجيب ، كما شكر مساعد الملحق العسكري » .

وقال كريزويل :

« كانت العصبية يادبة على الضابط المصري - يقصد عبد المنعم أمين - الذي جاء إلينا يشرح دوافع الإنقلاب وينقل إلينا تحذيرا بعدم التدخل ولكن زالت شكوك الجيش بعد أن وصلهم توضيحكم ليلة ٢٤ يولييه » .

وفي اليوم التالي بعثت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى كافرئ لإبلاغها إلى على ماهر . قالت الرسالة .

« تعتبر الولايات المتحدة الموقف من الشؤون الداخلية المصرية . وقد لاحظت بيان اللواء محمد نجيب بشأن أمن الأجانب . ونعتقد أن ذلك يمثل سياسة حكومة على ماهر » .

* * *

بعد لقائه بمحمد نجيب أبرق هاملتون إلى لندن يقول :

« بدت قيادة الجيش واثقة من نفسها » !

.. وكان مبرر الثقة واضحا فقد اطمأنت الحركة إلى أن بريطانيا لن تتدخل ، والولايات المتحدة

تؤيد ذلك . ومادام الانجليز لا يتدخلون لصالح فاروق فإن أحدا لم يكن مستعدا للتدخل لحسابه !

فإن رسالة ايدن تبين بوضوح أن بريطانيا تتوقع رحيل فاروق عن مصر .

وربما تكون هذه الرسالة قد شجعت مجلس الثورة على اتخاذ قرار مساء ٢٤ يولييه، أى مساء

نفس اليوم ، بعزل فاروق !

ولم يكن فاروق يعرف أن مصيره قد تحدد نهائيا بهذا اللقاء وتلك البرقية .

العقبات تنهار

صباح الخميس ٢٤ يولييه ، اليوم الثانى للإنقلاب توقف النشاط العسكرى المكشوف تماما .
وجرت الاستعدادات للخطوة التالية .

توجه محمد نجيب وجمال عبد الناصر واسماعيل فريد ، الذى أصبح بعد ذلك ياورا لمحمد نجيب فى السادسة والنصف صباحا إلى على ماهر باشا ورئيس الوزراء فى بيته بالجيزة لإبلاغه بمطالب الحركة النهائية من الملك ، وهى إلغاء الأحكام العرفية وإجراء الانتخابات فوراً .

نظر على ماهر إلى الضباط الثلاثة وسألهم

.. من منكم محمد نجيب ؟

.. فلم يكن يعرفه !

قال محمد نجيب لعلى ماهر :

.. كنت أنوى دعوة حسين سرى إلى السلطة ، فإن .. استقالته .. كانت النتيجة المباشرة لعدم موافقة الملك على طلب سرى باشا بتعيينى .. أى محمد نجيب .. وزيراً للحربية .

لم يرد على ماهر ولكن تفسيره الذى قاله لكريزويل أن الجيش فقد الثقة فى حسين سرى منذ سمح لكريم ثابت أن يكون وزيراً فى وزارته .

ويتفق على ماهر ، مع محمد نجيب ، على ألا يتمادى رجال الجيش فى إجراءاتهم ضد رجال البلاط المقربين من الملك .

قال محمد نجيب :

.. إطمئن . إذا استجاب الملك لمطالبنا إنتهى كل شىء بسلام .

ويودع القائد العام على ماهر فى محطة سكة حديد القاهرة فإن آمال الانقلاب تركزت فى على ماهر ، والصورة التى سينقلها لصاحب الجلالة ، واللقاء الذى سيتم بين الرجلين فإذا اتفقا معا ضد الجيش فإن الحركة قد يكون مصيرها الفشل . وتصدر لجنة القيادة تحذيراً ضد مروجى الإشاعات وتأكيداً للأجانب بحماية أرواحهم وأملأهم . فإن الحركة كانت ترى أن حماية الأجانب هى العامل الأساسى الذى يمنع التدخل البريطانى .

وقال على ماهر للصحفيين .

.. قابلت مندوبين عن الضباط صباحاً وفهمت مايشكون منه ، ثم دعوت اللواء محمد نجيب بك لمقابلتى بعد الظهر ، فوصل وفى رفقته ٦ من ضباطه ، تفاهمت معهم . فى الموضوعات التى تسبب عنها ووقوفهم الموقف الحالى ، وأملى كبير أن تحل هذه المسائل بما فيه خير مصر .

وأضاف :

– يمكنكم في النهاية أن تطمئنوا أهالي البلاد عموماً .. وطنيين وأجانب ، إذ ليس هناك ما يجب القلق وإن شاء الله ستحل كل المشاكل ويطمئن الجميع .
وقال إن ثورة سنة ١٩ جعلت الوطنية تسمو فوق كل شيء .
ولم يكن على ماهر يدرك أن الأمور تدعو إلى القلق وأن السفارة البريطانية ستغضب كل الغضب لإشارته لثورة عام ١٩١٩ !

* * *

في الكتاب الذي وجهه فاروق إلى علي ماهر يسند إليه تشكيل الوزارة كتب صاحب الجلالة أرق كلمات وجهها إلى رئيس وزرائه منذ جلس على عرش مصر .
كان الكتاب نداء ومناشدة ، وتوسلاً إلى رئيس الوزراء أن ينقذ فاروق .
قال :

« عهدناكم صادق الوطنية ، عظيم المقدرة ، واسع الخبرة .
والوطن اليوم ، في اللحظات العصبية التي يمر بها ، في أشد الحاجة لجهود الأوفياء من رجاله ، ليؤدوا واجبه نحوه ، بما يحفظ كيانه ، ويدعم بنيانه ويوجد صفوفه ، ويدبر عنه شرور الخلف والانقسام ولا يصرفه عن المضى في تحقيق أهدافه ، ويشيع فيه السكينة والاستقرار لتبقى له مكانته وتصلح مصالحه من كل ضرر أو خطر » .
أجاب علي ماهر :

« ماتردت لحظة في مواجهة الصعاب ، ومعالجة هذه الأحداث التاريخية لتحقيق ماتمنشه البلاد من إحكام أواصر التعاون والتآزر ، وإشاعة الاستقرار والطمأنينة فينعم الشعب بحكم صالح قويم نزيه تتجه فيه الجهود لإسعاد المواطنين جميعاً » .
ولم يدرك علي ماهر وهو يكتب رسالته لصاحب الجلالة أنه سيعالج هذه الأحداث التاريخية بطريقة لاتخطر له أو لصاحب الجلالة على بال !
وكانت هذه آخر وزارة يشكلها فاروق وتؤدي يمين الولاء لصاحب الجلالة !

* * *

قال مارك كريزويل لعلي ماهر
– عندى شعور قوى بأنك كنت تعلم ماذا يدور منذ عدة أيام .
أخذ علي ماهر يشرح كيف اتصل به اللواء محمد نجيب ، وكيف أرسل ضباطا لمقابلته في البداية ثم ذهب إليه بنفسه أخيراً . وقال :
– كنت مشغولاً بكتابة مذكراتي . ولم يكن لدي وقت ومتابعة الأحداث .
قال كريزويل في برقية إلى لندن :

« هذه عملية تغطية فمن خبرتي بعلي ماهر ، أرى أنه بالتأكيد ليس من النوع الذى يغرق نفسه في دراسات أدبية ، عندما تنفجر أزمة سياسية ، فقد كان اسمه عالماً في الذهن خلال الأسابيع القليلة الماضية ، واعتقد أنه كان مشتركاً عن كلب في مرحلة مبكرة جداً ، ومن

المحتمل أن رجال الجيش كانوا متفتحي العقل بشأن علي ماهر .
وإبلاغني حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي أنه كان مرشحا لرئاسة الوزارة بدلا من
أحمد نجيب الهلالي يوم ٢٢ من يولييه » .
قصد محمد نجيب بعد ذلك إلى الكلية الحربية لزيارة كبار الضباط المعتقلين ووعدهم بالافراج ،
وتم ذلك فعلا فإن الحركة لم تعد تخشاهم فقد لقيت ترحيبا وتأييدا فوريا شاملا .
وبقى في المعتقل ٢٣٦ سجينا منهم ٢٤ شخصا نوى ميول شيوعية !

أراد اللواء محمد نجيب تدعيم موقف علي ماهر في مباحثاته مع الملك .
نظم في القاهرة مسيرة عسكرية .
وأرسل سربا من الطائرات طارت على ارتفاع منخفض فوق قصر الملك في الاسكندرية . ويجتمع
على ماهر بالملك في قصر المنتزة ساعتين وعشرين دقيقة .
حضر الاجتماع لأول مرة حافظ عفيفي باشا رئيس الديوان .
تناول الحديث مطالب الضباط بصفة عامة ، وهي ضرورة بناء جيش جديد مجهز من حقه
تطهير نفسه ، وطرد الموظفين الحكوميين غير الأكفاء ، وتقديم الفاسدين منهم للمحاكمة ، وإجراء
انتخابات حرة في ظل حكومة دستورية وتطهير مستشارى صاحب الجلالة ، وإلغاء الأحكام
العرفية .

ثم قدم على ماهر لفاروق مطالب محددة من اللواء نجيب :
- تعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة ، وتخويله سلطة إحالة ٥٦ من كبار
ضباط الجيش الذين بلغوا سن السادسة والخمسين إلى التقاعد ، وتسريح الحرس الملكي .
وإبعاد ستة من حاشية الملك هم .
* كريم ثابت باشا المستشار الصحفي السابق للملك فاروق .
* الياس اندراوس باشا المستشار الاقتصادي .
* محمد حسن خادم الملك الخاص .
* العميد محمد حلمي حسين بك سائق الملك الخاص الذي أصبح مديرا لإدارة السيارات
الملكية .

* أنطون بولبي بك كهربائي القصر الذي رقى إلى منصب مدير الشؤون الخصوصية لفاروق
والعنى الحقيقي لذلك أنه يشرف على متعة الشخصية وملذاته !
* الدكتور يوسف رشاد بك كبير أطباء البحوث الملكية الذى نظم الحرس الحديدي لفاروق .
وهنا لابد أن نلاحظ الفارق بين هذه المطالب وما قدمه الضباط المصريين في يناير عام ١٨٨١-
فيما عرف بعد ذلك بالثورة العربية - لمنع التفرقة في المعاملة بين الضباط المصريين والجراسكة !
وصرح علي ماهر بعد الاجتماع :
- تقضل حضرة صاحب الجلالة الملك فوافق على ما اتسع الوقت لرفعه إلى مسامعه الملكية من

مطالب الجيش ولم يبق منها إلا مسائل بسيطة لم يتسع الوقت لعرضها .
ومالم يقله على ماهر هو أن الملك وافق بسرعة على المطالب السياسية ولكنه لم يكن مستعدا -
بعد - لكرامته الشخصية أن يضحى بأقرب المقربين إليه من رجال الحاشية!
واستطرد رفعتة قائلا :

- أهم عمل للوزارة في الوقت الحاضر هو مسألة الجيش وسوف تظهر تفاصيل هذا الموضوع
قريبا . وكلنا نأمل أن تصل البلاد إلى استقرار الحكم فيها .
وقال إن الملك منح رتبة الفرير للواء محمد نجيب .
فقد ظن فاروق أنه يستطيع شراء نجيب برتبة الفرير ، ولم يكن يعرف أبعاد تنظيم الضباط
الأحرار ، ومدى سيطرتهم على محمد نجيب ، وأيضا مدى زهد محمد نجيب في رتبة تمنح له بهذه
الطريقة !

وكان مطلوبيا من فاروق أن يتصرف كملك ، ولكنه لم يفعل ذلك في يوم من الأيام !

* * *

شكلت الوزارة من عشرة وزراء واحتفظ على ماهر لنفسه بثلاث وزارات هي الخارجية
والحربية والبحرية والداخلية . وكانت وزارته هي وزارة الرجل الواحد وهي أيضا آخر وزارة
يحمل أعضاؤها رتبا منها الملك فؤاد أو ابنة فاروق : « بك » و« باشا » .
فقد ألغت الثورة الألقاب بعد ذلك .

شكل على ماهر حكومته ، تحت رقابة الجيش ، من السياسيين غير المحترفين وأغلبهم كانوا
أعضاء في حكومته السابقة التي استقالت في أول مارس .
ولم يضاف إلى الوزارة الجديدة سوى وزيرين هما فؤاد شيرين للأشغال العامة وعبد العزيز
عبد الله سالم للشئون القروية .

وأبعد وزيرين هما زكي عبد العال وأحمد مرتضى المراغي اللذين كان يشغلان وزارتي المالية
والداخلية ، وكنا أقوى شخصيتين من الوزارة السابقة . ولم يكن رجال الجيش يرتاحون إلى
مرتضى المراغي باعتباره متعاوننا وقريبا من فاروق ووزارة الداخلية لا يمكن أن تترك في تلك
الأيام.. للقصر !

وكان سبب الإبعاد أن على ماهر اعتبرهما خططا لسقوط وزارته الأخيرة .
وأصدر مجلس الوزراء قرارات تعتبر تافهة في تلك الظروف وهي :
إلغاء مصيف الحكومة بالاسكندرية والانتقال إلى القاهرة .
وإلغاء سيارات الوزراء دون صرف بدل لهم تنفيذًا للسياسة التي رسمها على ماهر في وزارته
السابقة .

وتعيين حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا حاكما عسكريا عاما .
قالت السفارة البريطانية .
«إصرار الجيش على طرد أصدقاء الملك من مناصبهم داخل القصر .. كريم ثابت وبوللى

ورئيس المركبات الملكية . و ... لأنهم متطولون يكتزون اللحم والشحم في ترتيب شئون الترفيه والارباح للملكية » .

* * *

اجتمع على ماهر بإبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء الأسبق و ٣ مندوبين يمثلون حزب الوفد . وأعلن ماهر أنه كان يود تشكيل حكومة ائتلافية . ولكن حال بينه وبين ذلك غياب مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد والدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين في أوروبا .

سعدت وزارة الخارجية الأمريكية بتعيين رئيس الوزراء الجديد .
قال وكيل الخارجية الأمريكية .

– إنه أقرب السياسيين المصريين إلى النزاهة . ومن العلامات المبشرة دعوته ليتولى رئاسة الوزارة . وقد شعرنا بأسف حقيقي عندما استقال وحل محله نجيب الهلالي وحسين سرى .
ويجتمع مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية بالسفير الكندى في واشنطن ويقول له :
– نجد بعض العزاء في عدم وجود مايشير إلى قيام الوفد بدور في الإنقلاب .
ولكن من السابق لأوانه – في رأينا – استبعاد وجود علاقة بين الوفد واللواء نجيب بك . لقد سرت بين الضباط الذين يمثلهم عدوى التعاطف مع الوفد .

.. إن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تخشى أن يكون الوفد وراء الإنقلاب ، وأنه – أى الوفد – رأى أخيراً استخدام الجيش ضد فاروق ، فإن الوفد في تلك الفترة وبعد حريق القاهرة كان العدو لللدود للإنجليز والأمريكيين وكانوا يخشون أن يكون وراء الإنقلاب أو له صلة به .
ومن هنا قال الوكيل للسفير الكندى :

– لا يمكن أن نتصور أن يؤدى تعاطف الضباط الصغار في الجيش إلى التعجيل بعودة الوفد إلى السلطة .

ولكن السفير الأمريكى في القاهرة رأى في الأحداث مايريب فقال :
– هذا المسلسل يتغير بسرعة .

* * *

عقد اللواء محمد نجيب مؤتمراً صحفياً في الرابعة بعد الظهر احتشد فيه مئات الصحفيين الأجانب .

أشعل نجيب غليونه ورأى أن يتحدث باللغة العربية وقام مترجم بترجمة مايقوله إلى الانجليزية .

بدأ المؤتمر بسؤاله عن أعماله العسكرية في فلسطين ثم سأل أحد الصحفيين .

– كيف قمت بالانقلاب .. كيف فعلتها ؟

قال :

– فتذكر أنه لم تمر سوى ٢٤ ساعة . ولانتتظر من طفل وليد أن يقول لك كيف ولد .

— كم عدد رجالك . سمعنا أن العدد صغير ؟

— كبير أم صغير ، هذه تعبيرات نسبية . نحن جيش مصر .

— كيف ستحكم مصر ؟

— مصر تحكم دائما بدستورها . ونحن نريد تطبيق الدستور وهو ينص على أن بلادنا ملكية دستورية . وأستطيع القول الآن بأن سياسيا يوثق به هو على ماهر باشا عين رئيسا للوزارة .

— وأنت ؟

— ألم تسمعوا أن الملك عينني قائدا عاما للجيش .

— هل تم التعيين قبل ، أو بعد ، بيان الإنذاعة ؟

— ربما أنكم تطلبون مني ذكر الحقيقة أقول أن التعيين جاء بعد ذلك !

وقال محمد نجيب إن الجيش سيظل مشرفا على المرافق العامة حتى تنتج الحركة ماسعت إليه .

تحركت قيادة الانقلاب لتجري مزيدا من الاتصالات بالسفارتين الأمريكية والبريطانية لطمأنة حكومة البلدين وإقناعهما بعدم التدخل وأن الحركة لأمر داخلية وليست شيوعية وتريد التحالف مع الغرب !

دعت المخابرات الحربية المصرية في الخامسة والنصف من مساء ٢٤ يوليو دافيد ايفانز مساعد الملحق الجوي الأمريكي وماك كليري مساعد الملحق العسكري الأمريكي وتاملينسون مساعد الملحق العسكري البريطاني للحضور للقاء المقدم — سليمان محمود والرائد عبد المنعم النجار بمقر قيادة المخابرات .

ولم يعلن شيء في مصر عن هذا الاجتماع .

قال ايفانز الذي كتب محضر الاجتماع وقدمه للسفير الأمريكي .

— الضباط متفائلون ومتعاونون وفي حالة نفسية تجعلهم مغرمين بالكلام .

وقد وجه للمحقون العسكريون الأسئلة التالية :

س . هل أقام القادة العسكريون للتمرد أى تعاون مع زعماء مصر السياسيين قبل التمرد ؟

الإجابة : لا

س : من الواضح أن التمرد العسكري نجح حتى الآن .. فهل للقادة العسكريين الحاليين أية

طموحات سياسية ؟

الإجابة : لا . فسياسة الجيش هي ترتيب الموقف الداخل والجيش يرغب فقط في تخليص نفسه من العجز والفساد ، ويريد الاحتفاظ بالملك والحكومة والدستور في السلطة .

س : هل قدمتم أية شروط لعلي ماهر بصدد تشكيل الحكومة .

الإجابة : لا

س : من الذي سيتولى منصب وزير الحربية والبحرية ؟

الإجابة : علي ماهر باشا .

س . من الواضح أن عملية التمرد قد انتهت . فما الذى يشغل أذهانكم في المقام الأول ؟
الإجابة : المعدات العسكرية .

وبعد ذلك أخذ ضابطا المخابرات المصرية يسألان الملحق العسكرى البريطانى عن تحركات
عسكرية ببريطانيه في منطقة القناة .

س . هل لديك أية معلومات عن مصريين يرسلون استغاثات لطلب تدخل عسكرى بريطانى
مباشر أمس ؟

أكد ناملندسون ان البريطانيين اس يتدخلوا طالما جرت المحافظة على القانون والنظام ولكنهم
سيتدخلون إذا تعرضت الارواح والممتلكات البريطانية للخطر .
قال الضابط

« استطيع ان افسر هذا على أنه تعهد .

وحذر الضابطان المصريان ان يأوى البريطانيون « خونة » مصريين .
طمانهما تأملين بشأن هذه النقطة .

أعاد الضابطان التاكيد بأنه سيتم المحافظة على الأمن الداخلى مهما كان الثمن .
وأكدوا على طبيعة الإنقلاب العادية تماما للشيوعية .

وقال إن على « ماهر » سيتولى الاتصالات السياسية . وعندما تبدأ حكومته العمل سيقصر دور
نجيب على القوات المسلحة فقط رغم أنه سيعمل في « تعاون » وثيق مع على ماهر .

وأوضح الضابطان المصريان ان فروع المخابرات في الجيش والبوليس التى نظمت حديثا تعتزم
طلب مساعدة البريطانيين والأمريكيين في تنظيم الحملة المضادة للشيوعية فإن أحد أهدافهم الأولية
الآن هي قمع النفوذ الشيوعى في مصر .

ولكن كافرى كان يحس بخطر استيلاء العسكريين على الحكم .
كتب في الثامنة مساء يقول .

«هناك خطر حقيقى وشديد مع نمو نفوذ العسكريين ، وانهيار تأثير عوامل الاستقرار
وقيام الجماعات المتطرفة وخاصة الإخوان المسلمين ، بدور متزايد .

وما يطلق على نفسه الحركة السرية للقوات المسلحة المصرية برئاسة محمد نجيب هي
مجموعة هلامية من ضباط الجيش من ذوى الرتب المتوسطة ، تربط أفرادها مشاعر
الإشمئزاز المشترك ضد رؤسائهم .

وكانت الصدمة الكهربائية التى حركت هذه المجموعة قبل الاوان هي اتفاق الهلال مع
الملك على إحالة نجيب وحسين سرى عامر إلى التقاعد ولم تكن لدى المجموعة فرصة لإعداد
برنامج بعد استيلائها على السلطة .

والآن وقد أصبحت هذه المجموعة في مركز السلطة ، فإن الصفات المطلوبة مختلفة تماما
عن تلك التى يحتاج إليها انقلاب ناجح .

وهذه الصفات ليست متوفرة بالضرورة ، ومن هنا ينشا الخطر من احتمال تأثير

جماعات متطرفة بل من احتمال إستيلاء هذه الجماعات على السلطة .
 وجاء ذكر الهضيبي المرشد العام للجماعة ، بالفعل ، كوزير للعمل .
 إن نجيب بطل عسكرى فى نظر اتباعه ولكنه ليس قائدا قويا أو ذكيا بوجه خاص .
 والقرارات التى تم اتخاذها خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى على سبيل المثال
 كانت فى اجتماعات تضم بين ستين وسبعين ضابطا .. وكانت لكل منهم وجهة نظره .
 ومن الواضح أن مثل هذا الموقف لا يمكن أن يستمر طويلا ، والسؤال الجدى :
 - ماهو الشئ الذى سيحل محله ؟ » .
 وظل كافرئى يكرر تحذيراته لواشنطن بضرورة الوصول إلى اتفاق بين بريطانيا ومصر .
 قال :
 « أحداث تغيير فى موقف وزارة الخارجية البريطانية هو السبيل الوحيد لمنع تدهور تدريجى ،
 ولكنه مؤكد ، فى الحياة السياسية فى مصر ، تصاحبه ، على المدى البعيد حالة فوضى »
 فى الاجتماع الأسبوعى الذى يعقد بين وكيل وزارة الخارجية الأمريكى والسفير الكندى فى
 واشنطن قال الوكيل :
 - نرى بصفة مبدئية أن الانقلاب العسكرى الذى قام به اللواء محمد نجيب يرجع لأسباب
 داخلية وليس له مغزى دولى .
 وقد أبلغ اللواء نجيب القائم بالأعمال البريطانى فى القاهرة بأنه - أى محمد نجيب - لا يهتم إلا
 بدفع الفبن عن الجيش المصرى وليست لديه دوافع سياسية ولا يهتم بالتزاعات الدولية بين مصر
 والدول الأخرى ..
 وتميل وزارة الخارجية حاليا إلى قبول هذه التأكيدات بصورتها الظاهرية .
 وفى رأى كافرئى أن الانقلاب نتيجة لتدهور الموقف الداخلى فى مصر عامة ، وهذا بدوره يرجع
 إلى حد كبير إلى الفشل فى التوصل إلى تسوية مع البريطانيين حول الدفاع عن الشرق الأوسط وحول
 مستقبل السودان .
 .. وهكذا كان رأى كافرئى دواما بأن فشل الملك فى عقد معاهدة مع بريطانيا كان من أهم أسباب
 الانقلاب .
 وقال وكيل خارجية الولايات المتحدة :
 - الموقف فى مصر لا يزال بالغ الغموض . ويصعب القيام بتقييم يوثق به عن الأحداث الأخيرة
 وتوقعات المستقبل .
 واجتمع السفير البريطانى فى واشنطن السير أوليفر فرانكس بهنرى بايرود الوكيل المساعد
 للخارجية للتشاور وتقييم الثورة ومن وراءها وهل هم الشيوعيون كما أشار المرافئى .
 قال بايرود :
 - الانطباع الناشئ لدى الرأى العام الأمريكى وشجعت عليه وزارة الخارجية فى توجيهها
 للصحافة أن حركة اللواء نجيب أمر داخلى مصرى محض وأهدافه مقبولة بوجه عام .

قال فرانكس .

– إذا اتضح حقاً أن هناك إيعازاً أو قيادة شيوعية أو متطرفة أخرى ، أو إذا فتحت الإجراءات التى يقترحها الجيش موجة جديدة من العداء للأجانب فسيتعين إعادة توجيه الرأى العام الأمريكى بطريقة مكثفة
وأضاف

– إذا كان هناك خطر حقيقى من الشيوعية . ويتعين القيام بشىء لمواجهة مثل هذا الموقف
فسنقوم بالتصرف الضرورى .

ونأمل أن يحظى ذلك بموافقة الحكومة والرأى العام فى الولايات المتحدة .
قال بايرود .

– لابد أن نضع – على الحركة – لافتة شيوعية واضحة جداً حتى يبدو أن هناك مهرباً للتدخل .
قال السير اوليفر فرانكس فى برقية لحكومته تاريخها ٢٤ يولييه :

« لا يوجد أى احترام للملك فاروق فى أمريكا . وحركته تهدف للقضاء على الفساد بل حتى القسوة فى معاملة الباشوات الذين استفادوا منه سينظر لها بوجه عام فى الولايات المتحدة على أنها شىء طيب تماماً .

أما وجود حركة شيوعية معلنة تهدف ، بوضوح إلى الاستيلاء على السلطة فى مصر لصالح روسيا فسيكون شيئاً آخر . وسيعتبر تهديداً للمصالح الدفاعية الغربية .
ومن المحتمل أن يبرر ذلك التدخل ضدها .

وستحتاج الحكومة الأمريكية والرأى العام إلى قدر كبير من الاقتناع بأن الحركة الحالية تنتمى إلى الشيوعية » .

* * *

أبلغ كافرئى ملك مصر بأنه لن يحدث تدخل من جانب القوات البريطانية فى مصر .
أصيب فاروق بالذعر فرد قائلاً :

– فى حالة إرغامى على مغادرة البلاد سأخذ ابنى معى .
ويكتب كافرئى إلى واشنطن .

« الحديث يتردد فى بعض الدوائر هنا حول تنازل الملك عن العرش وتشكيل مجلس وصاية ليحكم أثناء الفترة التى تسبق بلوغ الأمير أحمد فؤاد سن الرشد .
وإنحاول اقناع فاروق بأن يحكم كملك دستورى » .

ومرة أخرى يخشى كافرئى أن يكون للوفد دور فى عملية الانقلاب .
كتب إلى واشنطن فى اليوم الثانى للحركة :

« إذا جرت الإطاحة بالنظام الملكى وأقيمت جمهورية وفدية فإننى أرى مناعب جمة فى الطريق » .

* * *

أناع محمد نجيب بيانه الثاني على الشعب ، بصوته لأول مرة مساء يوم ٢٤ من يولييه . بعد
العشاء .

قال

« إخواني أبناء وادي النيل ، لشد مايسرنى أن أتحدث إليكم مع ما احتمله في هذه اللحظات من
مسئوليات لاتخفى عليكم ، فقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى ، لأقضى على ماينشره خصومكم
وخصوم الوطن من شائعات مغرضة حقيرة .

لقد أعلننا منذ البداية أغراض حركتنا التي باركتموها من أول لحظة ، لانكم لم تجدوا فيها ظلما
لشخص ولاكسبا لفرد بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مرافق البلاد ، ورفع
لواء الدستور .

إن حركتنا نجت لانها باسمكم ومن أجلكم وبهديكم ، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو
مستمد من قلوبكم .

بنى وطنى

إن كل شىء يسير على مايرام ، وقد أعدنا لكز ، شىء عدته ، فاطمئنا إلى نجاح حركتنا
المباركة ، واتجهوا بقلوبكم إلى الله العلى القدير ، وسيروا خلفنا إلى الامام .
والله نسال أن يسدد خطانا ، وأن يظهر نفوسنا ، وأن يعيننا على أن نسمو بوطننا إلى المكانة
التي تستدونها له ، وانتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن كل شىء يسير على مايرام .

تلقت الثورة أول برقية تأييد من أساتذة بجامعة الاسكندرية . قالت البرقية إن مجلس الجامعة
قد اجتمع وأعلن تأييده للثورة .

ولم يكن مجلس الجامعة قد اجتمع . وكان مصطفى عامر مدير الجامعة يعلن في مكتبه
بالاسكندرية أن اجتماعا لم يتم .

وإكن الصحف التي كانت تحت رقابة الجيش في القاهرة لم تنشر تصريحات مصطفى عامر .
وكان الدكتور رشوان فهمى الأستاذ بكلية الطب بجامعة الاسكندرية هو الذى بعث بالبرقية
كما طاف بمكاتب الصحف بالمدينة وسلمها نسخة من برقية التأييد .

وقد ردت الثورة موقف الدكتور رشوان فهمى في البداية ثم اعتقلته بعد فترة عندما طالب
بالدستور والديمقراطية !

وظل اللواء محمد نجيب يتلقى طوال يومى ٢٣ و ٢٤ يناير رسائل تأييد من وحدات الجيش
وقوات الشرطة والجامعات والرأى العام بشكل عام .
وأعربت الأحزاب السياسية القديمة عن حماسها .

أسكرت الضباط الأحرار خمر النصر .

إن كل عقبة كانت تنهار واحدة بعد الأخرى .

ولكن الضباط كانوا مختلفين فيما بينهم على الخطوة القادمة .. أو لا يعرفون ماذا يفعلون بعد
هذا النجاح الساحق !

الوزير الخائن

عاود الرعب الملك فاروق وأمسك بزمامه الخوف ففكر في الهرب مع أسرته . إنه لم يعد يريد تدخل بريطانيا للحفاظ على عرشه بل أصبح ينشد حماية أمريكية لشخصه وأسرته !
بعث في الخامسة من صباح اليوم الثاني للثورة الخميس - ٢٤ يوليه - رسولا إلى جيفرسون كافرئ برسالة تقول :

- يسألك صاحب الجلالة عما إذا كان من الممكن أن تقوم سفينة حربية أمريكية بنقله وأسرته بعيدا عن مصر .
وأضاف :

- أراد الملك الرحيل على اليخت الملكي المحروسة ولكن قائد اليخت الملكي أبلغه أنه لا يستطيع الإفلات من المدفعية الساحلية وسيتعرض لغيراتها .
وقال :

- يطلب صاحب الجلالة ، طائرة ، إن لم تتوفر السفينة ، ليفر بها .
أجاب كافرئ بهدوء :
- على صاحب الجلالة الاحتفاظ برياطة جاشه والبقاء هادئا .
وأخذ السفير الأمريكي يحدث الملك - عن طريق رسوله - بضرورة البقاء .
وامتنع كافرئ عن الإجابة على الطلب الملكي فإن السفير لا يملك سلطة إصدار القرار ، بل أسرع يهرق لحكومته طالبا رأيها .

رفض وزير الخارجية دين اتشيسون الفكرة على الفور وأبرق إلى كافرئ يقول :
« لا تريد وزارة الخارجية الأمريكية أن تصبح متورطة في القزاعات نحو الملك » .
وطلب الوزير إلى سفيره أن يستمر في اقناع الملك بالألا يفزع أو يشعر بالخوف .
وقال

- استخدم نفوذك لمنع الملك من الهرب لتحول دون إقامة جمهورية متطرفة مما يؤدي إلى كارثة .
وقال :

- تتجنب الحكومة الأمريكية التدخل في شئون مصر الداخلية وتتناقض ، مع تلك السياسة ، أن نرسل سفنا أو طائرات حربية إلى مصر .
ويطلب جلال علويه قائد اليخت الملكي المحروسة إلى « بالتاز » الملحق البحري الأمريكي

مقابلته في قصر رأس التين

وعقب اجتماعهما سألته .

– هل يمكن وصول مدمرتين أمريكيتين ، إلى الاسكندرية في الحال فقد يصبح من الضروري إنقاذ الملك .

وقال :

– يستحيل استعمال « المحروسة » لهذا الغرض إذا عارض العسكريون .

وأضاف :

– لا أريد اصطحاب الملك بطريقة مشينة فقد يتمرّد البحارة وإن كانت البحرية لاتزال مخلصه لصاحب الجلالة .

وقال جلال علوية

– أفضل سفنا أمريكية بدلا من سفن بريطانية قد تثير شبهة العسكريين .

رد الملحق البحري قائلاً :

– ربما يكون هذا صحيحا لولا أن السفن الأمريكية لم تزر ميناء الاسكندرية منذ سنين بحضورها الآن يثير الشبهات .

قال علوية :

– أطلب إلى السفير الأمريكي أن يطمئن صاحب الجلالة ويقتنعه بالبقاء في مصر .

أبلغت الرسالة للسفير الذي رد على علوية قائلاً :

– حضور سفن أمريكية إلى الاسكندرية مسألة مستبعدة تماما .

ولكن الحكومة الأمريكية أخذت تدرس مواقع السفن الحربية الأمريكية لمعرفة أيها يوجد في منطقة قريبة .

وبدأ البحث عما إذا كانت حياة الملك فاروق في خطر . أو أن هناك دليلا واضحا ، على أن الشيوعيين وراء حركة الجيش .

وأبلغت الحكومة الأمريكية السفير البريطاني في واشنطن السير أوليفر فرانكس بأنه في هاتين الحالتين ، فقط ، ربما تراجع نفسها ، وتعيد النظر في موقفها .

وسالت الوزارة السفير عن الموقف البريطاني :

– هل توجد سفن حربية بريطانية قريبة ؟

في مصر قال السفير الأمريكي جيفرسون لكريزويل :

– ربما أنجح في إقناع الملك بالبقاء إذا لم يتخذ ضده إجراء عسكري مباشر اليوم .

ومعنى ذلك أن الأمريكيين حتى تلك اللحظة كانوا يعرفون أن الإنقلاب لم يتخذ قرارا نهائيا بشأن عزل الملك . فبدأ السباق بين السفير الأمريكي ولجنة القيادة بشأن مستقبل صاحب الجلالة .. هل يبقى ليمنع إقامة جمهورية متطرفة ، كما يريد الأمريكيون ، أم يعزل ليحكم قادة الإنقلاب .

كتب كاتري إلى واشنطن يفسر سر ضغطه على الملك للبقاء . قال :

« إذا تمت الإطاحة بالنظام الملكي وقامت جمهورية وفدية فإننا سنواجه متاعب جمة .
وعلى سبيل المثال فإن الغنائم الجذابة للأموال الملكية ستكون جائزة مغيرة للغاية
لتهتية زعماء الوفد .

وعلاوة على ذلك لا اعتقد أن جمهورية وفدية يمكن أن تدوم أشهرا عديدة .
وفد ظل الشعب المصرى محكوما لأكثر من خمسة آلاف سنة من سنوات التاريخ
المعروف بواسطة بيت ملكى ما .

والجماهير ليس لديها فى الوقت الحالى أى فهم لمعنى الجمهورية .
وقد نتعلم فى الوقت المناسب غير أنها الآن بعيدة جدا عن هذا الفهم .
ولهذا السبب نصحت الملك بالآ يهرب . وسأسعى إلى الإبقاء عليه هنا طالما ، كان عملى هذا
مجديا » .

* * *

طلب كريزويل من الملحق العسكرى وأعضاء السفارة الانتشار بين ضباط الجيش المصرى
للحصول على أية معلومات
وكتب إلى لندن يقول

« استطاع رجا لى تكوين انطباع لا بأس به ، عن صفار الضباط بأن أهداف الإنقلاب
المسلح تظهر الجيش والقضاء على الفساد .
ويبدو أن العوامل الفاصلة فى المستقبل ستكون :

(١) الأفكار السياسية لهؤلاء الضباط المنظمين الأساسيين . وربما تشمل هذه ، العشرين
ضابطا الذين قام مرتضى المراغى بنقيهم إلى مناطق نائية فى مايو الماضى ، وعلى سبيل
المثال مصطفى كمال صدقى إلى العريش .

ولم يكن كريزويل يعرف الحقيقة الواضحة وهى أن مصطفى كمال صدقى من الحرس
الحديدى للملك ولم يكن من الفريق الناصر^١

(ب) استخدام على ماهر للقوة السياسية التى تؤيده ويشمل ذلك عناصر الإخوان
وليس أعضاء الوفد الذين لم يبرزوا فى الإنقلاب .. بالرغم من أن القائد أحمد شوقى الذى
يعتبر محمد نجيب رقم (٢) يعتنق آراء الوفد »^٢

وهذا أيضا يدل على جهل السفارة البريطانية فإن العقيد أحمد شوقى لم ينضم إلى الضباط
الأحرار إلا قبل قيام الثورة بيوم واحد^٣

* * *

وجد كريزويل أنه من الضرورى الاتصال بعلى ماهر فأوفد أحد موظفى السفارة ليلتقى
بسكرتير رئيس الوزراء لسؤاله .

لم يتردد سكرتير رئيس الوزراء فى الإجابة ، فإنه كان يريد التقرب إلى الانجليز كما كان طابع
كل المسئولين فى العهد الملكى .

قال السكرتير

- يشك على ماهر إلى حد كبير فيما يمكن أن يسفر عنه الموقف الحالي الذي يحتاج إلى كل ما عرف عنه من براعة

وأضاف

- أبلغنى على باشا ماهر أنه احتاج إلى ٤ ساعات من المناقشة لتسوية الأمور مع اللواء محمد نجيب .

وقد سألته عن الشائعات التي تنتشر حالياً في الاسكندرية حول نيته في تشكيل وزارة ائتلافية تضم ممثلين عن الأحزاب بما فيهم الإخوان المسلمين فنفى رئيس الوزراء ذلك وطلب منى أن أنفيها على لسانه !

قال كريزويل

« معنى ذلك أن على ماهر لم يكن من اطراف الحركة العسكرية الأصلية . ولكن ذلك يعنى ، من ناحية أخرى أن المتأمرين ، بعد أن أكملوا المرحلة الأولى ، وجدوا أنفسهم في خلاف حول الخطوات التالية » .

لم يكن أمام كريزويل أحد يشرح له أسرار ما يحدث في مصر فهو لا يعرف ضباط الجيش الذين قاموا بالانقلاب .

* * *

توجه كريزويل إلى حافظ عفيفى رئيس ديوان الملك فاروق يسأله رايه في الموقف .
اعترف حافظ عفيفى بأن معلوماته ، ومعلومات حكومة نجيب الهلالي عن الاضطرابات داخل الجيش كانت خاطئة تماما ، وأن المشكلة أوسع وأعمق جذورا مما قيل .
قال حافظ عفيفى :

- اللواء نجيب رجل معقول وشريف ويمكن الاعتماد عليه ، وإن لم يكن عبقريا ، وكنت أحبه دائما ، وأؤيده لدى الملك ، الذى كان يعارضه بشدة
إن كل شيء يتوقف الآن ، على ما إذا كان الضباط الصغار سيظلون قانعين بالوضع الذى تحقق الآن .

قال كريزويل :

- أعتقد أن اللواء نجيب مجرد رئيس رمزى وأن المحرضين الحقيقيين هم صغار الضباط .
قال حافظ عفيفى :

- أوافقك تماما على هذا الرأى . ولم يفعل هؤلاء الضباط شيئا يتعارض مع الاهداف المعلنة للحركة ، ولكنهم ببساطة لا يعرفون ما الذى يريدونه .
إن على ماهر يتبنى وجهة نظر هادئة مستتولة عن مجريات الأمور . وسيؤدى تأثيره إلى بقاء الأمور على ماهى عليه في الوقت الحاضر .
وقد أعلن أنه يريد اجراء انتخابات برلمانية . ولكنه ، وقد استقر الآن في السلطة ، فإن الانتخابات ستؤجل !

- والملك ؟

قال حافظ عفيفى :

- اصبح الملك الآن أكثر هدوءا بوجه عام ، فقد اكتشف أن الامور ليست بالسوء الذى كان يظنه في وقت من الاوقات .

وكان اميل اللعناد بشأن بعض الاجراءات التى يرى العسكريون ، والحكومة ، أنه يجب اتخاذها .

واسنطرد رئيس الديوان

- أهل أن يكون الملك معقولا ويدرك أن الاجراء المطلوب منه ليس إذلالا وإنما اجراء حكيم وسياسى !

إن عددا من رجال الحاشية الملكية سينقلون لمناصب جديدة .

قال كريزويل :

- أننا - أى الانجليز - نشعر أن اندراوس وكريم ثابت ومن على شاكلتهم يجب أن يخرجوا لانهم سببوا كثيرا من الضرر .

قال حافظ عفيفى .

- لا أثنى لهم أى تعاطف .

بعد أن عرف كريزويل رأى حافظ عفيفى في كل الامور بدأ ينقل إليه رأى الحكومة البريطانية في الموقف . قال :

- لسنا سلبيين ، ولدينا قوة عسكرية كبيرة عن قرب .

خاف حافظ عفيفى من التدخل البريطانى فقال :

- امل أن يكون موقفكم وديا ومتفهما للحكومة الجديدة وللواء نجيب .

قال كريزويل

- هذا موقفا !

واتفق القائم بالاعمال البريطانى ورئيس ديوان فاروق على أن الضباط الصغار يشعرون بغرور شديد الآن ولابد أن يكون هناك حد لمطامحهم ، وأنهم قد يكونون سعداء بدباباتهم

وطائراتهم ، ولكن امتلاكهم لهذه الاسلحة لايجعلهم اقوياء تماما ، وقد يقوى يد اللواء نجيب أن يشعر صغار الضباط بأن كثيرا من الدبابات الافضل والطائرات الافضل في ايد قريية !

- يقصد ان الانجليز في منطقة القتال لديهم ضباط أكثر وطائرات أحدث !

قال حافظ عفيفى قبل أن يفترق الرجلان :

- يعنى أن تمارسوا - أى الانجليز - تأثيرا من أجل الاستقرار بالإبقاء على صلة ودية مع على

ماهر واللواء نجيب

جاءت المحاولة الخامسة لاقناع بريطانيا بالتدخل من احمد مرتضى المراغى وزير الداخلية

السابق

بعث أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية برسالة عاجلة إلى كريزويل فأوفد أحد موظفى السفارة لمقابلته .

قال المراغى للدبلوماسى البريطانى

- دبر على ماهر والضباط المتمردون هذه المؤامرة . وقد استطاعوا - حتى الآن - تنفيذ ما خططوا له وتعتمد الحركة على الشيوعيين والإخوان المسلمين .

وأضاف المراغى :

- لقد انتهى الملك ولم يعد مصيره يهم أحدا . وتريد المجموعة العسكرية رأسه .

ولكن المراغى لم يتوقف عند هذا الحد بل طالبت بالتدخل العسكرى البريطانى لأنه إذا ترك الموقف بلا تدخل ، فإن الإخوان المسلمين والشيوعيين سيجرون الانتخابات ويقومون نظاما ثوريا معاديا للرأسمالية .

في البداية ظن كريزويل أن المراغى يبالغ ولكنه في الوقت نفسه خشى أن يكون هناك كثير من الحقيقة في تقدير المراغى بأن المتمردين تدفعهم مبادئ متطرفة معادية للرأسمالية .

قصد كريزويل ومعه روى باروز - من أعضاء السفارة البريطانية - في اليوم التالي - ٢٤ يوليو - للقاء أحمد مرتضى المراغى وأخذا يسألانه شخصا عن معلوماته كوزير للداخلية إلى ما قبل الانقلاب بيوم واحد .

قال المراغى وكأنه يعرف الحقيقة ، أو يستنتجها:

- نجيب ليس إلا واجهة لجماعة تتكون من أكثر العناصر تطرفا في الجيش المصرى . وهو ضعيف محدود الذكاء يقوده صغار الضباط وسيكون رئيسا شرفيا .

وإنى على ثقة من أن الشيوعيين والإخوان هم القوة المحركة . وكانت الدعاية الشيوعية مؤيدة للجيش في الأسابيع الأخيرة . كما أن عددا من صغار الضباط المشتركين لهم مشاعر متعاطفة مع الشيوعيين . ومحمد نجيب نفسه عضو في الإخوان مثل معظم المدنيين المؤيدين للحركة .

وإنى أؤكد لكم أن بعض الشيوعيين والإخوان عملوا معا في الماضى .

والهدف إقامة حكومة عسكرية .

وهم يسعون وراء الملك يريدون رأسه . وهو يستحق تماما كل ما سيحدث له .

وما أعلنته البيانات من قبيل تضليل الرأى العام .

وكتت على علم مسبق بقيام الحركة في الساعة الثانية من صباح ٢٣ يوليو وأكد لى المتمردون أن انتفاضتهم ليست موجهة ضد وزارة نجيب الهلالى بل ضد السراى وأهدافها مقصورة على تطهير الجيش والتخلص من الفساد .

وفيما عدا هذه الرؤية الواضحة فإن ما قاله المراغى بعد ذلك كان بمثابة دعوة أو تحريض للإنجيز على التدخل .

كان المراغى يستعدى الانجليز ويكرر تجربة الخديو توفيق عندما طالب بتدخل الانجليز ضد عرابى .

قال وزير الداخلية السابق :

ـ كثير من أعضاء مجموعة الضباط التي قامت بالحركة مسئولون بصورة مباشرة عن تنظيم أعمال الأراغب في منطقة القناة في الشتاء الماضي .

وهذه الحركة تسير بخطوات مرحلية مضطربة نحو أهدافها . وقد تنقضى بضعة أسابيع حتى يمكنهم الإعداد لعمليات إرهابية شاملة الدلتا وفي منطقة القناة ، تنتهى إلى ثورة عامة . وسينصب جهدها على تنظيم حرب عصابات وليست حرب مواجهة مباشرة مع القوات البريطانية وستسلح قوات العصابات من أسلحة الجيش استعدادا لثورة في كل أنحاء مصر . إن المجموعة قررت التحول إلى العنف على جميع الجبهات لتحقيق أهدافها . وهى القيام بثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة وطرد البريطانيين بالقوة وتأسيس نظام ديكتاتورى يجمع بين الشيوعيين والإخوان المسلمين بدلا من النظام الملكى .

وقال المراهغى لكريزويل :

ـ أعرف تماما أنكم لا تستطيعون التمثل لإنقاذ الملك . واعتقد أن الملك يجب أن يخرج فوراً . وتستطيعون التصرف بعد ذلك .

أسرع كريزويل وباروز بيلغان جيفرسون كافرى بنص الحديث فقال كافرى :

ـ المراهغى عادة يبالغ !

وأضاف السفير الأمريكى .

ـ لقد تدهور الموقف منذ ظهر أمس وهناك خطر حقيقى من أن يكون العسكريون مدفوعين بعناصر متطرفة ومربية ، خاصة وأن اللراء نجيب لا يتميز بالذكاء .
.. وكما قال الملك فإن العسكريين يزدادون كل يوم جرأة وعنادا .

ولكن « كريزويل » و « وروى باروز » كان لهما رأي آخر في حديث المراهغى . أبرقا إلى لندن يقولان :

« نحن مقتنعان بأن تحليل المراهغى سليم وقائم على أساس معلومات حصل عليها كوزير للداخلية رغم وضوح دوافعه .

ولعل النقطة الأساسية ليست بتنظيمات وقيادات الشيوعيين بقدر ماهى الآراء اليسارية المتطرفة للمسؤولين في الحركة » .

وقالت البرقية :

« الموقف في مصر يتدهور بشكل خطير منذ ظهر أمس .

وهناك خطر لا يستهان به يتعلق بأن يطغى المتطرفون أو غيرهم على العسكريين ، خاصة وأن نجيب نفسه لا يتميز ببريق خاص .

ومن الخطأ أن نبدو سلبيين تماما .

ولأن يكون بلا جدوى أن نقوم باستعراض ملموس للقوة العسكرية والاستعدادات النشيطه . وهذا رأى كافرى شخصيا . ولكنه لا يجب أن ينقل عنه ذلك ، أو يبلغ لوزارة الخارجية الأمريكية » .

قال كريزويل في برقية بعث بها إلى لندن في الساعة الثانية ودقيقتين من صباح يوم ٢٤ يوليو ،
قال :

« يبدو لي أنه من الضروري أن نضع في حسابنا خطورة قيام نظام متطرف في مصر تحت
واجهة عسكرية .

أقترح أن تقوم حكومة جلالة الملك فوراً ببحث إمكانية إعداد قوات خاصة لتكون جاهزة
خلال أربع وعشرين ساعة . وإعادة توزيع القوات حتى نقاط متقدمة من خط « أرسكين »
كما اقترح تحركاً شاملاً للقوات البحرية ولابد من إخطار السلطات المصرية أن البارجة
«جلاسجو» ووحدات أخرى من أسطول البحر الأبيض المتوسط التي كانت في طريقها غداً
إلى بورسعيد ستتجه إلى الإسكندرية .. ولابد على أي حال من ترتيب مظاهرة بحرية من أي
نوع.

وخط أرسكين يمثل الحدود التي كان مقرراً أن تتحرك إليها القوات البريطانية في منطقة
القنال في زحفها إلى الدلتا .

وهذه الإجراءات وإن كانت لاتعني التزاماً بالتدخل إلا أنها سوف تكون عاملاً مؤثراً في
الموقف . وقد تمنع المتطرفين من المضي في تحقيق برنامجهم الثوري على الفور ، لأنهم يبدون
عصبية شديدة وقلقاً لآراء نوابنا .

وربما يكون دخول سفننا إلى الإسكندرية مؤدياً إلى إثارة مظاهرات معادية للمبريطانيين ،
ولهذا فمن الأفضل ظهور سفننا قريباً من الشواطئ حتى يتم إعداد القوات الخاصة .
وقد استطاع المحقق البحري أن يقيم علاقة طيبة مع القيادة البحرية المصرية ، واتفق
معه في أننا لن نجد أي رد فعل معاد من جهتهم .

والخطر الكبير الذي أخشاه أن تتطور الأمور باضطراب إلى موقف ثوري مفاجئ لا يمحنا
أية فرصة لاتخاذ إجراء وقائي ، لأن الموقف يكون متاخراً .

والاحتمالات القائمة هي قيام نظام يكون نموذجاً كلاسيكياً لحكومة كيرنسكي .. التي
جرفها المتطرفون . ولاشك أن أغلبية ضباط الجيش سيعارضون ذلك إذا أمكن ردهم إلى
صوابهم منذ الآن » .

ومعروف أن وزارة كيرنسكي في روسيا كانت وزارة انتقالية مهدت للثورة البلشفية عام
١٩١٧ .

وأهم ماكتشفه هذه البرقية أن البحرية المصرية كانت متضامنة مع الملك ومستعدة لمساعدته
ضد الإنقلاب !!!



خشى كافر أن تقتنع وزارة الخارجية البريطانية بأهمية التدخل في مصر خاصة وأنه يعلم أن
مشاورات بين البلدين تجري في كل من واشنطن ولندن فأبرق إلى وزير خارجيته قائلاً :
« رواية المراسي تتسم بدرجة كبيرة من الكذب والتلفيق لتلائم هدفه في حث بريطانيا

والولايات المتحدة على التدخل العسكرى ضد النظام الجديد.

غير أنه لا يمكن تجاهل ماورد في حديثه عن تأثير العناصر المتطرفة وربما احتمال سيطرتها على هذه الحركة الجديدة » .

ومن هذه البرقية يتضح أن القائم بالأعمال البريطانى فى القاهرة يريد أن تقوم بريطانيا بمناورات لارهاب قادة الحركة فحسب ، لا التدخل العسكرى .

* * *

وعلمت وزارة الخارجية الأمريكية على حديث المراسى فقالت :

« هذه الرسالة محاولة من جانب فاروق للمبالغة فى تقدير الأخطار المحيطة به لإقناعنا بالتدخل لوقف الزحف الشيوعى بعد أن بات واضحاً أننا غير راغبين فى التدخل لإنقاذ العرش » .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية قالت فى تخطيطها :

« نحن نضع فى الاعتبار إمكانية أن تتحقق الأخطار التى أشار إليها المراسى »

* * *

رأت وزارة الخارجية البريطانية عرض الأمر على مجلس الوزراء ، قدمت مذكرة قالت فيها :
« تلقى مايكل كرينويل رسالة من وزير مصرى سابق بالحكومة المصرية السابقة بأن انقلاب اللواء نجيب هو نتيجة لحركة ألهمت من الشيوعية والإخوان المسلمين وتهدف إلى إقامة نظام ثورى معاد للرأسمالية .

وهذه الإشارة على ما فيها من مبالغة يكفى محتواها لتبرير وضع القوات البريطانية فى المنطقة فى حالة تاهب . وفى رأينا وضع القوات البريطانية ، المخصصة للتدخل عند تعرض الأرواح والمصالح البريطانية فى القاهرة والإسكندرية للخطر ، فى حالة الاستعداد خلال ٢٤ ساعة من صدور الأوامر . ويقضى ذلك ببقاء الرجال والذخائر فوق السفن .

أما إذا كانت مدة الاستعداد للتحرك ٤٨ ساعة فيمكن شحن السفن بالذخائر والمعدات ويمكن أن يصعد الرجال إلى السفن سريعاً ، إذا نشأت حالة طوارئ ، وكانت السفن المطلوبة للعمل فى الإسكندرية معبرة لأن بعضها فى زيارة لاستانبول .

وإذا كان من الضرورى وضع هذه السفن فى حالة الاستعداد خلال ٤٨ ساعة فيجب إلغاء الزيارة ولا يمكن أن يحدث ذلك دون إعلان » .

ورأت وزارة الخارجية أن حركة السفن الحالية لا يمكن تغييرها ولا يجب أن تحول إلى ميناء الاسكندرية ولا يجب أن يقوم الأسطول بالتظاهر أمام سواحل الاسكندرية .

ووجدت الحكومة البريطانية أنه من الصعب اقتحام سفينة حربية بريطانية ميناء الاسكندرية لأن المدفعية الساحلية المصرية مستعدة ومزودة جيداً بالرجال !

وقالت الوزارة إنه من الضرورى أن يطلب من القائم العام للبحر المتوسط أن يفعل مايسعه لتخفيض مدة الاستعداد للتحرك قدر امكانه إلى أقل من ٩٦ ساعة .

ولكن وزير الدفاع أبلغ مجلس الوزراء ، رآه بعدم استدعاء السفن من استانبول في الوقت الحاضر
ووافق على أن تبقى السفن البريطانية في منطقة القناة في حالة الاستعداد خلال ٤٨ ساعة كما
انه ، في ضوء الأحداث ، سيبلغ السلطات المصرية بنوايا بريطانيا عن أى طريق .
وقالت وزارة الخارجية أنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان اللواء نجيب هو المسيطر
على الموقف أو أنه أداة لشخصيات سياسية لا يمكن الاعتماد عليها .
وإذا ظهر تهديد بديكتاتورية شيوعية فقد يلزم التدخل لحماية الأرواح البريطانية وعندئذ
يتعين على بريطانيا ضمان موافقة وتأييد العالم الحر بالتدخل للحفاظ على نظام ديمقراطى .
وفي الوقت ذاته ، مادامت الأرواح البريطانية غير معرضة لآى خطر ، فإن أى تحرك من جانب
القوات البريطانية سيعتبر تدخلا في شئون مصر الداخلية .

* * *

وضعت قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط تقييما للموقف في مصر رفضت فيه القيام
باستعراض للقوة لإرهاب قادة الانقلاب قالت فيه :
« جميع الأدلة التي لدينا تشير إلى أن الجيش يقف بحزم خلف نجيب ويؤيد طرد
مرشحي الملك وعملائه وربما تقليل نفوذه .
ونعتقد أن مثل هذا العمل - أى استعراض القوة - سيطلع الضباط المصريين على
العواقب السياسية لعملهم ولكن من المرجح أنه سيجعلهم يتحولون ضدنا .
وهناك هدوء حاليا في منطقة قناة السويس ولكن من الطبيعي أنه هدوء يشوبه التوتر .
وقد تجمع عدد من الأشخاص غير المرغوب فيهم مؤخرا في الاسماعيلية وربما كانوا في
انتظار مبرر لسفك الدماء .
ويسود القلق البوليسى .

وفي اعتقادنا أن استعراض القوة سيمنح العناصر غير المرغوب فيها المبرر الذى
يتطلعون إليه .
وبالإضافة إلى ذلك فنحن غير متأكدين تماما من أن البوليس سيكون مستعدا وقادرا على
المحافظة على النظام والقانون في موقف يمكن تفسير عملنا فيه على أنه تدخل في السياسة
المصرية تأييدا للملك .

اقترح السفارة البريطانية القيام باستعراض للقوة لا يمكن اعتباره عملا ملائما لإظهار
القوة على الرغم من أن هذه العملية ستكون ضرورية نتيجة لذلك .
وإذا أمرتنا وزارة الدفاع بالقيام بالاستعراض المقترح فسنحتاج إلى إرشادات فيما
يتعلق بالهدف الأساسى الذى يستهدف عملنا تحقيقه » .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٤ يوليه وهى المرة الثانية خلال يومين ، وكان ايند

متغيبا أيضا . وحضر الاجتماع سلوين لويدي وزير الدولة للشئون الخارجية .
وكان أغلب الجلسة مخصصا لمناقشة موضوعات برلمانية .. بريطانية .
وكان الإنقلاب قد استقر في مصر .

بدأ المجلس يبحث موضوع أسعار اللحوم في بريطانيا فقرر زيادة سعر الرطل من شلن و ٩
بنسات إلى شلنين !

وكان موضوع اللحوم بالنسبة للشعب البريطاني ومجلس وزارته أهم من موضوع مصر التي
كانت المادة الخامسة في جدول الأعمال .

بحث المجلس موضوع إصدار إعلان رسمي لنوايا بريطانيا إزاء الحكومة المصرية الحالية .
وقد وجد أنه من الأفضل إصدار تأكيد غير رسمي للواء نجيب عبر القنوات العسكرية بأنه
لا توجد لدى بريطانيا أية نية للتدخل مالم تتعرض الأرواح البريطانية للخطر .
ويقرر مجلس الوزراء :

• تخويل وزير الدفاع سلطة الترتيب لجعل القوات البريطانية في منطقة القناة ، المخصصة
لعمليات في القاهرة ، في حالة استعداد للتحرك خلال ٤٨ ساعة من صدور الأوامر بذلك .
• لا يجب تغيير تحركات وحدات أسطول البحر المتوسط أى لاستدعى السفن من استانبول
ولا تكون هناك أية مظاهرة بحرية قرب سواحل الاسكندرية . وفيما عدا ذلك يجب اتخاذ كل
الخطوات العملية لضمان جعل السفن مستعدة للمشاركة في أية عمليات في الاسكندرية في أقصر
وقت ممكن بعد صدور الأوامر بذلك .

وأبرقت كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع إلى كريزويل وإلى قادة القوات البريطانية في
منطقة القناة في الرابعة وعشر دقائق من بعد ظهر الخميس ٢٤ يولييه بأن الحكومة البريطانية
ليست مستعدة لاتخاذ أية إجراءات استفزازية أو تلفت الأنظار .

ولم تكن لجنة القيادة تعرف هذا كله . وكانت تجهل ماقاله أحمد مرتضى المرافى لكريزويل .

قال أنتوني ناتج وزير الدولة البريطاني في كتابه « ناهر ! »

« تمت الثورة يهدو يدعو إلى الدهشة ولم يشهد التاريخ في الواقع سوى نماذج قليلة من
الثورات الهامة التي ، تمت يمثل هذه السرعة ، وبهذا القدر الذي لا يذكر من الاضطراب أو أراقة
الدماء ، إذ لم تسفر إلا عن مقتل اثنين وأصابة ثمانية أشخاص بجراح .
وظل الجيش البريطاني ، الذي لم يتدخل لانقاذ الملك بمنأى عن الأحداث كما لو أنه تثبت في
قواعده بمنطقة القناة » !

كان قادة الإنقلاب في تلك الفترة يصدقون كل إشاعة وبالذات ماكان منها متعلقا بشئون الأمن
فقد كانوا شديدى الحرص على الحفاظ على الأمن حتى لايتدخل الإنجليز . قيل لهم - بعد ظهر يوم
٢٤ يولييه - أن قادة البوليس المخصوص - المباحث العامة أو مباحث أمن الدولة - يزمعون احراق
السفارتين الأمريكية والبريطانية وقذفهما بالقنابل واغتيال بعض الشخصيات البريطانية البارزة

في القاهرة والاسكندرية حتى تضطر بريطانيا إلى التدخل العسكرى فقبضوا على هؤلاء القادة .
قال الراحل عبد المنعم النجار المتحدث الصحفي باسم اللواء محمد نجيب للملحقين العسكريين
الأمريكي والبريطاني والفرنسي والتركي .

– علم الجيش بأن القصر طلب من ضباط البوليس خلق نوع من الاضطرابات في القاهرة .
وكان المأمور أن يؤدي ذلك إلى صدام بين البوليس والجيش مما يترتب عليه وقوع تدخل
بريطاني . وهذا هو سبب القبض على كبار البوليس ذوي النفوذ .
وقال العقيد أحمد شوقي للملحق العسكري البريطاني :

– حصلنا على أدلة بأن الملك فاروق عندما وجد نفسه في مأزق أمر البوليس السياسي – مباحث
أمن الدولة – باعتقال بعض الشخصيات البريطانية البارزة في القاهرة والا سكندرية وبذلك يجبر
الانجليز على التدخل .

ولم يعرف على سبيل اليقين ما إذا كان فاروق دبر ذلك ، أم أن رجال البوليس السياسي هم
الذين أعدوا الخطة نفاقا للملك حتى يحتفظوا بمناصبهم إذا عاد الجيش إلى تكتاته أو أنه
لا توجد خطة بهذا المعنى على الإطلاق .

وعلى أية حال فإن الجيش رأى كإجراء وقائي اعتقال قادة البوليس السياسي !

وأذاع بيان على الشعب قال فيه :

« نرى إلينا من أوثق المصادر أن بعض ضباط القلم السياسي والقسم المخصوص ووزارة
الداخلية يتآمرون على الاخلال بالأمن العام الذي تضامنا مع هيئات البوليس في المحافظة عليه مما
دعانا إلى القبض على الآتين بعد :

اللواء عبد المنصف محمود باشا وكيل وزارة الداخلية .

اللواء أحمد طلعت بك حاكم دار العاصمة .

اللواء المحل محمد أمام إبراهيم بك رئيس القسم المخصوص بالداخلية .

البكباشي توفيق السعيد والبكباشي محمد الجزار من البوليس السياسي .

وإننا نهيى بالمواطنين عدم الاستجابة لمروجى الفتنة والتزام كل فرد بواجبه في حدود القانون
وإن كنا قد تحفظنا على هذا العدد البسيط تأمينا للحركة فقد سبق أن قبض على أضعافهم من

رجال الجيش وهم جميعا مع هؤلاء تحت رعاية وعناية خاصة مما يطمئن عائلاتهم .

كما نرجو من إخواننا ضباط البوليس الاستمرار في تقديم المساعدة ، والمحافظة على الأمن
تحقيقا لسلامة الوطن الذي هو الهدف الأسمى لكم ولنا ولكل وطنى غيور .

علق كريزويل على ذلك في برقياتة فقال :

« تورط الشرطة في عمليات الاخلال بالنظام العام واضح » .

وقبض رجال الجيش على اللواء حسين سرى عامر وهو يحاول الهرب إلى ليبيا وأدرك كريم
ثابت والياس اندراوس أن عليهما الدور في الاعتقال فحاولا السفر إلى لندن وكتهما منعا في المطار
وقبض عليهما .

* * *

اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على اتخاذ موقف موحد إزاء الإنقلاب .

طلب كل منهما إلى سفيره في القاهرة إبلاغ على ماهر باشا رئيس الوزراء رسالة مضمونها واحد ولكنها ليست مشتركة فقد خشيت الحكومتان أن تقصر مثل هذه الرسالة على أنها انذار ، ولكنها - في حقيقتها - كانت انذارا .

قالت الرسالة الأمريكية الموجهة من دين اتشيسون إلى جيفرسون كافري :

« نظرا لاحتمال التدهور في الموقف في مصر . تعتقد الوزارة أنه من المرغوب فيه ألا يكون لدى على ماهر - ومن خلاله اللواء نجيب - أدنى شك في أن الولايات المتحدة تراقب التطورات عن كثب ، وتتوقع الحماية الكاملة لأرواح وممتلكات الأجانب .

وفي الوقت الذي تقر فيه بأن المصريين قد يسيئون تفسير هذا السعي من جانبنا ، ويعتبرون أننا مشتركون بشكل ما في الاستعدادات العسكرية البريطانية لتحقيق حالة من التاهب ، فإننا نرى أن التأثير المفيد بالنسبة لتمثيلنا الدبلوماسي يفوق أهمية الأضرار المحتملة .

وتعتبر الولايات المتحدة أحداث الأيام القليلة الماضية ذات طابع داخلي ومن غير المناسب التعليق عليها .

وترغب الولايات المتحدة في إيضاح أنها تتابع الموقف باهتمام شديد وتتوقع من السلطات التي تولت الأمور أن تواصل بذل كل جهد ممكن للحفاظ على القانون والنظام .

وفي هذا الصدد وجدنا تشجيعا في التصريحات المنسوبة إلى اللواء نجيب والتي جاء فيها أن أرواح وممتلكات الأجانب سوف تلقى الحماية الكاملة .

وتفترض الولايات المتحدة أن الحكومة المصرية ترى نفس هذا الرأي .

وينبغي أن تطلب مقابلة على ماهر في أسرع وقت وتبلغه ذلك » .

وكان أهم ما طلبته بريطانيا ألا يلغى على ماهر الأحكام العرفية أو يجري انتخابات لمجلس النواب .

قالت برقية وزارة الخارجية البريطانية للقائم بالأعمال البريطاني في القاهرة أرسلت في الثامنة والنصف من مساء الخميس ٢٤ يولييه .

« يجب أن تتلقى بعلى ماهر ، بنفسك ، بأسرع ما يمكن ، أو أن تصدر أمرا لمعاونيك ليفعلوا ذلك ، وأن تتكلموا في إطار الخطوط التالية :

ليست لدى الحكومة البريطانية أية رغبة في التدخل في الشؤون الداخلية لمصر . ولكن الحكومة البريطانية تشعر بأنه يصح احاطة رئيس الوزراء المصري علما بأنها لن تردد في التدخل لحماية أرواح البريطانيين إذا استدعى الأمر ذلك .

وصدرت تعليمات للقوات البريطانية لوضعها في حالة استعداد . وقد أحيط اللواء اللواء نجيب علما بذلك ، وأوضحنا للواء نجيب أن هذه الاستعدادات ليست موجّهة ، بحال الأحوال ، ضد القوات المسلحة المصرية ولن ندخر جهدا في تجنب إمكانية أي حادث .

وقال لعلى ماهر إنني لاحظت بمزيد من القلق مجرى الأحداث في مصر خلال الشهر الماضي .

والموقف الراهن هو النتيجة الحتمية للفساد وسوء الحكم الذى تفاقم فى مصر .
ولدى أمل قوى فى أن تزول العناصر الفاسدة وأن تنظف مصر بإدارة أكثر استقرارا .
ولكن يبدو لى أن نتيجة الأزمة الراهنة ليست واضحة بشكل قاطع . ولا يزال من
المستحيل الآن أن نتأكد من كيفية تطور الأحداث .
وفى هذه الظروف فإن أى حديث عن إلغاء الأحكام العرفية أو إجراء الانتخابات يمكن أن
يكون سابقا لأوانه . وأول شيء هو إعادة مصر إلى الوضع السوى » .

* * *

كان على ماهر ودودا للغاية مع كريزويل عندما التقى به صباح يوم ٢٥ يولييه ، ووافق على كل
ما جاء فى رسالة انتونى ايلين .
قال كريزويل لرئيس وزراء مصر :
- لا ترغب الحكومة البريطانية التدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولكنها لن ترد إذا أصبح ذلك
ضروريا لحماية أرواح البريطانيين .
قال على ماهر :

- جئت إلى الاسكندرية فى ٢٤ من يوليو للتأكد من بعض المطالب المحددة لمحمد نجيب من الملك
وهى

(١) تعيين نجيب قائدا عاما للجيش المصرى على أن تكون له سلطة إحالة ٥٦ من كبار الضباط
إلى التقاعد بما فيهم ٢١ لواء كان قد تم اعتقالهم ، وحل الحرس الملكى ، ودمجه فى الجيش .
(ب) طرد ٧ من رجال الملك كانوا مثيرين للاضطرابات .
وأضاف على ماهر :

- وافق الملك على المطلب الأول فى ٢٤ من يوليو .
واستسلم للمطلب الثانى صباح ٢٥ من يوليو بشرط السماح لهؤلاء الأشخاص بالاستقالة
قال كريزويل :
- ترى الحكومة البريطانية أن أى حديث عن الأحكام العرفية ، أو إجراء الانتخابات سابق لأوانه
وأول شيء هو إعادة مصر إلى الوضع السوى .

وقال رئيس الوزراء :
- سنتنقل الحكومة قريبا إلى القاهرة . وستستمر الأحكام العرفية ، وسأقوم بنفسى بتحديد
موعد الانتخابات فيما بعد فقد ترك لى العسكريين هذه المسألة السياسية .
وأضاف :

- ستبقى الوزارة مستقلة وربما أعين وزراء دولة للاتصال بالأحزاب السياسية ، وسأحاول
تجنب هذا التعيين . وإذا أحسست بأنه محتوم ، ولابد منه ، فسأختار لهذه المناصب رجالى .
ومعنى ذلك أن مجلس القيادة فرض ، أو فكر فى أن يفرض على رئيس الوزراء تشكيل وزارة
اتتلافية . أى أن مجلس القيادة حتى تلك اللحظة لم يكن يفكر فى تولى الحكم !

أراد على ماهر بعد تعيينه أن يذكر الناس بالارتباط أو التشابه أو التكامل بين الثورة الحالية وثورة عام ١٩١٩ .

ورأى كريزويل أن ثورة ١٩١٩ تعتبر في رأى الانجليز إفرافا في معاداة بريطانيا وجريمة !
قال لعل ماهر :

ـ شعرت بالفزع لهذه الإشارة .

بدلا من أن يحتج على ماهر على الوزير البريطاني تراجع فوراً وقال

ـ أؤكد أن ما أقصده ، وما يذكره المصريون في المقام الأول ، فزاهة وإيثار هؤلاء الذين قادوا حركة ١٩١٩ السياسية .

ولم يكتف رئيس الوزراء بذلك بل أضاف :

ـ لم أكن أعنى معاداة بريطانيا وسأتجنب هذه التلميحات في المستقبل .

واستمر رئيس الوزراء يتحدث عن مشروعات وزارته . قال .

ـ اعزم أن احتفظ باستقلال وزارتي ، وسأعيد تنظيم الجهاز الإداري وأقضى على الفساد

السياسي في تعيينات الحكومة وأفرض سيطرة الدولة على المشتريات وتوزيع الأغذية المستوردة .

وأبدى رئيس الوزراء تعاطفا كبيرا مع رجال الجيش فلن القصر يعين محاسبيه لا الضباط الشبان الأكفاء . وقد أهمل استيراد العتاد ووضع اعتمادات أموال الجيش في الأيدى الخطأ .

انتهز كريزويل الفرصة فقاطع رئيس الوزراء . قال

ـ ربما نستطيع أن نساعد على ذلك كجزء من اتفاقية دفاع إذا تم توقيعها معك!

وكان كريزويل يعتقد أن حركة الجيش تعتبر أفضل فرصة للوصول إلى اتفاقية لقيادة الشرق الأوسط التي رفضها النحاس .

وكان على ماهر يظن أنه يلقي خطبة العرش المعتادة أمام البرلمان .

وكان يعتقد بأن القائم بالأعمال البريطاني لا يزال يواجه السياسة المصرية .

وكان رئيس وزراء مصر يظن أن الجيش سيعود إلى ثكناته ، وأن المدنيين سيحكمون ، وأنه

سيظل رئيسا للوزارة !

ويبدو على ماهر مخاوفه لكريزويل . قال :

ـ اللواء محمد نجيب وضباطه يشعرون بضرورة التخلص من الملك وإلا حاول تدمير

مراكزهم .

ولم يكن على ماهر على يقين من اتجاهات الضباط بالنسبة للملك ، ولذلك أفرج عن فتحي

رضوان وزميله عبد المجيد حلمي ونقل فتحي رضوان بطائرة عسكرية إلى الاسكندرية ليعرف منه

تطورات الموقف باعتبار أن الفتحي رضوان صلة بأثوار السادات !

ومرة أخرى لم تترك صحافة مصر أبعاد الحركة .

أهتمت الصحف بتشكيل الوزارة لإبركة الجيش .

قالت الأهرام في عناوينها الرئيسية صباح يوم ٢٥ من يولييه .
« الوثائق الرسمية لتأليف وزارة على ماهر وقيول استقالة الهلالى .
الرئيس والوزراء يحلفون اليمين الدستورية بين يدى جلالة الملك » .
وبعد ذلك قال عنوان الأهرام :
« اللواء محمد تجيب يقول :
« نريد تطبيق مائص عليه الدستور من أن بلادنا ملكية دستورية » .



أبلغ مكتب علاقات الكومتولت في لندن الدول الاعضاء بأن الموقف في مصر تدهور ، وأن القائد
العسكرى في منطقة القناة خول سلطة احتلال القاهرة والاسكندرية إذا رأى أن حياة البريطانيين
مهدة طبقا للخطة التى اعدت في ١٤ نوفمبر عام ١٩٥١ و ٢٥ يناير ١٩٥٢ أى قبل يوم من حريق
القاهرة .

وطلب إلى كريزويل أن يبلغ وزارة الخارجية البريطانية إذا رأى ضرورة بدء العمليات ضد
القاهرة والاسكندرية .

أى أن قرار احتلال العاصمة حيث توجد قيادة الجيش ، والاسكندرية حيث يوجد للملك أصبح
في يد رجل واحد لا يصدر بنفسه القرار ، ولكن الحكومة البريطانية تصدق كل ما يقوله عن
الانقلاب .

وكان مارك كريزويل ، في الحقيقة ، لا يدرى !

كتب كامل الشناوى في الصفحة الأولى من جريدة الأخبار يقول :

« إما ان يفر الشعب من وجه الظلم ، وإما ان يفر الظلم من وجه الشعب !

شهدنا خلال خمسة أشهر ، خمس وزارات ، من بينها وزارة عاشت شهرا ، وأخرى عاشت
ثمانية عشر يوما وثلاثة لم تعش غير بضع ساعات فالشعب لم يتحرك لأنه مكبل ، ومكتم ،
وسجين .

.. حاول ان يصرخ ، فإذا صرخاته أثارت .. أراد أن يمشى ، فإذا هو يرسف من الأغلال ومع ذلك
فقد تهاوى الحكام واحدا بعد الآخر كما لو كان الشعب هو الذى انتزعهم من مقاعدهم عنوة ، قسرا
.. فأية قوة هذه التى اقتلعت هؤلاء الحكام من مقاعد الحكم اقتلاعاً؟ إنها قوة الشعور بالظلم ...

بقاء الأبرياء في المعتقلات ظلم .

والاستخفاف بأحكام القضاء ظلم .

والعبث بالدستور ظلم .

ووقف الحياة النيابية ظلم .

والرقابة على الصحف ظلم .

واستمرار الأحكام العرفية ظلم .

وترك المفسدين والمرتشين واللصوص بلا عقاب ظلم .

والتساهل في الحق أو الواجب ظلم .
إن ما نحن فيه أزمة عدالة ، فإذا أردتم أن تعالجوا الأزمة فلا تظلموا ، واحكموا ولا تتحكموا ..
« وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » .

* * *

في لندن جلس روجر ألين مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية ينتظر . ثم ابصر إلى القاهرة
يقول :
« نحن ننتظر - حابسي الأنفاس - تطور الأحداث » !

الدور الأمريكي

بدأت الولايات المتحدة تفكر في خلع بريطانيا من موقعها ونفوذها في مصر بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ فقد أرادت واشنطن أن تجد منتجاتها الصناعية فرصة متساوية مع السلع البريطانية في مصر بوصفها أكبر الأسواق في العالم العربي .

وزاد الاهتمام الأمريكي بمصر خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها قدم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي أول قرض لمصر قدره ٧٢٥ مليون دولار في ١٦ من يوليو عام ١٩٤٧ .

وكانت مصر تأمل مساعدة أمريكا في الضغط على بريطانيا لتحقيق جلاء القوات الأجنبية عن مصر بغير قيد ولا شرط . ولكن الحرب الباردة بين الشرق والغرب جعلت الولايات المتحدة تترك لبريطانيا ممارسة مسؤوليتها الأولى في الدفاع عن قناة السويس بينما توسع الولايات المتحدة نشاطها الاقتصادي في مصر .

ورغم أن مصر تقع جنوب الخط الذي حددته الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفييتي والذي يقع بين ترستا وطهران فلن واشنطن رأت أن القاعدة البريطانية في منطقة السويس استطلاعات تموين ٤١ فرقة محاربة أثناء الحرب العالمية الثانية كما أن القناة تمثل شرياناً حيويًا للتجارة العالمية .

وعقد في البنتاجون - مقر وزارة الدفاع الأمريكية - اجتماع في ١٦ من أكتوبر ١٩٤٧ حضره ممثلون عن بريطانيا والولايات المتحدة لوضع استراتيجية مشتركة في شرق البحر المتوسط فتقرر تأييد بقاء القوات البريطانية في مصر باعتبار أن الشرق الأوسط جزء من خطة الدفاع الأمريكية وأن بريطانيا تتولى مسؤولية الدفاع عن المنطقة .

وفي تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي تاريخه ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٤٨ وآخر عام ١٩٥٠ تنبأ المجلس بأن الجيش الأحمر - السوفييتي - يمكنه ، في حالة الحرب ، الوصول إلى القاهرة وتهديد إمدادات البترول ومجو أكبر قاعدة غربية في الشرق الأوسط ، ولاتستطيع الولايات المتحدة حماية هذه القاعدة

وقع ميثاق حلف الأطلسي في ٤ من إبريل عام ١٩٤٩ .
وفي مايو عقد مؤتمر لسفراء أمريكا في العالم العربي فكر في مد نظام حلف الأطلسي إلى الشرق الأوسط بأسلوب آخر .
واجرى السوفييت تجربتهم النووية الأولى في سبتمبر ١٩٤٩ مما غير الموازين الاستراتيجية بين واشنطن وموسكو .

ويجتمع لمدة ٤ أيام رؤساء البعثات الأمريكية في الشرق الأوسط في استانبول يوم ٢٢ من نوفمبر عام ١٩٤٩ ، وهي نفس الفترة تقريبا ، التي بدأ فيها تنظيم الضباط الأحرار ، لبحث الموقف في دول الشرق الأوسط .

اعترف الحاضرون بانتشار الفساد في هذه الدول ولكنهم وجدوا أن الاستقرار ، في مصر ودول الشرق الأوسط ، أهم من الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وخافوا من معارضة الفساد ومقاودته .

وانتهى الرأي إلى أن المساعدة الاقتصادية ، وليست الثورة الاجتماعية ، هي الوسيلة لضمان الاستقرار ، وأن الزيد ، لا اللندقية ، هو بؤرة المساعدة الاقتصادية لمصر ، وأن مصر إذا كانت آمنة اقتصاديا فإنها تستقر سياسيا .

وعلى هذا الأساس انتهى قرار الدبلوماسيين إلى ضرورة مساعدة نظام حكم الملك فاروق اقتصاديا ، مهما كانت درجة فساد هذا النظام .

ففى مصر ملك منححل وسياسيون متشاحنون ، وقرر مدقق بجانب صفوة مرفهة ، وسخط شعبي وجماعات يسارية وإسلامية متطرفة أخذة في النمو ، وإحطت ذلك كله ، في مزيج ، ينذر بالانفجار .

وقدم بيرتون بيرى مساعد وكيل الخارجية لشئون الشرق الأدنى مذكرة تاريخها ٢٤ من فبراير عام ١٩٥٠ بأنه يوجد في العالم الإسلامي موقف سياسى غير صحى لاستطيع الولايات المتحدة أن تسحب فيه إلا إذا أبعدت العناصر التى تسيطر على الموقف ، ولكن هذا الإبعاد يعتبر مغامرة .

وقال الدبلوماسيون إن النظام السياسى فاسد ، ولا يمكن إصلاحه ، ولكن من مصلحة الولايات المتحدة المحافظة عليه .

ويجتمع ٥٢ دبلوماسيا أمريكيا ، مرة أخرى ، في القاهرة يوم ٧ من مارس ١٩٥٠ لمناقشة وتقييم نتائج مؤتمر استانبول ، فأيدوا قراراته ، وندأوا ، بحزم ، بضرورة الاحتفاظ بالأوضاع السياسية لأن أى تغيير سريع في النظام القائم في مصر سيستفله الشيوعيون .

ويوزر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الولايات المتحدة ويجمع بالرئيس الأمريكى ترومان ويطلب إليه إرسال قوات أمريكية ، ولو كانت رمزية ، إلى مصر تضامنا مع بريطانيا كما اقترحت ذلك الحكومة البريطانية في اجتماع لوزراء الخارجية في مايو عام ١٩٥٠ ولكن ترومان رفض ذلك .

ويعلن البيان المشترك الصادر عن الاجتماعات تأييد المقترحات الرباعية بإنشاء قيادة للشرق الأوسط مقرها القاهرة وتطابق أهداف البلدين .

وظلت الولايات المتحدة تؤمن بأن تقدم الاقتصاد المصرى وتوفير الحياة المناسبة للمصريين ، مع ضمان الحالة الأمنية للغرب ، يمكن أن يتحقق من خلال نظام فاسد .

وقامت الحرب الكورية فأجرى « معهد بروكجز » الأمريكى دراسة عن الشرق الأوسط انتهت

إلى أن تلك المنطقة هدف للسوفييت ولابد أن تكون خطط الدفاع عنه جماعية مثل كوريا . ومن هنا نشأت فكرة المسئولية الجماعية في الدفاع عن الشرق الأوسط .

وقال السفير الأمريكي في مصر جيفرسون كافري في ٦ يولييه ١٩٥٠ إن امتناع مصر عن التصويت في مجلس الأمن في مسألة كوريا يمثل بالنسبة للمصريين فرصة لضرب ثلاثة يكرهونهم: اليهود والولايات المتحدة والانجليز .

وقالت الحكومة الأمريكية إن حرب كوريا هي أول طلقة في المعركة العالمية بين الشرق والغرب وأن الشرق الأوسط سيجر إلى هذه الحرب ، وأن بقاء القوات البريطانية في قاعدة السويس يمثل رمزا للقوة ويقدم استقرارا للمنطقة

ووجدت الولايات المتحدة أن بقاء بريطانيا في مصر أمر ضروري لأن مصر لاتستطيع الدفاع عن نفسها ، وما حدث في حرب فلسطين يؤكد عجز القوات المصرية كما أن ميثاق الضمان الجماعي العربي يعتبر نمرا من ورق !

وعلى هذا الأساس فشلت كل محاولات مصر لإقامة علاقات سياسية عسكرية مع الولايات المتحدة مستقلة ومنفصلة عن بريطانيا ، كما رفضت واشنطن كل طلب لإرسال بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر أو مساهمة مصر في حلف الأطلسي أو حلف للشرق الأوسط يكمل حلف الأطلسي.

واعتبرت واشنطن أن معارضة مصر للوجود البريطاني مسألة خيالية . وهدد الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر ، ماك جى وكيل الخارجية الأمريكي المساعد في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٠ بأن مصر قد تتجه إلى الكتلة السوفييتية للحصول على السلاح الذي منعت بريطانيا تصديره في ١١ من سبتمبر ١٩٥٠ مع أن مصر دفعت ثمن جانب منه . ورأى الانجليز للتغلب على اعتراضات مصر ضد بقائهم ، أن تشترك الولايات المتحدة بقوات رمزية في مصر فاقترح مايكل رايت وكيل الخارجية البريطانية المساعد إنشاء قاعدة لحلف الأطلسي في أبو صوير يساهم في الدفاع عنها ضباط من سلاح الطيران الأمريكي ولكن الحكومة الأمريكية رفضت ذلك كما أبى ماك جى أن تقدم الولايات المتحدة التزامات عسكرية للدول العربية مثل دول حلف الأطلسي .

واقترح الانجليز عقد اتفاق ثلاثي يضم مصر وبريطانيا والولايات المتحدة ينظم الدفاع عن قاعدة قناة السويس ولكن الولايات المتحدة رفضت أية مسئولية وأية التزامات استراتيجية في مصر ، فإن واشنطن كانت تهتم ، في الحرب الباردة ، بإيران وتركيا والسعودية والعراق .

وقال لويس جونز مدير قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية أن النزاع المصري البريطاني لن يحل بشروط مصر أو بريطانيا وأن مايريده الغرب - كجد أبني - أن تبقى قاعدة السويس في أيد أمينة وأن تكون مستعدة إذا قامت الحرب . واقترح خبراء الشرق الأوسط في واشنطن أن الحل يكمن في وجود قوات من جنسيات متعددة في قاعدة السويس .

وقال ماك جى للمسؤولين المصريين في منتصف فبراير ١٩٥١ إن حياذ مصر عقبة أمام إقامة

حلف يعزز الدفاع الغربى ويقاوم السوفييت فى الشرق الأوسط .
وعندما أمتعت إيران بترويلها فى مارس ١٩٥١ فزعت الولايات المتحدة وأخذت تفكر فى الاستجابة
للاقتراحات البريطانية بإقامة منظمة سياسية عسكرية فى الشرق الأوسط .
وعبرت صحيفة « نيويورك تايمس » عن القلق الأمريكى فقالت فى ١٨ من يونية ١٩٥١ أن
الشرق الأوسط هو أضعف حلقة سياسية وعسكرية ونفسية فى الحلف العالمى ضد الشيوعية .

* * *

ويوافق مؤتمر حلف الأطلسى فى ٢١ سبتمبر ١٩٥١ فى أوتوا على قبول تركيا وإيران عضوين
كاملين فى الحلف لأسباب كثيرة منها أنه يمكن لتركيا فى هذه الحالة أن تنضم إلى قيادة الشرق
الأوسط .

ويجد دين انتشيسون وزير الخارجية الأمريكى أن قيام قيادة للشرق الأوسط يحول دون مزيد
من تدهور النفوذ البريطانى .

ويقدم سفراء بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا إلى مصر يوم ١٣ من أكتوبر عام
١٩٥١ مذكرة يدعونها لتكون عضوا مؤسسا فى قيادة الشرق الأوسط الجديدة .
ويكون هدف الدول الأربع من قيام هذه القيادة أن تبقى القوات البريطانية فى مصر خلف
واجهة متعددة الجنسيات وحتى لايهتم العرب بفلسطين .

ولكن هذه الدول ارتكبت خطأ وهى تفعل ذلك فقد قدم الاقتراح لمصر باعتباره خطة بريطانية
تؤيدها الدول الثلاث ، لتسوية الخلاف بين بريطانيا ومصر ، بشأن الجلاء والدفاع عن الشرق
الأوسط .

ولكن الخطأ الأكبر أن دعوة مصر قدمت بعد خمسة أيام من اعلان مصطفى النحاس باشا
رئيس وزراء مصر فى البرلمان إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦

وتضايف بريطانيا قواتها فى مصر من ٤٠٠ ر ١٠ جندى إلى ٨٠ ألفا فى نوفمبر ١٩٥١ .
وترفض الولايات المتحدة الاعتراف بفاروق ملكا على مصر والسودان كما تعلن أن إلغاء
المعاهدة عمل غير شرعى .

ويزور رئيس وزراء إيران ، محمد مصدق مصر ، فى ٢٢ من نوفمبر ويعترف بفاروق ملكا على
مصر والسودان ويناقش مع مصطفى النحاس الوزراء فكرة إقامة كتلة محايدة تضم إيران ومصر
وباكستان ، مما يضاعف الفجوة بين مصر والولايات المتحدة ويجعل واشنطن أكثر التصاقا بلندن
ضد القاهرة .

ونوقش موضوع التدخل الأمريكى فى مصر فى حلقة دراسية عقدها مجلس العلاقات الخارجية
الأمريكية فى ١١ من ديسمبر عام ١٩٥١ ، قبل ستة أسابيع من حريق القاهرة .
قال جورج لويس جونز مدير قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بضرورة إبعاد
العصابة القديمة من السياسيين المصريين فهم ليسوا أكفاء لتسليم دولهم للغرب !
وأضاف :

« هناك مجموعة من شباب الضباط متوسطى المرتب الذين درسوا فى المعاهد العسكرية فى

الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا . وهذه المجموعة يجب الاتصال بها حتى تقوم قيادة الشرق الأوسط .

وكانت الولايات المتحدة ، قد قدمت منحاً لثمانية من الضباط المصريين للتدريب في الولايات المتحدة طبقاً لبرنامج المساعدات المتبادلة « وتبين فيما بعد أن ستة منهم من الضباط الأحرار !!
وطالب جونز « بالاهتمام بالعسكريين الشباب في مصر » .

وكان الدبلوماسيون الأمريكيون يشيرون إلى كمال أتاتورك باعتباره النموذج المثالي ، للتطور السياسي العربي .

قال لويس جونز في اجتماع المجلس « أنجح حكومة في الشرق الأوسط هي الحكومة التركية » .
وقال المجلس « تنتظر وزارة الخارجية الأمريكية إلى العسكريين في دول الشرق الأوسط باعتبار أنهم يمكن أن يكونوا شركاء لأمريكا في الحرب الباردة المشتعلة ضد السوفييت » .

وقال المجلس إن هؤلاء الضباط المقهورين بالفساد يريدون تخليص شعوبهم من الاستعمار لبناء جيش قوى واقتصاد حديث . وهؤلاء الضباط يخشون وقوع ثورة شعبية فجائية من الجماهير .

وتطورت فكرة إنشاء قيادة للحلفاء في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٠ بإقامة قوات لبريطانيا ودول الكومنولث في مصر تدعمها قوات محلية وأخرى من حلف شمال الأطلسي بحرية وجوية .
وأبدى أعضاء الحلقة الدراسية مخاوفهم من أن التدخل الأمريكي سيؤدي إلى اتهام الولايات المتحدة بالامبريالية .

ولكن الاجتماعات انتهت إلى ضرورة تغيير الوضع السياسي القائم في مصر لحماية المصالح العسكرية الأمريكية فإن الولايات المتحدة أرادت مد نفوذها لمصر . واعتبرت أن ذلك حق للولايات المتحدة نتيجة للحرب الباردة خاصة وأنه لا يمكن الدفاع عن وجود الاستعمار البريطاني في مصر .
ورأت واشنطن من حقها ذلك لعناد مصر ، وعجز إنجلترا . وقالت سيكون هذا التدخل مؤقتاً وليس دائماً .

وفي أواخر عام ١٩٥١ كانت واشنطن وجمال عبد الناصر يتساءلان في وقت واحد :
- إذا لم يقر الجيش المصري إصلاحاً سياسياً واقتصادياً فمن يفعل ذلك ؟

بعث القائم بالأعمال الأمريكي في لندن هولمز يوم ٧ من يناير عام ١٩٤٩ إلى دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي يقول :

« أبلغني مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية بأن الأمور في مصر تسير من سيئ إلى أسوأ . ويبدو أن قيام الثورة أمر محتم » .

وكتب جيفرسون كافري ، السفير الأمريكي ، إلى واشنطن في نوفمبر عام ١٩٥٠ عن انتشار شائعات خاصة بحدوث انفجار وشيك في مصر .

وفي أغسطس ١٩٥١ قال مجلس الأمن القومي الأمريكي أن الموقف في الدول العربية تدهور بدرجة تفوق كل التوقعات .

وفي يولييه ١٩٥٢ حذر هنري بايرود وكيل الخارجية الأمريكية من أن « الفضل في إيجاد مخرج للنزاع المصري - البريطاني سيفضي إلى اندلاع المظاهرات والقتال التي قد لا تستطیع الحكومة المصرية السيطرة عليها » .

ولذلك ظل الأمريكيون يتابعون الموقف بعناية ..

أوفد بيرتون بيرى مساعد وزير الخارجية الأمريكية كيم روزفلت رجل المخابرات المركزية الأمريكية إلى القاهرة ، وهى تحترق في ٢٦ من يناير ١٩٥٢ ، يحاول للمرة الأخيرة ، تحقيق أمل واشنطن في قيام ثورة سلمية « من فوق » وإصلاح الملك الفاسد .

وينجح روزفلت في إقناع الملك فاروق ورجاله بتعيين على ماهر رئيسا للوزراء ، كما يقول الأمريكيون .

وفي شهر مارس أعرب كيم روزفلت عدوله عن فكرة تحقيق الثورة السلمية بقيادة فاروق لأن محاولات إصلاح الملك والسياسيين العجائز غير مثمرة فقد فشلت المحاولة تماما .

وفي يونيه كانت الولايات المتحدة قد نجحت تماما في إزالة النفوذ البريطاني السياسي وإبعاد ، هذا النفوذ ، عن صاحب الجلالة الملك فاروق الذى أصبح يتطلع إلى الولايات المتحدة طلبا لتأييدها بل إن السفير الأمريكى أصبح وسيطا بين صاحب الجلالة وزعماء مصر السياسيين وباشواتها ! ولكن الولايات المتحدة التي حلت محل الانجليز ، كانت غير قادرة ، أو غير راغبة في الحد من نزوات صاحب الجلالة الملك فاروق !

* * *

كان مايلز كوبلاند رجل المخابرات الأمريكية أول من أشار إلى أن لوكالة المخابرات المركزية دورا في ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ .

قال في كتابه « لعبة الأمم » الذى صدر عام ١٩٦٩ .

« أول العناصر التي لمسنا ضرورة وجودها توفر شخصية ما مثل عبد الناصر بالذات . ويعبارة أخرى فإن « ناصرا ما » كان من ضمن العناصر الحيوية للمرحية التي عزمنا على إخراجها » . وقال :

« لم يخف دين اتشيسون وزير الخارجية شغفه بدبلوماسية ماوراء الكواليس ، بل دفعة اهتمامه بذلك لأن يطلب من وكالة المخابرات المركزية إعارته كيرميت روزفلت ليراس - وبسرية تامة - لجنة ضمت الإخصائيين بالشئون السياسية في كل من وزارتي الخارجية والدفاع والأعمال التجارية والجامعات الأمريكية لدراسة شئون العالم العربى وترتيب المشاكل تبعا لأهميتها واقتراح الحلول لها » .

وقال :

« كنا بحاجة إلى حاكم عربى يجمع يكتلى يديه سلطات تفوق كل شيء لم تيسر لحاكم عربى آخر لاتخاذ قرارات تنفر منها الشعوب وتاباها » .

وقال :

« رحل كيرميت وروزفلت إلى مصر وأمضى الشهرين الأولين من عامي ١٩٥٢ ليحاول تنظيم ثورة سلمية في مصر تحت قيادة الملك فاروق نفسه ، يصفى فيها النظام القديم ويستبدله بنظام جديد ، مطوقاً بذلك محاولات الثورة المتكررة ضده .

وكان روزفلت مفوضاً بأن ينتقل إلى المخطط الثاني إذا واجهته صعاب في إخراج المخطط الأول إلى حيّز الوجود .

ولم يكن المخطط الثاني يعني سوى البحث عن زعيم « مجنون سلطة » أو زعيم للواجهة أو الاثنين معا » .

وقد اضطر روزفلت في مارس ١٩٥٢ إلى أن يرفع يديه مستسلماً وموافقاً على أن الجيش وحده قادر على مواجهة الموقف المتدهور في مصر ، وعلى إقامة حكم يستطيع الغرب أن يقيم معه علاقات وتقامه » .

وقال

« انتهت روزفلت إلى أن لقاءاته في مصر أفهمته أن لجميع من قابل من الضباط علاقة وثيقة بضابط استوعب كلياً شروط أى استيلاء على السلطة والمحافظة عليها ، وأنه لا محالة مقدم على هذا .

وقد تأكد أن هذا الضابط أدرك تماماً مقاصدنا ومراميها وقبل التزامنا بتسديد تكاليف تحقيقها . ولم يعد عسيراً قيام أى تقاهم متبادل وعلاقات وطيدة عندما يحين الوقت المناسب » .
ومعنى هذا كله أن المخاضات الأمريكية أعدت المسرح السياسى المصرى للانقلاب وأن محمد نجيب سيكون زعيم الواجهة وجمال عبد الناصر مجنون السلطة وأنه سيتقاهم مع الولايات المتحدة في الوقت المناسب .

وبعد نجاح الحركة قال مايلز كوبلاند .

« غمرت المسئولون في واشنطن موجة من السرور نتيجة الانقلاب ، وأدركوا جميعاً أنه أصبح في حوزتهم على المسرح العالمى لاعب جديد من الطراز الذى بذلوا قصارى جهدهم للعثور عليه ، وأن كل ما سيضعونه معا من الخطط سيحظى بنسبة عالية من التعاون المثمر واحتمالية ضئيلة من الخلاف والشجار » .

في كتابه « فاروق ملك مصر » قال المؤلف برارى سان كلير باك برايدن الأمريكى استغلوا كراهية المصريين للإنجليز فشجعوا حركة الضباط الأحرار أو تسامحوا معها .

وقال الكاتب إن إحدى السيدات المقيمت في القاهرة قالت إنها شاهدت أحد المسئولين في السفارة الأمريكية يجلس بجوار جمال عبد الناصر في سينما ريفولى بالاسكندرية في ديسمبر عام ١٩٥١ .

ومن الواضح أن هذه الكذوبة فإن جمال عبد الناصر لم يظهر علانية قبل الثورة ، مثل السادات ، وبذلك لا يمكن أن يكون أحد - رجل أو امرأة - وبالأذا من الأجانب قد تعرف عليه قبل سبعة شهور من الثورة .

وفي كتاب « وكالة المخابرات المركزية الأمريكية » قال الكاتب اندرو تاللي إن الوكالة ساعدت في طرد فاروق وإنها كانت تعرف عبد الناصر ومناوراته الخفية .
ويقول المؤلف إنه من المحتمل في يناير عام ١٩٥٢ أن تكون الولايات المتحدة وبريطانيا قد قررتا أن فاروق يجب أن يذهب .
وقال المؤلف إن عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية كانوا قريبين من الضباط الأحرار ودعموا قواتهم وأعطوا الضوء الأخضر للانقلاب .
وفي كتاب باري روبين « أمريكا والثورة المصرية ١٩٥٠ - ١٩٥٧ » كرر ماكتبه كوبلاند .
قال :

« تلقت الولايات المتحدة بعض المعلومات ، ولكنها لم تتورط في الانقلاب .
وكان المسئولون الأمريكيون يحدوهم الأمل ، عقب حريق القاهرة ، في أن يظهر رئيس وزراء قوى يستطيع السيطرة على زمام الموقف .
وفي أواخر مارس كان روزفلت على علم بالثورة المتوقعة ، وبدور ناصر كزعيم للضباط الأحرار ، وهي مجموعة اعتبرت السفارة الأمريكية منظمة تصحيحية خالصة يقتصر اهتمامها على الشؤون العسكرية » .

وفي كتاب جون رافيلانج « ارتفاع وسقوط وكالة المخابرات المركزية » . قال : « إن الوكالة ساعدت جمال عبد الناصر في الوصول إلى السلطة . وكانت السياسة البريطانية ترى استمرار نظام فاروق بينما رأى الشقيقان جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية والان دالاس مدير الوكالة أن ذلك يعتبر بمثابة دعوة للشيوعيين لقلب نظام الحكم .

وقد نصح كيرميت روزفلت قادة الانقلاب ومولهم ضد السياسة البريطانية » .
ولكن كوبلاند نفسه قال بعد ذلك ، وفي كتاب لعبة الأمم أيضا
« سبق الانقلاب سيل من المعلومات تدفق من خلال تقارير المخابرات المركزية ، مشيرا إلى أن أحداثا ماستقع دون تحديد زمنها أو تحركاتها » .

.. ومن هذا يتضح أن المخابرات الأمريكية لم تدبر الانقلاب ولا تعرف الكثير عنه!
في كتاب جوفري ارونسون « سياسة الولايات المتحدة نحو مصر من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٦ قال إن بيل ليكلاند السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية المختص بالشؤون السياسية كان ضابط الاتصال بين السفارة والضباط الأحرار .

وليكلاند — ٢٩ سنة — عمل في أنقره وميونخ وهما موقعان شديدا الحساسية والأهمية في الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو ، وهو ضابط بحري سابق ، وقد ساعده شبابه وماضيه العسكري على أن يصابق الضباط الأحرار وبالذات جاره جمال عبد الناصر .

وقد أبلغ جمال عبد الناصر السفير الأمريكي كافري عن طريق ليكلاند بأن الضباط الأحرار يرغبون في صداقة الولايات المتحدة . وقد انتقد كافري بأن مساعدة الجيش هي العامل الوحيد الذي يضمن الاستقرار في مصر ومساندة الغرب . لذلك ، ونتيجة الارتباط بين عبد الناصر وليكلاند

فإن السفارة الأمريكية وواشنطن كانا على علم بأهداف الضباط الأحرار في النصف الأول من عام ١٩٥٢ .

ولكن من المشكوك فيه أن كافرى أو ليكلاند كانا يعرفان خطة الضباط الأحرار التى تقررت في يوليو ١٩٥٢ »

وفي كتاب « حبال من رمال » اعترف رجل المخابرات الأمريكية ويلبور كرين أيفلاند باشتراك الوكالة في الانقلاب .

وقال أيفلاند إنه بعد عشرين عاما من الانقلاب ، في عام ١٩٧٢ ، ناقش مع كيرميت روزفلت مقاله كوبلاند عن اتهام الوكالة بأنها رتبت طرد فاروق فقال كيم روزفلت :

« لو أنى حقيقة طرقت فاروق ماكنت قد حصلت على ثقة زبائنى من الملوك .

وكان كيرميت روزفلت قد استقال من عمله في المخابرات ، واشتغل في إحدى شركات البترول خارج الولايات المتحدة ، ومن هنا حرص على استمرار صلته بملوك وأمراء وزعماء الخليج ولذلك نفى أن تكون له صلة بعزل الملك » .

وقد استبعد كتاب « المخابرات البريطانية والعمل السرى » أن يكون لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية دور في انقلاب الجيش المصرى .

وقال المؤلفان جوناثان بلوك وباتريك فيتزجيرالد :

« راجت شائعات بأن الوكالة ساندت حركة الجيش ، ويبدو غريبا أن تغامر الوكالة بالإساءة إلى حلفائهم البريطانيين » .

* * *

ولقد نشر الكثير عن علاقة الثورة بالأمريكيين .

قيل أن عبد الناصر قام بالثورة وهو يعلم أن الانجليز تمهدوا له بعدم التدخل .

وقيل إن للمخابرات الأمريكية صلة ببعض الضباط .

وقال أحمد مرتضى المراغى « وزعت المخابرات الأمريكية تقارير على الضباط عن الثورة الكوبية »

ولكن الواضح أن كل الكتب التى ألفها رجال المخابرات الأمريكية عن صلة الوكالة بالثورة ، وتدبيرها له ، صدرت بعد القطيعة بين جمال عبد الناصر والولايات المتحدة وبشرائه لصفقة السلاح التشيكية ، واقتناع الأمريكيين بأن جمال عبد الناصر قد انحاز نهائيا للسوفييت .

وزاد تدفق هذه الكتب بعد هزيمة مصر عام ١٩٦٧ ، ورغبة المخابرات الأمريكية التى كان لها دور في تلك الهزيمة ، في الإجهاز على جمال عبد الناصر بتلويث سمعته وإظهار ارتباط الثورة بالولايات المتحدة

وقد نشر مايلاز كوبلاند كتابا آخر عام ١٩٨٩ اسمه « لاعب اللعبة » قال فيه إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التقت في القاهرة ثلاث مرات بلجنة من الضباط الأحرار وذلك قبل أربعة شهور من الثورة وأن جمال عبد الناصر حضر للقاء الثالث . وتم الاتفاق معه على أن

تتلخص مهمة حكومتها الجديدة في وجود جماهير متعلمة ، وطبقة متوسطة كبيرة ، ومستقرة ، وإشاعة شعور بين أبناء الشعب المصري بأن هذه الحكومة ليست مفروضة من الانجليز أو الأمريكيين أو الفرنسيين أو الأتراك » .

ولو أن هذه الرواية كانت صحيحة لكان كوبلاند قد ذكرها في كتابه « لعبة الأمم » وإلّا كان قد نشر صور اللقاء ادعى أنها التقطت أثناء الاجتماعات !!

وعلى أية حال فإن أجهزة المخابرات لاتذبح وشانقها .. أبداً ، وإن كان بعض أفرادها ، المتطرفين عليها ، والذين أحيلوا إلى المعاش ، أو طردوا من الوكالة ، يتكلمون ويكتبون مذكراتهم .

وقيل إن نجاح الضباط الأحرار في انتخابات نادي الضباط جذب اهتمام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وفي الوقت ذاته سعى الضباط إلى إقامة الاتصالات مع الأمريكيين حتى لاتواجه الثورة عداء أمريكا عند القيام بها أو بعد نجاحها .

وكان الأمريكيون من ناحيتهم حريصين على تخفيض نصيب الانجليز من بتروال الشرق الأوسط ، والحد من نفوذهم السياسي ومنع اختراق السوفييت .



كان أول قرار لمجلس القيادة إيفاد على صبرى إلى أيفانز مساعد للمحق الجوى الأمريكى لإبلاغه بأن الثورة قامت لأسباب داخلية .

وكان هدف الثورة من ذلك ألا تتكرر تجريبتين اليمتين في التاريخ المصرى المعاصر الأولى عندما تمرك الانجليز وتدخلوا عسكريا ضد أحمد عرابى لمصلحة الخديو محمد توفيق عام ١٨٨٢ وغزوا مصر واحتلوها عسكريا حتى تلك الساعة .

أما التجربة الثانية فقد حدثت يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ عندما حاصر الانجليز قصر عابدين في القاهرة وأرغم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون - اللورد كيلرن - الملك فاروق على تعيين مصطفى النحاس باشا رئيسا لوزراء مصر .

وإذا كان الملك فاروق قد اعتمد على الولايات المتحدة لكبح جماح أيمن أو الحد من تصرفاته فإن الضباط الأحرار كرروا التجربة نفسها وأرادوا من الولايات المتحدة الضغط على أيمن حتى لايتحرك الجيش البريطانى لإنقاذ فاروق !

وفي مذكراته قال عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة :

« كنا نرى ضرورة تجنب الصدام مع القوات البريطانية المعسكرة في منطقة القناة وأن نعمل على تحييدها بعد نجاحنا في الخطوة الأولى حتى لاتتحرك لمقاومة الانقلاب .

اتفق على أن نبخ السفير البريطانى بأن الجيش المصرى تحرك لأمور داخلية ولغرض مطالبة السلطات المصرية ببعض المطالب الخاصة به ، وأننا حريصون على مصالح الأجانب وحماية أرواحهم ، ومحذرين في نفس الوقت من أى تدخل من القوات البريطانية سيدفعنا للتصدى لها والاشتباك معها . وستشترك معنا في هذا التصدى منظمات وهيئات شعبية .

وكانت للمشكلة أمانا كيف يمكن الاتصال بالسفير الأمريكى لإبلاغه تلك الرسالة وكانت الساعة حوالى الرابعة من صباح يوم ٢٣ يوليو .

ولما كنت أعرف مدى صداقة على صبرى - وكان مديرا للمخابرات الحربية في قواتنا الجوية - بالملحق الجوى الأمريكى بالقاهرة (إيفانز) لذا اقترحت على باقى الزملاء فكرة استدعاء على صبرى لإبلاغ السفير الأمريكى عن طريق الملحق الجوى بالإنقلاب ، على أن يقوم السفير الأمريكى بإبلاغ السفير البريطانى بتلك الرسالة .
وانتصمت بعل صبرى تليفونيا وطلبت منه الحضور إلى القيادة العسكرية ، وكلف بإبلاغ هذه الرسالة وقام بها .

قال لى خالد محبى الدين عضو مجلس قيادة الثورة أن « هدف جمال عبد الناصر من ذلك تأمين الثورة . ولم يكن باستطاعة جمال عبد الناصر الاتصال ببريطانيا أو الاتحاد السوفيتى » .
وأجمع كل المراقبين على أن الأمريكين ساعدوا الثورة في أيامها الأولى بإقناع الملك بالاستسلام وإقناع الانجليز بعدم التدخل ..

قالت صحيفة « نيويورك تايمس » في اليوم التالى - ٢٤ يولييه - إن وزارة الخارجية الأمريكية اعتبرت الثورة مسألة داخلية مصرية وإنها نتيجة لظروف داخل الجيش ومؤامرات القصر .. وذلك على أساس معلومات السفارة الأمريكية .
وكانت الحكومة الأمريكية تأمل كسب محمد نجيب إلى فكرة قيادة الشرق الأوسط إذا ضمنت له الأسلحة والمعدات العسكرية .

وفي مذكراته قال دين اتشيشون إن التغيير الذى جرى في مصر اعتبرناه عاملا مشجعا هادئا كما اعتبر الرئيس ولسون الثورة الروسية في فبراير عام ١٩١٧!
ويضيف عبد اللطيف البغدادي أن الاتصال بالسفير الأمريكى « كافرى » كان عاملا مساعدا في توثيق العلاقة بين أمريكا ومصر في السنين الأولى من الانقلاب حتى أنها أعطت انطبعا خاطئا عند البعض ، فيما بعد ، على أن الثورة كانت على اتصال مسبق بالأمريكين قبل قيامها .
ومن هذا يتضح أن إيفانز هو أول أمريكى اتصلت به الثورة المصرية .

قابلت في واشنطن كيرميت روزفلت في ١٤ ديسمبر عام ١٩٨٤ ، وكان عجوزا مريضا ، وربما كان يهيمه في تلك اللحظة أن يتكلم إبراء لزمته وللتاريخ .

روى لى القصة كاملة

قال إنه كان يقوم بالتدريس ويعد رسالة دكتوراه عن وسائل الدعاية عندما اتسع نطاق الحرب العالمية الثانية
دعاه ذلك لكتابة مقال عن ضرورة قيام الولايات المتحدة بإنشاء منظمة تقوم بالعمليات السرية .

لم ينشر المقال بل أرسله إلى بيل دونوفان الذى دعاه للعمل معه في مكتب الخدمات الاستراتيجية الذى تحول - فيما بعد - إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .
وانتدب دين اتشيسون - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية حينئذ ، وزيرها فيما بعد - للقيام بمهمة في مصر قبل أن يوفده إلى إيطاليا .

وفي مصر تعرف على عدد من الشخصيات أصبحوا أصدقاء له بينهم الدكتور أحمد حسين الذي تولى وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة الوفد وسفيرا لمصر في واشنطن عقب الثورة . انتهت الحرب فطلب إليه اصدقائه أن يحضر إلى القاهرة ليلتقى — كما اكادوا له — بالرجل الذي سيصبح الملك فاروق عن عرشه ويجلس مكانه . قال لهم إنه لا يستطيع — كموظف في الحكومة الأمريكية — أن يلتقى ويتحدث ويحاور رجلا يتآمر ضد رئيس دولة صديقة ، حتى ولو كان ذلك الرئيس يستحق التوبيخ ! وعلى هذا الأساس أرجأ اللقاء إلى ما بعد قيام الثورة !!

وقام بالزيارة في يناير عام ١٩٥٣ . وكان اللواء محمد نجيب — رسميا — رئيس الدولة . ولكن وضع — بغير شك — أن جمال عبد الناصر هو الذي يتولى مقاليد الأمور .

أبلغ ذلك لهنري بايرود وكيل الخارجية المساعد الذي اختبر بعد ذلك عام ١٩٥٥ سفيرا للولايات المتحدة في القاهرة فصدق ما قال وأمن به .

أما السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري ، الذي كان يداعب كيم روزفلت طفلا ويضعه على ركبتيه عندما كان ملحقا شابا في أسبانيا خلال الحرب العالمية الأولى، فإنه لم يأخذ كلامه جدية ، وظن أن محمد نجيب هو قائد الثورة الحقيقي !



وفي واشنطن قابلت اللقنانت كولونيل دافيد ايفانز مساعد الملحق الجوي الأمريكي في القاهرة ليلة قيام الثورة .

وجدت ايفانز مسغولا عن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والصين الوطنية بعد أن اعترفت بإبلاده بالصين الشعبية وقطعت علاقاتها « العنينة » بالصين الوطنية ! ودافيد ايفانز يستطيع أن يروى كثيرا من الأسرار عن علاقة الثورة بأمريكا . كان دافيد ايفانز في الثالثة والثلاثين من عمره عند قيام الثورة .

وصل إلى مصر في أكتوبر عام ١٩٥١ تخرج من كلية مخابرات الدفاع الأمريكية ودرس علوم المخابرات وتخطيط العمليات في المحيط الهاسفيكي .

وقد ظل في مصر حتى يوليو عام ١٩٥٤ واستطاع أن يوثق صلته بضباط الجيش وسمعهم كثيرا قبل الثورة وهم يقولون : — إن حكومتنا عميلة للاستعمار . قال لي ايفانز :

— كنت أشجع الضباط على أن يمارسوا استقالاتهم وأن يكونوا مصريين . وكنت أثير معهم قضية القومية العربية . وكنت أقول لهم : مهما شق الفرنسيون قناة السويس فإنها ستبقى جزءا من أرض مصر .

وقد شجع ذلك الضباط على الثورة !

وقال لي دافيد ايفانز :

- عرفت بالثورة قبل على صبرى وذهبت إليه في سلاح الطيران استفسر منه وطلبت منه
يسأل .

وقد عاد إلى يقول إنه عرف بحركة الضباط الأحرار وأن أخاه واحد منهم !!
وأضاف :

- لم يكن مندوب وكالة للمخابرات المركزية في القاهرة يعرف شيئا عن الثورة . ولكنى كنت أعلم
أن شيئا ما سيحدث في مصر . وقبل عشرة أيام من قيام الثورة أبلغنى على صبرى أن محاولة لثورة
ستحدث أو أن إنذارا سيوجه للملك فاروق .

وقد قابلت على صبرى نحو ٤ أو ٦ مرات خلال شهر يوليو . وكان مصدر معلومات لى .
وفى رأى أن الثوار أبلغونا مقدما بحركتهم حتى لا يأتى رد فعل الولايات المتحدة شيئا أو
معاديا لهم .

وأضاف أيفانز لى .

- خلال الأسبوع الأول للثورة لم يكن لنا مصدر للأخبار !

وأضاف :

- في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٢٢ من يوليو طلبت على صبرى في منزله فقالت لى
زوجته إنه خرج قبل ساعتين أو ثلاثة .

وكنتم أقيم في شارع المرعشيل بالزمالك فجاءنى على صبرى في الرابعة صباحا وأيقظنى من
النوم وأبلغنى بقيام الثورة وأهدافها قائلا .

- هذه ثورة غربية قامت لتحقيق حياة أفضل للمصريين وإقامة الديمقراطية على الأسس
الغربية .

ولم يقل على صبرى أبدا أنهم يفكرون في عزل الملك للتخلص من الفساد .

وقال على صبرى إنه يريد إبلاغى رسالة من مجلس القيادة لإبلاغها للقائد البريطانى في منطقة
القنال .

وكان للانجليز أيامها ٩٧ ألف جندى من أحسن الجنود المدربين في الامبراطورية .

قلت :

- لست مخولا سلطة الاتصال بالانجليز . وليست لى وسيلة لأفعل ذلك . وكل ما أستطيع عمله
إبلاغ رسالتك إلى سفيرى - السفير الأمريكى - للاتصال بالانجليز ولا أعرف ماذا سيفعل
بالرسالة .

قال على صبرى :

- هذا يكفى .

اتصلت بعمال تليفون السفارة واسمه شحاته الذى كان يعرف كل مايجرى في مصر أفضل
من الملك ، وربما كان رجل الملك داخل السفارة !

وكان السفير كافرى في بيته بالاسكندرية فأوصلنى به .

قلت للسفير :

ـ أرجو أن تسمعني بعناية .

وأبلغته الرسالة .

قال كافرئى :

ـ سارى ماذا أفعل .

ولم يقل لى شيئا . ولكنى واثق من أنه فعل شيئا .

قال خالد محبى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فى حديث صحفى بعد سنوات :

« كان على صبرى ـ ضابط مخابرات سلاح الطيران ـ فاتصل به مساعد الملحق الجوى الأمريكى فى القاهرة ، وقد أدرك هذا الرجل أن هناك شيئا ما فى الجيش . فسأل على صبرى عما إذا كانت هذه الحركة شيوعية أو لها ميولا شيوعية .

وقال له بصراحة مطلقة :

ـ إذا كانت للحركة أية ميول شيوعية فسوف تتحرك أمريكا وبريطانيا معا لإيقافها .

فأكد له على صبرى العكس تماما . وقال :

ـ الحركة أبعد ماتكون عن هذه الميول .

وكانت كل الاتصالات تتم بمعرفة عبد الناصر .

وروى على صبرى قصة إبلاغه النبا للسفارة الأمريكية فقال فى حديث لمجلة «الوطن العربى» .

« رن جرس التليفون وإذا بهم يطلبون منى التوجه إلى القيادة .

دخلت إلى مكتب يجلس فيه جمال عبد الناصر وبعض زملائه وكان رنين التليفونات لا ينقطع والخطة فى الخارج قيد التنفيذ خطوة خطوة ، بنجاح تام .

كانت لدى المجتمعين خشية من تدخل الانجليز ، وكان الملك فى الاسكندرية وكانت لى علاقات متعددة بالسفارات الأجنبية بحكم عملي كرئيس لمخابرات سلاح الطيران .

كان من طليعة هذا العمل أن أكون على صلة مستمرة بالملحقين العسكريين فى هذه السفارات وكانت لى علاقات شخصية مع الأمريكيين ، فقد سافرت فى بعثة عام ١٩٥١ إلى الولايات المتحدة دامت أربعة أشهر عشتها فى قاعدة جوية لدراسة الأمن المركزى المعلومات وتحليلها والاستكشاف وغير ذلك وكان هذا التدريب قاصرا على مواطنى دول حلف الأطلسى .

لذلك كلفت بالاتصال بالسفارة الأمريكية لأبلغ رسالة تحذيرية أشبه بالتهديد .

ولم أفكر مطلقا فى الاتصال بالانجليز حتى لا يصل بهم الظن إلى أننا فى مركز ضعيف ، ولم يكن ممكنا أيضا أن نهددهم . وكانت الساعة تشير إلى الثانية أو الثالثة صباحا ، ولم نستول بعد على القاهرة أو الإنذاعة .

أخذت السيارة وقدمتها بنفسى إلى منزل الملحق الجوى الأمريكى فى الزمالك .

لم يكن نائما ، فما أن ضغطت على الجرس حتى فتح لي الباب بنفسه ، متسائلا :

— ماذا حدث ؟

وكان قد علم !

أبلغته الرسالة .

قلت له :

— هذه الحركة داخلية في القوات المسلحة وليست لها أهداف سياسية إلا إصلاح القوات المسلحة وتطهيرها من القيادات الفاسدة ولا نطلب إلا أن يتصل السفير الأمريكي بالسفير البريطاني ويبلغه ذلك ، حتى لا يحدث أى تدخل من جانب القوات البريطانية ، من شأنه أن يؤدي إلى مذبحة ، لأن الجيش لن يستسلم .

وقد أخبرني فيما بعد بأنه كان يعلم بأن الثورة ستقوم ليلة ٢٣ يوليو .. وإن كنت أشك في ذلك. وكان الأمريكيون مرتاحين ، لأن الذى عناهم أولا أن القائمين بالحركة ليسوا يساريين وكان اهتمامهم الأساسى ألا تكون حركة شيوعية . وكانت معرفتهم ببعض الشخصيات هى التى طمأنتهم ودفعتهم لاتخاذ موقف محايد .

ومالم يذكره على صبرى قاله آخرون من الذين ألفوا عن الثورة وكتبوا تاريخها فقد اجتمعوا على أن على صبرى أوقف عند مدخل القيادة بعد استدعائه لأنه لم يكن يعرف كلمة السر .. وبالتالي فلم يكن من قيادة الحركة ، ولم يكن يعرف موعد قيامها .

وإذا كان على صبرى لا يدري فمن باب أولى أن أيفانز لم يكن يعرف !

ويوجد دليل آخر على أن كافرى لم يكن مشاركا في الحركة . فقد أبرق في الرابعة من مساء ٢٥ يوليو بالتفاصيل الجديدة التى عرف بها . قال :

« تشير معلومات إضافية إلى أن مائة وتسعين من كبار الضباط قد اعتقلوا حتى الآن في القاهرة .

وقام بعملية التخطيط الأساسية للإنتقال عشرون ضابطا « مثاليا » ، بينهم عدد من الإخوان المسلمين .

وقام بتنفيذ الإنتقال ٣٠٠ وأعلى رتبة فيهم هى البكباشى وضابط برتبة لواء هو الوحيد الذى قاوم وقد أصيب مع ضابط آخر « بجراح طفيفة » .

وسيمت السماح « للشرفاء » ، ولكن غير الأكفاء من المعتقلين بالاستقالة ، أما الخونة فيقدمون إلى مجلس عسكري .

واستقبل الضباط الأصغر سنا الذين لم يشاركوا في الإنتقال هذه الحركة بحماس .

ولكن المؤكد أن السفارة الأمريكية كانت أول سفارة غربية عرفت أسماء أعضاء لجنة القيادة

فقد أبرق جيفرسون كافرى يوم ٢٠ يوليو إلى واشنطن بالأسماء التسعة وهم :

« البكباشى جمال عبد الناصر (مشاة) والبكباشى أنور السادات وقائد الجناح عبد اللطيف بغدادى وقائد الجناح جمال الدين مصطفى سالم والصاغ عبد الحكيم على عامر (مشاة) والصاغ

خالد محيي الدين والصاغ محمد كمال الدين حسين (مدفعية) وقائد السرب حسن إبراهيم .
.. اسم واحد فقط لم تعرفه السفارة وهو صلاح سالم واكتفت بالقول أنه برتبة مقدم .
وكان صلاح سالم يوم الثورة برتبة صاغ « رائد » .
وعرف دافيد ايفانز أسماء أعضاء المجلس الاثنى عشر كاملة في ٢٥ سبتمبر بعد أن أضيف
الأعضاء الجدد ولكن ايفانز ظن منذ البداية أن محمد نجيب يرأس مجلس قيادة الثورة .

* * *

إن الولايات المتحدة كانت تأمل أن يعتدل القادة الجدد في سياستهم وأن يتعاونوا مع الولايات
المتحدة وأن يكونوا أقوياء في اتخاذ قرارات غير شعبية وإزالة العوائق التي تمنع مصر من الاشتراك
في النظام الدفاعي الغربي .

ومن ناحيتهم فإن قادة مصر الجدد كانوا متفائلين بالموقف الأمريكي للتشابه بين حركتي
التحرير في مصر والولايات المتحدة ضد بريطانيا .

وكان القادة الجدد في حاجة إلى مساعدة من أمريكا في السلاح والتدريب .
ومن هنا كانت هناك مصالح مشتركة للطرفين . ولذلك قامت الشائعات بأن هناك علاقة سابقة
بين الثورة والولايات المتحدة وأن الدبلوماسيين الأمريكيين كانت لهم اتصالات مع الضباط
الأحرار .

ولكن هذه الادعاءات لم تتأيد أبدا .
وعلى أية حال فإن اتصالات الثورة مع السفارة الأمريكية في الساعات الأولى لقيامها تدل على أن
الضباط الأحرار كانوا يعرفون حقيقة الموقف الأمريكي منهم .
وما أن بدأ الاتصال بين الضباط الأحرار والأمريكيين حتى أصبح السفير الأمريكي الوسيط مع
انجلترا .

وكان كافرئ هو الذي أكد للسفارة البريطانية أن مصالح الإنجليز ستحترم .
ولكن سياسة الولايات المتحدة في واشنطن كانت تنتظر لترى !

فاروق يستسلم

كل شيء في يد ضباط الجيش ، وبقيت مشكلة واحدة . فاروق .. ماذا يفعلون معه ..

حد نجيب :

نا في هذه المرحلة لم تكن قد وصلت إلى حد عزل الملك وإقامة جمهورية . ولكن اهتمامنا بخطأ المباشرة التي نعاني منها مثل ضعف القيادات الكبيرة ، وفساد رجال الحاشية ، الهاثلة التي إهبطت بصفقات الأسلحة .

، زكريا محيي الدين : « الخطوة في البداية كانت تغييرا داخليا في الجيش » .

لدى نجاح الثورة وتضامن الجيش في سيناء والاسكندرية معها ، والتأييد الفوري لها ، وامتناع الانجليز عن التدخل ، إلى التفكير في عزل الملك .

* * *

فكرة عزل الملك بعد أن اكتشفت الحركة ضعفه وخوفه .

لجداية شك كريسويل في أن هدف الثورة إما التخلص تماما من الملك فاروق ، أو تقليص سلطاته ، وبشكل دائم .

برقية له يوم ٢٣ من يوليو « هناك من يدفع العسكريين إلى ذلك » .

بعد ذلك :

« ثمة شك في أن الخطوة الأصلية تتضمن طرد الملك غير أن أكبر الاحتمالات تشير إلى جميع الواضح ، في مطالبة الملك بالتخلي عن العرش ، يرجع إلى شكوكه وعدم تأكده تحت القوات البريطانية سوف تتدخل .

واضحاً أن العصبية بادية على نجيب بالنسبة للموقف البريطاني ، ويبدو أنه لم الجداية - يؤيد بشكل كامل طرد الملك . ولكن لم يكن لدى فاروق شك ازاء الخطر حرض له » .

كرات ثروت عكاشة أكد ذلك . قال : « كنا نقصد إقصاء معوقات تحقيق أهدافنا واسناد كفاً رجال السياسة الموثوق في وطنيتهم وتقائهم » .

« قصاصري ماكانت تريد الحركة وقف الملك عند حده ، ورده عن طغيانه وتثبيت أركان » .

بعد نجاح الحركة في أسر غير متوقع - على حد تعبيره - اتصل به جمال عبد الناصر ليقهر القيادة ليلة ٢٤ - ٢٥ يوليو ليبلغه بما استقر عليه الرأي من خلع الملك .

سأله ثروت عكاشة عن مصير صاحب الجلالة قائلا :

« حسبنا خلع الملك وإبعاده دون إراقة دماء كما تعاهدنا .

قال جمال عبد الناصر :

« هذه نيتى الشخصية ، وإنى حريص على أن تظل ثورتنا بيضاء .

وسأل جمال عبد الناصر الضابط ، الذى أصبح بعد ذلك مديراً للمخابرات العامة صلاح نصر .

« ما رايك فى عزل الملك . نخشى تسخّل الأمريكين مع أننا قمنا بطمانتهم ؟

قال صلاح نصر :

« لاأظن أنهم سيقامرون على ورقة خاسرة .

ولم تذكرات صلاح نصر قال :

« يبدو أن فكرة عزل فاروق لم تكن قد تقررت بشكل حاسم » .

ومن الواضح أن رجال الجيش حتى يوم ٢٤ يولييه كانوا مستعدين للإبقاء على الملك .

ولكن قرر مجلس القيادة مساء ذلك اليوم - ٢٤ يولييه - عزل الملك بعد الرسالة البريطانية

لمحمد نجيب بعدم التدخل !

تحركت قوتان عسكريتان من ثكنات الجيش بالعباسية إلى الاسكندرية صباح الجمعة ٢٥

يولييه بالطريق الصحراوى فوصلتا قبل الغروب وعسكرتا فى الملعب الرياضى الكبير « الاستاد » .

تولى القيادة العقيد أحمد شوقي قائد قسم القاهرة وتآلف من ٤ كتائب مشاة والى مدرع

وأخر دبابات وعدد من بطاريات المدفعية . وكانت ضمن هذه القوات الكتيبة ١٢ مشاة التى قامت

بالعمل الأساسى ليلة الثورة وحققت نجاحها .



وصل محمد نجيب إلى الاسكندرية مساء الجمعة - ٢٥ يولييه - بالطائرة فاستقبلته الجماهير

هائفة « يحيا نجيب مصر منقذ مصر » .

ووصل مع محمد نجيب إلى الاسكندرية أيضا اليكباشى - المقدم - أنور السادات والمقدم زكريا

محى الدين والمقدم حسين الشافعى والمقدم عبد المنعم أمين ، والمقدم يوسف صديق واتخذوا مقرا

لهم ثكنات مصطفى باشا .

وزار اللواء محمد نجيب « الاستاد » ليلا للاطمئنان على هذه القوات وبات الضباط والجنود فى

« الاستاد » بملابسهم العسكرية .

وهكذا جمعت الاسكندرية لأول مرة بين الملك وقائد الانقلاب !

أحس المصريون فى مدينة الاسكندرية أن هذه اللحظات تسبق العاصفة ، خاصة وهم

شاهدون القوات تصل إلى الاسكندرية ، ويعرفون أن الملك فاروق ينتظر ، فى قصره ، مصيره .

توقع الشعب مواجهة بين الرجلين ولكن لم يعرف الناس كيف ستكون بين الملك وقائد الجيش !

وبدأ نشاط محمد نجيب باجتماع لأعضاء مجلس القيادة بقيادة القوات البحرية الذين أعلنوا

تأييدهم للحركة .

ووجد زكريا محى الدين أن الجنود الذين جاءوا من القاهرة مرهقون فتقرر تأجيل حصار

القصر الملكى إلى الغد .

ويلتقى محمد نجيب بعلي ماهر في المساء ، وكان معه سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة .

حاول محمد نجيب حبس نبض علي ماهر قائلا :

.. أفكر وضباطي في اتخاذ حل أكثر حسما ، وإلا عاد الملك إلى الأعباء القديمة .

ولم يضيف !

قال علي ماهر ، بعد ذلك ، لكريزويل :

.. أعتقد أن الضباط كانوا على حق في تقديرهم !

* * *

جلس نصف أعضاء مجلس القيادة في كتكات الجيش في معسكر مصطفى كامل بالاسكندرية

يجرون أغرب محاكمة للملك فاروق مساء ذلك اليوم ويحددون مصيره بعد خلع .

وكانت أمامهم ثلاث بدائل

* إعتقال فاروق ومحاكمته .

* السماح له بالرحيل .

* إعدامه فوراً بعد محاكمة سريعة أو دون محاكمة .

كان يمثل النيابة ، أو الادعاء ، جمال سالم .

قال :

.. قررنا عزل فاروق ، ولكننا لم نقرر مصيره .

وأخذ جمال سالم يصرخ قائلا .

.. في رأيي محاكمته على جرائمه في حق مصر وفلسطين .

وطالب بإعدام صاحب الجلالة . قال :

.. يستطيع الملك بالأموال التي هربها أن يحارب الثورة . والاستعماريون يستطيعون استعماله

كمخلب قط .

وكان محمد نجيب ، قاضي تلك المحاكمة ، على الحياد .. لايهمه حياة الملك أو موته قال .

.. في رأيي أنه مهما كانت جرائم الملك فإننا لا يجب أن نحاكمه أو نسجنه . لنتركه يقرر مصيره

ونلتفت نحن إلى مستقبل البلاد .

صاح جمال سالم .

.. لا يجوز أن نترك الملك حراً .

وأضاف :

.. تذكروا شهداء فلسطين .. تذكروا أن عليكم الانتقام لهم .

قال محمد نجيب .

.. اهتمامي الآن بمستقبل مصر .

وامتد النقاش إلى ما بعد منتصف الليل دون الوصول إلى قرار . فقد انقسم الحاضرون بين

محاكمته وإعدامه أو السماح له بالرحيل .

وكان جمال سالم قد أصيب في حادث طائرة وأجريت له ١٢ عملية جراحية في لندن وحالته النفسية مضطربة . ولذلك رأى محمد نجيب التخلص من صياح جمال سالم وإصراره فقال له :
.. مثل هذا القرار الخطير يجب أن نأخذ فيه رأى جميع أعضاء مجلس الثورة ونصفهم في القاهرة . عليك أن تركب الطائرة وتسافر إلى القاهرة ، وتعرض الأمر على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وتعود برأيهم .

قال جمال سالم :

.. ولماذا لا نسألهم بالتليفون ؟

قال محمد نجيب :

.. ذلك مستحيل في هذه الظروف !

* * *

كانت امام الضباط أفكار عامة لما فعلته الثورات بالملوك .

الثورة الانجليزية بقيادة اوليفر كرومويل أعدم الملك شارل الأول عام ١٦٤٩ .

وكان الملك قد اختلف مع البرلمان فقامت حرب أهلية وقاد كرومويل - عضو البرلمان - جيش البرلمان ضد الملك عام ١٦٤٥ واستطاع إلحاق الهزيمة به .
حاول الملك الهرب وأخذ يشن المعارك ضد قوات البرلمان ولكن أسر صاحب الجلالة وسجنه البرلمان . وحوكم امام محكمة عليا أدانته بالخيانة . وقضت بأعدامه ونفذ الحكم يوم ٣٠ يناير ١٦٤٩ .

* * *

أما الثورة الفرنسية فقد بدأت باجتماع مجلس طبقات الأمة يوم ١٧ يونية ١٧٨٩ فأعلن الأعضاء أنفسهم جمعية وطنية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد متحدين بذلك الملك لويس السادس عشر . وهاجم الشعب سجن الباستيل في ١٤ يوليه فاعتبر ذلك اليوم عيداً لفرنسا .
ووضعت الجمعية دستوراً للبلاد عام ١٧٩١ فأراد الملك الهرب ولكن قبض عليه وألغت الجمعية النظام الملكي في ٢٦ سبتمبر ١٨٩٢ .
وأصدرت حكماً بالأعدام على لويس السادس عشر ونفذ الحكم بالجيلوتين - المعلقة - في ٢١ يناير عام ١٧٩٣ في ساحة ميدان الكونكورد في باريس .

* * *

وفي اسبانيا قام الجيش بانقلاب في ١٧ يوليه ١٩٣٦ . وعين الجنرال فرانكو قائداً للانقلاب في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦ ورئيساً للدولة وقائداً للجيش . وظلت الحرب الأهلية ٣ سنوات حتى مارس ١٩٣٩ .

* * *

وفي تركيا أحاطت كتبتان بقصر السلطان عبد العزيز يوم ٣٠ مايو ١٨٧٦ وحاصرت القوات البحرية القصر وأرغمت السلطان على الاعتزال واختارت مراد الخامس سلطاناً لتركيا .

وقرر مجلس الوزراء في ٣١ أغسطس عزل مراد الخامس لجنونه ، كما أعلن الأطباء ، واختير عبد الحميد الثاني سلطانا بدلا منه .

وظل عبد الحميد الثاني يحكم تركيا حتى عام ١٩٠٨ عندما اضطر إلى الخضوع لمطالب جمعية تركيا الفتاة ، وإعادة البرلمان القديم وذلك دون ثورة ودون اقتحام جندي واحد للقصر الملكي .

والعجيب في التاريخ أن قرار السلطان بإعادة البرلمان صدر يوم ٢٣ يولييه ١٩٠٨ وهو يوم قيام الثورة المصرية ولكن بعد ٤٤ سنة !

ولكن عبد الحميد الثاني بقى على العرش سنة أخرى .

وعزل عبد الحميد الثاني بدوره بعد ثورة الأرمن والمذابح التي انت إلى مصرح ٣٠ ألفا في ١٤ ابريل ١٩٠٩ فزهف الجيش التركي على استانبول واجتمع البرلمان في جلسة سرية يوم ٢٢ ابريل ١٩٠٩ وأعلن نفسه جمعية تأسيسية وطنية .

قام بعض رجال السلطان الجيش الزاحف ولكنهم هزموا فأعلنت الاحكام العرفية وأقيمت محاكم عسكرية أمرت بإعدام كل من قاوم الجيش .

وجاءت النهاية يوم ٢٧ ابريل عندما اجتمعت الجمعية التأسيسية في مسجد «أياصوفيا» وقررت ، بناء على فتوى شرعية ، عزل السلطان لتأمره وإعلان أخيه محمد الخامس سلطانا .

ومات محمد الخامس في ٢٨ يونيو ١٩١٨ فتولى العرش أخوه محمد السادس الذي كان أيضا دمية في يد جمعية الاتحاد التركي .

وقرر مصطفى كمال أتاتورك في اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٢١ اكتوبر ١٩٢٢ إلغاء السلطنة . وفي اليوم التالي وافقت الجمعية الوطنية على الفصل بين الخلافة والسلطنة ، فابقت الخلافة ، وألغت السلطنة . وبقي محمد السادس خليفة على المسلمين ، أي له القيادة الدينية وحدها دون الحكم .

وظلت الجمعية الوطنية تحكم تركيا فهرب السلطان خوفا على حياته داخل مدمرة بريطانية يوم ١٦ من نوفمبر إلى منفاه في سان ريمو . وفي اليوم التالي خلعتة الجمعية الوطنية من منصبه كخليفة للمسلمين . واختير عبد المجيد الثاني خليفة أي قائدا دينيا لا يحكم أيضا .

انتخبت الجمعية الوطنية أتاتورك رئيسا لها في ١١ أغسطس ١٩٢٣ واقترحت أتاتورك إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية فوافقت الجمعية ، بعد تردد ، في ١٠ اكتوبر ١٩٢٣ واختارت أتاتورك رئيسا للجمهورية .

وفي ٣ مارس ١٩٢٤ أعلنت الجمعية الوطنية إلغاء الخلافة وبذلك انتهت الامبراطورية العثمانية بعد ٦٤٠ عاما منذ تأسيسها .

وغادر الخليفة استانبول في اليوم التالي .

* * *

وكان هناك مثال آخر قريب في اليونان .

عزل الجيش اليوناني الملك كونستانطين وقول ابنه جورج الثاني العرش في ٢٧ سبتمبر عام ١٩٢٢ .

ولكن قامت ثورة مضادة ضد الحكم العسكري الذي قمعها بقسوة . وقرر إعدام خمسة من رؤساء الوزارات السابقين وأحد الجنرالات فتدخل الملك — جورج الثاني — لدى قادة الجيش يطلب وقف تنفيذ أحكام الإعدام فرفض طلبه وحوصر في قصره بينما طلب ضباط الجيش والبحرية عزل صاحب الجلالة فقد اتهموه بأن له دورا في الثورة المضادة .

طلب صاحب الجلالة الرحيل من البلاد فغادرها في ١٩ ديسمبر عام ١٩٢٢ بعد أن حكم ١٥ شهرا . وقررت الجمعية الوطنية في ٢٥ مارس عام ١٩٢٤ إقصاء الأسرة المالكة كلها عن العرش . وأيد ذلك استفتاء شعبي .

وفي ١٠ أكتوبر عام ١٩٣٥ أعادت الجمعية الوطنية الملكية . ووافق على ذلك أيضا استفتاء شعبي فجلس صاحب الجلالة جورج الثاني على عرش اليونان مرة ثانية ، ولكن الألمان والإيطاليين عزله عام ١٩٤١ بعد حكم استمر ٦ سنوات أخرى ثم عاد إلى العرش مرة ثالثة في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٤٦ ومات بعد ستة شهور .

وفي خلال أزمة إعدام رؤساء الوزارات الخمسة والجنرال طلبت بريطانيا إلى اليونان وقف أحكام الإعدام . ولما رفض الجيش ذلك قطعت بريطانيا علاقاتها باليونان .

وتدخل القائم بالأعمال الأمريكي يكرر نفس النصيحة للحكومة اليونانية ويطلب تأمين سلامة الملك وحياته .

وكان القائم بالأعمال الأمريكي هو الذي أصبح بعد ذلك سفيرا لأمريكا في مصر الذي يتدخل لدى الثورة لتأمين حياة فاروق . . وهو جيفرسون كافري '

* * *

استشار جمال عبد الناصر معلم فاروق القديم اللواء عزيز المصري الذي قال :

— رأس فاروق تهمني يعد سقوطها .

وكان عزيز المصري يطالب بحمات الدم لتطهير الطبقة الحاكمة .

في مذكراته قال عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة :

« كنا قد أخذنا للنوم بعد هذا المجهود الضئيل والمستمر دون نوم أو طعام منذ ليلة ٢٢ يوليو غير شرب الشاي والقهوة عندما أيقظنا جمال سالم من نومنا .

كان مجهدا للغاية وصوته لا يكدأ يسمع إلا بصعوبة من كثرة الإرهاق . وأثار موضوع محاكمة الملك وإعدامه ، وأن البعض في الاسكندرية يطالبون باتخاذ هذه الخطوة .

تناقشنا في الأمر واستقر الرأي على أنه من الأفضل أن يترك الملك وشأنه وللتاريخ أن يحكم عليه . وليس على الملك إلا أن يغادر البلاد بعد أن يوقع على وثيقة التنازل عن العرش » .

عاد جمال سالم إلى الاسكندرية في الرابعة والنصف صباحا وسلم محمد نجيب رسالة من جمال عبد الناصر يقول فيها :

« يجب أن تتخلص حركة التحرير من فاروق بأسرع مايمكن لتتفرغ إلى ما هو أهم ، وهو القضاء على الفساد في مصر .

ويجب علينا أن نعهد الطريق لعهد جديد ، يتمتع فيه الناس بالحرية والكرامة والعدل . ولا يمكن أن نضع فاروق أمام محكمة ، ولا نضعه أيضا في السجن ، ونشغل أنفسنا وننسى أغراض الثورة .

دعونا نترك فاروق يذهب إلى المنفى ، ونترك التاريخ يحكم عليه بالموت » .

* * *

سمع دافيد أيفانز أحد ضباط الجيش يقول :

« سنقتل فاروق إذا وقع التنازل عن العرش . وسنقتله إذا لم يوقع التنازل .

نصحبهم بعدم سفك الدماء .

اتصل بالسفير قائلا :

« قل لهم . لا تقتلوا الملك . لا ينبغي أن يقتل فاروق كرجل عادي . الشعب المصري في حاجة إلى

النظام الملكي .

واعترف على ماهر للسفير الأمريكي بأن بعض الضباط والشبان المتهورين خرجوا لقتل الملك .

قال لي دافيد أيفانز :

« نجح السفير كافري في إقناع لجنة القيادة بالاكتماء بعزل فاروق وتركه يرحل من مصر .

وقد يكون ذلك صحيحا وقد لا يكون . فالحقيقة الوحيدة هي أن مجلس القيادة اجتمع وقرر عزل فاروق بدلا من محاكمته وإعدامه .

وقد يكون السبب في ذلك تدخل السفير كافري ، أو الخوف من التدخل العسكري البريطاني .

بعث كريزويل إلى لندن يقول : « علم اللواء محمد نجيب ، ربما بالتصنت على المكالمات

التليفونية لكل محادثات الملك مع كافري التي يقترح فيها التدخل البريطاني وهم — الضباط — مستاءون جدا من ذلك » .

* * *

كانت لساعات الترقب والانتظار تأثيرها القاتل على أعصاب فاروق .

وصفت الملكة ناريمان حال فاروق وأسرته داخل قصر المنتزه . كتبت في مذكراتها تقول :

« سيطر على كثير من خدمنا الخوف ، عندما أخذت قاذفات التائرلين تحوم فوق قباب المنتزه وأبراجه ، وعندما صوبت المدرعة المصرية التي كانت في الخليج مدافعها على القاذفات ، فإن القوات البحرية ظلت أمينة للعرش فأرسلت تلك المدرعة للدفاع عن الملك .

ركضت الأميرات فريال وفوزية وفادية إلى قلقات مضطربات لأنهن خشين أن تنشب معركة

بين المدرعة والقاذفات . وكانت فريال مستاءة لأن الطائفة تحمل شارة الطيران الملكي المصري !»

في المساء قرر فاروق الانتقال من قصر المنتزه المنعزل إلى قصر رأس التين ليكون أكثر أمنا

حيث يوجد الحرس الملكي والبحرية الملكية وليقاوم ، أو ليهرب بالباخرة « المحروسة » .

قال للملكة ناريمان :

..أظن أنهم سيحاولون قتلنا إذا استطاعوا .

وأريد أن أقاوم في رأس التين حيث يستطيع الجميع أن يروا علمى على سارية القصر .

لتحل على اللعنة إذا أقسحت لهم مجال الادعاء بأنى انتحرت .

وأرسل فاروق يطلب سيارته الخصوصية ، وهى « مرسيدس » المانية .

سألته ناريمان :

..ماذا يجب أن أحمل معى ؟

قال :

.. لاتهتمى بشئ ، تعالى كما أنت .أفضل لنا أن نعيش صفر الأيدى ، من أن نموت بين الثياب

الفاخرة !

استقرت ناريمان مع ولى العهد الأمير الرضيع أحمد فؤاد والمربية الانجليزية « كرمسيد » فى مقعد السيارة الخلفى ، وجلس فاروق مكان السائق وجواره الطيار حسن عاكف وبين يديه مدفع رشاش .

انطلق فاروق بسرعة جنونية وكان الثوار يطاردونه .

كانت الشوارع مظلمة خالية . وناريمان ترتدى على المربية « آن كرمسيد » تارة وترتدى « كرمسيد » عليها تارة أخرى .

ولشدة السرعة كانت الملكة والمربية تمسكان ولى العهد أحمد فؤاد كلما دارت السيارة فى منعطف .

* * *

سأل الملحق العسكرى البريطانى عبد المنعم النجار فى القاهرة قال له :

..لقد اتجه طابور مدرعات إلى الاسكندرية ، الدبابات بالسكك الحديدية والعربات المدرعة بالطريق البرى فما السبب ؟

قال النجار

..الامن .. وهناك سبب آخر لا أستطيع اقصاه .

أسرع للملحق العسكرى بيلغ كريزويل فى الاسكندرية قائلاً :

..عندى شعور عميق بأن هناك عملية عسكرية فى الطريق فى الوقت الحاضر ويحتمل أن تكون متعلقة بالملك .

وأبلغ دافيد ايفانز السفير كافرئى بأنه رأى اثناء سفره بالطائرة إلى الاسكندرية طابور القوات المتجهة إليها .

* * *

أصبح الملك فاروق مرة أخرى معزولا فى قصر رأس التين لا يستطيع أن يفادره .

لوائه تحرك ، وكانت البحرية معه ، وهناك ضباط فى الجيش مخلصون له أو يمكن أن يتبعوه . فينقسم الجيش على نفسه .

لو أنه اتجه إلى ثكنات الجيش في مصطفى كامل .

لو أنه انتقل إلى القاهرة وواجه الضباط .

لو أنه طار إلى بلد عربي وقاوم الانقلاب من هناك .

لو .. وعشرات من الاحتمالات .

ولكنه لم يفعل لأنه كان قد اعتزل العرش وأقبعيا منذ زمن طويل .

بقي صاحب الجلالة ساهرا تحوطه زوجته الثانية الملكة ناريمان وأقاربها ! ولكن ذلك كله لم يزرع ، في قلبه الطمأنينة !

عند الفجر حوصر قصر عابدين والقبة في القاهرة ومستشفى الموساة بالاسكندرية حيث اعتاد فاروق الإقامة بها أحيانا .

وأمر نجيب قوات حسين الشافعي بمحاصرة قصر المنتزه — ظنا منه أن فاروق لا يزال يقيم به — ولكن اكتشف أن الملك غادر القصر ، فتقرر أن تحاصر قصر رأس التين القوة التي وصلت من القاهرة فأحاط بالقصر الأي مدرعات ، ٢٦ دبابة وعربات مدرعة وبطارية مدفعية و ٤ كتائب مشاة .

ظلت القوات المسلحة تتدفق على القصر وأحكمت حوله الحصار . وصوبت إليه المدافع وقامت القوات البحرية بدوريات أمام القصر طبقا للخطة التي أعدها زكريا محيي الدين وبذلك تمت الاستعدادات لاتخاذ الخطوة القادمة للثورة .

أخذ فاروق ، أثناء الليل ، يفتش جتود حرسه الملكي وأمر بالاستعداد للمقاومة وعزز الحراسة عند نوافذ الدور الأرضي ومداخله . ونصب المدافع في ممراته ثم قال لناريمان :

— هنا فرقة الحرس — وهي مؤلفة من جنود سودانيين — بكاملها وتضم ثمانمائة رجل وأطن أننا نستطيع المقاومة طويلا .

قالت ناريمان :

— لماذا نقاوم ؟

أجابها .

— سيحاولون قتلنا في الهجوم الأول ولكنهم لن ينجحوا . فإذا استطعنا أن نصددهم عن القصر إلى ما بعد الظهر ، أستطيع أن أدبر شيئا !

لم يستطع فاروق الانتظار اتصل على الفور — في الثامنة صباحا — بالسفير الأمريكي من أحد الخطين السريين الذين لم يفتن إليهما أحد بعد أن قطعت القوات المحاصرة باقي الخطوط التليفونية .

قال للسفير في فزع

— القصر محاصر .

وبعد الثامنة صباحا ، بدقائق حلفت ٣ طائرات « لانكستر » على ارتفاع منخفض فوق القصر . في مذكراته قال المقدم عبد المنعم عبد الرؤوف قائد الكتيبة ١٩ بنادق مشاة الذي كان ضمن

القوات التي حاصرت القصر

« كانت التعليمات التي سلمها لى العقيد أحمد شوقي « منع دخول وخروج أى شخص ومنع الاحتكاك » .

فى السابعة وعشر دقائق تحركت الكتيبة من ملعب البلدية بالاسكندرية متجهة نحو القصر فوصلته فى السابعة وأربعين دقيقة .

وأثناء تنظيم الحصار حول مواقع المنطقة المشرفة على الميناء أطلقت طلقات نارية من جهة السراى على قواتى ، وشاهدت مدفع « فيكرز » ينصب فى حديقة القصر ، خاصة وقد بدأ فتح النيران فوجدت أنه من الضرورى سرعة تأمين قواتى خاصة وقد بدأ فتح النيران من ناحية الحرس .

أمرت بإطلاق النيران على مواقع مدفع الحرس وتم ذلك .

ترك طاقم المدفع موقعه ودخلوا القصر » .

خرج خمسة من ضباط الحرس على رأسهم اللواء عبد الله باشا النجوى معلنين الاستسلام وقدموا سلاحهم . قبض عليهم عبد المنعم عبد الرؤوف ، وكان بينهم المقدم محمد صادق الذى أصبح بعد ذلك بسنوات وزيرا للحربية ، وأرسلهم إلى معسكر مصطفى باشا بالاسكندرية . إلا أنه قد فتمت نيران سريعة وفورية من مباني الحرس بالقصر من جهات عدة ، وخاصة من أعلى المباني على مواقعنا فجأوناها بالمثل واستكناها .

خرج ضابط برتبة النقيب حاملا علما أبيض معلنا استسلام كل من فى القصر .

وبعد فترة حضر العقيد عبد الله رفعت من حرس القصر ، وأخذ على عاتقه عدم إطلاق أية طلقة من ناحية القصر



كان الحرس الملكى يحتل مواقع الحراسة منذ ٤٨ ساعة .

وأثناء مرور العقيد عبد الله رفعت قائد الحرس الملكى على القوات ، سمع طلقة لم يتبين مصدرها هل هى من الحرس أم من قوات الجيش ، وكانت هذه الطلقة إباننا بفتح النيران بين قوات الجيش والحرس .

على الفور اتصل الملك تليفونيا بعبد الله رفعت ، كما روى فى تقريره العسكرى وقال له .

« أوقف النيران فوراً . أنت بتحارب الجيش الانجليزى ، دول أولادك وإخوانك هم الذين أمامك . أوقف النار حالا .

وفعلنا أمر بوقف إطلاق النار .

أصيب فى المعركة جنديان . وخرج عبد الله رفعت من باب القشلاق المواجه لقوات الجيش وتوجه إلى مكان وقوف القوات التى تحاصر القصر وقابل المقدم عبد المنعم عبد الرؤوف وقال له - داعى لأن نتقاتل .

اشترب عبد المنعم عبد الرؤوف أن يوقف الحرس إطلاق النار وتعهد عبد الله رفعت بسحب الذخيرة .

أمر عبد المنعم عبد الرؤوف بوقف إطلاق النار بعدما أصبح القصر مفتوحاً أمام القوات المهاجمة .

* * *

حقق حصار قصر رأس التين وطلقات الرصاص المحدودة أهداف الثورة .
أصبح فاروق خائفاً يرتجف يريد أن ينجو بحياته .
وصار عزله مجرد إجراءات تنفيذية لحسب .

* * *

اتصل فاروق بالسفير الأمريكي مرة ثانية في الثامنة والنصف قائلاً
- اقتحمت قوات القصر . نشب القتال داخله والموقف خرج للغبية ويدعو إلى اليأس هل بإمكانك
تقديم مساعدة سريعة ؟

* * *

توجه اللواء محمد نجيب ومعه اثنان من أعضاء لجنة القيادة هما أنور السادات وجمال سالم
إلى مبنى الحكومة في بولكي في التاسعة صباحاً للقاء على ماهر .
أخرج محمد نجيب على الفور ، ودون مقدمات ، ورقة كبيرة عليها الإنذار الموجه للملك فأخذها
أنور السادات وقرأ ما فيها بصوت مرتفع .
قال الإنذار :

من الفريق أركان الحرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق .
« نظراً لما لاقتة البلاد في العهد الأخير من قوضى شاملة ، عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء
تصرفكم وعيظكم بالدستور ، وأمتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادها ، لا يطمئن
على حياته أو ماله أو كرامته .

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة
والمرتشون ، يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش ، والإسراف الماجن ، على حساب
الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلّت آية ذلك في حرب فلسطين وماتيعها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وبما ترتب
عليها من محاكمات ، تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد
الخونة على ترسم هذه الخطى ، فاثري من أثري ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين
ملوكهم .

لذلك قوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب إلى جلالكم التنازل عن العرش لسمو ولي
عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم
(السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) بمغادرة البلاد
قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه .

والجيش يحمل جلالكم كل ما يترتب على عدم النزول عن رغبة الشعب من نتائج .

فوجئ على ماهر بطلب عزل الملك .
ولكن محمد نجيب لم يتوقف . بل طلب إلى علي ماهر أن يوقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش
ومغادرة البلاد قبل السادسة مساء .

ارتجفت شفقتا علي ماهر وشحب وجهه . قال :

— هل قدرتم كل شيء ؟

قال محمد نجيب :

— نعم .

قال علي ماهر :

— زى ماتشوقوا .

وجد علي ماهر أن الملكية لم تلغ فإن فاروق سيتنازل عن العرش لابنه فالنظام الملكى سيبقى
وهو — أى علي ماهر — يحافظ على استمراره .

وأدرك رئيس الوزراء أن الجيش الذى يؤيده الشعب ، يسيطر على الموقف .

ويوجد أن السفينة غارقة فمضى يسبح مع السابحين .

ولم يكن فى استطاعة علي ماهر أن يتراجع .

غادر مقر الحكومة إلى قصر رأس التين ليعرض على الملك طلب التنازل عن العرش وتسليمه
الإنذار الأخير من الجيش .

ورغم كل ماقاله رئيس الوزراء عن الله وهو يحمل الإنذار للرجل الذى ساعده فى بداية حياته
كملاك ، ووقف بجانبه عند توليه العرش عام ١٩٢٧ بعد وفاة أبيه الملك فؤاد ، وأعانه على الاستقرار
على العرش ، فإن علي ماهر — كما قال للوزير البريطانى المفوض كريزويل — كان سعيدا وهو يقدم
للملك طلب التنازل عن العرش .

قال لكريزويل :

— أنا ، لا الجيش ، الذى قدمت إلى فاروق هذا الطلب .

وأضاف :

— كتب اللواء محمد نجيب وضباطه إنذارهم إلى الملك بالفاظ سيئة للغاية . ولكنى تركت
الخطاب فى سيارتى عندما توجهت إلى القصر ولم أقدمه للملك .

قال كريزويل فى برقية إلى لندن :

« كان علي ماهر دعامة رئيسية للواء محمد نجيب » .

وكان علي ماهر ماكرا فريما غيرت لهجة الإنذار رد فعل الملك وقام بعمل انتحارى متهور وان
لم يكن فى قدرته — من حيث الواقع — أن يفعل شيئا .

* * *

وصل علي ماهر إلى القصر فى موكب من رجال الجيش فقال فاروق .

— سيظنونها ؟ فبراير مرة أخرى !

.. إشارة إلى حصار السفير البريطانى السير مايلز لاميسون — اللورد كيلرن — لقصر عابدين

بالقاهرة يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ مطالباً بتعيين مصطفى النحاس باشاً رئيساً للوزارة أو عزل الملك .

ولم يدرك صاحب الجلالة أنها ٤ فبراير أخرى مصرية . ولكنها حاسمة هذه المرة !
طلب على ماهر من رجال الحرس أن يتركوه . ثم أخذ يتحدث إلى صاحب الجلالة ونصحته
بقبول الإنذار .

قال فاروق :

.. لست جباناً ، والقوات الموالية لى أكبر من القوات الموالية للثائرين .

قال على ماهر .

.. ذلك يعرض البلاد لخطر الحرب الأهلية ولا يعلم مداها إلا الله .

أعلن على ماهر للصحفيين ، بعد ذلك ، أن الملك لم يبد استعداداً للعقوبة . وتحدث رئيس
الوزراء لكريزويل بأن الملك كان عنيفاً جداً معه !

ولكن على ماهر نجح فى إقناع فاروق فوافق خلال نصف ساعة على اعتزال العرش .

قال فاروق لعلى ماهر فى ختام اللقاء .. هانذا :

.. ما الذى وعدوك به .. رئاسة الجمهورية يا على باشا ؟

وأضاف فاروق :

.. لن تبقى فى منصبك إلا أياماً قليلة .

لم يرد على ماهر .. ولكن نبؤة صاحب الجلالة كانت صادقة . فإن عمر وزارة على ماهر باشا
كان ٤٦ يوماً !

طلب فاروق تأمين حياته وأن يأخذ معه زوجته ناريمان وابنه الملك أحمد فؤاد وبناته الثلاث
وبعض أغراضه الشخصية وأن يختار قائد السفينة المحروسة وطاقمها، وأن يكون على ماهر فى
وداعه وتصحبه قطع الأسطول المصرى لحراسة الباخرة « المحروسة » .

وسأل على ماهر :

.. هل سأعود إلى مصر يوماً ؟

قال على ماهر محاولاً تهدئته :

.. يعود الدوق وندسور إلى بريطانيا أحياناً !

والدوق وندسور كان يحكم بريطانيا باسم إدوارد الثامن ثم تنازل عن العرش ليتزوج المرأة

التي يحبها وهى السيدة واليس سيمبسون . ولم يعد لانجلترا إلا بعد وفاته .

وفاروق لم يعد إلى مصر .. إلا جثماناً داخل صندوق بعد ١٢ يوماً من وفاته يوم ١٨ من

مارس عام ١٩٦٥ .

اتصل كافرئى بعلى ماهر الذى كان داخل القصر فى ذلك الوقت .

قال رئيس الوزراء .

.. توقف القتال واستعضى الأمور بهدوء .

طلب السفير باسم الحكومة الأمريكية المحافظة على حياة فاروق فوعد على ماهر بذلك .
ولكن كافرى لم يكتف بهذا الوعد بل توجه للقاء على ماهر فى مجلس الوزراء وسلمه رسالة
وزارة الخارجية الأمريكية التى تطلب فيها المحافظة على حياة الملك قائلًا .
- يهم الحكومة الأمريكية سلامة الملك الشخصية .
أبلغه على ماهر إن الملك سيتنازل عن عرشه لولده ، ولكنه يصر على أن يصحبه معه إلى أوروبا .
وأضاف رئيس الوزراء .
- هذا أفضل . الأمور تتطور بسرعة بحيث لا تسمح ببحث مسائل أخرى مثل مجلس الوصاية .
وقال على ماهر :
- بعض الضباط الشباب المتهورين يريدون قتل الملك .
ولذلك فإن اللواء محمد نجيب وافق على رأيى وهو ألا يشهد أحد من الضباط الشبان رحيل
صاحب الجلالة .
ولكن كافرى الذى يعرف أن الموقف أصبح فى يد الجيش لا المدنيين ، أوفد سكرتيره إلى اللواء
محمد نجيب يسأله عن تبادل إطلاق النار داخل القصر ويحثه ، باسم وزارة الخارجية ، على ضبط
النفوس . قال :
- السفير منزوع من التطورات التى حدثت صباح اليوم . وهى لا تتفق والتأكيدات التى تلقيتها
من قبل .
وأضاف .
- إن السماح بوقوع أحداث غير مواتية لن يكون فى مصلحة أحد بالنسبة لشخص الملك .
قال محمد نجيب محاولاً تهدئة سكرتير السفير الأمريكى :
- إنى متفهم لذلك تماما . وجاء تدعيم القوات ووزعت قوات الجيش فى عدة مواقع ورابط
بعضها فى نقاط استراتيجية معينة حول قصر رأس التين . فقد تلقت أنباء عن أنشطة معينة
لطابور خامس يحاول إحداث شغب فى المدينة . وستعامل مع مثل هذه الأنشطة بكل قسوة . وتم
اعتقال إعداد إضافية .
وأضاف اللواء نجيب :
- كان هناك سوء فهم فعندما اقتربت قوات الجيش من القصر ظن الحرس الملكى أن الجيش
سيهاجمه فاطلق حرس القصر النار على فصيلة صغيرة فأصيب عدد من الرجال . وتوقف الضرب
فوراً . وقد أمرت بإجراء تحقيق لمعرفة المخطئ من الفريقين .
وأضاف نجيب مؤكداً :
- أعى واجبى تماما فى منع إراقة الدماء والحفاظ على القانون وتنفيذ الأوامر . ولن يضار الملك
وإن يقع أى مساس لشخصه .
وأعطى كلمة شرف بذلك .
وأكد اللواء محمد نجيب مرة أخرى أنه لن يراق دم ..

.. أى دماء صاحب الجلالة !

وأعطى اللواء نجيب ضماناته الشخصى القوى بعدم وقوع أى اذى للملك .

قال سباركس

.. السفير يثق بكلمتك ، ويعتبر ذلك وعداً منك .

حاول السفير الاتصال تليفونيا بالملك لاعطائه تأكيدات اللواء نجيب ولكن الاتصال التليفونى

بقصر رأس المتن كان قد انقطع !

وحاول كريزويل أن يبلغ نفس الرسالة لحافظ عفيفى لكن رئيس الديوان ابلفه أنه تحت الإقامة الجبرية مثل باقى رجال القصر .. بوللى والياس اندراوس وكريم ثابت ، الذين نجحت السلطات العسكرية فى تعقبهم وتحديد إقامتهم فى منازلهم فى البداية وتم القبض عليهم بعد ذلك .

بعثت السفارة البريطانية بالملحق البحرى يستطلع الاخبار من ضباط البحرية فوجد الطريق إلى مقر القيادة مسدودا بالجماهير وجنودا يصوبون مدافعهم نحو القصر وادرك أن قادة البحرية قد اعتقلوا وأصبحت القيادة للضباط الصغار .

طلب كريزويل موعدا عاجلا من محمد نجيب والتقى به فى الرابعة بعد الظهر .

قال وهو يقدم له إنذار جديدا ، وإن كان مثل كل الإنذارات السابقة مغلفا بعبارات تبدو رفيقة للمحافظة على حياة الملك .

قال :

.. تأمل الحكومة البريطانية .. بإخلاص .. ألا تكون هناك ضرورة للتدخل ، وإن كانت قواتنا

قريبة ومستعدة

وأضاف :

.. لآنريد إراقة دماء .

يقصد بذلك دماء صاحب الجلالة .

وحدث كريزويل محمد نجيب على إعلان مجلس الوصاية عقب رحيل الملك مباشرة . وإعادة حظر التجول لحماية البلاد من انفجار أية عناصر غير مسئولة تحاول استغلال الموقف تحت ستار التعبير عن الابتهاج الشعبى برحيل فاروق .

قال نجيب :

.. رغبتى الملحة تجنب إراقة دماء مصرية أو أجنبية .

فقد أدرك نجيب أن الانجليز يمكن أن يتدخلوا .

وفهم نجيب لغة الإنذار .

لم يكتب السفير بالوعد الذى قدمه له على ماهر عبر اسلاك التليفون أمام فاروق ، بل التقى السفير برئيس الوزراء شخصيا ليؤكد الرسالة ، أو الإنذار الأمريكى بضرورة الانبقاء على فاروق ..

حيا !

فشلت كل وسائل السفير الأمريكى للاتصال بالملك فاروق فإوفد إليه سكرتيره الخاص روبرت سيمبسون .

وجد سيمبسون الطريق مسدودا بالجماهير والجنود بأسلحتهم الثقيلة .
استوقف سيمبسون أكثر من مرة عند الحواجز التى أقامها الجيش فإلح عند كل حاجز من المتاريس ليسمح له بالتقدم ، مصرا على أنه قد صرح له بذلك .
وعند وصوله داخل القصر أقتيد حوالى الساعة ١١ ر ١٥ صباحا مباشرة إلى الملك للاطمئنان على سلامته الشخصية .

وجد على ماهر معه .
شرح سيمبسون للملك - أمام رئيس الوزراء - تأكيدات اللواء محمد نجيب بالمحافظة على حياته .
قال الملك إنه تسلم أخطارا بالتنازل عن العرش لابنه وإن يترك البلاد بأية وسيلة يختارها فى السادسة مساء .

قال سيمبسون
- لم ألتقاوم ؟
قال فاروق
- ليس لدى أى خيار .
وبدا عليه اليأس والافتئاع بأننا النهاية فطلب من السفير ألا يحاول اقناع نجيب أو أى شخص آخر لتغيير الأوضاع ، أو مجرى الأحداث .
وقال أن له مطلبين :

الأول يجب أن يفعل السفير كل مايمكنه للتأكيد على سلامته .
والثانى - أن يحضر السفير لوداعه قبل رحيله .
اتصل السفير بمحمد نجيب الذى كرر له تأكيداته السابقة بضعمان سلامة الملك .
بعد أن وصل الملك إلى نابولى فوجئ بمحاميه الإيطالى يلومه على استسلامه السريع فقال له فاروق :

- كنت أظن أن الثورة ستقتلنى .
وأضاف - كاذبا - لمهاميه :
- لقد صوبوا بندقية إلى رأسى !

أبرقت وزارة الدفاع البريطانية إلى قادة قواتها فى الشرق الأوسط لاختصار مدة الاستعدادات اللازمة للتدخل لحماية الرعايا البريطانيين فى الاسكندرية إذا تعرضت حياتهم لخطر .
ولكن أخطر القادة بأن الحكومة البريطانية ليست لديها نية استخدام القوة لأى غرض سوى حماية البريطانيين .
وقالت قيادة القوات إن الإجراءات التى ستتخذ والتى تتضمن تحريك بعض القوات والقطع البحرية ستصبح معروفة لجيش مصر .

كانت المخابرات الأمريكية قد وضعت من قبل تقريراً عن النتائج المتوقعة من جراء الاحتلال العسكري البريطاني للقاهرة والاسكندرية .

قال التقرير :

« في حالة انتشار الفوضى في مصر والتي تهدد الأرواح والممتلكات البريطانية، فسوف تشعر المملكة المتحدة أنه من الضروري أن تتدخل .

ويفترض أنه في هذه الظروف ستتحرك القوات البريطانية لاحتلال القاهرة والاسكندرية، وإعلان أن الغرض من ذلك هو حفظ النظام وحماية أرواح البريطانيين والمقيمين الأجانب في كافة أنحاء مصر .

وسيكون التأثير المباشر للاحتلال العسكري البريطاني لمصر إثارة معارضة عنيفة من جانب السكان المحليين وستبدى القوات المسلحة المنظمة تحت قيادة محمد نجيب ، مقاومة نشطة يعاونهم الفدائيون المدنيون .

وستتلقى سياسة المقاومة العون من حزب الوفد والإخوان المسلمين ومن كل منظمة سياسية أخرى في البلد .

ويمكن لقوات المملكة المتحدة إخضاع المقاومة الظاهرة في وقت قصير ، خاصة إذا لجأوا إلى استعراضات واسعة للقوات الجوية وقذف مراكز المقاومة بالقنابل.

ولكن لا يمكن القضاء على المقاومة دون خسارة كبيرة في الأرواح المصرية ، وتكون مشاعر الشعب الكراهية العميقة .

وبالرغم من ذلك فإن السلطات العسكرية البريطانية يحتمل أن تكون قادرة على إيجاد شخصيات مصرية « سمحة » لتخدم في حكومة تحت إدارة السلطة البريطانية .

وربما تكون تحت رئاسة مرتضى المراغى أو بعض الشخصيات الأقل بروزاً.

ومهما كان مظهر التعاون المحلي الذي يمكن إحرازه فإن حوادث التخريب مثل قذف القنابل على منازل المتعاونين البارزين مع سلطات الاحتلال والمقيمين الأجانب ، واغتيالات القوات البريطانية من المشاكل المستمرة التي لا يمكن إيقافها حتى عن طريق إجراءات مضادة قاسية .

وبعد ثلاثي صدمة الاحتلال الأولى . فإن النتائج السياسية الرئيسية في مصر ستكون :

١ - عدم ثقة متزايدة في القيادة المعتدلة .

٢ - نمو المجموعات المتطرفة بما في ذلك الشيوعيين .

ومن المحتمل مقاطعة الإصلاحات ، أو حتى برامج المعونة الاقتصادية المتحدة ، أثناء الاحتلال ، وإلغائها في أقرب فرصة ، وإى مصرى يدفع عنها سيئهم بالخيانة . وللسبب نفسه سيكون من الصعب بالنسبة للبريطانيين سحب قوات الاحتلال الخاصة بها ، والرجل دون ترك أية فرصة لبقاء أى نظام صديق .

وفي الدول العربية الأخرى سيكون رد الفعل عدائياً تجاه الاحتلال البريطانى ومتعاطفاً مع مصر .

وربما تعقد ندوات حكومية للتضامن مع مصر إذا التمسّت مصر ذلك من أعضاء جامعة الدول العربية .

ويمكن أن يكون لدى بعض الزعماء السياسيين شعور بالرضا عندما يرون مصر ، أقوى دولة عربية توضع في مكانها اللائق بها . فإن الرأي العام في سوريا ولبنان والعراق سوف يتصلّب ضد التعاون العربي مع الغرب .

وفي معظم الدول العربية فإن الاستياء العام ضد إجراء بريطانيا بجانب فشل الحكومة المحلية في إرضاء هذا الشعور النائر ، سيؤدى إلى توسيع الهوة بين الحكومات والشعوب . وسوف تستفيد المنظمات المتطرفة من هذا الاتجاه .

وستقترب الحركات الشيوعية في البلاد العربية بشكل كبير من أهدافها الدعائية لكسب القبول على مدى واسع ، لفكرة أن الغرب استعمار راسخ يخطط لاحتلال العسكرى في الشرق الأدنى .

ومن المحتمل أن تظهر أشد النتائج خطورة في العراق فإن استقرار نظام الحكم يعتمد بشكل كبير على ولاء القوات المسلحة التي ستظهر سخطها إذا سيطر عليه شعور وطنى عنيف .

وربما يرفض الجيش العراقي اتخاذ أى إجراء ضد المظاهرات المعادية للحكومة ، وبذلك يسمح بسقوط الحكم الحالى المناصر لبريطانيا ، ويمكن للجيش استغلال الفرصة للسيطرة على الحكومة نفسها .

وفي الحالىن ستكون الحكومة العراقية الجديدة أقل ودا ، من النظام الحالى ، تجاه بريطانيا . هذا ان لم تكن معادية تماما .

وستعارض بريطانيا احتلال العراق الذى سيحتاج إلى قوة بشرية ، ويقرب القوات البريطانية من المنطقة الحساسة في انريبيجان الإيرانية !

ومن غير المحتمل حدوث تدخل اجنبى من أية دولة عربية . ولكن ربما تتخذ إجراءات اقتصادية انتقامية مثل مقاطعة البضائع البريطانية ووقف تدفق البترول عبر انابيب البترول والإجراءات المشابهة .

ويمكن لهذه الإجراءات أن تعتمد بسهولة لتغطي المصالح الاقتصادية للقوى الغربية الأخرى التي تؤيد الحركة البريطانية .

وأول رد فعل في إسرائيل سيكون الموافقة العامة على ضرب القومية المصرية ، ولكن بعد تفكير جاد سيرد القادة الاسرائيليون أن المعارضة العربية المتزايدة لجميع التأثيرات الغربية ، والتي تنبع من احتلال مصر ، ستضعف فرص تخفيف التوتر العربى الاسرائيلى ويضيف لاحتلال البريطانى لمصر مشكلة جديدة بالإضافة إلى الشعور المعادى لبريطانيا في إيران . ويزيد شكوك إيران في أية قوة عسكرية تقترب من حدوده ، وفي النوايا الغربية بشكل عام .

وفي حين أن تركيزنا لن نخبر موقفها الأساسي الموالي لبريطانيا ، ومن المحتمل أن تزيد معارضتها للورد البريطاني البارز في الدفاع عن الشرق الأدنى .
وسيلقي الاحتلال البريطاني معارضة كبيرة من الهند وباكستان واندونيسيا .
ولن يقبل الادعاء بأن الاحتلال كان ضروريا لوقف عدم الاستقرار واحباط الشيوعية إذا عرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالتأكيد سيقوم جميع الأعضاء الآسيويون بنقد بريطانيا ويطالبون بالانسحاب السريع .
وستكون النتيجة العامة ، التعاطف مع قضية المناطق المستعمرة لا مع العالم الحر ، الذي ينظم قواته الدفاعية ضد التهديد الشيوعي .
وفي ضوء الطبيعة الخطرة الحالية ، فإن الديمقراطية الغربية الحالية ستوافق بشكل عام على التحرك البريطاني لاحتلال القاهرة والإسكندرية .
وسيوافق الفرنسيون بوجه خاص على الإجراءات البريطانية كضمان ضروري ضد زيادة القومية العربية ، وسوف تستغل الفرصة لتأكيد التضامن الانجليزي الفرنسي في منطقة شمال افريقيا .

والدولة الأوربية الوحيدة الغربية التي من المحتمل انشقاقها بقوة عن الموقف الأوربي ستكون أسبانيا التي ترغب بشدة في أن تكون ذات نفوذ في العالم العربي .
وستعارض دول أمريكا اللاتينية أي تحرك بريطاني لاحتلال مصر . وإذا لم يفعلوا ذلك فورا فربما يتراجعون إلى موقف معتدل أو ينتظرون . وستؤثر عليهم توجيهات سياسة الولايات المتحدة وموقفها إزاء بريطانيا . »

وهذا كله هو ما حدث تقريبا بعد العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي في حرب السويس عام

١٩٥٦!!

* * *

وطلت فكرة التدخل البريطاني قائمة للتدخل لحماية الرعايا البريطانيين إذا تعرضت حياتهم للخطر في حالة انتشار الفوضى .

الرجل الغامض

اختلف الناس في تحديد دور اللواء محمد نجيب في الثورة . واشتد الخلاف بين أنصار محمد نجيب وجمال عبد الناصر بشأن دور نجيب في قيادة الثورة وما أكثر الروايات المتناقضة عن الرجل الذي قاد الثورة في يومها الأول . وتحدى باسمها ، ونيابة عنها ، الملك والعهد كله .

إن الرجل الأول الذى كان يمكن أن يقود الثورة أو يرأس تنظيم الضباط الأحرار هو الفريق عزيز المصرى - ٧٣ سنة - فهو صاحب شعبية قوية .

توجه إليه السير توماس راب مدير المركز البريطانى للشرق الأوسط في فايد يوم ١٨ من ديسمبر عام ١٩٥١ في بيته بمصر الجديدة واجتمع به تسعين دقيقة .

سأله راب عن التسوية التى يوافق على إجرائها مع بريطانيا لو كان في منصب يسمح له بذلك .

قال عزيز المصرى إنه يقبل التنازل عن سيناء للانجليز مقابل الجلاء عن قاعدة السويس وبورسعيد والاسماعيلية !

● وقال إن المصرى العادى لا توجد لديه ارتباطات عاطفية بما هو صحراء جرداء !

وهو - عزيز المصرى - مستعد لترتيب نقل مياه النيل للضفة الشرقية للقناة بأسباب تحت الأرض وتوفير ماتطلبه بريطانيا من عماله !

وقال إنه من المستحسن منح المصريين جزءا من شمال السودان وتتصرف بريطانيا في الباقي !

وأبدى احتقاره الشديد للملك فاروق .

ووصف السير توماس راب الفريق عزيز المصرى بأنه « جنتلمان عجوز لديه بعض الآراء المعقولة رغم أنه ذو روح قلقة تنطوى على طموحات الزعامة التى لن يحققها » !

أما الرجل الثانى فهو اللواء فؤاد صادق - ٥٨ سنة .

هاجم فؤاد صادق البعثة البريطانية في الجيش المصرى عام ١٩٣٦ فنقل من سلاح الفرسان إلى سلاح المشاة .. في أسوان ثم عاد ، بعد فترة إلى القاهرة .

اعتقله الانجليز عام ١٩٤٢ . وأحاله الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش إلى الاستبداد عام ١٩٤٥ لأنه يهاجم البعثة البريطانية .

واتهم بالتآمر على هذه البعثة عام ١٩٤٦ فأراد الانجليز نقله مرة أخرى ولكنه تظلم إلى فاروق وجرى تحقيق انتهى إلى براءته .

وأختير قائداً للجيش في المرحلة الأخيرة من حرب فلسطين فطلب مرتين إلى الملك فاروق التحقيق في موضوع الأسلحة الفاسدة فالتصق به صغار الضباط وتمتع بشعبية واسعة في الجيش .
وعندما استقال الفريق محمد حيدر باشا قائد الجيش والفريق عثمان المهدي رئيس الأركان كان ينبغي أن يعين اللواء فؤاد صادق رئيساً للأركان ولكن الملك تخطاه وعين بدلاً منه الفريق حسين فريد الذي ساهم - رغماً عنه - في نجاح الثورة بعد ذلك !
استقال اللواء فؤاد صادق لتخطيه في الترقية إلى منصب رئيس الأركان .
وصرح عقب استقالته مباشرة في حديث لصحيفة « الأهرام » أن استقالته فيها عزاء للذين تأمروا ضده لنضاله المستمر ضد الفساد .
وقال إنهم اعتبروه لا يستحق الترقية عام ١٩٤٦ ثم اختير لقيادة الجيش في حرب فلسطين بعد الهزيمة التي توقعها .

قال إنه رفض الشروط التي وضعها وزير الحربية حينذاك الفريق محمد حيدر باشا للتعاهد والاتفاق مع الضباط الذين يوجدون الآن في السجن أو في طريقهم إليه .. يقصد بذلك الضباط المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة .
وهاجم الفريق صادق اختيار حسين فريد وهو أصغر منه رتبة لتولي منصب رئيس الأركان .
وقالت السفارة الأمريكية في برقية سرية إلى واشنطن بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٠ :
« إن اللواء فؤاد صادق لحد مجموعة الضباط الغاضبين في الجيش المصري » .
وفي برقية أخرى للسفارة الأمريكية تاريخها ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٠ قال السفير الأمريكي جيفريسون كافري « إن اللواء فؤاد صادق أكثر الضباط الغاضبين صراحة ولكن لا يمكن اعتباره المتحدث باسمهم جميعاً » .

وقال كافري إن فؤاد صادق هو المرشح الطبيعي ليكون زعيماً للضباط المتمردين إذا راوا القيام بانقلاب !
وفكرة القيام بانقلاب هي احتمال بعيد » .

وقد أقام صادق دعوى ضد الحكومة ربحها في يونيو عام ١٩٥٢ . وقضى له بتعويض قدره ١٥ ألف جنيه .

عرض حزب الوفد على فؤاد صادق قيادة كتائب التحرير التي تهاجم القوات البريطانية في منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة ولكنه اعتذر .
وعرض الضباط الأحرار رئاسة تنظيمهم ثلاث مرات على اللواء فؤاد صادق ، آخرها في يناير عام ١٩٥٢ ولكنه اعتذر بدعوى أنه أقسم بيمين الولاء ، في الجيش للملك فاروق ، وخاف أن يقوم التنظيم بانقلاب ينتهي بتدخل الانجليز !

وفي مذكرة ثروت عكاشة أن الضباط الأحرار تشاوروا فيما بينهم فيمن يكون إليه أن يكون على رأس حركتهم الثورية . وكان أمامهم خياران محمد نجيب الذي وضخوا فيه ثقتهم في انتخابات نادى الضباط ولم يخذلهم أو يشي بهم بعد أن علم بأمرهم ، أم فؤاد صادق ، وهو من القادة

المحكّنين المعتزّين بقيمهم المتمسّكين بأهداب الخلق والحائزين على ثقة من حوالمهم .

وقال ثروت عكاشة « إن الضباط الأحرار أثروا محمد نجيب » .

ويبدو أن هذا الأثر قد تم بعد رفض فؤاد صادق .

وكان فؤاد صادق في تلك الفترة - أي يناير ١٩٥٢ - يكتب في صحيفة « أخبار اليوم » مؤيدا مبدأ التحالف مع بريطانيا .

ولكن الأسباب الحقيقية لاعتذار اللواء فؤاد صادق عن رئاسة تنظيمهم الضباط الأحرار وجدت في مركز الوثائق العامة في لندن .

دعا الملحق العسكري البريطاني اللواء فؤاد صادق لتناول العشاء معه مساء ٢٩ من ديسمبر ١٩٥١ ، أي قبل أيام من العرض الذي قدمه للضباط الأحرار .

قال فؤاد صادق للملحق العسكري البريطاني .

- الضباط لا يرغبون في تحمل أية مسؤولية سياسية ولديهم فكرة واحدة وهي بناء جيش جديد .

وأضاف :

- إن صاحب الجلالة سيعينني في منصب هام في المستقبل القريب . وقد أوفد إلى أحد رجال القصر لانتوقف عن كتابة المقالات والابتعاد عن الأحزاب السياسية .

وكان فؤاد صادق يأمل أن يمنح رتبة فريق وأن يعين في منصب القائد الأعلى للجيش العربية في ظل ميثاق الدفاع المشترك العربي أو رئيس أركان القوات المسلحة المصرية أو القائد العام .

وقال إنه يتلقّى مائة جنيه مقابل مقالاته في صحيفة « أخبار اليوم » الأسبوعية فإذا لم يعين سيطلب القصر بأموال . وهو يريد أن يكون على علاقة طيبة بالملك .

من هنا يمكن أن ندرك أهمية قبول اللواء محمد نجيب لقيادة الثورة .

كانت انتخابات نادي ضباط الجيش أول تحدٍ علني من التنظيم السري للملك .. كما كتب محمد نجيب .

وكان محمد نجيب هو الذي عرف من شقيقه اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة أن اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش يعقد اجتماعا في العاشرة مساء بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة في كوبري القبة فأبلغ ذلك إلى عبد الحكيم عامر ليعتقل الثوار قادة الجيش .. وهو ماتم تنفيذه بالفعل وكان الخطوة الحاسمة التي أدت إلى نجاح الثورة .

وقال محمد نجيب أنه قاد الثورة ولم يتحرك مع الثوار ليلة ٢٢ يولييه لأنه كان مراقبا وخشى أن يعرف الملك بالثوار إذا تبعت الرقابة خطواته .

وروى محمد نجيب ماجرى ليلة الثورة عندما جلس في بيته ينتظر بعد منتصف الليل :

« بدأت نظرتي تتركز على التليفون الأسود الصغير . إن رنينه يحمل لي أهم خبر في حياتي إما انتصار وإما فشل . فكرت في ارتداء ملابس الخروج وليكن ما يكون . لقد قتلنا هذا الموضوع

بحثاً وانتهى الرأى إلا اتحرك إلا إذا تلقيت مكاملة تليفونية بنجاح الهجوم على القيادة العامة لأنى كنت مراقبا وسوف يتبعونى ويقبضون على وتتعرض الخطة كلها للفشل .
وعلا رنين التليفون .

استبدت بى الإثارة وامسكت التليفون بلهفة شديدة وطرق سمعى صوت الصاغ جمال حماد وهو يهينى بنجاح المرحلة الأولى للخطة واتمام احتلال القيادة العامة للقوات المسلحة .
وابلغنى أنه سيرسل فى ثلاث عربات مدرعة لإحضارى . ولكنى أخبرته بأنه لاداعى لذلك وسأركب عربتى الأولى الصغيرة التى يقودها سائقى الخاص توفيرا للوقت .
فى مذكراته قال عبد اللطيف البغدادى أن « اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار اتفقت على ضرورة اختيار أحد الضباط من ذوى الرتب العالية ، ومن ذوى السمعة الحسنة فى الجيش والمعرفين لدى المدنيين من الشعب لتولى قيادة الإنقلاب لأن أعضاء اللجنة جميعا من ذوى الرتب العسكرية الصغيرة (بكباشى وصاغات) -مقدم ورائد - والرأى العام قد لا يقتنع بهم عندما يعلن عن الإنقلاب وأسماء قادته .

وهم فى أشد الحاجة إلى ثقة وإطمئنان الشعب خاصة فى المراحل الأولى للإنقلاب .
ولذلك اختارت اللواء محمد نجيب الذى عرف للرأى العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادى ضباط الجيش وقاتل بشجاعة فى حرب فلسطين .
وقد أرادت اللجنة عرض القيادة على اللواء محمد نجيب يوم ١٩ يوليه ولكنى لم تتمكن من ذلك .»

ويروى البغدادى أنه بعد نجاح الإنقلاب فى الساعة الثالثة من صباح ٢٢ يوليه تم الاتصال باللواء محمد نجيب وطلب إليه الحضور فجاء فى سيارة مصفحة إلى مبنى القيادة .
ومعنى ذلك أن أعضاء التنظيم السرى للضباط الأحرار لم يتمكنوا من عرض قيادة الثورة على محمد نجيب حتى يوم ١٩ يوليه وأنهم عرضوها عليه يوم الثورة !
ولكن عندما استقال محمد نجيب فى فبراير ١٩٥٤ ووقعت الأزمة بينه وبين مجلس قيادة الثورة أذاع المجلس بيانا قال فيه إن محمد نجيب لم يخطر بوقوع الاختيار عليه لقيادة الثورة إلا قبلها بشهرين فقط .

وفى هذا اعتراف من مجلس الثورة بأن محمد نجيب انضم للضباط الأحرار قبل الثورة بشهرين ... على الأقل !
قال يوسف صديق فى مذكراته إنه لما ألح على جمال عبد الناصر فى السؤل عن الضباط الذين يعملون فى قيادة الحركة أخبره أن أقدم ضابط هو اللواء محمد نجيب .
وقال خالد محبى الدين :

« لفترة طويلة كان عبد الحكيم عامر أساسا وجمال عبد الناصر أحيانا على علاقة بمحمد نجيب وكانا يسلمان له منشورات الضباط الأحرار وقد تطوع محمد نجيب ليرشح نفسه وليكون الواجهة التى تتحرك جماعته فى إطارها ولتتحمل المسئولية تجاه السلطة عن هذه المعركة وعن نتائجها » .

وقال :

« لم يكن محمد نجيب يحضر معنا اجتماعات اللجنة التأسيسية وإن كنت أعرف أنه مرتبط بنا وكانت صلته قوية بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر » .
ويقول البكباشى - المقدم - جلال ندا إنه كان في بيت محمد نجيب يوم زاره جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . وكان هناك يوسف صديق أيضا .
وجلال ندا يقول إن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر جاءا إلى البيت واجتمعا وحدهما مع محمد نجيب مما يدل على أنهما عرضا عليه قيادة الحركة في ذلك اليوم - إن لم يكن قبل ذلك - وليس صباح ٢٣ يولييه !

* * *

في مذكراته وفي كتابه « كلمتي للتاريخ » قال محمد نجيب إن عبد الناصر زاره أثناء حرب فلسطين - عام ١٩٤٨ - خلال الهدنة الأولى ، وبعد لقاءات عديدة دعاه إلى تنظيم الضباط الأحرار . وهو تنظيم سرى كان عبد الناصر « مؤسسه ورئيسه » . وقال محمد نجيب أنه تولى قيادة التنظيم بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .
وقرر محمد نجيب الاستقالة من الجيش عام ١٩٥٠ فاعترض جمال عبد الناصر لأن تنظيم الضباط الأحرار سيكون بلا غطاء .

وفي كتابه « الوثائق الخاصة بالرئيس نجيب » تأليف عادل حموده قال محمد نجيب :
« الحق أنى لم أنضم إلى تنظيم الضباط الأحرار إلا في العامين السابقين للثورة ، كما أننى لم أعرف كل لجنته القيادية إلا بعد الثورة ، أى لم أعرف سوى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وحسن إبراهيم وزكريا محيى الدين فقط ، أما السادات وغيره فلم أعرف أنهم أعضاء في التنظيم إلا في صباح يوم ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ .
وفي كتاب جمال حماد « أطول يوم في التاريخ » قال :

« تم ترشيح محمد نجيب لرئاسة مجلس إدارة نادى الضباط بالاتفاق بينه وبين تنظيم الضباط الأحرار ، وكانت هذه خطوة شجاعة من محمد نجيب وقد توافرت فيه أوائل عام ١٩٥٢ أفضل الصفات التى تؤهله لقيادة حركة عسكرية ناجحة يقوم بها الجيش وهو حائز على ثقة الضباط مما يضمن معه سرعة انضمام باقى الجيش إلى الحركة .
ولايمكن من الوجهة المنطقية أن حركة عسكرية تدبر في الخفاء ثم لا يتم الحصول على موافقة القائد الذى اختير لقيادتها قبل وقت كاف .

وهل يعقل أن يقبل إنسان تحمل هذه المسؤولية الخطيرة التى قد تطيح بعنقه بمجرد حديث تليفونى يوقظه وهو نائم ليشرح له لأول مرة أن تنظيم الضباط الأحرار قام بتمرد مسلح ضد السلطة الشرعية !

وفي مذكرات الكاتب الصحفي حلمى سلام الذى كان متصلا برجال الثورة ويعرف معظمهم قبل قيامها قال :

« أدرك جمال عبد الناصر منذ البداية ، أنه لا يستطيع - ولم تتجاوز رتبته العسكرية حينذاك ،

رتبة الصاغ - الرائد - ولم يتجاوز عمره الثلاثين عاما - أن يصبح قائداً للثورة تريد أن تأخذ وراءها الجيش ، والشعب معا .

وإن كان لابد من البحث عن قائد .. ولكن - أى قائد ؟

المواصفات هى :

إن يكون من ذوى الرتب العسكرية الكبيرة . وأن يكون مشهودا له بالنزاهة .. وبالأوطنية .. وبالشجاعة فى مواجهة الخطر . وأن تكون له فى صفوف الجيش شعبية تمكنه من قيادة الجيش . كان الوحيد بينهم الذى يحمل رتبة لواء .. والوحيد بينهم الذى يبلغ من العمر واحد وخمسين عاما ، بينما كان أكبرهم سنا يبلغ أربعاً وثلاثين سنة .. وبعضهم كان ما يزال فى الثانية والثلاثين . وكان رفاهه الشبان أصغر منه عمرا بعشرين سنة كاملة .. والأصغر منه رتبة ، بأربع رتب عسكرية بالنسبة لبعضهم .. وبخمس رتب بالنسبة لبعضهم الآخر .

سال دمه ثلاث مرات فى جبهة القتال بفلسطين ومنح « نجمة فؤاد الذهبية » .

ولو لم يكن محمد نجيب وطنيا .. بل وفداثيا أيضا لما استطاع - ابتداء - أن يقبل بقيادة الثورة . ولو لم يكن شجاعا لما استطاع أن يوجه للملك انذارا . يحمل توقيعه ، يطالبه فيه بالنزول عن عرشه .

وليس صحيحا مطلقا ما زعمه الآخرون من أن محمد نجيب لم يكن يدرى عن ثورة ٢٣ يوليو شيئا إلا قبل ساعتين اثنين من « ساعة الصفر » . فلم يكن « صناع الثورة » أطفالا وأيضا لم يكونوا ساذجين لكى يأتوا برجل ، لا يعرف عنهم ، ولا عن ثورتهم شيئا ويولونه قيادتها .. قبل ساعتين فقط من قيامها !!

وقد اكتسب محمد نجيب شعبية جارفة لدى الجماهير .

وقد أعطى محمد نجيب ثورة ٢٣ يوليو ، ومنذ اللحظة الأولى لقيامها ، وجهها الطيب .. والسمح والمطمئن لكل الناس ، ولكل الأطراف والهيئات التى كانت تتوجس خيفة ، وترتعد رعبا من انطلاق الثورة من داخل القوات المسلحة » .

ولكن للسفير الأمريكى جيفرسون كافرئ وكريزويل القائم بأعمال السفير البريطانى رأى آخر فى دور محمد نجيب .

قال على صبرى لدافيد ايفانز فى الأيام الأولى للثورة

.. اللواء محمد نجيب عضو فى لجنة القيادة قبل الإنقلاب بوقت طويل .

ولكن ايفانز قال للسفير الأمريكى :

.. أشك فى ذلك ، واعتقد أن محمد نجيب ظهر فى الصورة لحظة الإنقلاب فقط .

* * *

فى تقرير للسفير جيفرسون كافرئ يوم ٣٠ يوليو :

« بعد نجاح الحركة سارع اللواء محمد نجيب إلى مقر القيادة حيث لقيه قادة الحركة وعلم منهم بما جرى . ودعى للاشتراك معهم فى مؤتمر كان يعقد فى تلك اللحظة .

وقد أصر محمد نجيب على أن يرافقه صحفي ، كان موجوداً وبرر ذلك بأنه إذا دخل إلى المؤتمر دون شاهد قلن يوجد من يصدق أنه لم يخطط لهذا التمرد .
وما إن أدرك اللواء محمد نجيب الأبعاد الكاملة للموقف حتى تكيف بسرعة مع مركز القيادة الرسمية الذي وجد نفسه فيه بموافقة عامة من المجموعة .
وتصرف اللواء نجيب ، كمتحدث باسم المجموعة في المحادثات مع المراغي ورئيس الحكومة » .

وقال كافرئ :

« لم يكن اللواء محمد نجيب زعيمهم الصوري » الواجهة « بالقائد الذي يتمتع بشعبية جارفة والقائد الذي يملك قدراً من القوة والذكاء » .

* * *

قالت السفارة البريطانية .

« اتهم اللواء نجيب بأنه على علم بالأهداف العامة للحركة التي بدأها الجيش لتطهير الحياة العسكرية والسياسية للبلاد . ولكن يبدو أنه علم لأول مرة بشكل محدد بالإنقلاب المخطط قبل حوالي ثمانية أيام من وقوعه عندما دعاه المخططون ليكون زعيمهم الرسمي » .
وقال السفير البريطاني يوم ٢ من أغسطس .

« يبدو أن الكولونيل أنور السادات أو « الساداتى » أكثر الشخصيات بروزاً بين مجموعة صغار الضباط ، وعددهم عشرة أشخاص ويعتقد أنهم المخططون الأساسيون للإنقلاب » .

وفي كتابه « ناصر » قال انتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى السابق للشئون الخارجية إن محمد نجيب قدم إلى - الضباط التسعة - لجنة القيادة في شهر يونيو .
وكانت نيته الخاصة مجرد تنظيم مظاهرات واسعة لإرغام الملك على الرضوخ لمطالب الجيش دون اللجوء إلى عمل عسكري مباشر .

وخلال الأحداث قويت قبضته بتأثير الضباط الأكثر تطرفاً الذين كانوا قادرين على استخدام تعيين القاضى - العقيد - إسماعيل شيرين كحجة للجوء إلى العمل المباشر .
وربما يكون اللواء نجيب قد رأى آنذاك أنه حطم جسوره ، وأنه علم حتماً ماكان مدبراً له ، بنقله إلى منصب أقل نعوذاً ،
وربما يكون قد خاف من اغتياله كما حدث مع الضباط عبد القادر طه لأن الملك يرى أنه خطر » .

قال أيدن عنه في مذكراته .

« صفات الزعامة فيه أثارت الشكوك منذ البداية .

وقد أظفنى إن لاحظ أنه منذ اجتماعاته الأولى مع سفيرنا أو مع القائم بأعمالنا ، لم يكن وحيداً قط ، ولم يبد عليه أنه يقود فريقه » .

* * *

في اليوم الأول للثورة تجمع الصحفيون الأجانب داخل مقر قيادة الجيش بعد ظهر يوم يوليو عندما جاء ضابط شاب قاد سيارته الصغيرة وأوقفها قرب المقر وسمح له فوراً بالدخول فأسرع يبحث خطاه داخل القيادة .

وبعد فترة قصيرة قيل للصحفيين إن اللواء محمد نجيب سيعقد مؤتمراً صحفياً في الرابعة بعد الظهر .

ولم يدرك الصحفيون العلاقة بين هذا الضابط وقرار عقد المؤتمر الصحفي .
ولم يقطن الصحفيون الأجانب مرة أخرى - في اليوم التالي - إلى الضابط الشاب نفسه وهو يبتسم واقفاً في مكان بعيد أثناء المؤتمر الصحفي الأول اللواء محمد نجيب .
وفي كتاب « جمال عبد الناصر ابن النيل » وصف الكاتب هذا المؤتمر الصحفي فقال:

« ظهر اللواء محمد نجيب وديعاً أنيساً بغليونه الجذاب كأنه الأمر الناهي وإن لم يكن كذلك حقيقة . وظهر مساعدوه من الضباط الشبان بقاماتهم النحيلة وأجسامهم الرياضية على أنهم آمال الشعب وأحلامه في بناء كيان الدولة المصرية الحديثة » .
وقال الكاتب :

« عندما غادر الضابط الشاب - يقصد جمال عبد الناصر - القاعة أنهى اللواء محمد نجيب فوراً المؤتمر فإن خروج الضابط الشاب كان إشارة بذلك .

توجه المهندس سيد مرعي الذي تولى بعد ذلك مهمة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وكان وزيراً أكثر من مرة ورئيساً لمجلس الشعب - البرلمان - لمقابلة اللواء محمد نجيب مع وفد من نواب الحزب السعدي بعد الثورة مباشرة ووصف هذا اللقاء في مذكراته فقال
« لاحظت أن هناك ضابطاً شاباً طويل القامة نافذ النظرات يقف بجوار محمد نجيب ، طوال الوقت ، وظل حاضراً المقابلة من أولها إلى آخرها متابعاً كل كلمة .

وقد رحب بنا اللواء محمد نجيب بأسلوبه المهذب ، ولكن هذا الضابط تصدى لي بالرد وقاطعني بحدّة .

لم تعجبني طريقته في الحديث وعاد يقاطعني وأنهى المقابلة بلهجة قاطعة قالها اللواء نجيب .
وتعجبت وقتها من الأسلوب الغريب لذلك الضابط .
قال زكريا محيي الدين لسيد مرعي بعد المقابلة مباشرة :
« ابتعد عن هذا الضابط ولا تخطئ فيه .. ده جمال عبد الناصر !

في لقاء الوزير البريطاني المفوض كريزويل بالمرافي - يوم ٢٤ يولييه - قال المرافي :
« نجيب ليس إلا واجهة لجماعة . وهو ضعيف وليس ذكياً ويقدره صغار الضباط وسيكون رئيساً شرفياً .

وقال حافظ عفيفي لكريزويل .
« اللواء نجيب رجل معقول وشريف ويمكن الاعتماد عليه ، وإن لم يكن عبقرياً ولكن كل شيء يتوقف على ما إذا كان الضباط الصغار سيطلون قانعين بالوضع الذي تحقق حتى الآن .

قال كريزويل :

..أعتقد أن اللواء محمد نجيب رئيس رمزي وأن المحرضين الحقيقيين هم صغار الضباط .

قال حافظ غيفي :

..أوافقك تماما على هذا الرأي .

في لقاء على ماهر بكريزويل مساء ذلك اليوم قال علي ماهر :

..الزعيم الحقيقي للإنقلاب هو الضابط الشاب البكباشي أنور السادات .

فقد ظل الانجليز لفترة يعتقدون إن أنور الساداتى .. كما كانوا يعرفونه .. هو قائد الثورة !

وبعد عزل الملك اعترف اللواء محمد نجيب بالدور الرئيسي لشباب الضباط في الإنقلاب قال :

« إن ماينسب إلى من عمل مجيد هو في الحقيقة مجهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنود وضباط ولم يكن لي إلا شرف قيادتهم .

وقد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش اسناد منصب القيادة العامة أن ينعم على برتبة الفريق بدرجة الوزير فلم أعلن رفضها حتى لايعرقل ذلك غرضا أسمى هو تنازل الملك عن العرش ... والآن وقد انتهت الامور فأنى أعلن تنازلى عن هذه الرتبة قانعا برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية » .

محمد نجيب في هذه الحالة كان مثاليا يعكس روح الثورة من ناحية ، ويبين أنه لايحقق فائدة أو ميزة لنفسه فمسب دون صغار الضباط !



في لقاء بين المحقق العسكري البريطاني والقائمقام - عقيد - أحمد شوقي في معسكر قيادة القوات المسلحة لمنطقة القاهرة يوم ٢٨ يولييه قال أحمد شوقي .

.. تم الضغط على محمد نجيب ليقود حركة صغار الضباط .

ومن مصلحة أحمد شوقي في تلك الأيام أن يرتبط بقائد الثورة ، وأن يتملقه أو يذكر الحقيقة كاملة . ولاتوجد له مصلحة في الأيام الأولى للثورة ، ونجيب قائدتها والشخصية اللامعة فيها ، أو الشخصية الوحيدة البارزة فيها ، أن يقلل من قدره ودوره .



كان علي ماهر في أعقاب نجاح الثورة ، وبعد خروج فاروق قريبا من قياداتها يناقش أعضاءها ويعرف إلى حد كبير موقع كل منهم فيها .

وكان علي ماهر في تلك الفترة ، يظن أن السفير البريطاني لايزال صاحب النفوذ في مصر ويحب أن يبلغه الاخبار والمعلومات الحقيقية أو يلونها بما يتفق مع مصلحة علي ماهر .

في ٢٩ من يولييه قال علي ماهر للسفير البريطاني السير رالف ستيفتسون :

..العسكريون مجموعة مختلفة لاقصى درجة واللواء محمد نجيب في أيدي مساعديه ، ويتحكم

فيه مرعوسوه !

وأيا ما تكون الحقيقة وأيا ما يكون دوره الحقيقي فمن الواضح أن محمد نجيب لم يستطع

السيطرة على أعضاء لجنة القيادة أو مجلس الثورة منذ اليوم الأول للثورة .
ومن هنا رأى جمال عبد الناصر ان يكون مديرا لمكتب اللواء نجيب وبالتالي عنق الزجاجة لى
اتصال أو عمل يجريه قائد الحركة وإذا كان الضباط الأحرار قد اقتصروا نجيب بأن يكون رئيسهم
فقد احتاجوا بعد ذلك لجهد كبير في خلعه !
وقد أرغموه على الاستقالة عام ١٩٥٤ ، ثم أعادوه على الفور مرغمين تحت ضغط الشعب
والجيش ، ثم عزلوه مرة ثانية واعتقلوه في ١٤ نوفمبر عام ١٩٥٤ في قصر تملكه السيدة زينب
الوكيل قرينة مصطفى النحاس بضاحية المرج ، ومنعوا زيارته أو خروجه حتى مات جمال عبد
الناصر فأخرج عنه الرئيس محمد أنور السادات ثم توفي محمد نجيب في ٢٨ أغسطس عام ١٩٨٤ .



وفي كتاب لعبة الأمم قال مايلاز كوبلاند :
« كانت التقارير والتفسيرات الأولية تشير إلى أن اللواء محمد نجيب كان رأس الثورة وعلى هذا
الأساس بنت الحكومة البريطانية والأمريكية علاقاتها مع العهد الجديد . ولكن سرعان ماذاب
الثلج، وانتزع عبد الناصر زمام الأمور منه ، ولم يمض بعد أكثر من عدة شهور على الإنقلاب .
والغريب أن كيرميت رزوفلت اقتنع عندما أكد له عبد الناصر أنه ليس رأس الثورة مع أن وليام
ليكland المسئول السياسى في السفارة الأمريكية في القاهرة وبعض موظفيها أكدوا أن اللواء نجيب
لم يكن أكثر من ستار اتخذته عبد الناصر لنفسه حتى يحين موعد ظهوره على المسرح شخصيا » .
وقد حرص جمال عبد الناصر على تأكيد دور محمد نجيب وأهميته .
في أول لقاء مع دافيد ايفانز قال جمال عبد الناصر
- محمد نجيب فقط هو الذى يمكن أن يبعث الثقة في الناس وهو الذى تتوافر فيه صفات
القيادة .

والحقيقة ان اختيار اللواء محمد نجيب لقيادة الثورة كواجهة لم يكن بسبب رغبة عبد الناصر
بإعطاء مركز الشرف لرجل عجوز بل لإحاطة الثورة بشرعية واعتراف ، ينقصها ، لماضيه في
فلسطين وتعاطفه مع أهدافهم بعد اعتذار اللواء فؤاد صادق واستبعادهم لتعزيز مصرى . ولذلك
أسبغ على نجيب في عيون المصريين أنه بطل الخلاص المنقذ الذى سيغير الحالة اليائسة .
وعبر عن ذلك محمد نجيب فقال في حديث صحفى بعد وفاة جمال عبد الناصر .
« أنا قائد الثورة ، وإلا إذا كانوا هم أصحاب الثورة ، فلماذا استعانوا بى ، ولم يقوموا بها
بأنفسهم » .



« كان محمد نجيب في الحادية والخمسين من العمر وهو الضابط الكبير والوحيد الذى اشترك
في الثورة بينما كل الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط قادها ضباط من أصحاب الرتب
الكبيرة كما حدث في العراق عامى ٣٦ و ٤٠ وفي سوريا عام ٤٩ أما باقى الضباط الذين قادوا
الإنقلاب في مصر فرتبهم يوزباشية وصاغات وبكباشية أعمارهم بين ٢٨ و ٣٥ سنة .

ولد محمد نجيب في الخرطوم في ٣٠ فبراير ١٩٠١ . وكان أبوه ضابطا بالجيش المصري في السودان ، توفي ودفن هناك ، حصل على الشهادة الابتدائية في السودان وعمره ١١ سنة وحصل على الشهادة الابتدائية المصرية وعمره ١٥ سنة في أسوان .

درس في المدرسة الحربية المصرية بالقاهرة وتخرج منها برتبة ملازم ثان وعمره ١٧ سنة .
نال دبلومين في الاقتصاد والسياسة والقانون الخاص .

ارسل إلى السودان عضوا بلجنة إعادة تنظيم الجيش ونال شهادة أركان الحرب عام ١٩٣٩ .
قدم استقالته إلى الملك احتجاجا على حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ولكنها رفضت .
عاون - كمساعد لنائب الأحكام - أنور السادات عند التحقيق معه بتهمة الاتصال بجواسيس

الألمان .

اشترك في حرب فلسطين ، وهو برتبة اميرالاي - عميد - وقاد اللواء الضارب المتحرك وقد أصيب هناك ٣ مرات ومنح نجمة فؤاد العسكرية مرتين تقديرا لشجاعته وكان الصاغ عبد الحكيم عامر أركان حرب .

وقد استدعى إلى القاهرة وعين قائدا لمعهد دراسات الضباط العظام ثم عاد إلى فلسطين وتولى قيادة اللواء العاشر الضارب بالإضافة إلى اللواء الرابع . وقد عين بعد حرب فلسطين مديرا لسلاح الحدود ثم نقل مديرا لسلاح المشاة ليتولى إدارة سلاح الحدود بدلا منه اللواء حسين سرى عامر .
وكان محمد نجيب مديرا لسلاح المشاة عندما وصفه البيان الأول للثورة بأنه القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة الجيش .

وهو يتحدث خمس لغات : العربية والفرنسية والانجليزية والإيطالية والألمانية .
وعندما عين ضابطا للثورة في مناصب وزارية كان من بين الأهداف أثبات أنهم يملكون القوة ..
علنا .

أما نجيب فقد أدرك أن مصدر قوته وشرعيته بعيدا عن الضباط الأحرار وأن هذه القوة تكمن في الحصول عليها من الشعب .

* * *

لم يلتق أيفانز مساعد الملحق الجوي الأمريكي بعبد الناصر إلا بعد عشرة أيام من قيام الثورة .
ولكن أيفانز قال لي .

- كنت أحس دائما أن هناك رجلا غامضا في هذه الثورة !

* * *

الرهان الأفضل

أطلقت الحكومة البريطانية وصف «الارهاب» على العمليات الفدائية التي قام بها المصريون ضد القوات البريطانية في منطقة القناة عقب إلغاء المعاهدة . وزاد انتشار هذه العمليات إلى الحد الذي جعل السفير البريطاني في مصر رالف ستيفنسون خائفاً من انفجار الموقف مما قد يؤدي إلى إعادة احتلال مصر .

ورأى السفير أن النتيجة الوحيدة لذلك طرد الانجليز من مصر إلى الأبد . ولذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى تدعيم قواتها في منطقة القناة بلوائين أحدهما للمظلات والثاني للمشاة .

ووضعت السلطات البريطانية يوم ٢٠ أكتوبر ، أى بعد أسبوعين تقريبا من إلغاء المعاهدة عدة خطط لتأمين سلامة القوات البريطانية وحماية الأرواح والمصالح البريطانية في مصر كلها وتجميع ١٧ ألف أسرة بريطانية تعيش في مدن القناة وحواليها في ٤ مناطق والاستعداد لترحيلها من مصر وسميت هذه الخطط جميعها بأسماء شفرية هي «روديو» و«برنارد» و«فليل» .

قضى الجزء الأول بإقامة حكومة عسكرية بريطانية في منطقة القناة ليتولى العسكريون البريطانيون الحكم في المنطقة ويطبقون الأحكام العرفية .

نوقشت مزايا هذه الخطة وأضرارها في السفارة البريطانية بالقاهرة .

قال مؤيدوها إنها تبين إصرار بريطانيا على عدم سحب قواتها من منطقة القناة بالقوة أو بالتهديد . وستنقص من قدرة حكومة الوفد في أعين الذين توقعوا أن تزيد هذه الحكومة من هيبتها في مصر .

وقال المعارضون إنها عملية مكلفة للغاية تحتاج لعدد كبير من العسكريين لفترة طويلة . وستزيد المرارة إلى درجة تخلق العدواة المصرية ، بدلا من الصداقة ، حتى في حالة التوصل إلى معاهدة مع حكومة مصر . وستدعم دعاية المصريين في العالم ضد الانجليز وتقدم رصيدا للقضية المصرية أمام الأمم المتحدة . وقد تحشد الرأي العام في بريطانيا ، نفسها والولايات المتحدة ضد الانجليز . وربما تواجه بريطانيا بعدم تعاون يصل إلى حد تعجيزها عن تسير الإدارة في منطقة القناة .

وكان مستشار السفارة البريطانية بالقاهرة وإردلى سميث من أشد معارضي فرض هذه الحكومة العسكرية . وطالب بعدم اتخاذ اجراء قوى إلا في حالة الضرورة وجعل المصريين يتولون بأنفسهم أمر شعبهم .

عرض الامر يوم ١٩ نوفمبر على اللجنة البريطانية المركزية للدفاع واشترك في الاجتماعات

السفير البريطاني في القاهرة السير رالف سيتفنسون فقررت اللجنة أنه من الأفضل استخدام السلطات التي تحتجها بريطانيا دون إعلان .. أى عدم إقامة هذه الحكومة . لأنها ستغى السيادة المصرية على منطقة القناة ، وتتولى ، هذه الحكومة ، جمع الإيرادات وإنفاق المصروفات وتصبح مسئولة اقتصاديا عن السكان المقيمين في القناة .

نوقش الأمر في اجتماع رؤساء أركان القوات البريطانية .

اقترح رئيس الأركان السير بريان روبرتسون أن يكون لقادة الأركان سلطة إعلان هذه الحكومة عند الضرورة . ولكنه اقترح البدء بإثارة مخاوف مصر من إسرائيل والقيام بعمل مضاد قاس لكل مانقوم به مصر ، وتحقيق اختناق للحياة في مصر وتجميدها وتجويعها أيضا !

وتقرر يوم ٢٢ نوفمبر ، عند إقامة هذه الحكومة ، تفويضها سلطة التفتيش والاعتقال والمحاكمة أمام محكمة عسكرية بريطانية . ومن صلاحيات هذه المحكمة إصدار أحكام بالإعدام على المصريين وتقييدها أيضا كما حدث أثناء ثورة ١٩١٩ !

ورأت الحكومة البريطانية أن من حقها ، في هذه الحالة ، طلب المساعدات من حلفاء بريطانيا والموقعين معها على معاهدات عسكرية ، بدعوى أن الهدف تأمين حرية الملاحة في قناة السويس .

وقالت الخطة « هدفنا تأمين أنفسنا والسكان الموالين لنا » !

وقضت الخطة - عند الضرورة - بتجريد رجال الشرطة من سلاحهم واعتقال كبار ضباطهم وطرد كل رجال الشرطة من منطقة القناة ، وإبعاد الموظفين المدنيين المصريين ، ومحاكمة كل المخالفين لهذه الإجراءات ، على أن ينفذ ذلك بالتدرج أو دفعة واحدة حسب الظروف ، وفرض عقوبات اقتصادية عنيفة على مصر .

* * *

وقررت قيادة القوات البريطانية البدء بتجريد قوات الشرطة في مدينة الاسماعيلية من السلاح فقد رأت القيادة البريطانية أن رجال الشرطة يساعدون الفدائيين .

وجرت المعركة بين الجيش البريطاني والشرطة المصريين في الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ . واحترقت القاهرة في اليوم التالي - ٢٦ يناير - فوضع قادة القوات مزيدا من الخطط العسكرية .

* * *

ويجتمع في لندن مجلس الوزراء البريطاني في اليوم ذاته فيبلغه انتونى ايدن وزير الخارجية بأن الموقف يتدهور بشكل خطير .

ويلتقى ايدن برؤساء أركان حرب القوات البريطانية لبحث رد فعل المصريين إزاء مذبة الاسماعيلية واحتمال التجاؤهم إلى العنف كعمل انتقامي .

ويقرر رؤساء الأركان وضع القوات البريطانية في حالة استعداد للتدخل خلال عشرة أيام وتنفيذ أقسام من عملية « روديو » بحيث تستطيع القوات التدخل خلال ٩٦ أو ٤٨ ساعة فقط من بدء وقوع أية أحداث .

وخشيت الحكومة البريطانية أن تقع في مصر اضطرابات واسعة وأن يعقدى المصريون على

البريطانيين المدنيين في القاهرة والاسكندرية وأن تتكرر بعض أحداث الثورة العربية ، كما استقرت في أذهانهم . ولذلك استعد رؤساء الأركان لتنفيذ جانب من خطة « روديو » التي تقضى باحتلال القاهرة والاسكندرية والاستعانة بالقوات البريطانية في برقة - ليبيا - لغزو الاسكندرية من الغرب . واتفق في هذه الحالة على تركيز الجالية البريطانية في الاسكندرية ، وأن يقوم أفرادها بحماية أنفسهم حتى تصل السفن إلى الميناء فينتقلون إليها .

وأعدت كل التفاصيل والبيانات التي توجه لشعب مصر - باللغة العربية - لتبرير هذا العمل . وعين الجنرال برود قائدًا للقوات البريطانية في القاهرة والجنرال بويت قائدًا للقوات البريطانية في الاسكندرية .

وقالت البيانات التي أعدها القائدان « أنه مهما كانت التكاليف سيمنعان تكرار أحداث ٢٦ يناير - حريق القاهرة - وحظر التجول إلا بتصريح حتى صدور أوامر أخرى » أي حتى يستقر الحكم العسكري البريطاني .

* * *

اعتمدت الخطة البريطانية كلها على أساس أن الجيش المصري لن يقف موقف العداء للانجليز وسيتخذ موقفا سلبيا إزاء عمليات بريطانيا وأنه لن يحارب الانجليز.

ولكن بعد مذبة الاسماعيلية قدم ايدن إلى مجلس الوزراء البريطاني مذكرة قال فيها :

« زاد للتعصب في مصر . وصار من المحتمل أن يحارب الجيش المصري إذا بدأت عملية «روديو» وهذا يجعل موقف القوات البريطانية في منطقة القناة حرجا للغاية إذا اضطرت إلى شن عمليات ضد القاهرة ، وسيستغرق وصول القوات البريطانية إلى القاهرة وقتا أطول.

وسيكون البريطانيون المقيمون في القاهرة في خطر داهم خاصة ، وأن القوات المصرية التي تحافظ على الأمن يمكن أن تخرج لمقاومة القوات البريطانية ، تاركة الفوضى في العاصمة خارج كل سيطرة »

ويعلن رئيس أركان القوات الإمبراطورية في تقرير .سرى لمجلس الوزراء بأنه إذا لزم اتخاذ مزيد من الإجراءات العسكرية في مصر يستدعى مزيدا من القوات البريطانية ، ولكن لاتوجد قوات يمكن إرسالها فقد أرسل الاحتياطي الاستراتيجي إلى مصر ، والحل الوحيد هو تشكيل فرق مشاة جديدة... في بريطانيا

وهكذا أصبح من الضروري زيادة عدد القوات الاحتياطية البريطانية في إنجلترا نتيجة تدهور الموقف في مصر بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢

ولكن يتدخل الجيش المصري بعد ظهر يوم الحريق ويعيد النظام إلى القاهرة وتلغى حالة الاستعداد بين القوات البريطانية .

ولكن يستمر بحث تفاضيل خطة « روديو » لتنفيذها عند الضرورة .

* * *

شكلت وزارة الحربية في لندن لجنة مثلت فيها وزارتا الخارجية والمالية أخذت توالى الاجتماعات لبحث إقامة الحكومة العسكرية في منطقة القناة .

وفي ١٨ يولييه ١٩٥٢ ، قبل خمسة أيام من قيام الثورة ناقشت هذه اللجنة مشكلة الطعام في منطقة القناة ، إذا أقيمت هذه الحكومة .

كان من بين الاحتمالات أن تمنع الحكومة المصرية وصول إمدادات التموين عن منطقة القناة مما يؤدي إلى مجاعة يقف الرأي العام ضدها

فكرت اللجنة - كحل - في اعتراض الإمدادات القادمة من الدلتا إلى القوات المصرية في قطاع غزة . ولكن قيل إن المصريين يمكنهم ، إذا لزم الأمر ، أن يمدوا قواتهم في سيناء عبر البحر المتوسط إلى العريش .

وعلى هذا الأساس رأت اللجنة أنه لا بد من تخزين طعام يكفى سكان منطقة القناة من المصريين الذين قدر عددهم بـ ٤٠٠ ألف نسمة .

ولكن العسكريين وجدوا أن ذلك سيتكلف كثيرا من المال .

وفكرت اللجنة في إخلاء المنطقة إجباريا من السكان المدنيين الذين لا يحتاج إليهم العمل في المعسكرات . وقدر عدد هؤلاء بـ ٣٠٠ ألف نسمة .

وتبين أن هذا الرقم يفوق عدد اللاجئين في قطاع غزة مما سيكون له رد فعل قسوى في الرأي العام العالمي ضد الحكومة البريطانية .

ولذلك اقترح بعض أعضاء اللجنة العدول عن إقامة حكومة عسكرية في منطقة القناة إذا ترتب عليها إجلاء ٣٠٠ ألف نسمة وإقامة هذه الحكومة العسكرية بطريقة لائقة وترتيب إطعام ٤٠٠ ألف نسمة إذ ستتقاضى سبعة أسابيع قبل وصول الطعام من الخارج

وفي حالة عدم تدبير مخزون من الطعام فلا بد من العدول عن الخطة لعدم إمكان تنفيذها .

وعرض اقتراح بإقامة حكومة عسكرية في الدلتا أيضا ولكن عدل هذا الرأي .

ولكن اللجنة رأت قبول هذه المخاطرة ، أي إقامة الحكومة العسكرية حتى ولو أدى الأمر إلى منع وصول المؤن إلى القناة

وانتقل عن أنه في حالة قيام المصريين بقطع مياه القناة العذبة تقوم القوات البريطانية باحتلال العباسية ، وربما بلبيس ، لضمان استمرار مد المنطقة بالمياه .

وتقرر أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى لاتخاذ القرار النهائى في هذا الشأن .

لم يعرف الانجليز أبدا بتنظيم الضباط الأحرار ، ولم يتوقعوا انقلابا يقوم به الجيش .

وفي كتاب « من خلال المرأة » اعترف الكاتب انتونى ثيرير بأن منظمة الضباط الأحرار السرية كانت مجهولة للمخابرات البريطانية في مصر .

وقال :

« تحت السطح الظاهر للحياة السياسية المصرية كان يوجد مجتمع قلق ولم يكن لدى

المخابرات البريطانية الرغبة أو المؤهل لدراسة هذا المجتمع والإبلاغ عن أنشطته .
وكان يمكن الكشف عن تنظيم الضباط الأحرار بالخيانة فقط ، لا باختراق هذا التنظيم » .
وقد ظلت السفارة البريطانية حتى يوم ٢ أغسطس - تظن أن « الساداتى » - كما كانت تعرف
أنور السادات - هو القائد الحقيقي للثورة .
ولكن الأسيرة المالكة المصرية نفسها كانت تحس بأن الثورة قائمة ومع ذلك فإن واحدا فقط من
أمرأه هذه الأسيرة رأى أن يتفق مع الانجليز مقدما على التدخل لحمايته - وحده - عندما تقوم
الثورة!

هذا الرجل هو الأمير محمد على - ابن عم فاروق - والذي ظل وليا للعهد خلال سنوات حكم
فاروق حتى ولد الأمير أحمد فؤاد الثانى!

قصده الأمير محمد على إلى دار السفارة البريطانية يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٠ ، أى قبل قيام الثورة
بعشرين شهرا ، عندما كان النحاس يراس الوزارة ، واجتمع بالسفير البريطانى السير رالف
ستيفنسون قال الأمير :

- إننى وغالبية الأسيرة المالكة نشعر بانزعاج بالغ إزاء موقف الملك فاروق .
لقد باع نفسه للوفد ، وأبعد الجيش ، وأتبع سياسة تعرض كلا من البلاد وعرشه للخطر .
وقد جئت بوصفى أكبر الأمراء سنا وولى العهد لاستكشف إن كان ذلك ممكنا - نوابا بريطانيا
في حالة حدوث اضطرابات عنيفة في مصر
قال السفير :

- من الصعب جدا الإدلاء بأية نبوءات فموقف حكومة صاحب الجلالة والإجراءات التى
ستتخذها ستفرضها الظروف . وإذا حدثت اضطرابات سياسية لها طابع بالغ العنف في مصر ،
تعرض ، مثلا ، أرواح الرعايا البريطانيين للخطر فلن تبقى القوات البريطانية في منطقة القناة هادئة
مكتوفة الأيدي .

ولن نستخدم القوة إلا إذا تعرضت حياة الرعايا البريطانيين لخطر بالغ .

قال الأمير :

- أفهم ذلك تماما غير أنى والأسيرة المالكة ليست لدينا رغبة في مشاركة الملك المصير السيئ الذى
يسعى إليه . فهو لا يتوقع حدوث شيء في القريب العاجل ولكنى كرجل بعيد النظر لا يمكننى
استبعاد إمكانية أن أصبح واسرتى في خطر بالغ .

وفي مثل هذه الظروف أود أن أعرف إذا كان يمكننا اللجوء إليكم ؟

قال السفير :

- أرجو أن تقدر ياسمو الأمير أنى لا أستطيع الحديث إلا بصورة شخصية ولا يمكننى أن
أفرض التزاما على الحكومة البريطانية .

وأود أن أؤكد أنه لن يكون هناك أى احتمال سواء من جانبى أو من جانب القوات البريطانية
في منطقة القناة بأن نرد شخصا من أصدقائنا يكون في خطر داهم عندما يسعى للجوء لحمايتنا .

وطلب السفير إلى الأمير أن يكتم هذا السر ، لأن الموضوع بالغ الحساسية .
وانصرف إلى العهد .

وعلق السير رالف ستيفنسون في برقية إلى لندن .
« هذا الرجل العجوز لا يتحمل بالشجاعة وكلما ازداد كبرا كلما أصبح أكثر عصبية » .

أخذت الحكومة البريطانية — بعد زيارة إلى العهد — تبحث موقفها القانوني في ظل معاهدة ١٩٣٦ إذا قامت الثورة .

في مذكراته قال إيبين :

« أوضحت أكثر من مرة لسفارتنا في القاهرة أن القوات البريطانية لن تتدخل للمحافظة على عرش فاروق .

إننا أعددنا خطة للتدخل في حالة وقوع أزمة تهدد أرواح البريطانيين . ولكننا قررنا أن هذه الخطة لا يمكن أن تنفذ إلا بقرار وزاري ، إذ من الخط أن نضع مسئولية سياسية ضخمة على عاتق القائد العام » .

لم يعرف فاروق موقف بريطانيا الحقيقي منه ، إذا قامت ، في البلاد ثورة ، بل كان يظن أن بريطانيا سترغم على نجدة وانتقاه .

بعد إلغاء الوفد لعاصمة عام ١٩٣٦ التقى حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكي بالسفير البريطاني السير رالف ستيفنسون
قال وكيل الديوان :

« كنا نتوقع أن تقوم قواتكم باحتلال القاهرة والاسكندرية .

قال السفير :

« الظروف الوحيدة التي تستخدم فيها قواتنا خارج منطقة القناة إذا حدث انهيار كامل في النظام العام والتدخل عن أي أمل في أن الشرطة المصرية والجيش يمكنها إعادة النظام .

نقلت هذه الكلمات إلى فاروق فلم يدرك معناها الحقيقي .

ولم يتفق صاحب الجلالة مع الإنجليز على التدخل لصالحه ، بل بنى حساباته على أساس أن القوات البريطانية جاءت عبر البحار لتقف مع الخديو محمد توفيق ضد عرابي عام ١٨٨٢ ، وقد أصبحت العملية الآن أسهل فالقوات في مصر ، وتدخلها يتم في لحظات قبل أن يفنيق العالم !

وفي كتاب أنتوني نانتج وزير الدولة البريطاني « ناصر » قال :

« كان السبب الحقيقي وراء إصرار فاروق على أن ترتبط مسألة سيادة مصر في السودان بجلاء بريطانيا هو الحيلولة دون نجاح أية مفاوضات تجري في لندن ، وبذلك يمكنه الاحتفاظ بالقوات البريطانية في مصر أملا في أن تهب هذه القوات لمساعدته في حالة وقوع ثورة ضده » .

قال محمد نجيب في مذكراته إن فاروق اتصل بالجنرال السير وليم سليم قائد القوات البريطانية لنجده وطلب منه احتلال القاهرة وضرب الاسكندرية بالأسطول فرفض .
وقال أنور السادات إن قيادة الثورة التقت هذه الرسالة التي أرسلت من قصر المنتزه بالاسكندرية إلى القيادة البريطانية في منطقة القنال .

لم ييأس الملك فاطصل بايدن ، كما يقول محمد نجيب ،
وقيل إن الملك أرسل بوللى في سيارة إلى القاهرة للاتصال بقائد القوات البريطانية في السويس ،
وفي حالة رفضه ، يتصل بالإيطاليين ليستغيثوا - نيابة عنه - بالسفارة البريطانية .
ولكن لا يوجد في الوثائق البريطانية والأمريكية ما يؤكد أن فاروق طلب بطريق مباشر تدخلًا عسكريًا بريطانيا لإنقاذ عرشه باستثناء ما أوحى به إلى السفير الأمريكي وما كره له صراحة .

* * *

بداكريزويل يبشر بعدم التدخل البريطاني منذ البداية ، وينصح حكومته ألا تغامر بحياة
البريطانيين المقيمين في مصر
قال لايدن في أول برقية بعث بها عن الانقلاب صباح يوم ٢٣ من يولييه ،
« أذكركم بأنكم رددتم دائما أن القوات البريطانية لا يمكن أن تتدخل لتحافظ على عرش
الملك فاروق .
وإذا تلقيت طلبا بذلك من القصر فسيكون هذا ماثلا في ذهني » .
وقال

« إن قادة الأركان - البريطانيين - سيعربون بغير شك في اتخاذ إجراءات عسكرية معينة
في منطقة قناة السويس لضمان أمن قواتهم وحرية المرور في القناة» .
وقال في برقية بعث بها إلى لندن في الساعة الحادية عشرة وست دقائق :
« وجهة نظري الشخصية أن هذه مسألة داخلية بحتة ولا اعتقد أن الحكومة البريطانية
سترغب في استخدام القوات البريطانية لإنقاذ الملك فاروق » .
ولكن الرسالة التي بعث بها قادة الثورة إلى كريزويل عن طريق كافرئ بيتت بوضوح أن
الجيش المصري سيقاوم كل تدخل بريطاني .
أيد انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية ، على الفور ، سياسة كريزويل الحذرة في عدم
تدخل القوات البريطانية إلا بعد استشارة وزارة الخارجية البريطانية .
وطلب إلى وزير الدفاع البريطاني في مذكرة رسمية أن يوضح تماما للقادة أنه يجب ألا يتم
اتخاذ أية خطوات دون استشارة وزارة الخارجية .

قالت مذكرة انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية التي قدمت لتشرشل :
« سوف يتذكر رئيس الوزراء - ونستون تشرشل - أنه اتفق معى ، أى مع وزير
الخارجية بناء على إصرارى - على الحاجة إلى استشارة لندن في مثل هذه الحالات » .
وفي الموقف الدقيق الراهن من الضروري استشارتنا قبل أى إجراء قد يفسر على أنه
تدخل .

وحتى الآن يبدو أنه لا يوجد أى تهديد لحياة أو ممتلكات البريطانيين أو تجاه قواتنا في منطقة القناة ، وهو ما قد يحدث بسرعة لاتتيح فرصة للتشاور»

* * *

بعد استقالة حسين سرى أمرت وزارة الحربية البريطانية قواتها في منطقة القناة بإعلان حالة الطوارئ لمدة ٩٦ ساعة

* * *

لم يكن كريزويل يخشى الصدام المسلح بين البلدين ، بل إن القائم بأعمال السفير البريطانى خاف أن تتكرر أحداث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ضد البريطانيين .
وأثناء حريق القاهرة قتل من البريطانيين تسعة ، وكان الجيش المصرى مع حفظ النظام والأمن وحماية أرواح الأجانب أما في ٢٣ من يوليو فكان هناك خوف من الفوضى وانضمام الجيش إليها ضد الأجانب وضد الانجليز .

خشى كريزويل أن تتحرك قيادة القوات البريطانية في فايد أو وزارة الخارجية فتأمر بتدخل الجيش البريطانى في منطقة القناة أو تقطع الطريق على للقوات المصرية القادمة من سيناء فبعث في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٣ يقول :

« أرجو إخطارى قبل إتخاذ أى إجراء عسكرى تحسبا من الآثار السياسية . أية علامة تشير إلى تحيزنا ، أو تدخلنا بالنسبة لتحرك وحدات الجيش المصرى ، أى تحركها من سيناء ، يمكن أن تنشأ عنها حركة خطيرة ضد البريطانيين في القاهرة » .
ومعنى ذلك أن كريزويل يفشى أن يتضامن الجيش والشعب ضد القوات البريطانية إذا تدخلت مما يترتب عليه الاعتداء على المدنيين البريطانيين .

ردت وزارة الخارجية بعد أربع ساعات تقريبا في الساعة ١٢٤٦ ظهرا بموافقتها على رأى كريزويل .. أى على إخطار كريزويل قبل التدخل .. أن كان هناك تدخل !
وأبرقت وزارة الدفاع إلى قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط تقول :
« نتفق مع تقييم القائم بأعمال سفارة جلالة الملكة في مصر .

ونظرا لمدقة الموقف هناك فمن الجوهري أن نتجنب أى إجراء استفزازى إزاء القوات المسلحة المصرية .

ولا يبدو أن هناك في الوقت الحاضر أى خطر على حياة أو ممتلكات الرعايا البريطانيين في مصر ، أو خطر يهدد القوات البريطانية في منطقة القتال .
ولهذا فعلينا ألا نقوموا بآية تحركات خارج منطقة القناة ألا نتخذوا أى إجراء يرمى إلى إغلاق المنطقة .

وإذا رايتم إعادة توزيع القوات على نطاق رئيسى داخل منطقة القناة فنرجو إبلاغنا فورا وعدم القيام بأى تحرك قبل الحصول على موافقتنا » .

وأصدر القائد العام البريطانى للقوات البرية في الشرق الأوسط أمرا بوقف الطلعات الجوية فوق دلتا نهر النيل .

وناقش السير راب مدير المكتب البريطاني للشرق الأوسط في مدينة فايد المصرية الموقف -
بصفة غير رسمية - مع القادة العسكريين ثم أبرق إلى لندن يقول إنه « تم وضع القوات البريطانية
في حالة استعداد » .
وقال إن ذلك « تم بهدوء » .

ويشارك « باروز » من السفارة البريطانية « وسباركس » مستشار السفارة الأمريكية في وضع
تقييم للموقف في حالة التدخل يبرق به « باروز » إلى لندن .
قال :

« إذا تم تنفيذ « روديو » - أي عملية التدخل العسكري - وإدائها الرأي العام في أمريكا
فلن تتمكن حكومة الولايات المتحدة في عام الانتخابات من إمدادنا بالتيديد المعنوي أو
السياسي .

ويعني هذا انشقاق سياسي كبير بين الحكومتين في الشرق الأوسط ، مما يؤدي إلى كارثة
مشنومة .

ورغم نبوءات أحمد مرتضى المراغي فإن السليل بسيط على تدخل الشيوعية في تمرد
الجيش .

وأكبر صعوبة ستواجه بريطانيا والولايات المتحدة . إلصاق تهمة الشيوعية بأى نظام
متطرف . ولكن يمكن أن يقال هذا النظام ، بالرغم من أنه لا يدين للشيوعية بالولاء ، فإنه
يخدم أغراض روسيا » .

واقترح « روني » باروز على وزارة الخارجية البريطانية .

« إبلاغ الأمريكيين بأن التدخل لن يكون إلا إنقاذ أرواح البريطانيين والأجانب الآخرين
ولكن لابد أن تكون للبلدين سياسة مشتركة في الشرق الأوسط لتجنب مشاكل المياه
المضطربة التي يلذ للروس الصيد فيها » .

كان مصدر القلق الرئيسى للضباط المصريين احتمال تدخل عسكري بريطاني ولذلك ركزوا
على صيانة الأمن .

أوفد فاروق إلى السفير الأمريكى مبعوثاً خاصاً يقول

- لا يزال بإمكان صاحب الجلالة الاعتماد على الأسطول المصرى ، وهو موال للملك وقيادته في
الاسكندرية .

وكان هدف فاروق إقناع السفير الأمريكى ، وعن طريقه إقناع الانجليز ، بأن تأييدهم له لن
يكون ضد رغبة كل القوات المسلحة مادامت البحرية معه

ولكن الثورة تحركت واتصلت بالانجليز مباشرة لمنعهم من التدخل .

في الساعة العاشرة صباحاً قام الليكباشى عبد المتعم أمين «ممثلاً ومندوباً عن لجنة القيادة » -

بزيارة السفارة البريطانية بالقاهرة يحمل رسالة لكريزويل تقول بأن الحركة من الشئون الداخلية المصرية ، وأنها موجهة ، فقط لقمع الفساد وأن حياة وممتلكات الأجانب ستتم المحافظة عليها

وتطلب الرسالة مرة أخرى عدم التدخل وإلا فإن الانجليز سيتحملون وحدهم مسئولية سفك الدماء .

وإبلغ عبد المنعم أمين الرسالة ناتها للسفارة الأمريكية .

نقلت الرسالة لكريزويل في الاسكندرية فبحث بها إلى لندن بعد ست دقائق ، أى أنها وصلت إلى لندن حوالى العاشرة صباحا .

وفي العاشرة إلا ثمان دقائق صباحا أبقى كافرى إلى واشنطن يقول :

« من الواضح أن الملك يطلب تدخل عسكريا بريطانيا لإنقاذ عرشه »

وقال كافرى :

« لقد أبلغت رسالة الملك إلى البريطانيين وأبلغته أنه لا مجال في تفكيرهم .. للتدخل !

في لندن توجه السفير الأمريكى ولتر جيفورد إلى وزارة الخارجية ليلتقى بوكيلها الدائم السير وليم سترانج .

سأله عن المواقف وتبادلوا المعلومات وأطلعته سترانج على برقيات كريزويل . وأضاف :

– بحث الضباط برسالة إلى كريزويل في الاسكندرية تفيد أن هدفهم رفع المظالم التى وقعت على الجيش . وليست لهم دوافع سياسية ولا تعنيهم المنازعات مع الدول الأخرى .

.. أى لن تعنيهم أزمة المفاوضات مع بريطانيا . وقال كريزويل :

– حذرنا الضباط من أنهم سيقاومون بالقوة أى تدخل بريطانى .

ويلتقى اللورد كيلرن – السفير البريطانى السابق في مصر الذى كاد يخلع الملك فاروق عن العرش يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ – بروجرالين لينصحه بعدم التدخل .

قال :

– نحن لا نستطيع التدخل بشرط عدم المساس بالأرواح والممتلكات البريطانية . ويمكن أن يكون للقوات البريطانية تأثير ، لإيقاف المتطرفين ومنع التدخل الشيوعى المحتمل .

وضع روجرالين مدير الإدارة الافريقية مذكرة أيد فيها وجهة نظر كريزويل .

قال :

« نحن لا نرغب في القيام بكثير من التحركات الخلفية .

ومن المهم في هذه المرحلة ، ومع نقص المعلومات الا يفهم أننا منحازون في مصر .

وقد يظهر نجيب كديكتاتور . ولا ينبغي أن نفسد خططنا معه ... مقدما . وإن كان من الأفضل تقادى قيام ديكتاتورية عسكرية إن أمكن .

والحل الأفضل للملك ظهوره كملك دستوري يسمح لحكومته بممارسة السلطة والاتفاق معنا .

وسيدخل ذلك فقط إذا ألم به الخوف تماما في البداية .
وسيتغلب على خوفه في الوقت المناسب ، ثم تعود صفاته غير المرضية إلى الظهور .
وترى الوزارة أن يلتقي كريزويل بحافظ عفيفي باشا ويبلغه ذلك « .
وكانت وزارة الخارجية البريطانية التي اعتادت مواجهة أزمات وزارية كثيرة في مصر تظن أن هذه واحدة من الأزمات التي يمكن مواجهتها ولم تقطن إلى إبعادها !
ومن هنا وافق الوكيل المساعد للخارجية البريطانية السير جيمس بوكير على رأى كريزويل فإن الملك كان قد قبل شروط محمد نجيب ووافق على استقالة نجيب الهلالي وتعيين على ماهر رئيسا للوزارة .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية ، بإرسالها هذه البرقية إلى كريزويل انتهازية تماما .
إنها تريد أن يفزع فاروق ويصبح ملكا دستوريا ويترك حكومته تتفق مع الانجليز . بعد أن تعذر هذا الاتفاق زمنا طويلا !
وما دام الملك قد اتفق مع محمد نجيب وخضع من اللحظة الأولى فلماذا تتخذ بريطانيا موقفا معاديا لـ محمد نجيب ؟

ومن ناحية أخرى فربما ينجح محمد نجيب في انقلابه ويحكم مصر بطريقة ديمقراطية ولاداعي لإبداء العداء نحوه من اللحظة الأولى .
وهكذا وجدت الحكومة البريطانية أن كل الأمور تجري لصالحها .
وعبر أيدن عن ذلك ، في مذكراته . قال :
« بدت مخاطر في كل سبيل نخفاره ، لكن اللواء نجيب كان ، على كل حال ، رهانا أفضل من الملك أو الوفد ، لنقامر عليه » .

مشهد الوداع

أعد الدكتور عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ وكيل المجلس صيغة الوثيقة التي يوقعها فاروق معلنًا فيها تنازله عن العرش .

وكان نصها

« أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ .

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان .

ولما كنا ننتقل للخير دائماً لامتنا ونبتغي سعادتها ورقياً .

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة ، ونزولاً على إرادة الشعب .

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمراً بهذا لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء للعمل بمقتضاه » .

اقترح جمال سالم إضافة عبارة واحدة إلى صيغة الإنذار وهي :

« ونزولاً على إرادة الشعب » فأيده السنهوري في ذلك ووافق محمد نجيب .

وكان على ماهر سعيداً بتوجيه الإنذار إلى فاروق ليراه ذليلاً ولكنه لم يستطع أن يحمل وثيقة التنازل إلى فاروق !

لم يستطع الرجل أن يرى فاروق مقهوراً ومنهاراً ومطحماً ، ولذلك كلف المستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ليقوم بالمهمة بدلاً منه .

حمل سليمان حافظ مرسوم التنازل الذي كتب على ورقة أشبه بصفحة من كتاب وكانها الصفحة الأخيرة من كتاب فاروق وكتاب الملكية في مصر !

لم يعترض فاروق على مرسوم التنازل بل طلب إضافة كلمة « وإرادتنا » بعد عبارة « بناء على إرادة الأمة » .. أي أنه أراد أن يقول للتاريخ بأنه يتنازل عن العرش بإرادة الأمة وإرادته أيضاً .

ولكن سليمان حافظ قال له :

« أفضل أن توقع عليها جلالتك كما هي .

قال فاروق

« أفهم من هذا أنه كانت هناك وثيقة أخرى أشد لهجة .

تخلص سليمان حافظ قائلاً .

« ليست معي ولم أطلع عليها .

انتابت الملك حالة انفعال شديدة ، ولم يستطع السيطرة على مشاعره .

وقع آخر مرسوم له كملك مصر بتعيين مجلس وصاية على العرش .
أخذت يده ترتعش وجاء توقيعه مهتزاً .
اعتذر لسليمان حافظ قائلاً :

.. الموقف عصيب .

وأعاد التوقيع مرة ثانية . ولذلك حملت وثيقة التنازل توقيعين : الأول أسفل الوثيقة والثانى في
أعلىها .

بعد خروج سليمان التفت الملك إلى حاشيته وقال لهم مشيراً إليه .
.. هذا الثعلب هو الذى سيخرب البلد .

وروى عبد الله رفعت قائد الحرس الملكى ، أيضاً ، أن الملك قال له ولرجال حاشيته :
.. وافقت على التنازل رغبة في إنقاذ الموقف . إن حكم البلد في ظل الأحزاب القائمة لا يأتى بخير .
وقال :

.. لم أتمكن من توجيه هذا البلد التوجيه السليم .
والقى صاحب الجلالة بآخر أكاذيبه .
قال لمن حوله من الحاشية :

.. لو كنت رغباً في المحافظة على عرشى لقبلت عرض الأسطول الانجليزى المربط على مدخل
الميناء منذ السادسة صباح اليوم للسماح لهم بالنزول إلى الاسكندرية لحماية البلد . ولكنى
أضحي بالف عرش ولا أسمع لكذب انجليزى أن يضع قدمه على أرض مصر ثانية !!
رفضت لجنة القيادة طلب الملك أن يصحبه بعض رجال الحاشية ولذلك أخذ رجال الحرس في
تسليم رجال الحاشية لقوات القصر . انطون بوللى ، وكافانسى مدرب الكلاب ، وجارو الحلاق ،
والقائم مقام حلمى حسين السائق الخاص ، ومحمد حسن الشماشرجى .

أرسل فاروق في طلب ناريمان قائلاً

.. إننى تنازلت عن العرش لفؤاد ... لقد طلبوا أن يكون ولدنا ملكاً .

أخذت ناريمان تراقبه محاولة فهم أفكاره من أسارير وجهه . ولكن كل موارثه ابتسامة الظفر
ترف حول شفثيه ، رغم توتر قسمات وجهه ، وظهور التعب في كل حركة من حركاته .
وقال لها بصوت هادئ وخافت لم يسمعه أحد ، كما قالت في مذكراتها :

.. أظن أننى سبقتهم ... ربحنا حياتنا وسنبعد قبل أن يدركوا أنهم خسروا فرصة نادرة قدمها

لهم اللحظ !

قالت :

.. ومتى نسافر ؟

أجاب :

.. اليوم بعد الظهر ، أو بالأحرى سأسافر !

وابتسم ثم قال

- أما أنت فلست مرغمة على الذهاب معي .
ولكن ناريمان أصرت على الرحيل معه فقد أحست بأنه يريد بها معه .
وقالت في مذكراتها :
« تركت أثوابا جميلة من ملابس البلاط . وأحذية كثيرة وكميات من العطور .
وأضطرت أن أترك أشياء أخرى كثيرة : كل أهلي وأصدقائي ، وسيارتي الكاديلاك
الخصوصية التي قدمها لي فاروق » !
وكان فاروق سعيدا أيضا بأن يصبح بناته من زوجته السابقة فريده وهن : فريال وفوزية
وفادية .
وقبل ذلك كله كان فاروق مصرا منذ البداية على أن يصبح مع ابنه الطفل .. ملك مصر
والسودان !
غادر صاحب الجلالة قصر رأس التين وهو يرتدي زى أمير البحار الأبيض إلى رصيف الميناء
حيث ينتظر اليخت المحروسة .
وكان في وداعه عند رصيف الميناء على ماهر رئيس الوزراء والسفير الأمريكي جيفرسون
كافري وسكرتيره الخاص روبرت سيمبسون و ... بعض رجال الحاشية .
كان حفل الوداع مهيبا . أطلقت المدفعية ٢١ طلقة تحية ووداع للملك مصر ، وقدمت لصاحب
الجلالة التحية العسكرية كاملة واتخذت كافة الاحتياطات لضمان سلامته .
وصفت ناريمان وداعها ووداع فاروق فقالت :
« جابهت ساعة الوداع بشجاعة . اخترقت أمي - السيدة أصيلة صادق - صفوف الجنود الذين
يحيطون بنا ، وودعتني بجرأة دون أن تبكي فسبّلت الأمر علي كثيرا .
وجاءت شقيقتنا فاروق : الأميرة فوزية والأميرة فايزة يرافقهما زوجها ، فودعتنا متمنيات
لنا سفرا سعيدا .
وقبل موعد الرحيل بنصف ساعة تقريبا استطاع فاروق أن ينال إذنا لوصيفائي باختراق
صفوف الجنود ، ثم أوعز إليّ بالنزول إلى رصيف المرفأ ، فنزلت وتقبلت تحية رسمية ، بينما كان
العلم ينحدر أمامي مؤديا التحية الأخيرة .
ثم نزلت إلى الزورق الملكي وانتظرت فاروق .
وتذكرت في تلك اللحظة أنه يجب عليّ أن أظل مرفوعة الرأس .
جاء فاروق بعد قليل وكان يرتدي ملابس أمير البحار البيضاء لكنه أراد بذلك أن يمجد القوات
البحرية التي ظلت موالية له حتى اللحظة الأخيرة .
أخذت انظر إليه وهو يستعرض حرس الشرف ويحيي العلم الذي طوى بعد الاستعراض وقدم
لعلي ماهر الذي قدمه لفاروق كتكريم أخير من قبل حرس القصر ، ذلك القصر الذي قاتل دفاعا
عنه !
أطلقت المدافع نيرانها - ٢١ طلقة - تحية ووداع لفاروق - وكانت هذه هي طلقات المدافع الوحيدة

التي دوت في ثورة قامت لإسقاط صاحب الجلالة .. وأخذ الجميع : الضباط والجنود ومئات الرجال الذين يتألف منهم حرس الملك الخاص ومئات من خدم القصر! .. سيكون مرسلين نشيجا عاليا .
وفي الوقت نفسه نفرت الدموع من عيني فاروق بينما كان يسير بين الباكين مرتباً على ظهور الذين استطاعوا أن يدنوا منه محاولا تشجيعهم .
احسست بدموع حارة تحرق اجفاني لأن مشهد فاروق وهو يبكي أحدث في نفسي أثرا عميقا ، ولأن بناته كن يبكين مع الباكين .
وكان بعض رجال الحرس الملكي والحرس السوداني الخاص قد كونوا طابور شرف اصطف لوداع فاروق وهو آخر حرس شرف له في حياته ، وفي مماته أيضا .
وبعد عزف السلام الملكي نزل العلم ثم سلم إليه « .
كتبت الأميرة فريال كبرى بناته رسالة إلى أمها سلمتها لأحد رجال الحرس قالت فيها
« أمي العزيزة
مما يكسر قلبي أن اضطر لترك مصر ولا أقبلك قبله الوداع .
أمل ألا أمر بتجربة أخرى مثل تلك التي مررت بها في الأيام الماضية وأن أقول وداعا لمن أحببتهم وأشياء كثيرة أحببتهم » .

* * *

قدم فاروق طلبا آخر للسفير الأمريكي .
وكان الرجاء الأخير متقفا مع طباع فاروق وإعماله وتصرفاته خلال سنوات حكمه ؛
وهذا الطلب عبر عنه السفير في هذه البرقية . قال :
« طلب مني الملك السابق فاروق قبل رحيله أن أقدم له معروفا خاصا .
قال إنه تسلم من شركة هارنى ونستون بالحى السابغ الشرقي بالشارع الحادى والخمسين في نيويورك عقدا من الماس ، وقطعة كبيرة من الزمرد على أساس إعادتهما إلى الشركة إذا لم يحظيا بإعجاب الملك .
وقال إنه ليست لديه وسيلة لإعادتهما وأنه يخشى أن تصادبرهما الحكومة .
وسألني عما إذا كان في استطاعتي إرسالهما عن طريق الحقيبة الدبلوماسية إلى واشنطن .

قلت له :

« لا » وكررتها . « لا » .

وعندئذ سألني عما إذا كان يستطيع أن يترك هذه الممتلكات الأمريكية في خزائني .
أرجو أن تبلغ الوزارة شركة « ونستون » بانى اطلبها بإيفاد شخص ما إلى هنا على عجل ليتسلم هذه المجوهرات » .

فقد ترك فاروق المجوهرات وديعة لدى الرجل الوحيد الذى يثق به على تراب مصر !
قال فاروق فيما بعد :

— عندما تركت مصر لم يدافع عنى صديق .
وهذا القول صحيح عدا كلمة واحدة وهى انه لم يكن لفاروق يومئذ صديق فى مصر !

* * *

قال فاروق لعلى ماهر وهو يصافحه مودعا لأخر مرة :
— الذين أجبرونى على الرحيل مجرمين عتاة . وأنت تعرف ذلك .
وكرر فاروق ما قاله لعلى ماهر فى الصباح بقصر رأس التين . قال
— لن تستمر فى السلطة سوى بضعة أيام !
قال القائم بالأعمال البريطانى :

« من المحتمل أن يكون النشاط الذى قام به السفير الأمريكى قد ساهم إلى حد بعيد فى
ضمان سلامة الملك ورحيله بطريقة منظمة لائقة » .

* * *

تمسك فاروق — حتى آخر لحظة — بأنطون بوللى ويطلب إلى على ماهر أن يحصل على موافقة
الجيش للسماح لبوللى بالسفر معه قائلا :
— عرفته وأنا طفل وهو يهمنى .

رفضت القيادة أن يصحبه بوللى أو أى فرد من رجال حاشيته .
احتفظ الملك ببهوته الظاهرى ولكنه كان فى حالة عصبية عند رحيله . طلب إلى السفير الأمريكى
أن ترافقه إحدى السفن البحرية الأمريكية ، أو البريطانية لحماية و إنقاذه ، أو تقابله إحدى السفن
— الأمريكية أو البريطانية — فى مكان ما من البحر المتوسط إذا فكر رجال الثورة فى اغتياله على عرض
البحر .

رد السفير الأمريكى :

— يحتمل ألا توافق الحكومة الأمريكية على ذلك .
أبرق دين اتشيسون على الفور إلى السفير الأمريكى قائلا :
— نحن لانفكر فى عملية إنقاذ للملك فاروق .
وأبرق السفير البريطانى بذلك إلى وزارة الخارجية التى قررت ضرورة استشارة رئيس الوزراء
تشرشل قبل استخدام أية سفينة بريطانية .
ولكن البحرية البريطانية استعدت لالتقاط الملك فاروق خارج المياہ الإقليمية المصرية ، أى
خارج ميناء الاسكندرية ، فقد خشيت أن تعترضه القوات البحرية المصرية لأى سبب ، أو يطارده
سلاح الطيران المصرى .

وأبرقت قيادة البحرية البريطانية إلى الاسكندرية تقول :

« بالرغم من أن تطور الموقف الحالى شئى بعيد . ولكنه محتمل ، فإنه سيتم منح الملك
ملجأ بلوذ به إذا وصل إلى السفن الحربية البريطانية . وقد وجد أن السفينة الحربية
« ماتكسمان » تستطيع القيام بهذه المهمة . والمطلوب أن تعطى فرصة أربع ساعات لتصل
إلى المكان المناسب لالتقاط فاروق .

أما كلمة السر فهي « هالو » وفي هذه الحالة ستقوم السفينة بتشغيل آلاتها استعدادا للابحار .

وكلمة السر التالية هي « هالوبرازيل » . وفي هذه الحالة ستبحر السفينة بأقصى سرعة . وسيحدد مكان وموعد لقائها بالباخرة « المحروسة » لالتقاط الملك » .

* * *

غادرت مألطة مدمرتان وفرقاطتان وطراد وحاملة دبابات تقل كتيبة من الجنود البريطانيين في الطريق إلى الاسكندرية .

ومن استانبول تحركت حاملة طائرات ومدمرتان في الطريق إلى الاسكندرية ايضا .
أى أن ٨ قطع بحرية بريطانية تحركت في الطريق إلى الاسكندرية دون أن تدخلها فلم يكن للاسطول البريطانى سوى هدف واحد وهو أن تقول للثوار :
- تستطيع بريطانيا التدخل !

* * *

قدم السفير الأمريكى صورة أخرى لوداع آخر ملوك مصر . كتب يقول :
« بعد ستة شهور من اليوم الذى أحرقت فيه القاهرة ، وتدخل الجيش لانقاذ الموقف ، انتهى عهد فاروق فجأة بواسطة تدخل عسكري ولكن من نوع مختلف .
أعد المسرح يعناية للمشهد الأخير في الدراما .

وقد تمت لصاحب الجلالة كل مراسم التكريم وكان رحيله لانقا وجليلا .
وإلى جانب افراد الأسرة المالكة كنت أنا وسكرتيرى الرجلان الوحيدان الحاضران علاوة على موظفى القصر وضباط الحرس الملكى . وقد تأثر الضباط والخدم وأجهشوا بالبكاء .
ولكن الملك وأسرته احتفظوا بهدوئهم التام وتم تقديم التحية العسكرية لهم .
وأكد الملك في حضور على ماهر رئيس الوزراء ، أنه لا يهرب ولكنه أرغم على الخروج .
وكان تعسا للغاية بطبيعة الحال .

وقال إنه شديد القلق إزاء مستقبل هذا البلد .
وقد واقع مرسوما بتشكيل هيئة وصاية تضم الأمير عبد المنعم وخاله شريف صبرى وعلى ماهر وفي حالة رفض عبد المنعم - الذى يوجد في أوروبا الآن - يحل محله إسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك .

وانتهز رئيس الوزراء هذه المناسبة ليشكرنى على حضورى وقال إن حضورى جعل الأمور تسير بطريقة أسهل » .

ولم يذكر كافرئى في تقريره بعض ما قاله فاروق له وعلى ماهر ولكنه ذكر ذلك لكريزويل .
قال مرديا ما ذكره لعل ماهر :

- الذين أجبرونى على الرحيل مجرمون عتاة . وعلى ماهر أن يعرف ذلك لأنه لن يستمر في السلطة إلا عدة أيام !

قالت صحيفة «البلاغ» الوفدية «أنهى الملك السابق فاروق الأول مأساة ملكه التي دامت ستة عشر عاما وبشهرين و ٢٧ يوما واختار مكرها أن ينزل عن العرش»!



كان في نية محمد نجيب أن يكون في وداع صاحب الجلالة عند مغادرته قصر رأس التين لكن ازبحام الناس حوله عطل مسيرته ، كما أن السائق ضل الطريق وتوجه إلى ميناء خفر السواحل بدلا من الميناء الملكي .

ولما عاد إلى الميناء الصحيح ، كان الملك قد صعد إلى المحروسة قبل أربع دقائق أى في السادسة تماما حسب الإنذار فقد قال فاروق :

.. انتظرت بهما فيه الكفاية !

... يقصد محمد نجيب .

وجد محمد نجيب ، على ماهر ، وكافرى ، واسماعيل شيرين آخر وزير للحريرية قبل الحركة وبعض ضباط الحرس وقد بدأ عليهم الصمت والوجوم .

سأله على ماهر :

.. ماذا ستفعل بعد أن وصلت متأخرا ؟

قال محمد نجيب :

.. سأذهب إلى وداعه على ظهر المحروسة كما وعدت .

وأخذ لنشا حريبيا ، دار دورة كاملة كما تقضى التقاليد البحرية ..

حذره زملاؤه الضباط من الصعود إلى المحروسة ، إذ ربما اطلق عليه الرصاص أحد أتباع الملك .

قال محمد نجيب .

.. قل لن يصيبنا إلا ماكتب الله لنا !

كانت المحروسة في عرض البحر وأثناء مرور اللنش حولها رأى الملك واقفا على سطحها ينظر إليهم ، فحياه محمد نجيب التحية العسكرية وكذلك مرافقوه من الضباط .

لم يرد صاحب الجلالة التحية .. وفسر محمد نجيب ذلك بأن الملك لم ينتبه إليهم .. أو عاكسه ضوء الشمس عند الغروب .

صعد محمد نجيب إلى المحروسة يتبعه حسين الشافعى وجمال سالم - عضوا لجنة القيادة - والعقيد أحمد شوقي قائد لواء القاهرة واسماعيل فريد الذى أصبح بعد ذلك سكرتيرا خاصا لمحمد نجيب .. وكان الملك ينتظرهم .

وجد في نظراتهم كراهية وعداء .

أدنى محمد نجيب التحية لفاروق فرد عليها ..

مضت فترة سكن .. سكن قليل ، كأنه جيل .. كما يقول محمد نجيب ، فمن الصعب إنسانيا أن تودع ملكا كان يملك الكل ويحكم كل شيء قبل أيام قليلة ، وكان من الممكن أن يعتقل نجيب أو يقتله . لقد هزم فاروق في المباراة التي بدأت بينهما في نادى الضباط .

وكانت المباراة فاسية جدا وكان ثمنها غاليا .. إنهيار السلطة .. والنفي بعيدا عن الوطن .
وكانت مشاعر الجميع في هذه اللحظة متناقضة .
مر الصمت الذي كان يسيطر عليهم ويحكمهم ويجعل الكلمات عاجزة عن الحركة على الشفاه
وأخيرا تكلم محمد نجيب . قال

— أفندم . أنت تعرف أنني كنت الضابط الوحيد الذي قدم استقالته في عام ١٩٤٢ .
قال :

— نعم أذكر .

قال محمد نجيب :

— كنت خجولا للمعاملة التي لقيها الملك في ذلك الوقت

قال فاروق :

— أعلم .

قال محمد نجيب :

— كنا مخلصين للعرش في عام ١٩٤٢ ولكن أشياء كثيرة تغيرت منذ ذلك الوقت .
قال :

— أعرف أن أشياء كثيرة تغيرت .

بدأ محمد نجيب يسترد شجاعته ويتمالك أعصابه من الموقف الصعب قال :

— أنت تعرف يا فندم أنك السبب فيما فعلناه .

وجاءت أجابة فاروق محيرة جدا ، وشغلت نجيب طيلة حياته .

— أنتم سبقتموني بما فعلتموه ، وكنت أريد أن أفعله .

دهش نجيب لهذا الرد ، ولم يجد شيئا يقوله .

قدم لصاحب الجلالة التحية ، كما فعل الآخرون ، وتصافح الجميع .

قال فاروق :

— أرجو أن تعنى بالجيش فهو جيش آبائي واجدادى .

قال محمد نجيب :

— أعرف أن الكولونيل سليمان الفرنساوى هو الذى أسسه .. والجيش الآن في يد أمينة .

ولاحظ فاروق أن جمال سالم يحمل عصاه وهو يقف أمامه فتوقف عن الحديث وأشار إليه

قائلا :

— إرم عصاك .

حاول جمال سالم أن يعترض لكن محمد نجيب منعه من ذلك ، فالتقى عصاه ووقف بصورة

تنم عن اللامبالاة .

وعاد الملك للحديث مع نجيب فقال :

— مهمتك صعبة جدا ، فليس من السهل حكم مصر .

وكانت هذه آخر كلمات فاروق .

انتهى الوداع في احترام ووقار ، وقال فاروق :

ـ الآن يجب أن أمشي .

ومضى إلى داخل المحروسة دون أن يرجع .

وقد وجه نقد للثورة لأنها سمحت لفاروق وأسرته بالخروج من مصر ومعه ثروته .

ولكن الثورة كانت بيضاء تماما .

في كتابه « فاروق ملك مصر » قال بارى سانست كلير ماك برايد « ظل فاروق حتى اللحظة الأخيرة يعتقد أنه يستطيع إخماد التمرد والاحتفاظ بعرشه وهذا دليل آخر على أنه لا يحسن الحكم على الرجال ، وتردده في إصدار القرار .

وفي يولييه ١٩٥٢ لم يكن هناك رجل واحد في مصر مستعد لمساعدة فاروق . ولم يكن هناك وطني واحد مستعد للتضحية برأيه ، أو إرادته ، أو حياته ، لإنقاذ صاحب الجلالة » .

روى فاروق ما جرى بينه وبين محمد نجيب بطريقة أخرى .

قال إن محمد نجيب في اللحظات القليلة التي انفرد خلالها به قبل أن يلحق به الضباط الآخرون قال له .

ـ سيدى . أنا لست مسئولاً . لقد رغبتنا أن نحقق أشياء طيبة من هذا الانقلاب ، ولكن الأمور خرجت من أيدينا . وكانت النتائج أبعد مما توقعنا . وهناك متطرفون متعصبون . أتوسل إليك ألا تعتبرنى مسئولاً .

وقال فاروق :

ـ هذه كلمات رجل دفع بقوة من آخرين كانوا خلفه .

وأضاف فاروق :

ـ انحنى نجيب ليقبل يدي قبل أن ينصرف !



ذهبت مع زميل الصحفى عبد المنعم السويفى والمصور خميس عبد اللطيف إلى المنياء لنرى مشهد وداع صاحب الجلالة فاستأجرنا زورقا صغيرا وحاولنا الاتجاه إلى اليخت الملكى .

فوجدنا بالنيران تطلق فوق رموسنا وأحد الزوارق السريعة للبحرية الملكية المصرية يسرع نحونا ويطلبنا أن نرفع أيدينا فوق الرموس ونتقدم إلى الزورق الحربى .

قادونا نحن الثلاثة تحت الحراسة إلى مدمرة للسلاح البحرى لنجد هناك البكباشى - المقدم - أنور السادات وهو يراقب بمنظار مكبر خروج فاروق ومحمد نجيب يودعه .

واستطعنا أن نرغب المشهد التاريخى .

ولم تكن نعرف أن بعض رجال الجيش فكروا في الخروج لقتل فاروق وأن البحرية ظنت أننا منهم وأننا سنحاول اغتياله ، ولذلك اتخذ الجيش كافة الاحتياطات لضمان سلامة الملك .

وعندما انتهى الوداع سالأت أنور السادات .

.. اعتقد أن الثورة انتهت .

قال أنور السادات وقد بدأ الجدل في وجهه :

— لا لقد بدأت الآن !

.. فقد ظننت في شبابي ، مثل كثيرين غيري ، أن الثورة ، تنتهي بعزل فاروق .

* * *

أطلقت المدفعية الساحلية المصرية ٢١ طلقة تحية لفاروق وهو يغادر مرسى القصر .

ثم أطلقت ٢١ طلقة أخرى والمحروسة تتحرك .

ورفعت السفن الحربية المصرية أعلامها تحية لفاروق .

وفي الساعة السابعة وخمس دقائق كان اليخت المحروسة يقوده اللواء جلال علوية يعبر ميناء الاسكندرية إلى البحر المتوسط .

* * *

أذاع محمد نجيب بصوته بيانا على الشعب بعد نصف ساعة من رحيل الملك عن طريق الإذاعة ،

فإن التليفزيون لم يدخل مصر إلا بعد الثورة بثمان سنوات .

قال محمد نجيب :

« بنى وطني .. اتساما للعمل الذي قام به جيشكم الباسل في سبيل قضيتكم قمست في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ الموافق ٤ من ذي القعدة ١٣٧١ هـ . بمقابلة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء . وسلمت عريضة موجهة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ، تحمل مطلبين على لسان الشعب .

الأول : أن يتنازل جلالته عن العرش لسمو ولي عهده قبل ظهر اليوم .

الثاني : أن يغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة مساء .

وقد تفضل جلالته فوافق على المطلبين وتم التنفيذ في المواعيد المحددة دون حدوث مايعكر الصفو . وإن نجاحنا إلى الآن في قضية البلاد يعود إلى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلاصكم إلى الهدوء والسكينة .

وإنني أعلم أن الفرح قد يفيض من صدوركم لهذا النبا ، غير أنني اتوسل إليكم أن تستمروا في التزام الهدوء حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان .

ولي كبير الأمل في أنكم ستلبون نداءي في سبيل الوطن ، وفلقنا الله لما فيه خيركم ورفاهيتكم والسلام » .

وأذاع محمد نجيب بعد ذلك بيانا أعلن فيه تنازله عن رتبة الفريق التي منح إياها في أول أيام الثورة وقبلها محمد نجيب يومئذ حتى لا يثير شكوك صاحب الجلالة .. مكتفيا برتبة اللواء التي يشغلها منذ عام ١٩٥٠ .

في اليوم التالي أقيم استعراض لقوات الجيش في شوارع الاسكندرية فالحجم به الناس يهتفون «عاش نجيب منقذ مصر» .

* * *

على ظهر المحروسة قال فاروق لناريمان .

– قررت الذهاب إلى نابولي حيث أقام جدى حين كان منفيا .

وجلس في القاعة الكبرى وأشعل سيجارا ، وأخذ يمزج ويبدل جهودا كبيرة لتسليّة الأسرة كما كان يفعل في الاستقبالات الكبيرة حين كان يرى المدعوين مرتبكين أمامه من شدة الخجل .

وجاء أحد البحارة ليفاجئ الجميع قائلا :

– نظرا للسرعة التي سافرنا بها نسينا أن نأخذ المواد الغذائية اللازمة . وكل مالدينا هو قليل من الجبن والزيت والخبز « البانت » والثمار الجافة .

استقبل فاروق النبا برحابة صدر كما تقول ناريمان وصاح قائلا :

– ما الذى سنعمله ؟.. نأكل كل مالدينا في وليمة كبيرة ثم ننتظر حتى نصل إلى نابولي لنشبع مكرونة . أم نوفر فلا نأكل إلا قليلا كل صباح وكل مساء ؟

رأت الأميرات في ذلك موضوعا للتسليّة .

وفي النهاية قرر المنفيون بالإجماع أن يتناولوا كل مساء قليلا من الخبز والمحمص ، مع قليل من الجبن .

ورغم قلة الطعام لم تكن حالة الجميع بائسة على ظهر المحروسة !

قالت ناريمان في مذكراتها وهى تعزى نفسها :

– كانت الأزمة الغذائية خيرا في بدء حياة المنفى !

* * *

بعد يومين من رحيل فاروق سرت إشاعة بأنه سيتوجه إلى الولايات المتحدة .

قدمت إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية مذكرة إلى دين اتشيسون وزير الخارجية طلبت الحصول على رأى الحكومة الجديدة في مصر قبل السماح للملك بزيارة الولايات المتحدة .

قالت المذكرة :

« ١ – فاروق شخصية مكروهة في مصر بوجه عام ، وتقديم ملجا أمريكى له سيؤدى إلى انطباع في مصر بأن حكومة الولايات المتحدة تؤيده ، هو وقضيته .

٢ – إذا سألت الولايات المتحدة حكومة نجيب فسيقوى ذلك وضع الولايات المتحدة عندها خاصة إذا تم ذلك على أساس أن الملك الصغير – فؤاد – سيشب على التقاليد الأمريكية ، ويعيش في ظل الديمقراطية الأمريكية مما يساعد في المستقبل ، على رفاهية الشعب المصرى» .

وافق دين اتشيسون وبعث إلى كافرئ يسأله :

« هل سيعترض نظام الحكم الجديد في مصر على السماح له بزيارة الولايات المتحدة ؟

وهل سيفسد حضوره إلى هنا علاقتنا مع النظام الجديد بآية حال ؟

الموقف الحالى لوزارة الخارجية الأمريكية هو أنه مالم تكن هناك أسباب قوية للاعتراض

فلاننا لا يجب أن نرفض منح فاروق قاشيرة كزائر مؤقتة .

فى تلك الأيام كانت الولايات المتحدة مستعدة لاستقبال الملوك السابقين .. ولم تكن هناك رهائن كما حدث فى إيران تمنع الولايات المتحدة من استقبال فاروق كما حدث مع صهره السابق شاه إيران بعد ثلاثين عاماً تقريباً .

ولكن فاروق لم يتجه إلى الولايات المتحدة وقضل البقاء فى إيطاليا .. حتى توفى بها .
... وكان ملك إيطاليا عمانويل قد مات منفياً فى مصر !

* * *

اصطحب محمد نجيب معه بوللى دون غيره من رجال الحاشية ، فى الطائرة عائدين إلى القاهرة ليحدثه وأعضاء مجلس القيادة عن فضائح فاروق ومبائله ، وما أخذه معه من مال .
فى الطائرة أسرع بوللى بخيانة صاحب الجلالة وأبلغ مجلس القيادة أن الملك حمل معه كمية من سبائك الذهب وسياخذهما معه إلى إيطاليا .

وعلى الفور فكر مجلس القيادة فى إرغام الملك على العودة إلى مصر .
رأى الجيش أنه ينبغي استعادة هذا الذهب وطلب أن تقوم القوات الجوية المصرية باعتراض المحروسة فى عرض البحر وإجبارها على العودة بكل ما ومن على ظهرها بما فيها الملك نفسه .
وخشى كثيرون نتائج عودة فاروق إلى مصر فقد يحاكم ويعدم وتخرج الثورة البيضاء عن مخططها السلمى .

روى على ماهر هذه القصة لكريزويل فقال له القائم بالأعمال البريطانى :
- الإقدام على إجراء من هذا النوع يعد تصرفاً أحمق ومخزياً للغاية وسيؤدى إلى خلق انطباع سيئ عن مصر فى العالم .
وأضاف :

- هذا شئ قاتل ويجب السماح للملك وأسرتة الرحيل فى أمان وتستطيع الحكومة المصرية ضمان عودة اليخت والذهب من خلال الاتصال الدبلوماسى بالحكومة الإيطالية .
وافق على ماهر قائلاً .

- آخر شئ أريده عودة المحروسة وعلى متنها فاروق !
ونصح كافرئ الجيش بالإبراق إلى قائد اليخت المحروسة ، عن طريق اللاسلكى ، بمنع الملك من أخذ السياك إلى الشاطئ مادام جميع الأفراد المرافقين للملك متحالفين معكم .
وتخلص مجلس القيادة من المأزق فأبلغ الصحف بأنه لاصحة لقصة بوللى بأن الملك حمل ذهباً معه !

وادعت السلطات العسكرية أن ذلك لم يكن ممكناً لأن مندوبيها فحصوا جميع الأمتعة الملكية !
وبذلك استطاعت العدول عن فكرة إرغام الملك على العودة .

* * *

وكان فاروق قد تعهد بإعادة اليخت الملكى « المحروسة » إلى مصر بمجرد وصوله إلى شاطئ .

ولكن الجيش كان يشك في نوايا الملك ، ويعتقد أنه سيسعى إلى التمسك باليخت فابلغ السفير المصرى في روما بضرورة عودة « المحروسة » فوراً رغم ما قيل من أنها في حاجة إلى الإصلاح في حوض السفن بإيطاليا .

وقال الصاغ عبد المنعم النجار المتحدث باسم اللواء محمد نجيب لمساعدى الملحقين العسكريين والجويين للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بعد ساعة من رحيل فاروق :

* الاشتباك بين وحدات الجيش المصرى وأفراد الحرس الخاص الملكى عند قصر رأس الأتین في الصباح كان عملية مخططة من الجانبين .. وقد تم اصطناع هذا الاشتباك ليتخذ موقف الحرس الخاص الملكى شكل المقاومة العسكرية !

ولم تقع خسائر في الأرواح ، وتم استهلاك مائة طلقة ذخيرة فقط من الأسلحة الصغيرة في هذه العملية !

* الغرض الوحيد من وراء محاصرة واحتلال قصر عابدين في القاهرة منع الشعب من نهب القصر .

* الطاقم والحرس الخاص اللذان يرافقان الملك على اليخت « المحروسة » متحالفان مع قوات الانقلاب ، ومهمتهم ضمان السلامة الشخصية للملك فاروق حتى يصل إلى إيطاليا على الأقل ،

والمنع الصاغ النجار إلى أن القوات المسلحة المصرية سوف تتولى مسئولية المحافظة على السلامة الشخصية للملك فاروق لأجل غير مسمى « لأنه مصرى » !

* لا يجوز للعسكريين أن يكونوا أعضاء في مجلس الوصاية . ولا يعتقد أن رجالاً من العسكريين سيصبح عضواً في مجلس الوصاية .

سئل الرائد النجار :

– هل سيظل العسكريون يعملون في الساحة السياسية ؟

قال :

– لا ، ومع ذلك سنظل نشرف على الموقف في الوقت الراهن . إننا مصممون على ضمان وجود ملكية دستورية في مصر . والجيش يعتبر نفسه حامى الدستور .

* * *

قال ضابط مصرى لروبرت سيمبسون سكرتير السفير الأمريكى وهو يحاوله على الخروج من القصر ظهر ٢٦ يوليئ :

– مصر كلها توافق على ما يحدث اليوم .

وقال إن نظام القصر مع اندراوس والآخرين يعتبر فضيحة .

وقال إن سراج الدين وأعضاء الوفد كانوا مفسدين مثل أى شخص . وكان جمع الأموال يتم بطريقة غير مشروعة بينما يتضور الناس جوعاً . وستوضع الأمور في نصابها الصحيح .

وقال الضابط :

– سيتم الحفاظ على القانون والنظام .

أبلغ سيمبسون نص الحديث للسفير الأمريكي وكريزويل فأبرقا إلى لندن وواشنطن يقولان :
« الهدوء يسود الاسكندرية . وعندما يعرف نبأ اعتزال الملك فيحتل حدوث انفجارات خطيرة . وتوضع قوات من الجيشين خارج مبنى السفارتين »
ولكن الهدوء شمل مصر كلها . وقالت السفارة البريطانية «ازدحمت شوارع الاسكندرية بجمهور الشعب وهو في حالة ابتهاج شديد » .
وتقدم برقية السفير الأمريكي جيفرسون كافري - رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٩ يولييه - الصورة كاملة .

قالت البرقية :

« تلقى الشعب المصري نبأ تنازل الملك عن عرشه بارتياح وحماس .
وبغض النظر عن المعركة الزائفة التي وقعت في القصر فإن يدا واحدة لم ترتفع في صالح الملك .

وقد جلب الملك فاروق ذلك على نفسه ، وأصبح يدرك - بشكل جزئي وبعد سنوات عديدة- أنه كان محاطا ببطانة من المنافقين .

إن الملك السابق فاروق بكل أخطائه - وكانت عديدة ومتنوعة - كانت له من وجهة نظري صفة طيبة واحدة ، وهي ميله إلى الأخذ بمشورتي عندما كانت تتاح لي الفرصة لتقديم المشورة إليه ، إلى حد أنني كنت أجد نفسي محاصرا دائما بزعماء المجموعات السياسية الذين أرادوا مني دعم مرشحهم لدى جلالته !

إنه شاب غريب ، ذكي جدا ، ولكنه أصبح ملكا ، وهو أصغر سنا مما ينبغي .
وإذا نحينا جانبا السفير البريطاني السابق السير مايلز لامبسون - اللورد كيلرن - لم يحدث أن قال أحد « لا » للملك فاروق .. وحتى الأسابيع الأخيرة !

وعندما واجهته هذه الأحداث كان في حالة ذهول واضطراب وارتباك .
وكان يتكلم بطريقة - تثير الشفقة - في الاعتماد على شخصي .
وعندما لجا لي كان الوقت قد فات .

إن رحيل الملك علامة على نهاية عصر بطريقة زائدة .
والتارت أنباء رحيله شعورا بالخلاص والارتياح يكاد يكون إجماعيا .
وقد استسلمت الصحافة في الأيام التي أعقبت تنازله عن العرش مباشرة لعريضة تشويه سمعته .

وبنفس الشراهة التي تتملك رجلا يتضور جوعا عند إطلاقه لمحل فطائر وحلويات .
وقام رؤساء تحرير الصحف وكتاب الأعمدة الصحفية بإعداد أطباق شهية لذيدة المذاق ،
بطريقة جذابة عن ماضي الملك السابق الذي لم يكن نقيا تماما بأي حال .
ونظر المفكرون إلى كل هذا العرض بنوع من الإشمئزاز .

وعلى حد تعبير شاب مصرى فإن العملية برمتها — التنازل عن العرش وما أعقبه — فضيحة للبلاء .

إنها أشبه بطلاق زوجة ظلت غير مخلصه لوقت طويل .
ومع ذلك فإن الاستغراق فى الماضى قد نحى جانبا وأفسح الطريق بسرعة للاستغراق فى الأحداث الآتية المتطورة .. ولبعض القلق أزاء ما قد ينطوى عليه المستقبل .
وتركزت جميع الأنظار على المشهد المعروف الآن لمصر القرن العشرين . وتولى العسكريون السيطرة السياسية رغم أنها غير مباشرة إلى حد بعيد .
وهؤلاء الذين لا يتجاسرون على التعليق كثيرا بالأمل يتفقون بوجه عام على أن الأمور لا يمكن — على الأقل — أن تكون أسوأ مما كانت عليه من قبل . »



وعلق مايكل كريزويل ، القائم بأعمال السفير البريطانى ، فقال ، فى برقية لحكومته :
« لم تكن تبدو على أحد علامات التأثر والإنارة ، بل إن تعبيرات الرضا ترددت من أشخاص فى كافة المهن ، لأن الملك استنفذ ، بالكامل ، الرصيد الشعبى الذى بدأ به حكمه قبل ١٦ سنة . »

وقال :

« اجتمع جمهور غفير أمام قصر رأس التين ، ولكن « كوردونا » عسكريا منعه من الاقتراب من المرسى الذى استقل منه الملك « المحروسة » .
وكان يسيطر على الجمهور شعور اللامبالاة النسبية .
ولم تصدر كلمة تعاطف واحدة مع الملك لا فى القاهرة أو الاسكندرية .
وقد زال التوتر إلى حد ما ولكن لا الشعب ولا المتعدين استطاعوا أن يطمئنوا أنفسهم تماما بأن الأمر قد انتهى .
لقد اتخم الناس من الأثارة السياسية . وانسحب الملك السابق من مشهد فشله وسط قليل من الاهتمام من الجمهور »

نهاية الفرعون الأخير

شهد عام ١٩٥٢ أحداثا ضخمة ...

وفاة الملك جورج السادس وتولى ابنته الملكة إليزابيث الحكم في بريطانيا .
إعلان تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أن بلاده أنتجت قنبلة نووية وقيام الولايات المتحدة
باجراء تجارب على القنبلة الهيدروجينية في المحيط الباسيفيكي .
واستقال الجنرال دوايت إيزنهاور من منصب قائد القوات الاوربية ليرشح نفسه ويفوز في
انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة .

وتولى الملك حسين عرش المملكة الاردنية .

وهرب ١٦ ألفا في شهر واحد من برلين الشرقية إلى برلين الغربية .

وزار الزعيم الصيني شوين لاي موسكو .

وأعلنت حالة الطوارئ في كينيا بعد العمليات التي قامت بها جماعة « ماو ماو » ضد بريطانيا .
وقعت اسرائيل و ألمانيا الغربية اتفاقا للتعويضات . وتطورت الحرب الكورية فاشتدت
الغارات الامريكية على كوريا الشمالية . وتبنت الأمم المتحدة اقتراحات الهند لوقف إطلاق النار،
ولكن الصين رفضتها .

ورغم كل هذه الامور الجسام فإن حريق القاهرة وثورة يوليو واعتزال الملك فاروق العرش
غطت على كل شيء واعتبر العالم أن ما جرى في مصر يمثل أهم أحداث العالم !



رحبت الصحف البريطانية بالثورة فقالت صحيفة « نيوزتيتسمان » البريطانية :

« لأول مرة منذ عام ١٩٤٥ تبتسم العناية لبريطانيا في الشرق الاوسط فبعد ٧ سنوات تأمرت
التصبيحة السيئة ، مع سوء الحظ ، لتدمير موقعنا في مصر ، فجاءت الفرصة لبداية جديدة لعلاقتنا
مع العالم العربي .

إن اللواء نجيب ربما يثبت أنه هدية السماء التي يحلم بها وزراء الخارجية ولايجدونها » .

وقالت صحيفة التايمس « إرغام الملك فاروق على اعتزال العرش كان مفاجأة للنسب .. ولكنها
نتيجة منطقية للانقلاب .

إن الحملة ضد الفساد في المناصب العليا وصلت إلى القصر بإبعاد بعض المقربين للملك فكان
متوقعا أن يستمر زحف هذه الحملة إلى أعلى ولابد أن يتأثر موقع الملك .

وكان مستحيلا بقاء سلطتين متوازيتين إذا استمر الملك .

وكان يمكن للملك الاحتفاظ بعرشه ولكن بالحد من سلطاته تماما .
لقد انحنى فاروق أمام إرادة اللواء نجيب فاستجاب لكل مطالب الجيش ، مما يعنى عدم عزل الملك عن العرش .
والتفسير الممكن هو أن الجيش غير خطته . بعدما أصبح مطمئنا على شعبية الحركة في البلاد وأصبح على يقين من عدم تدخل القوات البريطانية » .

* * *

بينما كانت المحروسة تشق طريقها في البحر المتوسط إلى إيطاليا ، اتجه القائم بالأعمال الإيطالي في مصر - الإيطاليون يمثلون ثاني أكبر جالية أجنبية في مصر - إلى جيفرسون كافري ليقول له :
.. تنفست الجالية الإيطالية الصعداء في ارتياح تام بانقضاء هذا اليوم دون إراقة دماء ونحن ننظر الآن إلى المستقبل بقدر أكبر من الأمل .
قال كافري :

- إن الأقليات الأجنبية خشيت أن يجرى اغتيال الملك ثم تفتال أسرته وكذلك رجال القصر بحيث يؤدي ذلك حتما إلى انفجار أعمال الشغب التي يقوم بها الرعاع وعمليات النهب والقتل ضد الأجانب .

* * *

ماذا عن رد فعل عزل فاروق في السودان ، الذي أصر فاروق ، في شهور حكمه الأخيرة ، على أن يكون ملكا عليه أيضا ، وعندما تنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني سماه ملك مصر والسودان .
قالت وزارة الكومنولث في لندن :

« استقبل تنازل الملك فاروق بهدوء وبيعوض الرضا في السودان .
وهناك تعاطف لا يستهان به مع نجيب ، لأنه ولد في السودان ولعلاقاته الأسرية بذلك البلد من ناحية ولافتقار الملك فاروق عموما ، إلى الشعبية في السودان ، من ناحية أخرى » .

* * *

وكان صدق عزل فاروق في إيران أقوى منه في أي بلد آخر للظروف التي أحاطت بتناميم مصدق للبترول الإيراني .
استغلت بعض الصحف الإيرانية الفرصة للغمز واللمز ضد شاه إيران وتهديده بالمصير نفسه .

قالت صحيفة « بختار أميروز » الناطقة باسم الجبهة الوطنية :
« تنازل الملك فاروق عن العرش أثبت أن أية قوى أجنبية ، أو محلية ، لا تستطيع أن تقاوم ، بنجاح إرادة الشعب .
ولو حدثت مقاومة لإرادة الشعب في إيران كما حدث في مصر .. فإن ما وقع هناك كان يمكن أن يقع هنا » .

وقالت الصحيفة في مقال كتبه النائب حسين مكى :

« لم يدرك البلاط الملكي في مصر عمق وحجم الحركة الوطنية .. وكما برهن التاريخ.. فإنه عندما تتدخل سيدات البلاد في الشؤون السياسية فإنهن يجلبن الخراب للعرش».

أما صحيفة « ناد » (الآن) الموالية لمصدق فقالت :

«تم التنازل عن العرش بمعاونة الأمريكيين . وكان فاروق يتمتع بمساندة البريطانيين ولذلك قام الأمريكيون بعزله » .

وقال السفير الأمريكي لوى هندرسون

« الدوائر الحكومية في إيران تستبعد وقوع انقلاب عسكري هنا ، رغم أن الصحف اليسارية تزعم أن الأسرة المالكة الإيرانية تمارس نشاطا محمودا بهدف الحصول على يمين الولاء للشاه من كبار ضباط الجيش » !

لقد خاف الامبراطور أن يقوم الجيش بانقلاب ضده عام ٥٢ ولكن قام الانقلاب بعد ذلك بسنوات بفضل رجال الدين وتخلي الجيش عن تأييد الامبراطور !

* * *

وفي تركيا ، بلد فاروق وجده محمد على الكبير ، كان الأتراك أصدق حكما .

أدركوا ، على الفور ، أن الموقف متقلب .

من انقره بعث السفير الأمريكي ماك جى إلى واشنطن بتقرير قال فيه :

« الموقف في حالة تغير سريع متقلب وليس في الإمكان إصدار حكم قاطع والأتراك يعتقدون أنه لا يمكن اعتبار هيئة الوصاية نهاية للتطورات فهناك احتمال لإلغاء هذه الهيئة .

والأتراك ينظرون إلى الوضع على أنه « مشوش ومزعج » ولا يعتبرون على ماهر سيدا للموقف . وهناك أسباب عديدة تحمل على الاعتقاد بأن بعض أعضاء المجموعة التي قامت بالانقلاب تتخذ موقفا ضد نجيب .

ولذلك فإنه قد لا يكون الرجل الأول حقا .

والسفير التركي ، في القاهرة ، يعتبرهم مجموعة مناهضة للبريطانيين وضد «الامبريالية » ويؤمنون بنوع ما من الاشتراكية .

ورغم أنه لا يعتقد أنهم شيوعيون فمن المحتمل أن يكون الشيوعيون قد حاولوا التسلل إلى منظماتهم » .

وكان ماك جى هو الذى رأس مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين في استانبول قبل ٣ سنوات وهو المؤتمر الذى قرر مساندة فاروق رغم فساد حكمه !

* * *

وظهر رد الفعل الحقيقى لاسرائيل في واشنطن !!!

اجتمع السفير الاسرائيلى ابا اييان ، الذى أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية مع باركر هارت مدير قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية .

قال ابا اييان :

- رحيل فاروق لا يمثل عاملا مزعجا من وجهة النظر الاسرائيلية فقد تبنى موقفا متشددا تجاه اسرائيل .

واستدرك ابا ايبان قائلا

- ولكن المزعج حقا الإشارة للمستمرة إلى اللواء محمد نجيب على أنه « بطل في حرب فلسطين » والحديث حول فساد الأسلحة في هذه الحرب باعتبارها السبب في هزيمة مصر .
وأضاف .

- الحكومة الاسرائيلية قلقة من احتمال أن تؤدي الإشارات المستمرة إلى « حرب في فلسطين » إلى إحياء الأيديولوجية العدوانية بين الضباط المصريين .
والحكومة الاسرائيلية قلقة كذلك من نمو الديكتاتوريات العسكرية في الدول المحيطة بإسرائيل .
ومع سقوط الفكر المدني فإن الفكر العسكري سيقود .

وطالب ابا ايبان من الحكومة الأمريكية أن توضح للواء محمد نجيب بأن الولايات المتحدة تفضل سلاما مصرية - إسرائيليا لمصلحة مصر والاستقرار في الشرق الأوسط .
وقال :

- يتمتع السفير كافري بمركز يجعله في وضع ممتاز لتوجيه النصع للنظام الجديد بشأن السلام مع اسرائيل .

وقال

- لا تقبل إسرائيل أن تكون للمشكلة الانجليزية - المصرية الأولية على مسألة تحقيق السلام والصلح بين مصر واسرائيل .



بقي موقف الاتحاد السوفييتي .

والعلاقات المصرية السوفييتية كان هدفها إزالة النفوذ البريطاني من مصر ، ولكن مصر كانت مرتبطة ببريطانيا سياسيا واقتصاديا وثقافيا فقد تعلمت الطبقة الحاكمة في أوروبا والجيش المصري تجهز بسلاح بريطاني .

تبادلت مصر العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في أغسطس ١٩٤٣ أثناء الحرب العالمية الثانية . وبعد ٤ سنوات في يناير ١٩٤٧ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع تشيكوسلوفاكيا .
وفي فبراير ١٩٤٩ عقدت مصر اتفاقا تجاريا واتفاقا للدفع مع المجر وثالثا مع بولندا في يونيو .
ولكن السوفييت أيدوا دخول إسرائيل الأمم المتحدة في مايو ١٩٤٩ . وفي سبتمبر ٤٩ أعلن أن السوفييت أصبحوا يمتلكون القنبلة النووية .
وفي ديسمبر ١٩٤٩ وافق السوفييت على تدويل القدس .

ولم يعجب ذلك المصريون أو الاسرائيليون . وكان ذلك بداية التحول السوفييتي التدريجي عن اسرائيل . أما السبب في ذلك فيرجع إلى هزيمة اليسار الاسرائيلي في الانتخابات وبذلك طار حلم ستالين في أن يحول إسرائيل إلى دولة اشتراكية .

وفي ابريل ١٩٥٠ وقع اتفاق تجارى واتفاق دفع مع بلغاريا .
وفي مايو ١٩٥٠ أعلنت صحف القاهرة أن مصر مهتمة بالحصول على الأسلحة السوفييتية .
وفي يونيو ١٩٥٠ أيدت اسرائيل الولايات المتحدة علنا في حرب كوريا بينما اكتفت مصر بالامتناع عن التصويت .
وفي اكتوبر ١٩٥٠ أعلن مصطفى النحاس أن الدول الصغرى يجب أن تكون كتلة ثالثة للمحافظة على السلام بين الشرق والغرب .

ورغم ذلك كان السوفييت ضد نظام الحكم في مصر في عهد فاروق .
قالت الكاتبة السوفييتية فاتولينا تصف لحوال مصر عام ١٩٤٩ بأنها مستقلة اسما ولكنها في الحقيقة مستعمرة بريطانية تحتلها القوات البريطانية واقتصادها وحياتها السياسية كلها خاضعة للمصالح البريطانية .

وكان خط السياسة السوفييتية أن الانجليز يعتمدون على القصر والارستقراطيين وملاك الاراضى الاقطاعيين وكبار رجال الدين ويرتبط هؤلاء البورجوازيون ووكلاء الشركات الأجنبية للتصدير والاستيراد والراسماليون المصريون بالشركات الأجنبية .
فهم يتركزون حول بنك مصر ويرتبطون بملاك الاراضى لحماية الاسواق المصرية من الشركات الأجنبية ليحصلوا على الارباح لانفسهم بدلا من أن تدخل جيوب الاجانب فهم أى حكام مصر ضد أية اصلاحات .

وفي عام ١٩٥٠ قيل إن رأس المال الأمريكى اخترق مصر فبدأت تتحرك تدريجيا بعيدا عن مناطق النفوذ البريطانى لتدخل منطقة النفوذ الأمريكى .
وفي كتاب تعليمى جامعى اعترف الكاتبان لوتسكى واستامبا بأن اشتراكية الوفد ما هى إلا اصلاح اجتماعى معتدل في إطار النظام البورجوازي وأن الوفد فقد صلاحيته تماما بسياسة التسويات والتنازلات .

واكدت هذا الرأى في الوفد ، دائرة المعارف السوفييتية الكبرى الصادرة عام ١٩٥٢ .
وفي فبراير ١٩٥١ امتنعت مصر عن التصويت على قرار الأمم المتحدة بإدانة الصين الشيوعية .
وفي مايو ١٩٥١ أعلن الدكتور محمد صلاح الدين أمام البرلمان أن مصر مستعدة للتحالف مع الشيطان عند الضرورة لتحقيق أهدافها بجلاء القوات البريطانية .
ونشرت الصحف شائعات بأن مصر ستبادل القطن بالسلاح مع تشيكوسلوفاكيا .
وفي يولية ١٩٥١ وقعت مصر ٣ اتفاقات تجارية مع ٣ دول شيوعية : روسيا والمجر ورومانيا لمبادلة القطن والارز بالدقيق .

وفي يناير ١٩٥٢ قالت الصحف إن مصر طلبت أسلحة سوفييتية .
وعندما ألقى النحاس معاهدتى ١٨٩٩ و ١٩٣٦ أيدت مجلة « الدولة والقانون » السوفييتية قرار الحكومة المصرية قائلا « هذه للمعاهدات فرضت على مصر والسودان بالقوة ، بل إن هذه المعاهدة عمل عدوانى ضد البلدين . وقد اضطرت مصر للموافقة على هاتين المعاهدتين خوفا من

موسوليني وأعماله في أثيوبيا وليبيا ، وقرار الإلغاء هدفه استعادة السيادة المصرية وتحقيق المساواة بين الدول » .

واجتمع الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر بوزير الاتحاد السوفييتي المفوض في مصر وطلب شراء سلاح سوفييتي عن طريق تشيكوسلوفاكيا وهو ما حدث بعد قيام الثورة عندما عقدت مصر أول صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا .

وقال الدكتور صلاح الدين للوزير السويدي المفوض في مصر إنه يفكر في عقد حلف مع السوفييت . ولكن فؤاد سراج الدين قال لكافري أنه سيمنع ذلك !

وفي مارس اقترح أحد النواب المصريين أن تتبنى مصر سياسة الحياد .

وفي يونيو ١٩٥٢ رفض السوفييت مد مصر بمقاتلات .

وقرر السوفييت عام ١٩٥٢ التخلي عن إسرائيل والتركيز على العرب وإتباع سياسة معادية لليهود في الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية بعد ما وجدت موسكو أنه لا أمل في جعل إسرائيل تدور في الفلك السوفييتي . ولذلك أدانت موسكو حكومة إسرائيل بوصفها حكومة بورجوازية وأداة لدعاة الحرب الانجليز والأمريكيين .

* * *

ورغم ذلك كله كان الاتحاد السوفييتي ضد حركة الجيش .. بصورة مطلقة .

اعتبر الكرملين الثورة بأنها عمل الضباط الرجعيين المتصلين بالولايات المتحدة ، كما قالت « دائرة المعارف السوفييتية » .

وكان أول رد فعل علني يوم ٢٥ يولييه من صحيفتي « برافدا » و « أزفستيا » عندما نشرتا تعليق صحيفة « كول هاعام » الاسرائيلية بأن الانقلاب نتيجة الصراع بين البريطانيين والأمريكيين على المواقع الاستراتيجية . وهذا الصراع يهدف إلى إقامة ديكتاتورية عسكرية فاشية لقمع الحركات المعادية للإمبريالية في مصر ، وسيادة الزمرة العسكرية لتيسر الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط سيئة السمعة التي أنشأها الأمريكيون كإضافة لحلف الشمال الأطلسي العدواني .

وقال الزعيم السوفييتي نيكيتا خروشوف بعد ذلك : « لفترة معينة بعد الانقلاب ، لم نستطع التعرف على اتجاه حكومة ضباط الجيش في السياسة الداخلية أو الخارجية ، وقد جاءت الثورة المصرية الجديدة في أغلبها من القيادات العليا للجيش المصري ، وبعبارة أخرى ، من الطبقة البرجوازية وليس الطبقة العاملة . وبصفة عامة كان هؤلاء الرجال من طبقات موسرة ومن أصحاب الأملاك .

وكان النظام الجديد يفقد التجانس الاجتماعي إلى حد كبير .

وكنا نميل إلى الاعتقاد بأن انقلاب عبد الناصر كان مجرد واحد من تلك الانقلابات التي باتت مألوفة للغاية في أمريكا الجنوبية .

ونشرت تاس برفقة من بيروت بأن اللواء نجيب أقام على الفور اتصالا مع الملحق العسكري الأمريكي .

وقال زياجين في مجلة « نيو تايمس » بأن الانقلاب نتيجة المنافسة بين إنجلترا وأمريكا على السيادة على مصر حيث يوجد صراع بين المؤيدين لكل منهما داخل المعسكر الحاكم . وهذا يقصر التفهيمات الوزارية المتكررة خلال الشهور الستة الأخيرة .

وقد أجرى اللواء نجيب اتصالا مع السفارة الأمريكية في القاهرة والاسكندرية وزاد نشاط المبعوثين الدبلوماسيين للسفارة كما امتنعت الصحافة الأمريكية عن إبداء الأسف على اعتزال فاروق وأعربت المجلة عن اعتقادها بأنه سيكون أسهل للولايات المتحدة تنفيذ خططها .

وكتبت دائرة المعارف السوفييتية الكبرى بأن « الاستعماريين الانجليز والأمريكيين نظموا في أواخر يناير ٥٢ انقلابا يعطى السلطة في مصر لاتباعهم .

وفي ليلة ٢٣ يولييه أمسك السلطة في مصر مجموعة من الضباط الرجعيين يرتبطون بالولايات المتحدة .. وهذا الانقلاب زاد من حدة التنافس الأمريكي البريطاني » .

فقد شمت الدول الشيوعية ، عدا رومانيا ، راحة أمريكية في الحركة فاتهموها بأنها فاشية حركتها الولايات المتحدة .

أذاعت « وكالة تاس » السوفييتية تقريراً بأن الانقلاب العسكري في مصر يتمتع منذ البداية بمساندة السفارة الأمريكية ويأمل الأمريكيون في استثمار الموقف الراهن للإسراع بإقامة ما يسمى « بقيادة الشرق الأوسط » .

ونشرت الصحف السوفييتية نبأ تشكيل حزب سياسي شيوعي مصري جديد هو « الحزب الديمقراطي » الذي اتخذ لنفسه هدفا هو مكافحة كل المشروعات الإمبريالية والأحلاف العسكرية . وحددت أهداف الحزب بأنها جلاء القوات الأجنبية ورفض مشروع معونة النقطة الرابعة ومعارضة « مشروع الاتفاقية المصرية - الأمريكية » .

وأوضح بيان الحزب أن الجيش المصري يجب أن يطلق عليه اسم الجيش الشعبي وأن تقتصر مهمته على الدفاع عن البلاد ويجب ألا يشترك في عمليات عسكرية خارج الأراضي المصرية . ودعا إلى عقد ميثاق عدم اعتداء مع الدول الديمقراطية وتأميم شركة قناة السويس .

وكان الشيوعيون الأوروبيون معادين أيضا للحركة .

في لندن قالت صحيفة « الدليل وركر » الشيوعية إن محمد نجيب مرتبط بالسفارة الأمريكية برباط وثيق .

وفي باريس وصفت صحيفة « لومانيتية » الشيوعية الانقلاب فقالت إن مدبري التمرد في طهران والقاهرة سينتهى بهم الأمر إلى أن يكونوا أدوات في أيدي المتطرفين .

وفي إيطاليا رحبت صحيفة « لونيتا » الشيوعية بعزل فاروق فتحدثت عن فساد واستعداده لقبول الرشاوى وقالت

« كان فاروق خائفا لشعبه وأداة طيعة في أيدي الإمبرياليين . وكان مخلص قط الإمبريالية الأمريكية المرشحة لتخلف الإمبريالية الانجليزية في الشرق الأوسط والأدنى . وكانت لفاروق وظيفة واحدة هي وقف التضامن الوطني للشعب المصري في اللحظات الحاسمة . ومن المحتمل أن

يكون الرجال الذين اطاحوا بفاروق يعملون لحساب الامبريالية الامريكية » .

وقالت الصحيفة :

« يريد المصريون تلبية الامانى الوطنية وإذا أراد نجيب البقاء فإنه لايجب أن يعارض الإرادة الشعبية التى تسعى إلى اخراج الانجليز من السويس ويجب : عليه أن يرفض انضمام مصر إلى «حلف الشرق الأوسط» .

وطالبت صحيفة « افانتى » الاشتراكية بإقامة جبهة واحدة للنضال تضم المثقفين والبورجوازية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية مع العمال والمزارعين » .

الثقت الصحافة الأمريكية اللوم على فاروق . ولم يتعاطف معه صحفى واحد . ولم يذرف قلم دمعة عليه !

قالت « النيويورك تايمس » فى الثورة أنها تعبير عن التوتر والقلق الذى يحتاج الشرق الأوسط كله .

وقالت افتتاحيات الصحف « إن عزل فاروق تأخر طويلا ، وأى تغيير فى مصر لن يؤدي إلى حال أسوأ مما كانت عليه » .

وهللت الصحف الأمريكية بحماس لمحمد نجيب وتوجته وإن لم تكن تعرف عنه شيئا . ولكنها كانت تأمل إقامة حكومة مصرية مستقرة في إطار دستورى تقدم تسوية لمسالتى السودان وقاعدة السويس .

قالت صحيفة « واشنطن بوست » إن محمد نجيب سيكون الديكتاتور المصلح على غرار كمال اتاتورك أما مجلة « نى . س . نيوز » فتنبأت بأن مصر ستنعم باستقرار وتظهر اعتدالا نحو بريطانيا !

ورأت أن نجيب يختلف عن مصدق الذى برز كديكتاتور فهو - أى نجيب - وطنى أصيل يهتم بمشاكل مصر الداخلية وبالذات انهيار صادرات القطن ويريد حلا مع الغرب في استراتيجية الحرب الباردة .

ولكن شاعت الظروف السياسية أن ينتهى بحال عيد الناصر إلى أن يكون صديقا للسوفييت الذين بادئوه العداء وأن ينتهى إلى عداء عنيف للولايات المتحدة التى رحبت بالثورة وساندتها منذ اليوم الأول بل اتهمت - أى الولايات المتحدة - بتدبيرها .

أما إسرائيل التى ظنت أن السلام سيتحقق مع مصر فورا وأن تكون له أولوية على مسألة الجلاء فإن أمهلا لم يتحقق إلا بعد ٢٨ سنة وعقب ثلاث حروب مع مصر في أعوام ٥٦ و ٦٧ و ٧٣ !



أفرغت المحروسة يوم ٢٩ يولييه شحنتها الملكية في ميناء نابولي تماما كما فعلت عندما نقلت جده الخديو إسماعيل إلى منفاه .

وكان الخديو إسماعيل قد حكم مصر حكما مطلقا ستة عشر عاما وحكمها فاروق خمسة عشر عاما إلا ثلاثة أيام .

من نابيل استاجر فاروق سفينة أقلته إلى كبرى .

كان فاروق وأسرته وحاشيته ٢٩ شخصا .

ولم يكن الملك مهتما إلا بصناديق الذهب .

وخلال الأيام الثلاثة الأولى لم يغادر فاروق الدور الثالث من فندق « عدن باراديسو » - جنة عدن - يحرسه ثلاثة من الألبان شاكرا ، ويعقوب ، وعبد الله بينما ٣٠٠ من المندوبين الصحفيين يحاصرون الفندق ، فاضطر إلى عقد مؤتمر صحفي في اليوم الثالث .

جلس على كرسي « هزاز » وملك مصر العاقل على ركبتيه وناريمان بجواره .

قال للصحفيين :

« أعذروني إذا لم أتكلم بحرية كما تريدونني أن أفعل . لم أعد ملكا ولدى مسؤوليات خطيرة أحداها نصو الحكومة الإيطالية التي قبلتني ضيفا . ولا أريد إخراجها . وأكرر مرة أخرى أنني لم أعد ملكا .

ولكن معي ملك مصر وأنا مسئول ازاءه . إن مشاكل كثيرة أقيت على كفتي ولا أريد أن أضيف إليها ملاحظة عابرة غير مسئولة .

أما عن الحكومة الحالية لمصر فأتمنى لها كل حظ في العالم لأنها تحتاج إليه . فحكم مصر الآن ، في ظل الأزمة العالمية ، ليس مسألة سهلة .

وأضاف :

« عندما توليت مسئولية مصر وعمرى ١٦ سنة كنت أمل تحسين وضعها العالمي وعلاقاتها بدول العالم .

إن حبي لمصر وشعبها ، رغم أنني في المنفى ، لا يزال كما كان قبل ستة عشر عاما .

وقال ردا على سؤال .

« بالمقاييس العادية ما زلت غنيا .

وطلب من الصحفيين أن يتركوه في هدوء .

وظل فاروق يعتقد أن الحكومة المصرية تفكر في اغتياله هو وولده .

وبقى الفندق يرفض قبول كل زبون يحمل جواز سفر من الشرق الأوسط معتذرا بعدم وجود غرف خالية .

وظلت الصحف تتابع أخباره في الأيام الأولى لنفيه .

عندما قامت أزمة مياه في كبرى قالت الصحف إنه يستعمل مياه كثيرة في «البانيو» .

يومها قال فاروق :

« ألا يعرفون نظرية أرشميدس . إن رجلا بدينا يملأ البانيو بمياه أقل !

وانتقل فاروق إلى « فيلا » من ٤٠ حجرة تبعد عن روما نصف ساعة .

وكان فاروق في الثانية والثلاثين وعنده حاشية من ٢٥ شخصا .

وكان يمكن أن يستغل ذكاه ومهارته المالية وإتقانه للغات ، والمليونى دولار - ثروته - في مشروع تجارى .

وكان يمكن أن يختلط بالمجتمع الراقى .

ولكنه لم يفعل . وفضل أن يسهر ليلا ، وينام حتى منتصف النهار ، وأن يقضى بقية حياته فى المنفى كما كان يعيش فى مصر مع « الشماشرجية » أو من هم أشبه بهم . بقى كسفينة بلا مرسى ، هائما على الدوام ، يصلح كما كان فى مصر « مودىلا » لرسامى الكاريكاتير !

وفى مارس عام ١٩٥٣ بدأ ينشر مقالات فى الصحف العالمية يهاجم فيها نظام حكم اللواء محمد نجيب فقدمت مصر احتجاجا رسميا لوزارة الخارجية الإيطالية التى أنذرت فاروق وطلبت إليه عدم القيام بأى نشاط سياسى .

وقال المكتب الثالث فى وزارة الخارجية الإيطالية للسفارة الأمريكية فى روما إن الحاجة إلى المال دفعت فاروق للكتابة فى الصحف مقابل مبالغ عالية .



عادت ناريمان إلى مصر وطلبت فى أوائل عام ١٩٥٤ الطلاق من فاروق وأقامت عليه دعوى نفقة .

وافق فاروق فى أول فبراير على الطلاق بعد ما وقعت الملكة السابقة وأما وجدتها على وثيقة يعلنون فيها تنازلهم جميعا عن حضنة الملك السابق الطفل أحمد فؤاد الذى بقى مع أبيه فى روما . وتزوجت ناريمان يوم ٣ مايو ١٩٥٤ من الدكتور أدهم النقيب ابن الدكتور أحمد النقيب أحد رجال فاروق ، التى أدانته محكمة الثورة فى أكتوبر ١٩٥٣ وقضت بسجنه ١٥ سنة !

قالت ناريمان إنها عاشت شقية فى القصور وأنها تحب أدهم النقيب الذى تزوجته بعد ٢ شهور بالضبط من طلاقها من فاروق والذى تركت من أجله خطيبها السابق الدكتور زكى هاشم ، أو أرغمت على تركه .

إن فاروق لم يعد ملكا نخشاه أو نريد أن تبقى ملكة بجواره !

أما الملكة فريدة التى استردت ، بعد الطلاق اسمها الأول صافيناز ذو الفقار ، فقد ظل المصريون يعرفونها باسم « الملكة فريدة » .

عاشت فى مصر بأموال محدودة . فى ظروف صعبة ، تصنع ملابسها بنفسها ، ثم سمح لها جمال عبد الناصر بالسفر للخارج عام ٦٣ فأخذت ترسم اللوحات وتبيعها وتتلقى مساعدات من بعض الأسر الملكية فى العالم العربى .

والتقت بفاروق فى فبراير عام ١٩٦٥ عندما نشأت مشكلة بسبب ابنتهما الصغرى فادية التى قررت الزواج من بيير أودولف الجيولوجى السويسرى .

أراد الأب من ابنته العدول عن الزواج ولكنها رفضت وسافرت إلى لندن لتتزوج هناك بمن تحب وأنجبت ولدين هما شامل وعلى .

قال المصريون من فاروق وفريدة إنه كان يمكنهما استئناف حياتهما معا ، وكانت هناك فرصة للتصالح بينهما فى روما ولكن مضى كل فى طريقه .

وعادت فريدة إلى مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر ، وبعد ربع قرن من رحيلها ، لتقيم فى شقة

صغيرة بحى المعادى منحتها لها الدولة .

وظلت قريده تردد إنها لم تكرهه بل كانت تشفق عليه وأنها التى أصرت على الطلاق منه فى نوفمبر عام ١٩٤٨ فقد خسقت بحياتها معه وقد وافق على الطلاق بشرط ألا تتزوج بعده ، وقد حافظت على ذلك العهد !

وأصبحت فى أواخر أيامها بالسرطان فعالجتها حكومة مصر على نفقتها وماتت فى القاهرة فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٩ .



كانت ثروة فاروق الكبرى فى قصر القبة ومتاحف وغرف قصر عابدين .

فى قصر رأس التين كانت توجد مجموعة طوايع بريد وبعض الذهب .

وقيل إن قيمة طوايعه وذهبه بلغت ٧ مليون دولار تكفيه مدى حياته . وقد نقل ذلك إلى بنوك سويسرا !

وقيل إنه أخذ الذهب فى ١٢ صندوقا للذخيرة وأرسل خدما لجمع مجوهرات الملكة من قصر المنتزه .

وخلال ١٦ سنة من حكمه فإن ما أخذه يعتبر شيئا تافها بالقياس إلى مانهب من ثروة !

فى مذكراته قال صلاح نصر :

« سمع الملك بأن يصطحب معه أية أغراض خاصة يريد بها . ولذا قدم اللواء عبد الله النجومى ياور الملك ، وهو سودانى ، إلى قصر المنتزه وجمع أغراض الملك وخرج دون أن تقتش حقائبه أو يتعرض له أحد وفقا لتعليمات مجلس القيادة .

وقد تأخر رحيل المحروسة نصف ساعة حتى وصلت الحقائب الملكية التى بلغ مجموعها ٢٠٤ حقائب !

اختارت الحركة ووزيرين سابقين حارسين على أموال فاروق بعد شهر من رحيله . ومنع الحارسان من التصرف فى أمواله !

وفى أواخر عام ١٩٥٢ أعلنت الثورة عن بيع تحف فاروق وأشياء الخاصة . وكذلك الممتلكات الخاصة للأسرة المالكة . وحاول فاروق منع المزاو والاحتفاظ بتحفه السابقة فى متحف مصرى ولكنه فشل .

وظل خبراء بيت المزادات الشهير « سوثنى » فى لندن ينظمون ويعدون جداول ممتلكات فاروق .

كان مجموع العملات ٨٠٠٠ قطعة من الذهب و ١٦٤ من البلاتين و ١٢٦١ قطعة ذهبية وقضية من الساعات والتحف والمجوهرات وكتب النادرة ، ومصاحف نادرة أيضا ، ومئات الساعات واحتفظت الثورة بالتحف المصرية وحدها .

ولكن كثيرا من التحف ألفت نتيجة سوء الاستعمال المتكرر .

إن ساعة سويسرية فى صندوق تكشف عن صور عارية كل ساعة ظل الجنود يستعملونها

طوال الـ ٢٠ شهر التي استغرقها اعداد وتصنيف التحف^١
وحرصت الثورة على تقديم فاروق كملك عابث من خلال التحف والصور الجنسية التي كانت
في حيازته .

بدأ المزاد في فبراير عندما أعلن أحد ضباط الجيش أن كل من يشتري بأكتر من ٥٠٠٠ جنيه
سيسمح له بزيارة متحف فاروق السرى .. « الجنسي »^١
وكان من بين التحف ألعاب قمار مثل عجلات الروليت .
بلغ إيراد الحكومة المصرية من بيع طوابع فاروق التي وجدت في قصوره ١٠١٣٠٣ جنيهات .
ودفعت الحكومة المصرية مبلغ ٥٠ ألف جنيه لهانز شولمان ليندخ المزاد حتى يمكن رفع أسعار
العملات التي بلغ إيرادها ١٧٠ ألف جنيه .

وكان أعلى ثمن دفع لقطعة من النيكل تاريخها ١٩١٢ اشتراها أمريكي بمبلغ ٤٥٠٠ دولار .
ولم يزد إيراد مزاد تحف ومجوهرات وطوابع وعملات فاروق عن ٧٠٠ ألف جنيه !
وقد اضطرت الحكومة إلى سحب عصا الماريشالية التي كان يحملها فاروق من المزاد بعدما
قالت أرملة الماريشال الألماني فون بروشيتش إنها خاصة بزوجة وأن فاروق سرقها .
ولكن الألمان لم يطالبوا بالعصا خوفاً من أن تطالب مصر باسترداد تمثال نفرتيتي .
وسمحت من المزاد عملة أمريكية أثرية بناء على طلب الحكومة الأمريكية !

* * *

لم تدم الملكية لفاروق ولم تستمر أيضاً لولده .
في ٨ من يرينه ١٩٥٣ - أي بعد أقل من سنة على خروج فاروق - أعلنت مصر جمهورية وبذلك
انتهى عهد أسرة محمد على التي حكمت مصر نحو ١٤٨ عاما .

* * *

بعد طلاق ناريمان انتقل فاروق من الفيلا التي كان يعيش فيها إلى شقة من دورين في روما ،
واستمر يتردد على بناته في سويسرا .

وعندما سمع بمحاكمة بعض أفراد أسرته في مصر هاجم الحكومة المصرية في يوليه عام ١٩٥٥
واتهمها بالارهاب والطغيان وأصبحت دولة يولييسية وأنها قادت البلاد إلى الخراب الاقتصادي .
وقال إنه كان يمكنه سحق الانقلاب لولا رغبته في تجنب اراقة الدماء ومنع حرب أهلية .
وقال إن الديمقراطية في عهده لم تكن كاملة ولكن كانت المحاكمات عادلة وكل فرد يحس
بالأمان .

وفي أزمة السويس ، بعد تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، كتب رسائل إلى كل من الرئيس الأمريكي
ايزنهاور والرئيس الفرنسي كوتي ورئيس وزراء بريطانيا أنتوني ايدن .
طلب فاروق أن ينتصر العقل وحل المشكلة سلميا بلا حرب .
وتوقف فاروق منذ ذلك الحين عن الاهتمام بالسياسة
وفي أيامه الأخيرة كان فاروق يبكي عندما يلتقي بمصري يعرفه أيام حكمه .

وكان يريد دائما :

.. لم يدافع عنى أحد في مصر حتى أولئك الذين أحسنت إليهم .

وأخذ الفرعون الأخير ، أو آخر الفراعنة من ملوك مصر يردد المثل الشعبي المصرى

.. عندما يذبح الثور يزداد عدد السكاكين التى تقترب منه لتمزق لحمه !

وأهتم بطعامه فأصبح شديد السمنة ، وعرف غانية اسمها إيرما كابوتشى ارتبط اسمه بها .

وفي ١٧ مارس عام ١٩٦٥ مر فاروق بشقة إيرما لزيارتها ثم اصطحب « حلاقة » إيطالية

اسمها أنا ماريا جاتى إلى مطعم حيث أخذ يتناول عشاءه بشرافه فسقط من قمه السيجار فجأة ،

ثم سقط على الأرض فاستدعيت سيارة إسعاف لنقله إلى المستشفى في غرفة للعناية المركزة . ولكنه

لم يسترد وعيه ومات في الساعات الأولى من صباح يوم ١٨ مارس بعد ٣٥ يوما من عيد ميلاده

الخامس والأربعين . وكان قد أوصى بأن يدفن في مصر .

وظل اسماعيل شيرين زوج « الأميرة » فوزية شقيقة فاروق يحاول مع جمال عبد الناصر حتى

وافق على نقل جثمانه إلى القاهرة .

وتأخرت الطائرة المقلّة له فوصلت بعد منتصف الليل ، ليدفن بعيدا عن مقابر الإمام الشافعى

دون موكب جنازة وبلا مشيعين سوى شقيقاته وأزواجهن يوم ٣٠ من مارس .

ولماتولى أنور السادات الحكم ، بعد جمال عبد الناصر ، وافق على نقل جثمان فاروق إلى مقبرة

أبيه بمسجد الرفاعى .

لم يترك فاروق وصية ، ولم يهتد أولاده إلا إلى جزء يسير من أمواله . وتزوج ابنه بيهودية

اعتنقت الإسلام وأصبح اسمها الأميرة فضيلة ولكن بناته الثلاث لم يعنن إلى مصر إلا لتشيع

جنازة أمهن ، وزار ابنه أحمد فؤاد مصر مرتين . وقد أعلن أن أباه لم يأخذ من مصر سوى مليون

دولار

وتفرق رجال فاروق :

محمد حسن الشماشجى استقر في عمل تجارى بالخرطوم ، ويوسف رشاد أقام مشروعا

تجاريا على شاطئ البحر الأحمر في مصر ، وعاكف أقام في الكويت .

وحوكم كريم ثابت ، وبقي بولبى وحده يدير مشروعا تجاريا في مصر . واستقرت الملكة نازلى في

الولايات المتحدة وكانت قد سافرت إليها في عهد فاروق وماتت وبغنت بها .

حكم محمد على باشا ٤٢ عاما وعشرة شهور و١٨ يوما . وحكمها إبراهيم باشا سبعة شهور

و ١٣ يوما والخديو عباس الأول ٥ سنوات و ٧ شهور و ٢٠ يوما والخديو محمد سعيد ٨ سنوات

و ٩ شهور و ٦ أيام والخديو اسماعيل ١٦ سنة و ٥ شهور و ٨ أيام والخديو توفيق ١٢ سنة

وسنة شهور و ١٢ يوما والخديو عباس حلمى الثانى ٢٢ سنة و ١٠ أشهر وعشرة أيام والسلطان

حسين كامل عامين و ٩ شهور و ٢٠ يوما والملك فؤاد ١٨ سنة و ٦ شهور و ١٩ يوما وفاروق ١٦

سنة وشهرين و ١٦ يوما .

في الوزارات المصرية والمصالح أمر المسئولون برفع صورة الملك ووضع بدل منها اسم « الله » .

وعادت بعد فترة قصيرة صور الزعماء محمد نجيب وجمال عبد الناصر لتحل محل صور

الفرعون الأخير .

التعایل على الدستور

شكل الملك أحمد فؤاد لجنة لوضع الدستور في ٣ من أبريل عام ١٩٢٢ .
تضمن الدستور ١٧٠ مادة تحدد نظام الحكم في كل الظروف .. عند وفاة الملك ، وعندما يكون
ولى العهد دون السن القانونية . ولكن الدستور خلا من أى نص بشأن الاجراءات التى تتبع في
حالة اعتزال صاحب الجلالة عرش مصر .
ولم تخطر فكرة اعتزال العرش ببال أحد من واضعى الدستور . ولم يهتم بها سوى الماريشال
اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى في مصر .
كتب إلى حكومته يوم ٢١ من مارس عام ١٩٢٣ يقول :
« في حالة اعتزال الملك العرش سيكون من المستحيل النص إذا كان يخلفه ولده على
العرش .. أو إذا كان هذا الإبن مقبولا من الشعب المصرى .
إن ذلك سيتوقف إلى حد كبير على ظروف الاعتزال نفسها .. بمعنى أننا لانعرف ما إذا كان
الاعتزال نتيجة لصدام معنا - أى مع الانجليز - أو لصدام بين الملك والبرلمان ان ولانترى
كيف سيعيد المسرح لهذه العملية » .
ولم يتصور اللورد اللنبى أنه ستظهر في مصر قوة أخرى غير الانجليز والبرلمان ترغب الملك على
اعتزال العرش وتفرض نفسها على سير الاحداث .
وهكذا صدر الدستور المصرى يوم ١٩ من أبريل عام ١٩٢٣ وقد حدد الإجراءات التى تتبع
عند وفاة صاحب الجلالة .
في الدستور ثلاث مواد تنص على الاجراءات التى تتبع عند وفاة الملك .
المادة ٥١ تنص على أن يتولى أوصياء العرش عملهم بعد أن يؤدوا اليمين باحترام الدستور
والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين .
وهى ذات اليمين التى يؤدها الملك أمام المجلس قبل مباشرة سلطته الدستورية .
والمادة ٥٢ تقول إنه إثر وفاة الملك يجتمع مجلسا البرلمان - النواب والشيوخ - في مدى عشرة
أيام من إعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب منحلا ، وكان للمعاد العين في أمر الحل للاجتماع
يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .
وتنص المادة ٥٥ على أنه من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه ، أو أوصياء العرش ، اليمين
تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته .
ولم يحدد الدستور مايتبع إذا أرغم صاحب الجلالة على اعتزال العرش .
وللملك حسب أحكام الأمر الملكى رقم ٢٢ عام ١٩٢٢ اختيار الأوصياء على أن يقر هذا الاختيار
مجلسا الشيوخ والنواب .

وقد اختار فاروق هيئة الأوصياء من الأمير عبد المنعم — أحد أفراد الأسرة المالكة — وشريف صبرى خال الملك نازلي ، والدة الملك فاروق ، وعلى ماهر رئيس الوزراء .

* * *

وكان أحمد نجيب الهملاي رئيس وزراء مصر قد حل مجلس النواب يوم أول مارس ١٩٥٢ ولم تجر انتخابات جديدة منذ ذلك الحين .

وطبقا لمواد الدستور الثلاث فلن الأوصياء يجب أن يؤدوا اليمين أمام مجلس النواب والشيوخ خلال عشر أيام من تاريخ اعتزال الملك العرش .

وهؤلاء الأوصياء هم الذين سيمارسون عملهم نحو ١٨ سنة حتى يبلغ الملك الطفل أحمد فؤاد سن الرشد .. فإن الملك الجديد كان عمره ستة شهور وعشرة أيام .. وقد اصطحبه معه صاحب الجلالة إلى إيطاليا !

وكانت أغلبية مجلس النواب المنحل وفدية .

وأصبح على الجيش وعلى ماهر دعوة مجلس النواب الوفدي إلى الاجتماع واعتبار وفاة الملك مثل اعتزاله العرش .

* * *

في مذكراته قال محمد نجيب :

« كانت أول قضية تجاوبها هي قضية الوصاية على العرش وتعيين مجلس لها . وكانت المناقشة الدستورية حول هذه النقطة تستهويني لدراستي القانونية بينما كانت دراسة جميع أعضاء المجلس مقصورة على الكلية الحربية أو كلية أركان الحرب عدا الصاغ خالد محيي الدين الذي تخرج في كلية التجارة عام ١٩٥١ .

ولكني لم أتناول في هذا الموضوع وتركته ليحال إلى القانونيين في الحكومة ومجلس الدولة !

* * *

أرسل على ماهر كتابا إلى سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة يطلب الرأي في مشكلة الوصاية على العرش .

قدم الدكتور وحيد رافت مستشار الرأي لوزارة الخارجية والعدل مذكرة إلى على ماهر عن الرأي الدستوري .

وقد وجدت المذكرة في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية .. فقد بحث بها جيفرسون كافرني إلى واشنطن .. مما يقطع بأن السفارة كانت طرفا في المشاورات التي تستهدف وضع أسس الحياة المصرية في المرحلة التالية لعزل فاروق .

طلب وحيد رافت في البداية أن يعرض الموقف برمته على قسم الرأي مجتمعيا في مجلس الدولة بدلا من الإكتفاء بعرض الأمر عليه شخصيا كمستشار للرأي للوزارة ، أو على الدكتور عبد الرزاق المستهوي رئيس المجلس .

قال وحيد رافت :

– إن رئيس الوزراء على ماهر لايجب أن يجمع بين منصبه كرئيس للوزراء وكوصى على العرش.

وقال :

– إن حالة التنازل عن العرش يمكن اعتبارها مثل حالة وفاة الملك .

وقال :

– الحل الدستوري السليم هو إحياء – أى إعادة إنعقاد – مجلس النواب والشيوخ لغرض واحد هو أن يؤدى اليمين الدستورية أمامه أعضاء هيئة الوصاية .

وهذا الإجراء يتفق مع روح وهدف الدستور لتجنب فترة انقطاع يخلو فيها العرش وتجمد فيها وظيفة الحكومة لفترة تدوم لأكثر من عشرة أيام . كما أن عدم اتخاذ هذا الاجراء يمكن أن يؤدى إلى انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه وفقا للمادة ٥٢ من الدستور . وبالتالي يمكن أن يؤدى إلى مازق دستوري خطير محتمل .

ويقرر وحيد رافعت أن البديل لذلك هو إجراء انتخابات خلال عشرة أيام كما فعل على ماهر نفسه بعد وفاة الملك فؤاد .

وتوقع محمد نجيب أن يصل مجلس الدولة إلى هذه النتيجة ، مما يؤكد التزام الجيش – في ذلك الوقت – بأحكام الدستور .



انتهز على ماهر باشا رئيس الوزراء فرصة وجود كافرئى في قصر رأس التين الملكي فأخذ يشكو إليه ، بعد دقائق قليلة من رحيل فاروق يوم ٢٦ يوليه . قال :

– عندى مشكلة دستورية مرفقة للغاية .

في ظل الدستور عند وفاة الملك ، ولم يبلغ الملك الجديد سن الرشد ، يجب إقامة هيئة وصاية وينبغي التصديق على هذه الهيئة بواسطة البرلمان خلال عشرة أيام .

وأضاف :

– إذا دعوت البرلمان السابق – وأغلييته وفدية – فرائى أجلب لنفسى المتاعب . ولا أريد انتخابات خلال عشرة أيام لمجلس نواب جديد . وفي كل الأحوال لايمكن ترتيب إجراء مثل هذه الانتخابات في هذه الفترة القصيرة .

وقال رئيس الوزراء للسفير الأمريكي :

– مارأيك ؟

قال السفير الذى كان قد درس المشكلة مع رجال سفارته :

– انت الآن لاتتعامل مع حالة وفاة بل تنازل عن العرش . وهذه حالة لايتعرض لها الدستور المصرى .

ومعنى رأى السفير أن اعتزال العرش يختلف تماما عن الوفاة . وما دام لا يوجد نص دستوري فافعل يا رئيس الوزراء ماتريد !

وبعبارة أخرى أراد جيفرسون كافرئ أن يقول لعل ماهر .. لاتجتمع مجلس النواب الوفدى^١

* * *

بعث كريزويل إلى لندن يطلب التصريح له بتوجيه إنذار للجيش يسلم إلى على ماهر.. أى أن يوجه الإنذار إلى رئيس الوزراء ، ولكن كل كلمة فيه يقصد بها الجيش . قال
« هناك دعائية ضخمة الآن لاستعداداتنا العسكرية . وهذه تقوى أيدينا ونفوذنا على اللواء محمد نجيب . ولكن يجب استخدام نفوذنا في اتجاه محدد » .
وطلب كريزويل أن تمنح بريطانيا كل التأييد والتشجيع الممكن لعل ماهر فليديه كل السلطة الدستورية الآن ضد سيطرة العسكريين .

قال كريزويل

« لا أعلم مدى استعدادكم للتصريح للسفير ، مؤيدا باستعراض عسكري للقوة ، للضغط على اللواء محمد نجيب لإبقاء حكومة على ماهر التي أصبحت مخولة بسلطات مجلس الوصاية لتعيين مجلس يضم عضوا من الأسرة الملكية لمنع انهيار الدولة والحفاظ على الملكية كعامل استقرار .

وإذا أراد على ماهر لحكومته البقاء فعليه أن يلتقى مع مطالب العسكريين دون التسليم لهم بالإشراف السياسى ومن ثم يبحث عن التأييد والمساندة لدى الوفد والاخوان .
ويجب أن ينصحه السفير بالأقاوم مطالب العسكريين في مناصب وزارية ،
وعلينا أن نبحث أيهما أكثر خطرا على مصالحنا ، وإيهما ، يمنع انهيار البلاد السريع ، نحو الفوضى .

وربما يكون ذلك في المشاركة بين الجيش والاخوان لمنع الفوضى ولكنهما سيمثلان تهديدا نشطا للمطالب البريطانية » .

وافقت وزارة الخارجية البريطانية على رأى كريزويل فيلتقى بعلى ماهر ليعجه إليه الإنذار يوم ٢٧ يوليو ، وهو اليوم التالى لرحيل فاروق .

قال له :

.. يبلفك انتقوى ايدن الرسالة التالية :

« سيكون أمرا سابقا لأوانه الحديث عن إلغاء الأحكام العرفية او اجراء الانتخابات . وأول شئ يجب عمله استعادة توازن مصر ، وإعادتها إلى الطريق السوى .
لقد ضاق الرأى العام ذرعا بالأحزاب السياسية القديمة بوجه عام .
وأضاف :

– لاتتسرع في هذا الأمر بدون داع . وضع حساباتك على أساس أن تحقيق الاستقرار أكثر أهمية من التفاصيل القانونية .

كان على ماهر ، على حد تعبير كريزويل ، متلهفا لسماع النصيحة . قال :

– على ضغوط كثيرة من كل الجوانب . البعض يضغط لتشكيل حكومة ائتلافية تطمئن الشعب

بأنه سيتم تمثيل جميع الآراء . والوفد يضغط لدعوة البرلمان القديم .

وأضاف :

« البعض يطالبني بإجراء انتخابات بإلحاح شديد .

قال كريزويل :

« الراى العام تشرب ، بصفة عامة بأفكار الأحزاب السياسية القديمة .. وهناك ريع بدأت تعصف بمصر منذ أمس .

وقد سمعت من صغار الضباط أنهم تشبعوا بفكرة فساد قادة الوفد الذين كانوا متصلين برجال القصر .

وربما يكون هناك مخرج من هذه المشكلة .

إن الدستور - كما فهمت من السفير الأمريكى - يقصد حالة وفاة الملك - وليس هناك ذكر لمسألة التنازل عن العرش .

وقال على ماهر :

« ينوى محمد نجيب إقامة حكومة عسكرية وحكم عسكري كامل . طالب الجيش بفرض سيطرته على وزارة الداخلية وإدارة الأمن العام . بل إن الجيش طلب فرض سيطرته العسكرية على وزارة الشؤون الاجتماعية .

وقال على ماهر :

« سأقاوم هذه الإجراءات بكل قوة ، ولكن دون قلب الأمور رأساً على عقب . وأكد على ماهر من جديد ضرورة الإبقاء على الأحكام العرفية في الوقت الحاضر .

وقال :

« طلب منى الإفراج عن عدد من المعتقلين .

رد كريزويل .

« إطلاق سراح المعتقلين أمر غير صائب .

وذكر كريزويل أن فتحى رضوان « الشيوعى » - على حد تعبير كريزويل - أفرج عنه بالأمس !

قال على ماهر :

« أوافقك في ذلك غير أن هذه الحالة ، بالإضافة إلى حالة أو اثنتين أخرتين ، تعتبر حالات خاصة فقد أضر الجيش على تحمل مسؤولية هذا الإجراء . فضلاً عن أن المعتقلين تعهدوا بحسن السير والسلوك .

وشرح على ماهر المشكلات الدستورية وقال :

« أرى ضم عضو من الأسرة المالكة إلى مجلس الوصاية لضمان استمرار النظام الملكى ولكن الجيش يرفض .

وأخذ على ماهر يطالب كريزويل بتأييد بريطانيا لذلك قائلاً :

« اللواء محمد نجيب شديد الحساسية بالنسبة لبريطانيا وهى التى تستطيع كبح جماحه .

وترك على ماهر حذره .

ظن أن بريطانيا لاتزال تمارس نفوذها على سلطة الحكم العليا في مصر ، وهى الجيش ، بدلا من الملك ، فطلب مساندة بريطانية صريحة ومكشوفة له .. وأخذ يستعدى كريزويل ضد قائد الجيش . في ختام اللقاء بين رئيس الوزراء والوزير المفوض البريطانى أعرب على ماهر عن رغبته في الاتصال بالسفارة البريطانية وطلب النصيح والمشورة في هذه الأمور ومثيلا لها .
قال :

– اهتمام بريطانيا بمصر لاينطوى على أية أنانية !!

وصف كريزويل ذلك كله في تقريره للنندن قال .

« كان على ماهر صريحا للغاية .

وإن اعتقادى أن على ماهر يرحب بأن تقدم له الحكومة البريطانية بعض الإرشاد بخصوص المسألة الدستورية » .

وقال كريزويل :

– إذا تم تشكيل مجلس وصاية على العرش وكان على ماهر أحد الأوصياء ، سيتحتم عليه – في هذه الحالة – أن يتخلى عن رئاسة الوزارة مما يؤدي إلى أزمة وزارية !

ومن هذا الحديث يتضح أن رئيس وزراء مصر ظن أن الأمور لم تتغير بعد خروج الملك وأنه يظن السفيرين الأمريكى والبريطانى يملكان زمام الموقف ولابد من استشارتهما قبل أى إجراء سياسى .

وكان السفير الأمريكى والقائم بالأعمال البريطانى يريان بقاء الأحكام العرفية واستمرار الاعتقالات وعدم اجتماع البرلمان الوفدى والحكم الديكتاتورى بواسطة على ماهر لا الجيش ! ولم يدرك الدبلوماسيون والحكومتان أن عدم انعقاد البرلمان سيجعل الحكم في مصر ديكتاتوريا بلا برلمان لفترة طويلة مع أنه كان يمكن عقد مجلس النواب الوفدى لاختيار الأوصياء على العرش ثم يحل الأوصياء والبرلمان .

وفي ظل سيطرة الجيش فإن مجلس النواب كان سيختار – حتما – من يرشحهم الجيش ! توجه السفير الكندى في واشنطن إلى وزارة الخارجية الأمريكية يسألها الرأي قالوا له :
– لايعرف كافرئ كيف يتحمل مجلس الوصاية على العرش عواصف السبعة عشر عاما حتى يصل الملك الطفل إلى السن الدستورية .

ومن المتوقع المزيد من الاضطرابات بما في ذلك احتمال تأسيس جمهورية . وعلى المستوى الأكثر إلحاحا هناك صعوبات عاجلة كثيرة تواجه الحكومة الجديدة . وتأمل وزارة الخارجية الأمريكية أن توجد وسيلة لتشكيل مجلس الوصاية على العرش دون اجتماع البرلمان المنحل !

* * *

أسرع مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين عائدتين إلى القاهرة من مصيفيهما بسويسرا مساء

٢٧ من يوليو . وصلا إلى المطار في ساعة متأخرة من الليل .
 ألقى النحاس كلمة في المطار قال فيها إنه يحمد الله على وصوله إلى مصر بعد أن تطهرت من
 الفساد على أيدي رجال الجيش المخلصين .
 وتوجه مع سراج الدين إلى القيادة مباشرة .
 وكان اللواء محمد نجيب نائما ، أوقف فاسرع يرتدى ملابسه ، وطلب من أعضاء مجلس الثورة
 الحاضرين أن يجتمعوا معه بالنحاس وسراج الدين .
 تبادل الجميع كلمات المجاملة وعاد النحاس وسراج الدين إلى بيتهما في الثالثة صباحا .
 والتقى النحاس وسراج الدين بعلى ماهر .
 طلب النحاس دعوة البرلمان السوفى المنحل للانعقاد فورا فقد بقى البرلمان منحلا لفترة أطول
 مما يسمح بها الدستور . ويجب أن يستشار في شأن مجلس الوصاية .
 واقترح أن تشكل هيئة الوصاية برئاسة على ماهر وعضوية بهى الدين بركات وحسين سرى
 باشا .
 ونشرت « جريدة المصرى » - الناطقة باسم حزب الوفد أن البرلمان للمنحل سيعدى إلى الانعقاد .
 ولكن النائب الوفدى محمد المغازى طمان السفير الأمريكى عن نتيجة اللقاء بين مصطفى النحاس
 زعيم حزب الوفد وفؤاد سراج الدين سكرتير عام الحزب مع على ماهر واللواء محمد نجيب .
 ومحمد المغازى خريج الزراعة من جامعة كاليفورنيا وهو صديق للسفير الأمريكى ويسمى «
 مايك » .
 والسفير يصف محمد المغازى في برقيته لواشنطن بأنه « شاب يقظ للغاية » !
 قال المغازى :
 - النحاس باشا ليس سعيدا على الإطلاق عقب محادثاته الأخيرة مع رئيس الوزراء على ماهر
 ومحمد نجيب فلم يقدم له تشجيعا كثيرا .
 قال السفير الأمريكى في برقية إلى واشنطن :
 « عنصر جديد أدخل على الموقف يعودة النحاس وسراج الدين وإطلاقهما قصائد المديح
 للجيش وهرولتهما من المطار مباشرة إلى نجيب .
 ويسعى الوفد إلى إعادة إنعقاد مجلس النواب للمنحل الذى يضم أغلبية وفدية .
 ونقل كافر إلى السفارة البريطانية هذه الصورة فإن السفارتين كانتا على اتصال دائم
 وتتشاروران بصفة منتظمة في كل الأمور .
 وأخذت الحكومتان ، الأمريكية والبريطانية ، تقيمان موقف الوفد .
 قالت إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية .
 « كان حزب الوفد بعيدا عن الانظار يتربق الفرصة ليستعيد مجده الذى سلب بعد
 حريق القاهرة وهلل النحاس وفؤاد سراج الدين لمحمد نجيب معطين أنه منقذ الأمة .
 ولكن لم يتضح بعد كونه ، منقذ حزب الوفد ، وهو الأمر المهم بالنسبة لهما !

ولكن السفار البريطانية قالت إن الزعيمين الوفيدين أسرعاً بالعودة من أوربا «ليمسكا بنزيل اللواء محمد نجيب» !



ولم يكن الانجليز والأمريكيون وحدهم ضد عودة البرلمان بل عارضت في ذلك الأحزاب الأخرى

الحزب الوطني وحزب الكتلة الذي يرأسه مكرم عبيد طالبا بإجراء انتخابات جديدة.
وقال الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين إن الدستور جاء خلوا من أى نص بما يجب أن يتبع في حالة عزل الملك .
وطالب حزب الكتلة أيضا بتعديل الدستور .
أما الاخوان المسلمون فقالوا بسقوط الدستور ورأوا عقد جمعية تأسيسية تضع دستورا إسلاميا.

ويلتقى السفير الأمريكى جيفرسون كافرى بكريزويل وماك كلينتون مستشار السفارة الأمريكية وشارل ديوك مستشار السفارة البريطانية للاتفاق على الخطوط الأساسية لسياسة بريطانيا والولايات المتحدة في مصر .
كان هدف الجميع تحديد الأهداف التي يرغبون في تحقيقها في مواجهة الموقف السياسى المعقد.

وضع المجتمعون أمامهم البدائل المتعددة وهى :

١ - تشكيل مجلس للوصاية عن طريق دعوة البرلمان المنحل بأغليته الوفدية ليؤدى مجلس الوصاية اليمين أمامه .

وسيكون البرلمان حرا ، في هذه الحالة ، في حجب الثقة عن الحكومة الحالية وتشكيل حكومة وفدية .

٢ - أن تقرر حكومة على ماهر الدعوة لإجراء انتخابات جديدة في المستقبل القريب أو في شهر أكتوبر .

وقد يترتب على ذلك أيضا أغلبية برلمانية وفدية وحكومة وفدية .

٣ - أن يطيل على ماهر المناقشة حول هذا الموضوع كسبا للوقت ورفضاً لدعوة البرلمان المنحل للانقضاء ، ويظل يحكم مصر وفقا للمادة ٥٥ من الدستور لأجل غير محدد على أمل أن « يحدث شيئا ما » .

٤ - أن ينفذ العسكريون يدعهم من المناورات السياسية وأن يوقفوا العمل بالدستور وأن يحكموا كديكتاتورية عسكرية سافرة مما يؤدي على الأرجح إلى إلغاء النظام الملكى وإقامة شكل من الحكم الديكتاتورى .

أخرج « ديوك » مادة القراءة الأثرة عنده في تلك الأيام - وهى الدستور المصرى - وقام بمراجعة سريعة له !

انتهى الحاضرون إلى أن هناك خيارين فقط أمام مصر :

(أ) حكومة برلمانية يسيطر عليها الوفد .. غالبا .

أو

(ب) حكم عسكري .

ووجد الجميع أن إقامة حكومة عسكرية تنتهي إلى انتخابات حرة ربما تكون مفيدة في الاسراع بتنفيذ فكرة قيادة الشرق الأوسط .

وقد تكون أقل اهتماما ببعض الجوانب الشائكة في النزاع البريطاني - المصري حول وجود القوات البريطانية في منطقة القناة ، وحسم موضوع السودان في نهاية الأمر .

واستبعدوا أن تكون حكومة وفدية قادرة على طرح موقف معقول بالنسبة لهذه القضايا .

وهكذا فضلت السفارة البريطانية والأمريكية ، بعد الثورة مباشرة ، إقامة حكم عسكري في

مصر واستبعاد البرلمان الوفدي !

بقى رأى على ماهر والجيش .

كان على ماهر هو الذى قاد فاروق في أول درجات سلم الحكم المطلق . وقد أصبح على ماهر أداة في يد الحاكم الجديد ، يطوع له الدستور وييسر له الحكم بلا برلمان !

* * *

عاد انتقونى ايدن من اجازته المرضية التى قضاهها في الريف ليواجه موقفا جديدا في مصر .

رأى ايدن أن تكون الإنذارات لمصر علنية وأن يبين للشعبين البريطانى والمصرى أنه رغم تغيير السلطة الحاكمة في مصر فإن بريطانيا لاتزال القوة المسيطرة .

لقى بياننا قصيرا في مجلس العموم البريطانى بعد يومين من رحيل فاروق .

قال .

« أؤكد اهتمامنا واهتمام كل الدول الحرة بأن تبتثق عن الازمة الحالية حكومة مستقرة وإدارة منظمة في مصر .

وأخر المعلومات التى توفرت لى عن مصر تشير إلى عدم وجود اضطرابات أو تهديدات لأرواح الاجانب أو ممتلكاتهم .

ومع ذلك ، نظرا للظروف غير المستقرة التى تنشأ دائما بسبب أحداث كذلك التى وقعت في مصر مؤخرا ، راينا الموافقة على بعض التحركات للقوات البريطانية كإجراء وقائى .

وقد أوضح القائم بالأعمال البريطانى لرئيس الوزراء المصرى - بناء على تعليماتنا - أن حكومة جلالة الملكة لاترغب في التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأن هذه التحركات العسكرية تتعلق بأمر

واحد فقط هو حماية الرعاية البريطانيين من أية أخطار محتملة .»

كان بيان ايدن تحذيرا علنيا للثورة بأن بريطانيا ترقب الموقف .

وهذا التحذير كان له صدهاء في نفوس القيادة الجديدة .

إنهم ، من البداية ، كانوا خائفين من التدخل البريطانى ولذلك أكدوا في كل بياناتهم اهتمامهم

بحفظ الأمن وصيانة أرواح الأجانب . ولكن بيان آيدن يعنى أن فرص التدخل لاتزال قائمة !
بتحديد اتجاه النظام الجديد ، لصالح الانجليز وسياستهم في الإبقاء على النظام الملكى دون فاروق
آخر ودون الوفد !

وربما يكون هذا البيان قد أفاد الثورة ، دون أن يكون ذلك هدف آيدن ، فقد منعها من الاندفاع ،
وأبقى روح التضامن ، ومنع الانقسام بين قياداتها ، وإن كان قد أخر إعلان الجمهورية !
وحددت وزارة الخارجية البريطانية سياستها في مصر بالبرقية رقم ١٩١ بتاريخ ٢٨ يوليه
١٩٥٢ .

«تدعيم على ماهر وتشجيعه مع اللواء محمد نجيب على ترتيب البيت المصرى وتلاقي
إحراجهما في هذه المرحلة بالذات بقضايا السياسة الخارجية » .

* * *

طلب آيدن إلى سفيره في مصر رالف ستيفنسون إلغاء إجازته والعودة إلى القاهرة فوصلها في
الصباح المبكر من يوم ٢٩ يوليه والتقى ، مع كريزويل ، بعلى ماهر رئيس الوزراء ظهر اليوم التالى
ليبلغه رسالة هامة من وزير خارجية بريطانيا أو بعبارة أخرى ليلبلغه الإنذار البريطانى .
تبدأ الرسالة بنوايا بريطانية طيبة نحو مصر وأن الحكومة البريطانية تعتبر الأزمة الدستورية
الحالية في مصر من الشؤون الداخلية البحتة ، وإن تحاول التدخل فيها ولكنها تريد ضمان حفظ
القانون والنظام .

وقالت : « كان من رأى الحكومة البريطانية دواما أنه لقيام حكومة نظيفة في مصر يجب
تطهير القصر والإدارة من العناصر المنحرفة ولذلك فإنها ترحب بالتغييرات الأخيرة في مصر
مادامت هذه نتائجها » .

ولكن مضمون الرسالة ، بعد ذلك ، كان تدخلا كاملا في شئون مصر فإن آيدن قال :
« إنه يشعر بالقلق إزاء الأنباء الحالية عن أنشطة الجيش في القاهرة ، وبوجه خاص
الاعتقالات كثيرة العدد بين رجال الشرطة ، والإشاعات ، بأن هناك عناصر متطرفة بين
الضباط المشتركين في الثورة على صلة وثيقة بالإخوان المسلمين . وإنه - أى آيدن - يريد
تأكيدا من على ماهر بمتابعة هذه النقاط ولن يسمح لزاما للموقف أن يفلت من يده .

وقال آيدن لسفيره محذرا :

- إذا رغبت احذف أية إشارة إلى الإخوان المسلمين .

وقال آيدن .

« من أهم المطالب الفورية تجنب أية هزات دستورية أخرى .

ونصح آيدن رئيس وزراء مصر ببذل كل جهد لجعل أنشطة الجيش في الإطار
الدستورى العريض ، وتجنب أى صدام مع الجيش يؤدى إلى استقالته .

وتعرب الرسالة عن اهتمام بريطانيا بتشكيل هيئة وصاية تضم أحد أعضاء الأسرة
الملكة لتجنب خطر الفراغ الدستورى » .

وبهذه الطريقة ألحت بريطانيا إلى أنها تريد أن يضم مجلس الوصاية عضوا من الأسرة المالكة للإبقاء على النظام الملكي في مصر .

وقالت الرسالة :

« يجب أن يستعمل على ماهر النخرات الدستورية فلا يوجد نص في الدستور عن الإجراءات التي تتبع في حالة اعتزال العرش .

إنه كرئيس للوزراء ، ومجلس الوصاية الذي عينه الملك فاروق ، هما السلطانان الدستوريان الوحيدتان الباقيتان في البلاد والقائمتان على أساس شرعي .

المادة ٥٢ من الدستور تنص على دعوة مجلس النواب المنحل في حالة خاصة واحدة وهي وفاة الملك .

والمادة ٥١ تقضي بأن يتولى مجلس الوصاية سلطاته بعد حلف اليمين أمام مجلس البرلمان .

ولكن يمكن الجدل في هذه النقطة على أساس أن يتم ذلك عندما تسمح الظروف .
وتبقى نقطة واحدة وهي مسألة عضوية على ماهر في مجلس الوصاية . ويمكن أن يدور السفير حول ذلك بأن على ماهر يقدر على القيام بهذين العملين ، وإن يعين ، أو يدع لمجلس الوصاية أن يعين بديلا له في المجلس .

ولا استطيع الادعاء بأن هذه النقاط محسومة بهذه الطريقة . ولكن الدستور نفسه معيب وناقص وهذا هو الاتجاه الممكن المعقول في هذه الظروف . »

ولكن الرسالة قالت بوضوح :

« لا يجب أن يعود الوفد إلى الحكم » .

وأضافت الرسالة :

« تطلعت الحكومة البريطانية باهتمام إلى أية محاولة للعناصر الوفدية المتطرفة للوصول إلى السلطة » !

ووردت بالرسالة الإشارات المعتادة بصدد المحافظة على القانون والنظام وأن حكومة على ماهر هي الحكومة الدستورية الممكنة الوحيدة في هذه الظروف . ومن الصعب تعيين رئيس وزراء دستوري آخر يحل محله في الوقت الحاضر .

وطلبت الرسالة إلى السفير أن يتحدث إلى اللواء محمد نجيب أيضا على نفس الأسس وأن يتجنب - إذا رغب - الإشارة إلى الإخوان المسلمين مع تأكيد أن الحكومة البريطانية تهتم ببقاء وزارة على ماهر ولا ترى بديلا له وأنها ترغب في ألا تكون القيادة السياسية للعناصر المتطرفة أو الوفد .
وهكذا وضعت بريطانيا الجرس في رقبة على ماهر !

بدأ ستيفنسون الحديث مع رئيس الوزراء بأن نصحه بتعيين عضو من الأسرة المالكة في مجلس الوصاية .

شكره على ماهر وقال :

– المستشارون القانونيون منقسمون في رأيهم . ولكنهم اتفقوا على أن الدستور معلق الآن .

وأضاف :

– قابلت النحاس وناقضت معه الموضوع . وفي رأي النحاس أن البرلمان بقى منحلا لفترة أطول مما يسمح بها الدستور ويجب أن يعود إلى الانعقاد فورا واستشارته في شأن مجلس الوصاية الذي ينبغي أن يتألف من علي ماهر رئيسا ويهي الدين بركات وحسين سرى عضوين .

وقال :

– الوفد والعسكريون يرغبون في تشكيل مجلس الوصاية بدون عضو من الأسرة المالكة .

قال السفير :

– استبعاد أي فرد من الأسرة المالكة من عضوية مجلس الوصاية سيضعف موقف الملكية وبالتالي استقرار الحكومة .

قال علي ماهر :

– العسكريون مصممون بالتأكيد على حفظ النظام ، ولكنهم جماعة متعددة المذاهب ، واللواء محمد نجيب يتحكم فيه مرعوسه ، وهناك في الجيش ذوى أفكار متطرفة سواء أكانت أفكار حزب مصر الاشتراكي أو الإخوان المسلمين ، أو حتى الشيوعيين ، ونفوذ الوفد لديهم قوى بصورة خاصة .

والمستقبل غير واضح . والبوليس ضعيف وتسوده البلبله .

وأضاف :

– ضاق الجيش والبلاد ذرعا بالأحزاب السياسية القديمة .

أجاب السفير مكلا رسالة أيدى :

– سيجيب القلق الحكومة البريطانية إزاء احتمال السيطرة السياسية للعناصر المتطرفة من الوفد . وترى في حكومتك السلطة السياسية الوحيدة دستوريا ، وليس لها أي بديل .

قال ستيفنسون في برقية للندن :

« أخذت الانطباع بأن علي ماهر يجد نفسه في موقف صعب للغاية وأن هذا سيحتاج إلى كل قدرته ومرونته ليبقي » .

ولكن علي ماهر الذى كان يعرف بينه وبين نفسه بأنه . وإن كان قد اقنع الملك بالتنازل ، وأنه – أي علي ماهر – يرأس الوزارة ، فإنه لا يملك سلطة إصدار القرار بالنسبة لمستقبل مصر .

قال السفير :

« كان علي ماهر غامضا إلى حد ما بشأن هيئة الوصاية والدستور ، وما إذا كان سيدعو البرلمان إلى الانعقاد في هذا الوقت أم لا .

ولم يكن محددا في أي شيء . إنه يريد ترك الأمور إياها ثم يستشير العسكريين في مطالبهم العامة قبل اتخاذ أي قرار . وهو لا يستطيع أن يقف ضد رغبات العسكريين ويرغب في معاملتهم برقة لتجنب صدام مباشر معهم » .

أثناء الحديث جاء سكرتير على ماهر يحمل إلى رئيس الوزراء برقية تفيد بوجود تحركات واسعة للقوات البريطانية في ليبيا وبنشيط كبير للقوات الجوية الأمريكية بين منطقتي القناة وطبرق.

سال على ماهر السفير عن صحة هذه الأنباء .

تخلص السفير من الجواب قائلا :

.. لا أستطيع تحديد مدى دقة هذه الأخبار .

ولكن السفير لم ينقها أيضا بل قال

.. من الضروري القيام ببعض التحركات في ضوء حالة الاستعداد . وهي لا تنطوي على أي عداة لمصر .

قال على ماهر :

.. أليست لديكم في منطقة القناة قوات كافية قادرة على التعامل مع أية مشكلة تنشأ .

وأضاف :

.. من غير المقول أن يقاوم الجيش المصري قواتكم .

قال السفير .. إنني سعيد بتلقي هذه التأكيدات .

وأضاف :

.. البق نظرة على الخريطة لتدرك أن التحرك من منطقة القناة فقط لن يكون كافيا من حيث السرعة لإنقاذ الأرواح .

وقال السفير لرئيس الوزراء :

.. هل أنت واثق تمام الثقة من حالة الأمن في البلاد ؟

أجاب على ماهر بالإيجاب .

ورغم ذلك قال السفير :

.. التراجع عن حالة الاستعداد التي وضعت فيها قواتنا سيكون بمثابة تعبير سياسي عن الثقة في السلطات المصرية ، وسأحتاج لبضعة أيام أخرى لدراسة الوضع قبل الإشارة على لندن بشيء .
ومتى تم تعيين مجلس الوصاية على العرش يمكن .. حينئذ .. تخفيض هذه الاستعدادات إذا تم كل شيء بهدوء وعلى مايرام .

ووضح من كلمات السفير أنها إنذار مستتر يشير تلميحا إلى أنه .. إذا عينتم أوصياء نرضى عنهم فسنخفض التحركات والاستعدادات العسكرية في ليبيا ومنطقة القناة .. أما إذا رفضتم فستبقى هذه التحركات تهددكم بالتدخل في أي وقت !

* * *

ويصر ستيفنسون على لقاء على ماهر ومحمد نجيب معا في اليوم ذاته . وكان هذا أولا اتصال بين السفير البريطاني ومحمد نجيب .

تم اللقاء مساء ٢٩ من يولييه وحضره أنور السادات وجمال سالم . وفي برقية السفير سماهما

«الساداتى» و «كمال سالم»

قال ستيفنسون ، وهو يضغط على كلماته :

- تعتبر حكومة جلالة الملك على ماهر ووزارته هما السلطة السياسية الدستورية الحالية وتتق
بأنه على الجيش المصرى أن يمدّه بكامل التأييد .
وأضاف :

- يجب الحرص على تجنب أية ثورات دستورية وضم عضو من الأسرة المالكة إلى مجلس
الوصاية .
وأضاف :

- إذا خرجت الأسرة المالكة تماما من الحسبان فربما يسود الاعتقاد بأن مصر تريد التخلص
من السلالة الملكية مما سيضعف الوضع الدستورى كله . ونحن لانرغب في تعريض مصر لثورة
دستورية أخرى .

وكان واضحا من حديث السفير أنه يريد استمرار النظام الملكى دستوريا حتى لاتقع انقلابات
داخل الجيش نتيجة عدم استقرار الأوضاع .
تدخل جمال سالم في الحديث قائلا :

- المهم أن يكون المناخ المحيط بالملك الصغير - أحمد فؤاد الثانى - في أحسن صورة وهذا أفضل
من إدخال عضو من الأسرة المالكة في مجلس الوصاية .
وقال :

- لن يكون هناك انتهاك للدستور . وليس من الضروري أن يكون أحد أفراد الأسرة المالكة
عضوا في مجلس الوصاية .
وافقه السفير ولكنه قال :

- أصر على رأىي في إدخال الأسرة المالكة في الحسبان عند تشكيل مجلس الوصاية .
قال جمال سالم :

- لن يكون للأمر هذا الصدى في مصر .
امتنع محمد نجيب وأنور السادات عن الاشتراك في ذلك النقاش .
ولكن أنور السادات تدخل في الحديث بذكاء .
قال للسفير :

- هل اقترح بضرورة إدخال أحد أفراد الأسرة المالكة في مجلس الوصاية رأى رسمى من
الحكومة البريطانية لصالح الأسرة المالكة المصرية .

فطن السفير إلى الفخ الذى ينصب له فقد أراد أنور السادات الوصول إلى أن بريطانيا تتدخل
فعلا في شئون مصر الداخلية بعكس رسالة ايدن ، أو أن السفير ، يتدخل شخصيا كما كان يفعل
أيام الملك بينما يصير ايدن على عدم التدخل .
تراجع السفير على الفور قائلا :

- في هذه النقطة الهامة بالذات أقدم نصيحة صديق عن رد الفعل في الخارج إذا استبعدت الأسرة المالكة من مجلس الوصاية .

وكان السفير يكذب فإنه نقل رسالة أنتوني آيدن .. بالحرف الواحد^١ وإضاف 'السفير' .

- إنى أمثل الحكومة البريطانية وأمر عنها في النقاط التالية .

(١) تأكيد بأن ما قام به جيش مصر من الشئون الداخلية ، والتي لانسعى للتدخل فيها .

(ب) اهتمامنا الأساسي في الحفاظ على القانون والنظام .

(جـ) رغبتنا ألا تتعرض مصر لاية ثورة دستورية أخرى .

قال اللواء نجيب والضابطان إنهما يقدران موقف بريطانيا وهما مصران على الحفاظ على القانون والنظام وعلى تحقيق التطور السياسي والدستوري .

ردسيفتقنسون :

- السفير الأمريكي يتفق معنا - أى مع البريطانيين - على أن وجود أمير ملكى في هيئة الوصاية ضرورى للاستقرار .

انتهى الاجتماع فلم يظن الصحفيون إلى جمال سالم وأنه عضو في لجنة القيادة .

ووجد السفير حشد الصحفيين ينتظر فقال لهم :

- اللقاء للمجاملة وهدئ إقامة اتصال باللواء نجيب .

وكان السفير للمرة الثانية - يكذب^١

وكذبت الصحف المصرية أيضا عندما نشرت أن السفير البريطانى يحمل رسالة من وزير الخارجية البريطانى ، يبدى فيها استعداد ، لبحث مسألة الجلاء ووحدة وادئ النيل على أسس جديدة .

والغريب في الأمر أنه رغم ماى رسالة آيدن من تدخل صريح في شئون مصر فإن محمد نجيب تلقى الرسالة - كما فعل على ماهر أيضا - بروح طيبة جدا^١.. كما قال السفير الذى كتب إلى لندن « عدم تمكن اللواء نجيب من الانجليزية لا يصل إلى مستوى انجليزية الضابطين المرافقين له . وجعل من الصعب الحكم على قوة موقفه تجاه مساعديه . إنه لم يتكلم إلا قليلا جدا .

لقد ترك في إثرنا كرجل أمين يبذل أقصى جهده في موقف صعب للغاية .

وقد حدثته هو والضابطان الآخرين بكل مايمكننى قوله من كلام طيب . وأهم ماشارك به في الحديث هو تأكيده أن الجيش لاينوى أن يتأرجح في يد أى حزب سياسى معين ، ولكنه سيسير قدما لتحقيق الهدف الذى وضعوه لأنفسهم » .

كان على ماهر رئيس الوزراء هو الذى يرى عدم دعوة البرلمان .

وكان جمال عبد الناصر هو الذى يؤيد دعوة البرلمان .. ففى الأيام الأولى للثورة كان الضباط يتمسكون بالدستور حرصين عليه شكلا . ولكن رجال السياسة أرادوا تصفية حسابات قديمة والعدول حتى عن الشكل .

وقد عبر الصاغ عبد النعم النجار المتحدث باسم اللواء نجيب للملحقين العسكريين الغربيين عن موقف الثورة من هذه القضية الدستورية فقال :

- تأمل القوات المسلحة المصرية بإخلاص دعوة البرلمان المنحل إلى الانعقاد من أجل الهدف الملغى وهو إقرار تعيين هيئة الوصاية على العرش ثم يحل البرلمان مرة أخرى ، وتجري انتخابات جديدة في أسرع وقت ممكن .

ويدعى برلمان جديد إلى الانعقاد لتقوم حكومة برلمانية بعملها .

وعارض الصاغ النجار بشدة اشتراك القوات المسلحة المصرية في مشكلات مصر الداخلية . ولكن الصاغ النجار قال عندما سئل عن موقف القوات المسلحة إزاء عودة مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين من فرنسا :

- توجد القوات المسلحة أن تلقى تعاوننا منهما لإقامة إدارة تتميز بالكفاءة للشئون الداخلية المصرية .

وأضاف :

- هناك قوى تتحرك الآن داخل حزب الوفد لتطهير الحزب من الفساد المعترف به . وتشجع القوات المسلحة المصرية كل الأحزاب السياسية المصرية على أن تفعل نفس الشيء .

والمع ، بشدة إلى أن القوات المسلحة المصرية لديها دليل بالوثائق على أن النحاس باشا وقرينته وسراج الدين مدانون بارتكاب ممارسات فاسدة في الماضي .

وترغب القوات المسلحة المصرية في التفاوضي عن الخطايا السابقة للزعماء السياسيين المصريين إذا قدموا البيئة على القدوة والتزامة .

وقال بصراحة .

- تعترم القوات المسلحة المصرية الإشراف على النشاط السياسي في الوقت الراهن !

ويفاجئ على ماهر الأحزاب معلنا .

- أوضحت في قيادة الحركة موقفها بأننا لم نقوم بهذه الحركة ليكسب منها محترفو السياسة وإنما قمنا بحركتنا وهدفنا الأول مصلحة البلاد ! .

* * *

اجتمع قائد السرب على صبرى بدافيد أيفانز ، بعد خمسة أيام من رحيل فاروق .

قال على صبرى :

- تشعر القوات المسلحة بقلق شديد جدا من القوة السياسية للوفد ويعرف قادة الانقلاب رغبته في العودة إلى الحكم بأسرع ما يمكن .

وتقر القوات المسلحة المصرية أيضا بأن عودة الوفد إلى الحكم هذه المرة ستضع مصر في مركز غير موات سواء من الناحية المحلية أو الدولية .

وتريد القوات المسلحة المصرية أن تفعل كل ما يمكن فعله لمنع عودة الوفد إلى الحكم ، ولكنها تعترف في الوقت نفسه بأن تنظيم الوفد يشكل قوة سياسية لا يمكن إهمالها أو إنكارها على السواء .

والقوات المسلحة المصرية لا تريد أن تطرد عصابة من العاطلين المتطفلين .. لا لشئ إلا لتضع في مكانهم عصابة أخرى من العاطلين المتطفلين .

وتقدر القوات المسلحة المصرية أن حزب الوفد كان يقف وراءه في وقت من الاوقات أربعون في المائة من الشعب المصرى .

وتقدر القوات المسلحة المصرية الآن أن حزب الوفد يقف وراءه عشرون في المائة فقط من الشعب .

وتعترف القوات المسلحة المصرية بأن الدستور ينص على عودة البرلمان للانعقاد عقب وفاة الملك بعشرة أيام .

ومع ذلك فإنه طالما أن الدستور المصرى لا يتضمن نصا يوضح مهمة البرلمان عقب تنازل الملك عن العرش ، فإنه يبدو الآن أن القوات المسلحة المصرية ترغب في إقامة مجلس وزراء مؤقت أو مرحل ليقوم مقام مجلس الوصاية على العرش .

وترغب القوات المسلحة المصرية في أن تجرى الانتخابات العامة في المستقبل القريب ليتسنى تعيين مجلس الوصاية بطريقة دستورية ، وبذلك تقوم حكومة دستورية .

وأضاف على صبرى :

.. هذه المشكلة الدستورية برمتها أى مجلس الوصاية ، يجب تسويتها خلال الثمانى والأربعين ساعة القادمة .

والمح إلى أن مجلس الوزراء المؤقت سوف يضطلع بالالتزامات المفروضة بموجب القانون - عن طريق اصدار مراسيم - بدلا من دعوة البرلمان « بأكمله » للانعقاد .

وتجرى الآن دراسة الجوانب القانونية والدستورية للمشكلة .

وكانت كلمات على صبرى تعنى أن لجنة القيادة رغبت في مسايرة الولايات المتحدة وبريطانيا وعدم دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد حتى تستمر الولايات المتحدة في تأييدها لانتقال و تمنع بريطانيا عن التدخل .

وربما تكون اللجنة قد غيرت موقفها وسياستها وقررت اتخاذ الخطوة الأولى للحكم

العسكرى .

قال ايفانز للسفير الأمريكى :

- يبدو أن كل الجهود تبذل للتحايل على الدستور القائم ا

شيك أمريكى .. « على بياض »

بدأت لجنة القيادة تتقرب إلى الدول الغربية الأربعة التى قدمت ، من قبل ، لفاروق ، مطالبتها لانضمام مصر إلى نظام دفاعى غربى .
ومن جانبها أخذت الولايات المتحدة وبريطانيا تتنافسان فى التقرب إلى النظام الجديد وفرض نصائحهما ، أو شروطهما ، بطريقة دبلوماسية حيناً ومغلقة بالتهديدات أحياناً .
كان أهم ماتريده الدولتان أن يبقى على ماهر فى السلطة وألا يتحالف مع الوفد ، وألا تقام فى مصر ديكتاتورية عسكرية .
ولكن الدولتين ، فى الوقت نفسه ، لم تمانعا أبداً فى قيام هذه الديكتاتورية مادام الوفد لا يعود ، ونظام الدفاع المشترك يتحقق .
وكانت بريطانيا أكثر تلهفاً من الولايات المتحدة وتفضحها أعمالها وأقوالها !



دعا الرائد عبد النعم النجار مساعدى الملحقين الجوين الأمريكى دافيد ايفانز والبريطانى قائد السرب جونسون ومساعدى الملحقين العسكريين الفرنسى والأمريكى ماك كليرى والكابتن هنرى بيوك للاجتماع به فى الساعة من مساء ٢٨ من يولييه بعد يومين من رحيل الملك
فى بداية الاجتماع طلب النجار من قائد السرب جونسون مساعد الملحق الجوى البريطانى أن ينقل إلى السفارة البريطانية رغبة القوات المسلحة المصرية فى أن تكون متعاونة تماماً مع البريطانيين فى المحافظة على الأمن الداخلى فى مصر ولكنه قلق بشأن المناورات العسكرية البريطانية فى منطقة القناة ومناورات البحرية البريطانية فى البحر المتوسط .
رد الملحق البريطانى بأن المناورات مجرد إجراءات وقائية .
وربما يكون الحصول على التأكيد البريطانى بعدم تدخل بريطانيا بعد رحيل الملك هو الهدف الأول للاجتماع .

وعاد الصاغ النجار يشير بشدة إلى رغبة القوات المسلحة المصرية الاشتراك فى تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط والاشتراك فى نوع من قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط « التى ينبغي بطبيعة الحال أن يتم الاتفاق عليها .. على المستوى السياسى » .
وأوضح الصاغ النجار أنه « عندما تنشب الحرب ، نريد أن نكون قادرين على القيام بنصيبنا » .
ومع ذلك أكد مرة أخرى على أنه يجب أن تعتبر مصر على الأقل شريكاً على قدم المساواة فى أى تنظيم دفاعى إقليمي !
وقال :

- تخطط القوات المسلحة المصرية الآن لإعادة تنظيم إدارية شاملة . وتعتمد تحسين ظروف معيشة الجندي المصري العادي ليصبح مقاتلا فعالا في أسرع وقت ممكن .
وعقب تنفيذ هذا البرنامج ستبدأ القوات المسلحة في تحسين أوضاع ضباط الصف .
وفي النهاية ، يتم تحسين ظروف عمل وتدريب الضباط .
وليست هناك خطة لرفع مرتبات أو إجراء ترقية لأي شخص في القوات المسلحة المصرية في المستقبل القريب .
وقال النجار :

● تأمل القوات المسلحة المصرية دعوة البرلمان المنحل للاجتماع لتعيين مجلس الوصاية على العرش - ثم يحل البرلمان فوراً وتجرى انتخابات جديدة في أسرع وقت - ويدعى البرلمان للاجتماع لتقوم حكومة برلمانية .

● لن تشترك القوات المسلحة في المشكلات السياسية الداخلية المصرية .
وعندما سئل عن الموقف الذي ستتخذه تجاه عودة النحاس وسراج الدين قال
- تؤيد القوات المسلحة أن تلقى تعاونهما في إقامة وصيانة إدارة تتميز بالكفاءة للشئون المصرية . ولدى القوات المسلحة دليل بالوثائق تدعين النحاس وسراج الدين لارتكابهما ممارسات فاسدة .

وهناك قوى تتحرك داخل حزب الوفد لتطهيره من الفساد .
وتشجع القوات المسلحة الأحزاب السياسية على تطهير نفسها .
وترغب القوات المسلحة في التفاوض عن الخطايا السابقة للزعماء السياسيين إذا قدموا الدليل على القدرة والنزاهة .

وبعد ذلك بدأ الصاغ النجار محاولة التقارب واستمالة الدول الثلاث الكبرى .
سئل عما إذا كانت هناك مشاركة من جانب الإخوان المسلمين في تخطيط وتنفيذ الانقلاب .
قال :

- حاول الإخوان المسلمين إقامة اتصال مع قوات الانقلاب قبل وقوعه بوقت طويل .
ولما كان هدف قوات الانقلاب محسودا .. فقد اعتبرت أهداف الإخوان المسلمين متطرفة للغاية ورفضت القيادة قبول أية مشاركة من جانب الإخوان
وقال الصاغ النجار

- بالقطع أن اللواء محمد نجيب ليس عضواً في الإخوان المسلمين .
وكان واضحاً هدف الاجتماع وهو عدم التدخل البريطاني والإيحاء بأن مصر ستضم إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط وهو الأمر الذي فشل في تحقيقه فاروق . والتأكيد على أن الجيش لن يحكم بل سيقبض على من يهدد مايفعله السياسيون .
وربما كانت نوايا الجيش ، في البداية ، الابتعاد عن السياسة وعدم إقامة ديكتاتورية عسكرية !
وقال الصاغ النجار - أمضت قوات الانقلاب السنوات العشر الماضية في الإعداد لانقلابها كما

أضمت السنوات الثلاث الماضية في التخطيط لعمليتها الأخيرة ١

وقامت القوات المسلحة المصرية بدراسة خاصة كما يلي :

سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

السياسة البريطانية في الشرق الأوسط والنفوذ في مصر .

المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط .

الانقلاب العسكري الأخير في سوريا .

ثورات وانشقاقات كثيرة في دول متعددة .

الإيقاع للمساعدة للنشاط السياسي في مصر .

وبتحليل كل العوامل السابقة ، حددت قوات الانقلاب توقيت تحركها.

ولم يكتف الصاغ عبد المنعم النجار بذلك بل إنه اتصل بالكولونيل دافيد أيفانز مساعد الملحق

الجوى الأمريكى في الساعة العاشرة وخمس دقائق ليلا « وتطوع » ! بإبلاغه بالمعلومات الآتية :

تقوم القوات المسلحة الإسرائيلية بمناورات منذ يوم ١٥ من يوليو .

وقد وصلت تقارير توضح أن وحدات الجيش الإسرائيلي تزيد من سرعة مناوراتها بطريقة

تهديدية .

وأعلنت حالة التأهب في الفرقة الأولى المصرية بقطاع غزة وهي « مستعدة لأي شيء ».

وهناك شائعات بأن كتيبة من الجيش البريطاني في طريقها الآن إلى السويس لتستقل سفينة

وتتوجه إلى جبهة يقال إنها منطقة الاسكندرية .

وهذه الشائعة غير مؤكدة .

... وشائعات أخرى تقول إن الملك فاروق يحاول الآن تشكيل حكومة مصرية في المنفى .

وكانت الثورة في الحقيقة تحذر الانجليز عن طريق الولايات المتحدة من التدخل وتخشى أن

تنتهز إسرائيل الفرصة للقيام بعمل عسكري .

ولكن قادة القوات البريطانية في مصر لم يهتموا بمحاولات الثورة التقرب إلى الغرب فراؤا

الاجتماع بما بكل كريزويل القائم بالأعمال البريطاني لدراسة الموقف من جميع نواحيه .

قال كريزويل :

« هناك احتمال بأن يظل الموقف هادئا .

وهناك احتمال آخر بإنهاء النظام العام .

وربما نقابل فترة من السكون حتى أكتوبر عندما تطرح القضية المصرية .

« يقصد بذلك عندما تبدأ المفاوضات المصرية – البريطانية .

ومن هنا وضع القادة تقييما عاما بعثوا به إلى لندن .

قالوا :

« كل شيء هادئ الآن في الدلتا ومنطقة القناة ، ومع ذلك علينا الاستعداد المسلح ضد أي

تغيير مفاجئ وعنيف للأسوأ خلال الأسبوع القادم أو بعده عندما يكون للعناصر المعادية لبريطانيا الوقت الكافي لوضع خططهم .

لقد أفلقنا الإنذار الذي واجهنا من الانقلاب العسكرى الحالى . ونحن نشعر ان علينا ان نأخذ حذرنا ضد أية مفاجآت أخرى » .

ويوجد القادة أن حالة التأهب القصيرة التى وضعت فيها خطة التدخل البريطانى توفر أقصى حالات الاستعداد الممكنة ضد المشاكل فى الدلتا .

وقالوا :

« نحن نعلم بوجود عدد من العناصر الخطرة فى منطقة القناة تستطيع خلق كثير من المشاكل ، بسرعة ، خاصة إذا دعمتهم وأيدتهم القوات المسلحة الإضافية فى الدلتا .

ولكن إذا واجهنا إنذارا من الحكومة المصرية المدعومة بقواتها المسلحة ، فلن تكون خططنا الحالية ملائمة »

* * *

ولكن السفير الأمريكى ، صاحب الخبرة الدبلوماسية الطويلة ، الذى رأى حصار قصر ملك اليونان فى أثينا عندما كان - أى السفير - فى بداية حياته الدبلوماسية أخذ يقيم الموقف فى هدوء بعد التغييرات الجذرية التى حدثت فى مصر . ويحدد ملامح المرحلة القادمة التى يعاد فيها ترتيب الأوضاع :

قال عن الاحتمالات الممكنة :

« ١ - ظهور ديكتاتورية عسكرية « طيبة » فى شكل من الأشكال تخضع لسيطرة الإخوان المسلمين .

٢ - ظهور جمهورية يحكمها الوفديون .

٣ - استمرار التحالف بين على ماهر والجيش .

ولم يدرك الجيش بعد مدى قوته الحالية .

ويحاول زعماء الوفد أن يقولوا للجيش :

« احسنتم ، عودوا الآن إلى ثكناتكم ودعوا ممثل الشعب الحقيقيين يقولون أمر البلاد .

ولم يستقر الجيش بعد على رأى .

وتظهر الخبرة على بعض صغار الضباط بسبب الدور الذى لعبوه ، ويعتزمون مقاومة

أى إجراء لوضع السلطة فى يد كبار الضباط الذين لم يشاركوا فى الانقلاب » .

ولكن السفير الأمريكى رغم اتصالاته بلجنة القيادة منذ بدء الثورة ، كان حائرا لايعرف أين ستتجه مصر ، وكان أيضا متشائما .

فى برقية إلى واشنطن بعد ثلاثة أيام من نهاية حكم فاروق كتب يقول :

« لانسطيع أن نتطلع إلى أن مصر ستعزم بمستقبل سعيد .

ومن قبيل المبالغات أن ننتظر من مجلس الوصاية على العرش أن يحكم مصر بحكمة

واقترار لفترة ١٧ عاما حتى يبلغ الملك الجديد سن الرشد ، خاصة وأن هناك حالة من القلق منتشرة بين الجموع التي لاتجد ما يكفيها من طعام وكساء.

وإذا تمت الإطاحة بمجلس الوصاية على العرش وتشكيل جمهورية من «الوفد» أو أية جمهورية مشابهة أخرى فإن طبقاتها الحاكمة ستهتم بتقسيم الأراضي والضياح الملكية ، فيما بينها ، أكثر من اهتمامها برعاية الفلاحين .

إن النظام مستتب في الوقت الحاضر ، على الأقل ، وإن كانت بريطانيا تخشى أن يكون ذلك أمرا مؤقتا وتعتقد أن التدخل العسكى البريطانى أمر محتوم .

ولست متشائما إلى هذا الحد ولكنى لست متفائلا . فهذه الدولة ستتمزق اشتاتا إذا فشلنا في مساعدتها على التماسك !

* * *

حدد دين انتييسون وزير الخارجية الأمريكى سياسة الولايات المتحدة إزاء الانقلاب لى برقية بعث بها إلى كافرى :

قال :

« من السابق لأوانه التوصل إلى معرفة دقيقة للاتجاه الذى ستسير فيه مصر . ولكن المرغوب فيه التفكير فيما يجب أن تفعله الولايات المتحدة ، بالتعاون المفترض مع بريطانيا في حالة قيام نجيبي والجيش بإجراء اتصالات مؤكدة لطلب المساعدة .

إن الاعجاب المتبادل بين نجيب والنحاس ، والمشاركة البادية من جانب الإخوان المسلمين ، واحتمال دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد ، والمصاعب الدستورية ، والتصميم الواضح من جانب العسكريين على البقاء في مركز الصدارة السياسية .. كلها عوامل ستكون موضع مراقبة دقيقة خشية أن يصبح الخوف من كل أجنبي ، مرة أخرى ، هو الحقيقة الأساسية .

ومن ناحية أخرى ، فإن عدم وقوع عنف حتى الآن وإمكان حدوث تطهير نظيف ، والموقف الودى لنجيب تجاه ممثلى الولايات المتحدة والرغبة التي يتم تكرار التعبير عنها من جانب الجيش في الاشتراك في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط كلها عوامل مشجعة .

إن أكبر عنصر غير مستقر هو موقف نظام الحكم الجديد إزاء النزاع البريطانى - المصرى بما في ذلك مشكلة - السودان التي ازدادت تعقيدا بإعلان الملك الجديد «ملكا» على مصر والسودان .

وإذا استطاع النظام الجديد المحافظة على القانون والنظام وإعادة الاستقرار إلى الحكم في مصر ، وظل على موقفه الودى تجاه الغرب وأبدى ميلا في التوصل إلى تسوية معقولة للمشكلة الانجلو - مصرية تشتمل على ترتيبات بديلة للقوات البريطانية في قناة السويس ، فإننا يجب بطبيعة الحال أن نكون مستعدين للتعاون مع هذا النظام .

إننا نعتقد انكم يجب أن توضحوا ذلك لرئيس الوزراء ولنجيب عندما ترون الوقت مناسباً لذلك .

وليس من المرغوب فيه بطبيعة الحال ان تعطوا الانطباع باننا نندفع بسرعة إلى ان ينضم نجيب إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » .

* * *

فكر نجيب في اللجوء أولا للولايات المتحدة للحصول على مساعدتها في التغلب على هذه الصعوبات .

وعبر عن رغبته في الاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط .
دعا السفير الأمريكي اللواء محمد نجيب وعشرة من أعضاء مجلس القيادة - مجلس الثورة - إلى مأدبة عشاء لإقامة علاقات شخصية معهم .
قال السفير إنهم مجموعة تنقسم بالجدية ، حسنو النية ، أذكاء بدرجة كافية ، ولكن تنقصهم الخبرة السياسية والإدارية .

وتناول زكريا محيي الدين العشاء مع ليكلاندو ماك كلينتوك من رجال السفارة الأمريكية فأعطاه انطباعا - كما يقول الدبلوماسي - بأن العسكريين المصريين سيتوجهون إلى الولايات المتحدة طلبا للمساعدة والمشورة فور ترتيب البيت المصري .

ولم يستبعد زكريا محيي الدين نظاما عسكريا دوليا يتولى مسؤولية الدفاع عن القناة !
وعقد على ماهر مؤتمرا صحفيا أعلن فيه حاجة مصر إلى رأس المال الأجنبي لتدعيم الاقتصاد المصري ، ورحب بالتعاون الثمر بين مصر والعالم .

وأعلن رئيس الوزراء تيسيرات ضخمة لحصول الأجانب على تأشيرات لدخول مصر والإقامة بها بين خمس وعشر سنوات بتأشيرة واحدة .

واتصلت المخابرات الأمريكية بالثورة عقب نجاحها مباشرة باعتبار أنه يمكن إقامة اتصال مباشر بالرئاسة الأمريكية واعتقل العسكريون ثلاثين من الشيوعيين بينهم بعض زعماء الحركة الشيوعية وطلبوا التعاون مع الأمريكيين والانجليز لمكافحة الشيوعية في مصر .

وأبرق كافر إلى واشنطن بأن لدى الضباط الأحرار ومحمد نجيب ميولا ودية تجاه الولايات المتحدة ، وقد عبر عن رغبته في الاشتراك في منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط .

وقال كافر إنّه يشعر بالتفاؤل بوجه عام ولكن لا يجب أن تدفع الولايات المتحدة مصر إلى قبول الاشتراك في هذا الحلف بل يجب مساعدتها على بناء قوة عسكرية فعالة وغير مكلفة لحماية البلاد .

* * *

وتستمر محاولات الثورة في التقرب إلى الولايات المتحدة
في منتصف أغسطس توجه اثنان من الضباط الأحرار إلى كافر قائلين :
- مصر دولة ضعيفة ، تحتاج إلى صديق قوى . ونحن نود أن يكون هذا الصديق هو الولايات المتحدة .

وطلبا أن تقدم الولايات المتحدة العون في المفاوضات مع بريطانيا لأن الضباط لا يريدون التفاوض مباشرة مع بريطانيا

بعث كافرئى إلى واشنطن يقول :

« هذا طيب للغاية من وجهة نظر المصالح الأمريكية . ورغم مشاركتى للحكام الجدد في اهتمامهم بمقاومة الفساد والظلم الإجتماعى . أرى الخبرة تنقصهم وكذلك التنظيم والقاعدة الشعبية » .

قال لى دافيد ايفانز :

— كان كافرئى متعاطفا مع الثوار . ويرى أنه لا يوجد بديل غيرهم لمصر .

قال كافرئى لايفانز .

— لك الضباط الصغار ، ولى الضباط الكبار .

وأضاف دافيد ايفانز :

— كان يمكن للولايات المتحدة ان تقدم لمصر اشياء كثيرة وتجنب المصريين المتاعب مع

السوفييت !

وكنا أغبياء لاننا لم نقدم لمصر مساعدة عسكرية في خريف عام ١٩٥٢ لقد رفضت وزارة

الخارجية الأمريكية ذلك بسبب إسرائيل .

قال مسئولون في الخارجية الأمريكية أن إعلان أحمد فؤاد الثانى ملكا على مصر والسودان

يعنى أنه لا يوجد حل قريب أو سريع لمشكلة السودان .

ووضعت وزارة الخارجية الأمريكية تقييما للحركة قالت فيه .

«إن مجموعة الضباط الشبان تنقسم بالصديق والنشاط والأمانة والرغبة في بناء مجتمع

جديد أفضل . وقد ابدوا دلائل على أنهم مستعدون للتعاون مع الغرب » .

ولكن هذا التقييم تضمن المخاوف الأمريكية مما إذا كانت القيادة المعتدلة الحالية - أى محمد

نجيب - يستطيع السيطرة على الضباط الذين قاموا بالانقلاب والهجمات المضادة للزعماء

التقليديين - أى الوفد - وهل يمكن تحقيق تقدم لحل مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية » .

ولذلك بعث دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكى إلى سفيره في لندن يطلب منه الاجتماع

بانتونسى ايدن للإفادة بسرعة عن الموقف الجديد الذى خلقه الانقلاب ووضع صياغة تفصيلية

للتقاط التى تريد بريطانيا التنازل عنها ، وعرضها بروح سخية على المصريين لخلق مناخ موات

للمفاوضات ناجحة . فإن القوات المسلحة المصرية تأمل التفاهم مع بريطانيا حول قاعدة القناة .

وترى أن التعاون مع الغرب يضمن لها المساعدة العسكرية .

كان إعلان أحمد فؤاد الثانى ملكا على مصر والسودان . يعنى أزمة دولية كبرى لأن كل ممثل

دبلوماسى في القاهرة عليه أن يقدم أوراق اعتماد جديدة لك مصر والسودان مما يقضى إلى إعطاء

الأزمة حول السودان أفاقا عالمية واسعة .

ولكن القيادة رأت في الأيام الأولى لخروج فاروق عدم الصدام مع بريطانيا بعدما قال أنتوني ايدن في مجلس العموم رداً على سؤال يقوله :

– إعلان أحمد فؤاد الثاني ملكاً على مصر والسودان لم ولن يغير موقف الحكومة البريطانية أو سياستها بالنسبة للسودان .. أبداً .

ولذلك قررت لجنة القيادة ألا يقدم سفراء الدول الأجنبية أوراق اعتماد جديدة موجهة إلى الملك الجديد أحمد فؤاد الثاني ملك مصر والسودان .

وكان يمكن أن تؤدي الإطاحة بفاروق إلى الضغط على بريطانيا للاعتراف باللقب الملكي مقابل موافقة الحكم الجديد على قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط .

وبررت اللجنة ذلك بأن مجلس الوصاية مؤقت .

وينتبه أعضاء اللجنة إلى الخطأ الذي وقعوا فيه . بعدم إصرارهم على تقديم أوراق اعتماد جديدة باسم ملك مصر والسودان لأن ذلك يعني تخليهم عن السودان . وهذا هو العامل الأهم كما أن عدم تقديم أوراق اعتماد يعنى عدم شرعية النظام دولياً من ناحية أخرى فيطالبون إلى السفير البريطاني تقديم أوراق اعتماد جديدة .

رفض السفير البريطاني – بناء على تعليمات حكومته – أن يقدم الأوراق باسم ملك مصر والسودان فتتأزل قادة الانقلاب مكتفين بأن تشير الخطابات إلى اسم الملك أحمد فؤاد الثاني ولا تذكر لقبه !

وبالفعل قبلت هيئة الوصاية هذه الأوراق في ١٦ أغسطس بعد ثلاثة أسابيع من رحيل فاروق . ويجد أنتوني ايدن في تحي فاروق فرصته المثالية للتخلي عن الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان.

طلب إلى كل دول حلف شمال الأطلسي عدم اتخاذ أية خطوة تتضمن الاعتراف الصريح أو الضمني بلقب الملك أحمد فؤاد كملك مصر والسودان .

قال السير فريدريك ميلر ممثل بريطانيا في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي يوم ٦ أغسطس :

– لا يوجد تأكيد بأن الحكومة المصرية ستقبل ترتيباً مماثلاً فيما يتعلق بالحكومات الأخرى أي أن تكون أوراق الاعتماد باسم صاحب الجلالة دون لقبه ، فإن على ماهر رئيس وزراء مصر قال إن كل حالة ستبحث على حدة .

وطالب الحكومات الأعضاء في الحلف بأن تتمسك بالرأي الذي يقول بأنه ليس من الضروري اعتماد ممثلها الدبلوماسيين مرة أخرى .

وأضاف :

« أراح تحي الملك فاروق المطالبة بأهليته لعرش مصر والسودان . وقد يسفر عن تخفيف الضغوط المصرية للاعتراف بهذا اللقب . وزادت بالتأكيد معارضة العديد من السودانيين لقبول الوجود تحت مظلة العرش المصري في شخص خليفة الملك فاروق .

وأضافت الأحداث الأخيرة ، حجة جديدة ضد أى عمل على.
وتوجد الآن فرصة أمام كل الدول المعنية بمسألة تقديم ممثلهم لأوراق اعتماد إلى ملك مصر ،
أو قبول أوراق اعتماد الممثلين المصريين في عواصمهم لتشكيل جبهة موحدة مهما كان الموقف الذى
كانوا قد اتخذوه سابقاً إزاء لقب الملك فاروق . وبذلك يتقانون تشجيع الحكومة المصرية الحالية ،
على انتهاز موقف متصلب حول قضية السودان .

إن سياسة حكومة صاحبة الجلالة في هذا الموضوع ، لاتتأثر بتغيير الملك في مصر .

وأضاف :

– نصب الملك أحمد فؤاد الثانى ملكا لمصر والسودان .

وترى الحكومة البريطانية إنه ليس من الضروري تقديم أوراق اعتماد جديدة للسفراء
المعتمدين لدى مصر لأن هذه الأوراق يعاد تقديمها عندما يتغير رئيس الجمهورية أما في حالة
الملكية فإن ذلك يعتبر مجرد احتفالات شكلية ... وطالما أن مجلس الوصاية مؤقت فلا حاجة لتقديم
أوراق اعتماد .

ولنفس السبب لاتوجد ضرورة لأن يقوم الممثلون المصريون في الخارج بتقديم أوراق اعتماد
جديدة أما القناصل فلا يتأثرون – بالطبع بتغيير في السيادة !
وطالب ممثل بريطاني بأن تتجنب كل قوى حلف شمال الأطلسي إتخاذ أية خطوة من شأنها
الاعتراف الصريح أو الضمني بلقب أحمد فؤاد ملك مصر والسودان .

وقال :

– تعتقد بريطانيا أن الحكومة المصرية لاترغب في إثارة مسائل مثيرة للجدل في اللحظة الراهنة .

وقال ممثل بريطانيا في مجلس الحلف

– تم رفع الحظر عن أنواع معينة من المعدات الضرورية للسلاح الجوى المصرى . وأيضاً
طائرات التدريب الأولى وقطع الغيار اللازمة للطائرات وأجهزة الرдар ليستمر هذا السلاح في عمله .
وقد توصلت الحكومة البريطانية إلى هذا القرار لأن القوات الجوية المصرية إذا لم تتلق قطع
غيار كافية لمواصلة عمليات التدريب فإن روحها المعنوية ستتخفف وربما يستغرق الأمر سنوات
لرفعها وأحيائها بدرجة كافية لتصبح فعالة مرة أخرى .

وتأمل الحكومة البريطانية أن تتمكن القوات الجوية المصرية في سنوات قليلة من أداء دور مفيد
في الدفاع عن الشرق الأوسط .

وقال ممثل بريطانيا :

– ربما كانت المجموعة العسكرية برئاسة اللواء نجيب ، المسئول بشكل رئيسي عن التخطيط
لهذا الانقلاب ، على صلة بالعناصر المتطرفة في السياسة المصرية وخصوصاً الإخوان المسلمين .
ورغم أنهم أعلنوا أن همهم الوحيد إزاحة العناصر الفاسدة من الجيش والحياة السياسية ، فقد
مارسوا ضغطاً متزايداً على على ماهر لقبول وصايتهم ، وعلمنا أن نتقار لنرى ما إذا كان
سيستطيع مقاومة هذا الضغط دون اللجوء لعناصر أخرى في الحياة السياسية المصرية مثل الوفد

ورغم أن الموقف في مصر حتى هذه اللحظة تحت السيطرة . ولكن إذا وقعت الحكومة في أيدي العناصر المتطرفة فعليا أن تتوقع حملة إرهابية أقسى وأكثر فعالية وانعداما للرحمة من الحملة التي وجهت ضد قواتنا في الشتاء الماضي .
.... يقصد أحداث الاسماعيلية وحريق القاهرة .

وأضاف

- إن على ماهر ومحمد نجيب يسلكان في الوقت الحاضر طريقا محفوفًا بالمخاطر بين الفئات السياسية والعسكرية المعارضة في مصر ، وإذا تعزز العسكريون بشكل كبير بإمدادات من الأسلحة سيكون صعبا للغاية ، على رؤسائهم ، أن يحتفظوا بالسيطرة عليهم .
وسيكون هناك خطر أكبر لا من القتال فحسب بل من اضطرابات دستورية أكبر . لذلك تأمل الحكومة البريطانية أن تستمر كل القوى الصديقة في منع تصدير الأسلحة من كل الأنواع إلى مصر في الوقت الحاضر .

وهكذا أرادت بريطانيا تصدير قطع الغيار للسلاح الجوي المصري لأن ذلك يفيد بريطانيا مستقبلا في حالة انضمام مصر إلى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط أما بالنسبة لباقي الأسلحة فقد طلب ممثل بريطانيا منع تصدير الأسلحة ، وحتى الصغيرة ، إلى مصر . قائلا :
- قد يكون لهذه الأسلحة تأثير مباشر على الأنشطة الإرهابية . وسيكون هناك خطر متزايد إذا حدث صدام مباشر مع قوات الجيش المصري النظامي .

ولكن رأت بريطانيا أن تتخذ خطوات للتقرب للنظام الجديد حتى لاتصبح الغلبة للولايات المتحدة ، فإن كافرئ حرص على أن يبين لقادة الانقلاب أنه سيساعد على طرد البريطانيين .
قرر مجلس الوزراء البريطاني يوم ٤ سبتمبر إرسال بعض معدات الطيران إلى مصر وتنمية الصداقة والتعاون بين الجيشين المصري والبريطاني ، وتدريب الجيش المصري .
وفي ٢٦ سبتمبر وافقت بريطانيا على الإفراج عن ٥ ملايين جنيه من الأرصدة الاسترلينية المصرية . وفي ٢٢ أكتوبر قررت إرسال بعض الطائرات النفاثة .

وتعهدت مصر ، من ناحيتها ، بتعويض أسر القتلى البريطانيين في حريق القاهرة .
ولكن ظل كل من الطرفين ، قادة الانقلاب والحكومة البريطانية ، يتبادلان الموقف الحذر كل إزاء الآخرين وإن بدت بعض العوامل المشجعة .
وبقي الشك في نفوس المستولين في القاهرة ولندن .
المصريون أنهوا الانجليز بمقاطعة القطن المصري .
والانجليز وجدوا أن مصر لم تنضم إلى قيادة الشرق الأوسط .

ولكن الأمريكين ينتهزون الفرصة للتقارب مع مصر بأسلوب غاية في الانتهازية .
وافقت الحكومة الأمريكية سرا على طلب بريطانيا بمنع تقديم السلاح لمصر دون إخطار مصر وأبلغت كافرئ بذلك يوم ١١ أغسطس ..

وبعد ثمانية أيام أبلغ السفير الأمريكى فى لندن وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٩ أغسطس بأن الولايات المتحدة تفكر فى إصدار بيان يعبر عن اهتمامها وصادقتها لنظام الحكم الجديد فى مصر واستعدادها للتعاون معه ورغبتها فى تشجيعه علنا .

يقول البيان الذى أعلنه ، بعد ذلك وزير الخارجية الأمريكى بالنيابة :

« الأنباء الواردة من القاهرة بشأن البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لإعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة . ونحن نتابع الأحداث باهتمام بالغ . ونتمنى لعل ماهر رئيس الوزراء وزملائه المدنيين والعسكريين كل النجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلدهم . إن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر باقية على أكبر درجة من الصداقة والتعاون ونأمل لصالح بلدينا أن تزيد وتتقدم وكذلك العلاقات بين مصر وكل دول العالم الحر .

ونتطلع إلى عصر تتفتح فيه مجالات جديدة للتعاون المتبادل . »

ولا ترد بريطانيا على السفير الأمريكى . ولا تعرب له عن رأيها فى مشروع البيان ، فتبلغ وزارة الخارجية الأمريكية السفير البريطانى فى واشنطن مرة أخرى عن نواياها فى إصدار هذا الإعلان . وعندما تنيعه الحكومة الأمريكية لاتجد الحكومة البريطانية مقرا من التعليق العلنى عليه فيعان متحدث بريطانى موقف بلاده قائلا :

« نحن نشارك الآراء الواردة فى البيان الأمريكى . ولكننا لم نر ضرورة لإصدار بيانات مماثلة لأننا أقمنا منذ البداية علاقات وثيقة جدا مع الحكومة المصرية الجديدة . كما هو واضح من حقيقة أن سفيرنا فى القاهرة كان على اتصال دائم ومنتظم مع رئيس وزراء مصر . »
ولكن رأى الحكومة البريطانية الحقيقى فى الإعلان الأمريكى أبلغ إلى السفير البريطانى فى القاهرة .

قالت برقية من وزارة الخارجية البريطانية للسفير البريطانى :

« ستفسر العناصر المتطرفة فى النظام المصرى هذا الإعلان على أن لديها «كارت بلانش»
- شيك على بياض - من الحكومة الأمريكية !



ترتيب البيت المصري

اجتمعت هيئة مستشارى قسم الرأى لمجلس الدولة يوم ٢ من أغسطس للنظر فى اتخاذ قرار بشأن حلف الاوصياء اليمين وهل يتم أمام مجلس النواب المنحل أم لا .
ويرأس قسم الرأى عادة المستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة . ولكن الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس جاء ليرأس الاجتماع .
كان عدد الحاضرين عشرة من المستشارين بينهم إسماعيل ثروت - نجل عبد الخالق ثروت - رئيس وزراء مصر السابق - مستشار الرأى لوزارة الأشغال وأبو العينين سالم مستشار الرأى لوزارة الداخلية .

بدأ الاجتماع الدكتور عبد الرزاق السنهورى قائلا :
- أشار الدستور إلى دعوة مجلس النواب فى حالة وفاة الملك . أما اعتزال العرش فلم يتعرض لها . ولا يؤخذ فى الدستور بالقياس .
ومن ثم لا يجب دعوة مجلس النواب المنحل إلى الانعقاد ليحلف الأوصياء اليمين أمام اجتماع مشترك لمجلس النواب والشيوخ .
وأضاف :

- هناك نقص فى التشريع لابد من تداركه بإصدار مرسوم ينص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وتولى ولى عهد قاصر يؤدى الأوصياء اليمين ، بصفة مؤقتة ، أمام مجلس الوزراء حتى تجتمع هيئة الوصاية الدائمة .
ووضح من ذلك أن الدكتور السنهورى جاء ليلقى بثقله وراء عدم إنعقاد مجلس النواب المنحل .

التزم كل المستشارين الصمت عدا الدكتور وهيد رافت .
قال :
- البرلمان يمثل سيادة الأمة ولذلك يحلف الأوصياء اليمين أمامه . والأوصياء على العرش لا يؤدون اليمين أمام هيئة أقل منهم مثل مجلس الوزراء .
وقال :

- يجوز القياس ، ويؤخذ به فى تطبيق الشريعة الإسلامية نفسها فكيف لا يقاس على مواد دستورية .
ولا يوجد دستور فى العالم ينص فيه على حالة نادرة مثل اعتزال الملك للعرش .

أصر السنهوري على رأيه وأيده سليمان حافظ .
ووقف باقي المستشارين مع رئيس المجلس ووكيله ' .
ومن خلال المناقشات ظهر سر تأييد سليمان حافظ للسنهوري .
قال :

– هل تريدون أن تحكمنا السيدة زينب الوكيل – قرينة مصطفى النحاس – مرة أخرى !
وقال

– إذا اجتمع مجلس النواب من تلقاء نفسه دون دعوة من الحكومة فعليها أن تقضه بالقوة .
أجاب وحيد راقى :

– الإشارة إلى القوة محظورة في اجتماع قضائي !
وتؤخذ الأصوات في ختام المناقشة الحادة التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات فكان تسعة
مستشارين من مجلس الدولة مع عدم دعوة البرلمان المنحل وأيد دعوة مجلس النواب صوت واحد
هو الدكتور وحيد راقى مستشار الرأي لوزارتي الخارجية والعدل !

* * *

وكان سليمان حافظ يؤمن بمبادئ الحزب الوطني القديم وفي صدره كراهية عميقة للوفد
ولتصرفاته أثناء وزارته الأخيرة .

أما السنهوري فكان وزيراً سعيداً ينتمى إلى الحزب السعدي الذي أسسه أحمد ماهر
والنقراشي قبل اختياره رئيساً لمجلس الدولة .

وفي آخر وزارة للوفد اتصل زكي عبد المتعال وزير المالية بالدكتور عبد الرزاق السنهوري
يطلب لقائه في الوزارة لمناقشة ميزانية مجلس الدولة فلما جاء السنهوري فوجئ بزكي عبد المتعال
يقول :

– الوزارة لا تستريح لوجودك في مجلس الدولة . لك انتماء حزبي ، ويريد النحاس باشا
استقالتك .

فوجئ السنهوري بذلك ولكنه تماك نفسه وقال :

– لن أستقيل . لقد خلعت الحزبية يوم ارتديت روب القضاء . وقد سبقني إلى ذلك عبد العزيز
فهنيئاً لباشا عندما تولى رئاسة محكمة النقض ، وكان قاضياً عادلاً .

وقال السنهوري :

– أقبلوني إذا أردتم .

اجتمعت الجمعية العمومية لمجلس الدولة واحتجت على تدخل الوفد في القضاء وسأندت
السنهوري وأيدته فبقي في منصبه .

وعندما حدد أحمد نجيب الهمالي ، أثناء رئاسته للوزارة ، إقامة فؤاد سراج الدين في منزله ، أقام
دعوى أمام مجلس الدولة ، نظرها السنهوري الذي قضى بأن تحديد الإقامة باطل ، مما قطع
بأنه قاض عادل .

ورغم ذلك ظل السنهوري وسليمان حافظ شديدي العداء للوفد يعارضان عودة برلمانه المنحل.

تخلصت حكومة علي ماهر من الأزمة بإعلان أن الوزارة ستتولى الصلاحيات الدستورية حتى يتم تشكيل مجلس الوصاية طبقاً للمادة ٥٥ من الدستور .

ولم تعلن الوزارة أن ذلك تم بموافقة الجيش !

وتعجل علي ماهر إعلان قرار مجلس الدولة فأذاع عقب انتهاء جلسة المجلس في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف في الإذاعة أمراً ملكياً بإلغاء جميع الرتب والألقاب على أن يلقب رؤساء مجلس الوزراء العاملون والسابقون بلقب « الرئيس » !
وبعد ذلك مباشرة أذيع أمر ملكي هذا نصه :

« في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال الولاية إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء ، إذا كان مجلس النواب منحل ، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها في المادة (١٠) تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها .

وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة ، بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك إلى أن تتولاهم هيئة الوصاية الدائمة وفقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة ولأحكام المادة ٥١ من الدستور » .

وقرر مجلس الوزراء تأليف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من الأمير محمد علي عبد المنعم ، وكان في الخارج فعاد إلى مصر بعد تعيينه ، والعقيد - القائمقام - محمد رشاد مهنا ، والدكتور محمد بهي الدين بركات ، تتولى سلطة الملك إلى أن تتولاهم هيئة الوصاية الدائمة .

كان الأمير محمد عبد المنعم في الثالثة والخمسين من عمره .

ولد في قصر المنتزه . والده الخديو عباس حلمي الثاني وكان أحق بالعرش فإن الاتجليز عندما عزلوا أباه عام ١٩١٤ اختاروا السلطان حسين كامل بدلاً منه .
وقد تبع أباه للمنفي ولم يعد إلى مصر إلا عام ١٩١٧ بعدما أصبح أحمد فؤاد سلطاناً على مصر .

يملك ثروة عن أبيه تقدر بأربعة ملايين جنيه .

لم يشغل أي منصب ، وكان رئيساً للجنة الأولمبية المصرية عام ١٩٣٦ ، وأوفده فاروق نيابة عنه للتعزية في وفاة ملك بريطانيا .

حياته متواضعة وكان صديقاً لعلي ماهر .

وزوجته الأميرة نسل شاه عرفت بنشاطها في جمعية الهلال الأحمر .

وفي الفترة الأخيرة كانت علاقة الأمير بالملك سيئة فقد عرف عنه انتقاده لسلوك صاحب الجلالة .

الوصي الثاني على العرش بهي الدين بركات ، ٦٤ سنة ، ابن شقيقة سعد زغلول والده فتح الله بركات من زعماء الحركة الوطنية .

تخرج من كلية الحقوق وحصل على الدكتوراه من فرنسا واشتغل قاضيا بالحاكم المختلطة .
ومستشارا ووكيلا لوزارة العدل . ونائبا وعضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا لهذا المجلس . وتولى
الوزارة عدة مرات . وكان أول رئيس لديوان المحاسبة لمدة ٤ سنوات .
وهو مؤيد للغرب يعارض بشدة الفساد . ويرى أن أحزاب مصر كلها مسئولة عن انهيار
الأوضاع الداخلية .

والوصى الثالث على العرش محمد رشاد مهنا - ٤٤ سنة - درس في إنجلترا المدفعية المضادة
للطائرات وقاد أول وحدة لهذه المدفعية في الجيش المصري .
اعتقل ٤٥ يوما في قضية المنشورات ومؤامرة قلب نظام الحكم عام ٤٧ ولم يفرج عنه إلا بعد
إحالة الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيس الأركان للمعاش .
وقد انتخب عضوا في مجلس إدارة نادى ضباط الجيش ، وهو صديق للواء محمد نجيب .
عين مديرا للكلية الحربية يوم ٢٩ يولييه ثم وزيرا للمواصلات ليتسنى اختياره عضوا في هيئة
الوصاية على العرش لأن الدستور ينص على شروط معينة يجب أن تتوفر في الوصى منها أن يكون
وزيرا سابقا .

وهكذا استبعد مجلس الوزراء الأوصياء الذين اختارهم الملك فاروق كما استبعد البرلمان
الوفاي عام ١٩٣٦ الأوصياء على العرش الذين اختارهم الملك فؤاد فإن فاروق كان أيضا دون سن
الرشد عند وفاة أبيه .



أدى الأوصياء اليمين بقصر عابدين يوم ٥ من أغسطس ١٩٥٢ أمام مجلس الوزراء .
وعرف الأمير محمد على باختيار الأمير عبد المنعم عضوا في مجلس الوصاية فبعث يشكر على
ماهر بعبارة رقيقة على ولائه للوطن والأسرة المالكة وتقانيه في خدمتها فنصحه على ماهر بالعودة
من سويسرا إلى مصر .. فعاد .
قال لي زكريا محيي الدين :
- كانت عملية غير مستساغة عودة البرلمان الوفاي . وكان هدفنا في البداية تأجيل النظر في
الموضوع .

وكان رأينا أن كل من انغمس في الحياة السياسية قد تلوث وبالأذات رجال الأحزاب القديمة .
ومن هنا كانت أفكار الجماعات التقدمية بالنسبة لنا أكثر إثارة مثل مصر الفتاة والإخوان
المسلمين والشيوعيين !



زار السفير الأمريكي الأوصياء على العرش زيارة مجاملة ثم كتب إلى واشنطن يقول .
« هناك مسافة طويلة بين نجيب وبين الانسحاب من الحلبة السياسية » .
... أي أن نجيب والجيش جاءوا للبقاء في خضم السياسة المصرية يقودونها ويوجهونها
ويأخذون بزمامها !



لم تمض إلا ستة أسابيع تقريبا حتى استقال الدكتور وحيد رافت يوم ٩ سبتمبر بعد أن فرقت

الحكومة بين مستشارى الرأى ومستشارى محكمة مجلس الدولة اى الذين يفصلون فى القضايا فقد ميزت الحكومة مستشارى المحكمة ورفعتهم فى الدرجة الوظيفية فوق مستشارى الرأى .
وفى عام ١٩٥٦ طالب وحيد رافت بقيام جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لمصر وحذر من التغلغل السوفييتى فى البلاد وفتح مصر والشرق الأوسط أمام النفوذ السوفييتى .
وقد اعتقل بعد ذلك فى نوفمبر عام ١٩٥٧ حتى يناير ١٩٥٨ فى سجن القلعة وحده ، دون باقى مستشارى مجلس الدولة الذين أفتوا بعودة البرلمان الوفدى .

كانت تطورات الأحداث سريعة متلاحقة ولذلك كان من الصعب أن يتبنا إنسان بالموقف .
ولكن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى حاول القيام بعملية التقييم أو «التنجيم» .

قال لكريزويل

– يبدو أننا فى مازق كبير والنيووات توحى بالقلق إذا ظهر الإخوان على الساحة .

وقال كافرى فى برقيته إلى واشنطن يوم ٢٩ يوايه :

« الجيش ، تحت قيادة نجيب الاسمية ، يسيطر سيطرة كاملة فعالة على مصر . »

وتمت المحافظة على القانون والنظام فى أنحاء البلاد . ورغم التصريحات المتكررة من نجيب بأن الثورة كانت عسكرية بحتة وأن السلطة السياسية سوف تظل بين يدى حكومة على ماهر ، فإنه من الواضح أن نفوذ الجيش فى الشؤون السياسية حاسم فى الوقت الراهن على الأقل .

وثمة مسألة بالغة الأهمية هى مدى سيطرة نجيب على الجيش والخطر النسبى من احتمال وقوع انقلاب آخر من تدبير المتطرفين من هذا الجانب أو ذاك .

ولنجيب تاريخ موال للإخوان ، وهذا ليس أمراً مشجعاً .

وفى جميع الأحوال .. فإن القوة هى شعار اليوم .

وفى كل فرصة متاحة تقوم بريطانيا بإبلاغ القادة العسكريين المصريين الحاليين بأن جريطانيا العظمى ستكون سعيدة بتقديم معدات عسكرية ضخمة إذا « تعاونت » الحكومة المصرية الحالية فى حل النزاع الإنجليزى – المصرى .

وإذا اقتنع القادة العسكريون المصريون بأن معدات حربية ضخمة فى الطريق فإنهم سينظرون نظرة جديدة إلى « قيادة الشرق الأوسط » وسيفضلون كثيراً المساعدة العسكرية الأمريكية .

ولكن يحتمل أن يأخذوا للمعدات الحربية البريطانية أيضاً « .

ويلتقى على ماهر مرة أخرى بالسفير البريطانى .

ويكتشف على ماهر نفسه فى هذا الاجتماع – قال للسفير :

– توصلت فى مقابلة دامت حتى الخامسة صباحاً مع نجيب وجماعته إلى اتفاق حول تشكيل

هيئة الوصاية .

وقال :

– طالب الجيش بإقصاء ٩٧ من ضباط الشرطة مختلفى الرتب . وقلت لهم إن ذلك مستحيل .

وقد تعهدت بدراسة كل حالة على حدة والتخلص من غير الالافين .
ولم يقل على ماهر انه امام ضغط الجيش ، اضطر لذلك ، اما السبب فهو انتشار الشائعات
بان الشرطة ستقوم بانقلاب ثان .

وقال على ماهر :

– معنويات الجيش والشرطة عالية وقد رفض الضباط والجنود قبول اجر الطوارئ الإضافي
الذى يمنح عادة في مثل هذه الظروف لانهم يعملون ساعات إضافية طويلة .
وقال رئيس الوزراء :

– نجحت في حمل الجيش على قبول مبدأ عدم التدخل من جانبهم معى ، او في سياستى ، بعد
إعلان هذه السياسة .

قال السفير متسائلا :

– هل تثق بالجيش في ذلك .

إجاب على ماهر والثقة تملؤه .. او الغرور :

– الجيش يرى انى لا أعوض . لقد اختارونى بعد دراسة مستفيضة لبرنامجى .

أخذ رئيس الوزراء يشرح للسفير البريطانى الصعوبة التى يعانيتها منذ الانقلاب قال :

– أصر الضباط – فى البداية – على العودة للإجراءات الدستورية ، وإتمام الانتخابات فوراً .

قلت لهم إن ذلك سيدع البلاد مقيدة بدستور قاصر ونظام انتخابى غير مناسب وحكومة عاجزة
تسيطر عليها الأحزاب .. وتكون المحصلة مشاكل أخرى .

إن الضباط أرادوا أن يكون تنحى الملك فاروق هو النتيجة ، الوحيدة ، للحركة كلها.

وقد نجحت في إقناعهم بضرورة العمل بأسلوب منظم لكن من الصعب وصفهم بالثبات على
المبدأ .

فرغم مطالباتهم بعودة الدستور إلا أنهم طالبوا في نفس الوقت بوضع كل زعماء الأحزاب
السياسية بما فيهم النحاس باشا في السجن .

وقال على ماهر :

– سيكون ذلك مفيدا بالنسبة لفؤاد سراج الدين ولكن الوفد ليس في وضع يمكنه من إثارة أية
مشاكل .

وأضاف :

– أثبتت الضباط عن ذلك وهم يتصرفون الآن بصورة أكثر تحفظاً .

وقال :

– لا أنوى إجراء الانتخابات قبل ستة شهور على الأقل .

قال السفير البريطانى :

« يثق رئيس الوزراء ثقة تكاد تكون مطلقة في قدرته في التغلب على المصاعب . وهو رجل
بالغ المهارة والدهاء ، ضليع في السياسة المصرية .

وربما يكون قاسرا على حفظ توازنه فوق الحبل المشدود ولكنى غير مستعد لمشاركته مشاركة كاملة في ثقته الحالية » .

ولكن على ماهر فضح نفسه بهذا الحديث فقد أكد أن الجيش كان يريد - فعلا - العودة إلى ثكناته أو يرغب في البقاء بعيدا ليراقب الموقف ، ولكنه - أى على ماهر - شجعه على التدخل في السياسة .. وإن كان بعض ضباط الانقلاب في غير حاجة إلى تشجيع !

ويتصل الأمير محمد على - ولى العهد السابق وابن عم فاروق بالسفارة البريطانية في برن يطلب إيفاد مسئول ليتحدث إليه عن الموقف في مصر .

ونظرا لأن الانجليز في تلك الأيام كانوا يريدون معرفة أية تفاصيل تفيدهم فإن السفير البريطانى أوفد إليه السكرتير الأول للسفارة في لوسرن حيث يقيم ، وذلك قبل عودة الأمير إلى مصر

لم يقدم الأمير معلومات مفيدة لبريطانيا بل كان يرجو من الانجليز فائدة لنفسه .
قال :

- اشعر بالمرح واضع لأن رئيس الوزراء لم يستشرنى حول تأليف مجلس الوصاية وحول مستقبل الأسرة المالكة .

واعتقد أن منبرى الانقلاب ينوون إعلان الجمهورية خلال ثلاث أو أربع سنوات وأمل أن تستعمل حكومة جلالة الملكة نفوذها للمحافظة على النظام الملكى .

واقترح الأمير أن يقوم السفيران البريطانى والأمريكى بتذكير رئيس الوزراء في مصر بوجوده ، أى بوجود الأمير ، وأن يبدىا دهشتهما لأن أكبر أعضاء الأسرة المالكة لا يؤخذ رأيه أو يستشار !

ولا يكتفى الأمير بذلك بل يبعث ببرقية إلى على ماهر يقول فيها :

« مصر البيت الملكى بين يديك ، !

ويكتب السفير الأمريكى إلى واشنطن :

« ينتهز البريطانيون كل مناسبة لتذكير المصريين بأن هناك قوات بريطانية عديدة في

منطقة القناة . وليس هذا تكتيكا سيئا في الظروف الحالية » !

ومعنى ذلك أن الانجليز يهددون - باستمرار - الضباط بالتدخل !

لم تهدأ مخاوف أيدن أبدا .

قدم يوم ٢٨ يولييه مذكرة إلى مجلس الوزراء البريطانى يطلب فيها استشارة اللقوى البحرية في العالم لاتخاذ الخطوات اللازمة لعرقلة أى عمل يمكن أن تقوم به حكومة مصرية معادية للإنجليز بالنسبة لقناة السويس . وكان عدد السفن العابرة للقناة ١١٦٩٤ سنويا منها ٤٠٩١ سفينة بريطانية و ١٠٣٤ أمريكية .

وطالب بعقد مؤتمر للقوى البحرية ، يشبه إلى حد كبير ، مؤتمر المنتفعين بقناة السويس ، الذى عقد بعد تأميم القناة عام ١٩٥٦ .

وقال إن فرنسا طلبت مشاركة كل من النرويج وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة في هذا المؤتمر . ويمكن أيضا طلب مشاركة كل من السويد والدانيمرك اللتين أبديتا اهتماما كبيرا بهذه المسألة .

وقال إن هذه الهيئة يجب أن تكون صغيرة ليتسنى وصولها إلى اتفاق واتخاذ أى عمل بسهولة.

وفي حالة عقد مؤتمر يمكن أن تقترح — بريطانيا — أن تطالب هذه الدول مجتمعة الحكومة المصرية الحالية بما يلي :

(أ) تأكيد جديد من جانب مصر لبدأ حرية المرور في القناة وتوضيح ماتعنيه مصر بهذا المفهوم .

(ب) أن تضع في الاعتبار المصالح الخاصة للقوى البحرية العظمى في حماية حرية المرور في القناة ووضع شركة القناة .

(جـ) أن تعد مصر بإحالة أية شكاوى خاصة بخرق الاستخدام الحر للقناة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وأن تلتزم بحكم المحكمة وأن تمتنع عن تكرار العمل المشكوك منه حتى صدور قرار المحكمة .

(د) تأكيد باستمرار أعمال شركة القناة بدون عرقلة حتى انتهاء حق الامتياز في عام ١٩٦٨ .

وبالإضافة إلى هذه المناورة الدبلوماسية المشتركة مع الحكومة المصرية يبحث المؤتمر إلى أى مدى يمكن أن تتدخل القوى البحرية العظمى الأخرى في حالة رفض الحكومة ، أو خرقها ، أحد هذه الوعود ، أو تدخلت بشكل آخر ، في حرية المرور بالقناة أو فشلت في حماية الملاحة العالمية .

ويمكن أن نناقش أيضا ما بوسعنا تقديمه لحماية وضع شركة قناة السويس من التغيير أو موظفيها من الاضطهاد بشكل يجعلها عاجزة عن إدارة القناة بكفاءة .

ويمكن أن تكون الإجراءات المشتركة كالآتي :

(أ) عمل دبلوماسي مشترك .

(ب) استخدام سريع مشترك للأجهزة الدولية المناسبة .

(جـ) في حالة فشل هذه الإجراءات تقوم فرنسا وإيطاليا وهولندا وبريطانيا بوضع سفن حربية أمام مدخل القناة أى التصرف بصفة عامة كما اضطرت البحرية البريطانية أن تفعل في أكتوبر الماضي ، أى بعد إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ .

(د) الموافقة على مرور السفن عبر القناة دون تصريح جمركي في حالة اتخاذ إجراءات جمركية تعسفية أو أية إجراءات أخرى .

(هـ) في حالة فشل هذه الإجراءات في أداء المنتظر منها يبحث المؤتمر ما يمكن عمله بشكل مشترك للضغط على الحكومة المصرية .

ويجب أن تكون أول المسائل التي تنتظر فيها الهيئة إزالة عملية التفتيش عن المهربات على البضائع الموجهة إلى إسرائيل ، بالرغم من رغبتنا الابتعاد عن التورط أكثر في النزاع بين إسرائيل والدول العربية .

ولن تعارض مصر فحسب ، بل كل الدول العربية ، في أية إجراءات ترمى إلى كسر الحصار الذي تفرضه على إسرائيل .

ويجب أن نضع في الاعتبار رد الفعل العسكري لهذه المعارضة العربية على مصالح بريطانيا والمصالح الغربية الأخرى .

وقال آيدن في مذكرته :

« (أ) قد تحاول حكومة مصرية معادية لنا أن تحد من المرور عبر قناة السويس أو وقفه في أي وقت بالعرقلة المباشرة أو بالضغط على شركة قناة السويس .

(ب) باعتبار المصالح البريطانية الكبرى المتعلقة بذلك والمدى الذي تشارك فيه الدول الأخرى في هذه المصالح فإنني أوصي زملائي بأن تقترح حكومة جلالتهما على الحكومة الفرنسية إحياء اقتراحهم بخصوص تبادل وجهات النظر سرا بين القوى البحرية ، ويوضع في الاعتبار إمكان التوجه بطلب إلى الحكومة المصرية للحصول على ضمانات أكثر . والنظر في إمكانية اتخاذ إجراء مشترك في حالة امتناع الحكومة المصرية عن إعطاء مثل هذه الضمانات أو فشلها في الحفاظ على حرية النقل وفي حماية قناة السويس » .

وقد وافق مجلس الوزراء البريطاني يوم ٢١ يولي على هذه الإجراءات .

وبدأت وزارة الخارجية البريطانية مشاورات سرية ظهرت إلى العلن بكل تفاصيلها بعد ٤ سنوات عندما أممت مصر قناة السويس !

وظلت القوات البريطانية في منطقة القناة مستعدة لاحتمال أي تغيير مفاجئ أو عنيف خوفا من تحرك العناصر الخطرة المعادية لبريطانيا بتأييد من الجيش المصري

وكان هناك اعتقاد لدى قادة القوات البريطانيين بأن الجيش ، بعد اعتزال فاروق ، ربما يبدأ معركة مع قوات الاحتلال .

وبقيت القوات مستعدة خلال ٤٨ ساعة من وقوع أي اضطراب ، ثم أصبحت ٩٦ ساعة بعد أسبوعين من رحيل فاروق .

وضعت وزارة الخارجية البريطانية تقييما للظروف السائدة في مصر . قالت فيه :

« الموقف سابق لأوانه تماما بشأن الاحتمالات السياسية في مصر .

ورغم أن تنحى الملك تم بهدوء وكفاءة فإن حشدا من المصاعب السياسية تواجهه على ماهر باشا الآن .

وسيتطلب الأمر كل حكمته السياسية للتغلب عليها .

إن قبرا كبيرا سيتوقف على القدرة الحقيقية للواء نجيب .

ذهب الانقلاب أبعد كثيرا مما أعلن في البداية أنه سيصل إليه .
وليس من الممكن الحكم بما إذا كان ذلك بسبب أنه دفع إلى ما وراء حدوده الأصلية ، أم
لأنه ، وقد تشجع بالنجاح ، وسع من طموحاته .
ويميل السفير البريطاني في مصر إلى الاعتقاد بأن اللواء نجيب رجل شريف بما فيه
الكفاية إلا أن هناك بعض الدلائل للزعجة على أنه يتأثر بعناصر من الإخوان المسلمين
المعادين للغرب بصورة مريرة .
بل من الممكن أن يكون الإخوان قد ساعدوه في تخطيط الانقلاب ، وربما يهدفون
للحصول على صوت مسيطر في الحكومة .

وترى الخارجية البريطانية أن من المأمول فيه بشدة أن يكون اللواء نجيب قويا بما
يكفي للسيطرة على الإخوان ، ألا يسمح لهم بتحويله هو والجيش ضد على ماهر .
وليس لدى وزارة الخارجية سوى قليل جدا من المعلومات بشأن آراء نجيب في السياسة
الخارجية ولكن برقية من القاهرة في صحيفة « التايمز » - يوم ٣١ يولييه - تنقل قوله فيما
يتعلق بوحدة « وادي النيل » إننا يجب أولا أن نتخلص من الدخيل وعندما يتحقق ذلك فإن
وحدة مقدسة ستتحقق حتما بالرضا لا بالقوة .

وفيما يتعلق بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط صرح نجيب بأن ذلك سيعالج في أوانه .
ومهما كان معنى هذه التصريحات ، فمن المسلم به في وزارة الخارجية أن نجيب ، وعلى
ماهر ، سيكونان ، كمن يدعوان ، للإطاحة بهما إذا لم يتخذا خطا وطنيا في مسألة السودان .
ونظرا للطبيعة غير المرضية ، للبدائل الممكنة للنظام الحالي ، فإن من رأى الحكومة
البريطانية أن الطريق العملي الوحيد هو تدعيم وضع على ماهر وتشجيعه هو ونجيب على
ترتيب البيت المصري وتلاقي إخراجهما في هذه المرحلة بالقضايا الدقيقة للسياسة
الخارجية» .

وهكذا رسمت بريطانيا خطتها على أساس تأييد على ماهر ومحمد نجيب .
وكانت بريطانيا تراهن على جوايين خاسرين !



كان الأمريكيون أكثر إصرارا للواقع ومعرفة به .
قال السفير الأمريكي جيفرسون كافر في برقية إلى واشنطن :
« منذ وصولي إلى مصر في أواخر سبتمبر عام ١٩٤٩ كانت هناك خمس حكومات مختلفة
قبل هذه الحكومة القائمة الآن .
وقد أعلنت كل حكومة ، بصوت عال عزمها على القيام بتنفيذ إصلاحات اجتماعية
هائلة .

وإذا استثنينا زمانا اجتماعيا معتدلا نفذته حكومة الوفد ، فإن شيئا آخر لم يتحقق .
والآن يعلن على ماهر عزمه على تطبيق إصلاحات اجتماعية ، بصوت عال ، مثل الآخرين

جميعا ، ربما باستثناء الهلالى الذى وعد باكثر من ذلك .
واعقد أن على ماهر مخلص . وعلاوة على ذلك فأنى أشجعه على المضى قدما على اساس قوى .

وقد شجعت حكومات سابقة أيضا ولكنها كانت مستغرقة للغاية في النزاع مع بريطانيا ولم تفعل سوى القليل .

ومع ذلك كنت قادرا على إنجاز شىء في مجال المساعدة على تغيير موقف المصريين تجاه النقابات وأصبحوا الآن أكثر مودة تجاهنا .

وشجعت كذلك جهود الدكتور أحمد حسين ، وزير الشؤون الاجتماعية في عهد الوقد .
والذى أصبح سفيرا لمصر في واشنطن بعد الثورة - لإقامة مراكز اجتماعية .

ومن هذه البرقية تتضح شكوك السفير في إمكانيات عمل شىء ١

* * *

قالت مذكرة لإدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية .

« ظل قائد الجيش محمد نجيب يريد - طول الأسبوع الماضى - بانه لاينوى باى حال من الأحوال التدخل في الشؤون السياسية ، وإن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء ، على ماهر ، وإن كل ما يهيمه تخليف القوات المسلحة من الفساد والابتزاز وتشكيل جيش جديد مسلح ومدرب جيدا .

ويبقى التساؤل هنا فيما إذا كان محمد نجيب ، ولجنة الضباط التابعة له - يقصد لجنة القيادة - يمكنهم مقاومة إغراء دخول السياسة أو إغراء عمل أوكار لأنفسهم في السياسة كما فعل كثيرون في الماضى » .

وقالت المذكرة :

« منذ البداية كان واضحا أن اليد العليا لمحمد نجيب وأن الانقلاب العسكرى كان يهدف السيطرة على الموقف » .

* * *

توجه السفير الاسرائيلى في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد خمسة أيام من رحيل فاروق ليتبادل الرأى مع روجر ألين مدير الإدارة الإفريقية حول الموقف في مصر .

قال السفير الاسرائيلى

- الموقف الحال لن يكون الاخير من نوعه . السلطات العسكرية لن تقبل أن تظل كما هي الآن .
والخطر الحقيقي يكمن في أن يتجه العسكريون إلى المتطرفين في الوفد ، أو في جماعة الإخوان .
وهناك شعور كبير بالتوتر في مصر .

وأراد السفير استعداد الانجليز ضد الثورة . قال :

- الأقليات في مصر خائفة . وقد امتد هذا الخوف لا على ممتلكاتهم فحسب ، بل على أرواحهم أيضا . وقد بدأ الإخوان يبتزون رجال الأعمال اليهود .

وكان السفير الاسرائيلي صادقا في استنتاجاته السياسية كاذبا بالنسبة لخوف الاقليات وأعمال الإخوان المسلمين .

وقال السفير الإسرائيلي :

- إن حكومتى طلبت منى إبلاغكم هذه المعلومات أيضا .

هناك نقاط خلاف بين على ماهر واللواء محمد نجيب وقد أصبح على ماهر على حافة الاستقالة.

قال روجر لين .

- معلوماتنا أوضحت ان على ماهر ومحمد نجيب على وفاق في الوقت الحاضر !

علق السفير البريطاني على تشكيل مجلس الوصاية فقال :

« سويت المشاكل الدستورية للفترة الانتقالية بمزيج من الشرعية والتصرف الذكى . وأقيم مجلس وصاية من عضو من الأسرة المالكة ورجل دولة مسن وضابط من الجيش . وبقيت مصر ملكية دستورية رغم اتساع حركة المطالبة بالجمهورية » !

انتزع الجيش السلطة من الوفد الذى بقى قوة في البلاد . ورأى الوفد أن يتمسك بالدستور وجعل الهدف العاجل لسياسة العودة إلى حياة برلمانية حرة وممثلة تمثيلا حقيقيا .

قال زكريا محبى الدين لايفانز في أول لقاء بينهما :

- البلاد في حاجة إلى وجوه جديدة في الأحزاب السياسية .

قال لايفانز :

- الإصلاح يحتاج إلى تعاون كل الرجال الأمناء والاكتفاء في البلاد .

اجاب زكريا .

- الذين فشلوا في الماضى لانفع فيهم الآن . وإذا كانت نواياهم طيبة وأهدافهم شريفة فإن وساطتهم لم تكن كذلك أو كانت شديدة العجز .

وتقع اضرابات العمال في مصانع الغزل والنسيج بكفر الدوار . فقد احتل العمال - يوم ١٢ أغسطس - المصنع وجاء رجال الجيش والشرطة لحفظ الأمن ، مما أدى إلى مصرع تسعة وأصابة ٢٥ . وكان بين القتلى أحد رجال الشرطة واثنان من جنود الجيش.

قالت تقارير الشرطة الأولية أن المظاهرات قامت بتحريض « أشخاص أثرياء يخشون فقد أراضيهم ويحاولون تشويه صورة الحكومة عن طريق إثارة الاضرابات» .

.. ومعنى ذلك أن للوفد بدأ في الاضطرابات .

ولكن السفارة الأمريكية أشارت إلى اشتراك الشيوعيين باعتبار أنهم ليسوا أقوياء لدرجة تفجير حوادث كبرى . واقتنعت الثورة بالرايين - أى أن المظاهرات قامت بتحريض الوفد وتعاون الشيوعيين - فقد سمعت هتافات بعض المتظاهرين تقول «عاش النحاس رئيس جمهورية الوفد» . وأعلن المتحدث رسمى حكومى في ١٤ أغسطس أن زعماء حزب سياسى معين هم المحرضون . أرادت الثورة إرهاب الجميع فشككت محكمة عسكرية عقدت داخل المصانع برئاسة عبد المنعم

أمين .

قال على ماهر للسفير البريطاني :

- ستصدر المحكمة العسكرية أحكاما بالاعدام !

وبالفعل أصدرت المحكمة يوم ١٨ أغسطس حكما بأعدام اثنين من العمال ، كما صدرت أحكام بالسجن على ١٢ عاملاً آخرين .

ولم يتقدم الجيش في اقتحام جريدة « المصرى » واحتلال مبناها ساعات عندما نشرت خبراً زائفاً قيل أن فؤاد سراج الدين أوحى به أدمت فيه أن الحكومة تستعد للتخلص من الموظفين الزائدين عن الحاجة وقال الجيش إن الهدف ، من النشر ، إخراج الحكومة .

وهدد أصحاب المصانع إذا اتخذوا إجراءات تؤدي إلى زيادة سحق العمال .

وبدا محمد نجيب يقول « الجيش هو الذى يضع الأفكار والحكومة تدرسها » .

* * *

وتبدأ الثورة تتحدث عن الإصلاح الزراعى .

ومن هنا اختلفت الثورة المصرية عن ثورات سوريا والعراق لأنها قررت تغيير النظام

الاجتماعى فوراً .

وتهاجم صحيفة « ديل وركر » الشيوعية في لندن ، القانون المقترح .

تحدثت الصحيفة عن سوء توزيع الأرض في مصر فقالت إن ٥٠٠ باشا ثرى يملكون معظم الستة ملايين فدان من الأرض المزروعة ، بينما يملك مليونان ٧٨٨ ألف فدان .

وغالبية العشرين مليوناً ، وهم عند السكان ، لا يملكون أرضاً .

* * *

وقالت الصحيفة « إن مقترحات نجيب تحمل سمات الإصلاح الزراعى الذى تنفذه الطبقات الوسطى .

ونظراً لأن المشروع يعيد توزيع الأرض فقط على هؤلاء الذين يقدرون على الدفع ، فإنه لا يمكن أن يحل المشكلات الطاحنة للكتلة الضخمة من الذين لا يملكون أرضاً من الفلاحين المصريين .

فالمشروع يجذب بزوغ طبقة فلاحين متوسطين أكبر عدداً وأكبر نفوذاً من الناحية السياسية يعملون في أرضهم بمساعدة من عائلاتهم » .

ولكن كان للإصلاح الزراعى صدها في واشنطن التى رأت فيه بداية عهد جديد في مصر لإنقاذها من الشيوعية .

* * *

ويستمر أحمد مرتضى المراغى في استعداد الغرب ضد الثورة .

قال لجوزيف سباركس السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية :

« أشعر بخيبة أمل شديدة وقلق عميق حول المستقبل القريب لصر . واعتقد أن هناك حلاً واحداً هو التعاون مع الغرب من أجل مستقبل بلادى على المدى البعيد .

واضاف :

- أسفر النجاح السهل للانقلاب العسكرى بقيادة ضباط شبان غير مجربين عن سقوط الخوف والاحترام على اتساع البلاد ، إزاء السلطة والمؤسسات القائمة ، مما سيكلف مصر غاليا قبل أن تتوالى الأحداث حتى النهاية .

إن اللواء محمد نجيب القائد العام الجديد مجرد واجهة ومتحدث باسم مجموعة غير متجانسة من المتعصبين الذين يفتخرون إلى المعلومات ولا تتوفر لديهم الفرصة للاحتفاظ بالاجماع .

وهم يسعون وراء دواء بعد دواء لمشكلات مصر عميقة الجذور .

وإن نفس الوقت فإن نموذج نجاحهم السريع للغاية يشكل حافزا دائما لمجموعات أصغر سنا وأقل شعورا بالمسؤولية سواء داخل او خارج الجيش .

وقال المرأغى أنه شخصيا يفضل نظام الحكم الجديد بسبب الفساد الميثوس من علاجه في النظام القديم . ولأن النظام الجديد ستوفر له حكمة وخبرة على ماهر كعنصر استقرار وثبات يوازن الطرف الآخر .

ولكنى أرى أن على ماهر أرغم على تقديم تنازلات كثيرة للمجموعة الجديدة تتعارض مع اقتناعه الخاص وقد فقد « كرامته » في نظر الشعب المصرى !

وقال المرأغى :

- بدون كرامة تنتهى الحكومة فى مصر والمسالأة هى مجرد مسالأة وقت قصير قبل أن يضطر على ماهر للخروج من منصبه .

وأرى أنه لا أهمية كبيرة لمسالأة من الذى يخلف على ماهر فى رئاسة الحكومة فإن الذى سيخلفه لن يبقى طويلا بأى حال .

وربما تتم الإطاحة بنجيب فى أول حلقة من مسلسل انقلابات عسكرية « سيكون كل منها أقل نزوعا إلى البناء من سابقه » مالم يتسن وقف هذا التيار .

وهذا المسلسل سيؤدى حتما إلى فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وإلى اضطرابات عامة واسعة النطاق وحوادث شغب ضد الأجانب وإعادة احتلال مصر بواسطة البريطانيين فى نهاية الأمر . ثم سنضطر لأن نبدأ كل شىء من جديد ، الأمر الذى لايريدونه ولا يريده البريطانيون ولا نريده نحن .

قال سباركس .

- والحل الذى تراه لهذا كله .

قال :

- هناك قوة حقيقية وحيدة تشكل عنصر استقرار بقيت فى مصر ، وهذه القوة هى لسفيركم أى للسفير الأمريكى !

إنه الرجل الوحيد فى مصر الذى يجد الاستعداد لدى أى شخص للإصغاء إليه ويبذل كل محاولة ليتبع مشورته .

وأهم رصيد لديه مكانته الشخصية الهائلة التى يجب المحافظة عليها مهما كان الثمن .

ولهذا السبب سيقع في خطأ كبير لو حاول تغيير الاتجاه في الوقت الراهن .
وإذا كان تطويل صحيفا ، قلن يمضى وقت طويل بالنسبة للاتجاه الحالي قبل أن تحل خيبة
الامل محل الحماس .

وستتقدم مكانة سفيركم في عيون المصريين أكثر مما هي عليه الآن لأن مصر كلها ستطلع إليه
بلهفة ليرشدوها إلى طريق الخروج من المستنقع .

ولن يحتاج السفير كافرئ للذهاب إلى المصريين ، فإنهم سيأتون إليه وستجد نصيحته الداعية
للاعتدال أعظم فرصة للنجاح ، غير أن مسألة التوقيت بالغة الأهمية .

وأشار المراهي إلى اضطراب العمال في كفر الدوار ، وإلى رفض الفلاحين المتزايد دفع الإيجارات
الزراعية وإلى الزيادة الكبيرة في مرتبات الجيش التي شعر نجيب بأن من الضروري أن يوجه في
أعقابها نداء فوريا لرجال القوات المسلحة بالآا يطلبوا المزيد « في الوقت الراهن » .

وهذه كلها مظاهر للتفكك الذي يلحق بالمجتمع بسرعة . هذا المجتمع الذي ينبغي متابعة مساره
بكل دقة إذا كان لابد من تفادى الكارثة .

وأبدى المراهي انزعاجه بوجه خاص من الخطة الحالية للجيش والتي يفرضونها على .. على
ماهر الذي لا يرغب في قبولها وهي الخطة المتعلقة بتحديد كل الملكيات الزراعية بمائتي فدان أو
أقل.

وقال . لم كانت هذه الخطة هدفا يتحقق خلال عشرين سنة لكانت لها ميزتها ، أما كنظام
تسلسلي يفرض بطريقة متهورة فسيكون مدمرا .

وأوضح المراهي أن التركيبة الاجتماعية بأسرها ترتكز على التركيبة الاقتصادية الحالية
وستنهار بدلا من أن تتكيف في حالة إحداث تغيير جذري تماما في الهيكل الاقتصادي دون الاعداد
المناسب .

قال سباركس للسفير الأمريكي .

« لا توجد سوى أدلة قليلة على اشتراك الشيوعيين في الانقلاب .

علق السفير الأمريكي على تصريحات المراهي فقال :

« التفسير المتشائم الذي يقدمه مرتضى المراهي للاتجاهات الحالية مفهوم من عدة
وجهات نظر .

لقد لمع المراهي في منصب « الرجل القوي » مصر في حكومة الهلال من فبراير حتى يونيو
هذا العام .

ولو كانت حكومة الهلال التي تشكلت في ٢ - ٢٣ يوليو قد استمرت لكان قد احتل مكانه
مرة أخرى .

وفي الساعات الأولى لسلانقلاب العسكرى أصدر المراهي ، بوصفه وزيرا للداخلية ، أمرا
للبوليس في الساعة الثالثة صباحا بعدم المقاومة .

ومن المحتمل أن يكون حماس المراهي للنظام قد مات فجأة ، في تلك اللحظة .

ورغم الاعتراف بالطبيعة المتحيزة نوعا للمراغى إلا أن هناك الكثير مما قاله يستحق البحث .

صحيح أن علاقة على ماهر بنجيب ليست بلا مشاكل .
وصحيح أن هناك قدرا من الحماس أكثر من الفهم وراء برامج العسكريين لاصلاح .
ولكن ليس من الضروري أن يكون صحيحا أن هذه الحقائق تعنى استقالة على ماهر أو
الفشل القائم للاصلاحات التي توجد حاجة شديدة إليها .
وعلى أية حال ، فإن المراغى صديق للغرب ولم ينته دوره ، بالضرورة ، في تاريخ مصر
السياسى رغم أنه توارى مؤقتا » .

وكان السفير الأمريكى على خطأ .. بالنسبة للمراغى الذى انتهى دوره تماما بعد الثورة فقد
سافر بعد فترة إلى الخارج ، واتهمه العهد الجديد ، بعد العدوان الثلاثى على مصر ، بأنه تأمر مع
آخرين في أوروبا على إعادة النظام الملكى إلى مصر وحوكم — غيابيا — أمام محكمة عسكرية عليا
قضت بعد ١٨ جلسة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة .
ولم ينفذ الحكم وصدر العفو عنه ، وعاد إلى مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر .
وهناك شكوك كثيرة في صحة هذا الاتهام ولكن من المؤكد أن مرتضى المراغى حاول قبل عزل
فاروق وبعد عزله أيضا الاحتفاظ بالنظام الملكى في مصر والإبقاء عليه .
فالإتهام صحيح ولكنه وقع قبل ذلك بست سنوات !!!

* * *

لم تهتم السفارة الأمريكية إلا بأمرين :

الأول ميول الضباط نحو اليسار .

والثاني عدم عودة الوفد .

قال على ماهر للسفير البريطانى .

— عند ظهور أول اشارة لاضطرابات يحركها الوفديون ، لن أتردد في سجن زعمائهم .

قال لى خالد محيى السدين أن عبد المنعم أمين أقام مأدبة عشاء في بيته بعد رحيل الملك للسفير
الامريكى جيفرسون كافرى .

حضر الحفل مستشار السفارة الأمريكية الذى أظهر خوفه الشديد من إعادة الحياة النيابية ،
حتى لا يعود الوفد ، وحتى لايجئ برلمان فيه يساريون متطرفون .

ويقيم جوبيين الملحق العسكرى البريطانى مأدبة عشاء حضرها جمال عبد الناصر وزكريا
محيى الدين وجمال سالم وصلاح سالم .

ويكون الهدف أن يقيم رجال السفارة البريطانية ، العسكريون والمدنيون ، الأعضاء الأربعة
ومعرفة آرائهم في كل الأمور وإقناعهم بأهمية الصداقة البريطانية المصرية .

ولا تختلف اهتمامات السفارة البريطانية عن زميلتها الأمريكية ! .

الجيش يحكم

نجح الانقلاب لاسباب كثيرة .. عنصر المفاجأة ، والحظ ، وضعف الملك ، والأحزاب ، وسلبية بريطانيا والولايات المتحدة أو تأييدهما بعد أن قدم لهما تأكيد بضمان مصالحهما . أصبحت السلطة لأول مرة للمصريين .. لا لليونانيين ، أو الملك أو المستعمرين الأتراك ، أو الألبان ، أو الإنجليز الغزاة .

انتهى المعتدون المحتلون وجاء الضباط الشبان . فكر بعض ضباط لجنة القيادة في أن النظام يمكن أن يعمل بالسياسيين القدامى أو بعلي ماهر فإن الحركة كانت عسكرية تماما وتركت السياسة لأهلها ! وفي أول بيان للسواء محمد نجيب بعد عزل فاروق أعلن أن البرلمان المنحل سيجتمع لاقرار الاجراءات الدستورية .

واكتفى الضباط بإعلان أن ماقموا به يعتبر « حركة » ثم « الحركة المباركة » و « نهضة » و وعدوا بالعودة إلى التكتلات وكان محمد نجيب يقول لهم :

– لاتقولوا ثورة ، بل قولوا « حركة » ، لأن رأس المال جبان حتى لايهرب من كلمة « ثورة » . ولكن وزارة الخارجية البريطانية تنبأت ، بعد ثلاثة أسابيع من رحيل الملك ، بأن الجيش لن ينسحب من السياسة أيا ماتكون دوافعه .. فقد انهار النظام القديم بسرعة .



لعب الضباط لعبة القط والفار مع الأحزاب التي سارعت إلى تهنئة الثورة وأيدتها وظنت – أي الأحزاب – أن الأمور ستبقى على ما هي عليه ، الجيش سينسحب والأحزاب باقية مستمرة . لعب الضباط لعبة القط والفار مع الأحزاب التي سارعت إلى تهنئة الثورة وأيدتها وظنت – أي الأحزاب – أن الأمور ستبقى على ما هي عليه – الجيش سينسحب والأحزاب باقية مستمرة وأعلن اللواء نجيب منذ اللحظة الأولى – بلغة استخدامها قانداو الانقلابات العسكرية – أن الجيش لاينوى التدخل في السياسة .

ولم تقطن الأحزاب إلى أن طرد الملك وعزل رئيس الوزراء الهلالي وتعيين آخر – على ماهر – يشكل تدخلا ، بقدر ما ، في السياسة !

وكانت نشوة الوفديين والشيوعيين .. وأغلب الأحزاب السياسية قصيرة الأجل .. وتبددت المشاعر حينما تحقق أن الجيش لا يكتفى بمجرد إبعاد الملك ، وأنصاره ، وأن العسكريين عازمون

على اقتلاع الامتيازات غير المشروعة وإعادة صياغة المجتمع المصري .

من البداية قرر العسكريون استبعاد المنافسين داخل الجيش .

وكان جمال عبد الناصر متأثراً بما جرى في سوريا .

قال محمد نجيب في خطاب له يوم ١١ من ديسمبر ١٩٥٢ تكريماً لأديب الشيشكلي الزعيم السوري أثناء زيارته للقاهرة . « كنت البادئ في القيام بانقلاب يشبه انقلابنا في ظروفه وأهدافه » .

.. أديب الشيشكلي بدأ عهده بتغيير قادة الشرطة . وتطهير الموظفين وتعيين ضباط الجيش في مناصب مدنية بالحكومة ومنع نشاط بعض الأحزاب ثم منع النشاط الحزبي كله بعد ذلك ، وهذا هو نفس ما فعله الجيش في مصر .

وكانت الانقلابات السورية الثلاث إشارة تحذير لعبد الناصر فتعامل بحزم وقسوة مع كل محاولة جرت في الجيش للقيام بانقلاب .

ورأى أن يحكم من وراء ستار كمدير مكتب محمد نجيب حتى جاءت اللحظة المناسبة ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عند إعلان الجمهورية في ١٨ من يونيو ١٩٥٣ فترك الجيش لزميله وصديقه عبد الحكيم عامر الذي رقى من رتبة صاغ - رائد - إلى « لواء » دفعة واحدة .

وفي مذكرات صلاح نصر قال :

« من اللحظة الأولى تخلص الجيش من كبار الضباط فلم يبق إلا عدد محدود منهم فلا يستطيع واحد منهم القيام بانقلاب » .

أبعد ٤٠٠ من كبار الضباط عنا اللواء محمد نجيب واللواء محمد إبراهيم ومنح كل الضباط الذين كانوا في الخدمة يوم ٢٣ من يولييه ميدالية التحرير .

وكانت هذه هي الخطوة الأولى أما الخطوة الثانية فتتمت يوم ٣٠ من سبتمبر بدخول مندوبي القيادة كل الوزارات يديرونها باعتبارهم أهل الثقة .. أي أن الجيش يضع ثقته فيهم .

وقال عبد الناصر عن الخطوة الثالثة :

- كان رأيي بعد التجارب الأولى والأخطاء ، أن الذين شاركوا بأدوار إيجابية في عملية الثورة ليلة ٢٣ يوليو يتعين عليهم أن يتعدوا عن صفوف الجيش النظامي المقاتل .

إنهم في تلك الليلة قاموا بعمل سياسي . ولسوف يكون من الصعب عليهم أن يعودوا إلى قيود الجيش ونظمه وتقاليده » .

وكان عبد الناصر يخشى في الحقيقة أن يكرر هؤلاء الضباط تجارب الانقلابات التي وقعت في سوريا وغيرها .

كانت هناك ثلاث قوى تسعى لورثة سلطة الملك - لاعرشه - على ماهر ، والإخوان ، والوفد . أخذ على ماهر يصانع الثورة ، كما كان الوفد والإخوان يصانعونها ، ولكنهم كانوا مستعدين أيضاً لتحديدها ، ومصارعتها على السلطة .

وكان الصراع محتوماً ، ومن الضروري استبعاد النماسين السياسيين لا العسكريين وحدهم .
والسبيل إلى ذلك تحييدهم في الأيام الأولى ، ثم التفرقة بينهم بعد ذلك .
لم تكن الثورة تعتمد على حزب بالذات ولذلك كان متوقعا أن تصارعها جميعا .



رأى على ماهر أنه السياسي الوحيد الذى ساعد الثورة خلال أيامها الأربعة الحاسمة . وهو
الذى أقنع فاروق بالرحيل ويستطيع التفاهم مع بريطانيا والولايات المتحدة .
وظن أن الضباط لا يملكون التجربة للحكم وأنه يستطيع ملء الفراغ الذى تركه فاروق .
وساعد على ماهر الجيش بميوله الديكتاتورية وقام بعدة مناورات أضعفت كل القوى المدنية
والأحزاب ، وعجلت في الوقت ذاته بصراعه . أى على ماهر ، مع العسكريين . وكان هو – على ماهر –
أول من سقط هذا الصراع .

نجح على ماهر في التخلص من النصوص الدستورية التى تلزمه بعقد البرلمان الوفدى المنحل .
ثم رأى ، بموافقة الجيش يوم ٨ من أغسطس تأجيل انتخابات مجلس النواب إلى أكتوبر ١٩٥٢ .
قال ضباط الثورة لكافرى :

– نحن نحمل تقديرا عاليا لعلى ماهر ودهائه .

وقال على ماهر للسفير البريطانى :

– نجحت في حمل الجيش على قبول مبدأ عدم التدخل – من جانبهم – في سياستى . وهم يرون
أنى لا أعوض !

ولكن على ماهر لم يعط الفرصة لأن إيقاع الأحداث كان سريعا .

لم يعد الجيش يخشى تدخل القوات البريطانية بعد اعتزال فاروق وحفظ الأمن ، وبذلك لم تعد
هناك حاجة إلى على ماهر ودهائه ومناورات مع الملك أو مع الانجليز !

ولم تكن وزارة الخارجية البريطانية تريد من على ماهر إلا أن يسعى إلى تأليب الإخوان على
الوفد ، وأن يتحكم على ماهر ، مع الجيش ، في تحقيق التوازن بين الإخوان والوفد !

أى أن الانجليز رغبا في أن يتصارع الإخوان والوفد لتتسلم القوات الشعبيتان في البلاد .

أما الانقلاب فكان له هدف آخر بعدما تبين له من قوة الوفد وخطورة الإخوان .



بدأ الصدام بين على ماهر والجيش عندما أصر الجيش على إجراء الانتخابات البرلمانية في فبراير
١٩٥٢ .

وعجل قانون الإصلاح الزراعى بالأزمة الحادة بين على ماهر والعسكريين .

بدأ الخلاف سرا ثم أصبح علنيا في ١١ من أغسطس عندما أصدر الجيش بيانا أعلن فيه أنه
قدم للوزارة مشروع قانون الإصلاح الزراعى .

وفي اليوم التالى عقدت أول جلسة لبحث المشروع .

كان على ماهر جزءا من النظام القديم ينتمى إلى الفئة الغنية مالكة الأرض ولذلك وقف ضد

قانون الإصلاح الزراعى من حيث المبدأ . ثم أراد أن يكون الحد الأقصى للملكية الأراضى الزراعية ٥٠٠ فدان .

وكان من رايه عدم الاستيلاء على ما يزيد على الـ ٥٠٠ فدان بل إخضاعها لضريبة تصل إلى ٨٠ في المائة وتشجيع الملاك على التخلص من هذه الأراضى خلال ٥ سنوات .

شكا على ماهر للسفيرين البريطانى والأمريكى من المتاعب التى يلقاها مع العسكريين بالنسبة لمشروع القانون .

قال :

ـ أفكار الجيش فى هذا الشأن غير عملية وستؤدى إلى تحلل وتفكك اقتصاد مصر الزراعى .
ويعقد اجتماع بين على ماهر وقادة الانقلاب لبحث أوجه الخلاف .
ويحار السفير الأمريكى فى إيجاد الوسيلة التى يثير بها القضية .
ويقدم له العسكريون الفرصة إذ طلبوا خيرة السفارة فى هذا الشأن فقدم ثلاثة من خبراء
النقطة الرابعة « المشورة .

ودعا كافرئى قادة الانقلاب لتناول العشاء فى بيته يوم ١٩ من أغسطس .
تحدث السفير عن الإصلاح الزراعى وما نشر عنه وأصداء ذلك . ومخاوف الولايات المتحدة من
الدعاية الضخمة للإصلاح الزراعى رغم تأييد الولايات المتحدة فإنها تخشى اتخاذ إجراءات
متعجلة وغير مدروسة فى تطبيق المشروع .

قال العسكريون

ـ يبدو أننا تحدثنا أكثر من اللازم عن قانون الإصلاح الزراعى فبزغت بين الفلاحين آمال
لايمكن تحقيقها .

قال كافرئى مشجعا ومحدرا وناصحا :

ـ أقبل تماما وجوب الإعلان عن شىء أكثر فاعلية يمكن تحقيقه على الفور . ولكنى أصر على ألا
يترجم هذا الشىء ليكون إجراء مندفعاً جداً من شأنه إفساد النظام العام وتدمير اقتصاد البلاد .

استمع الضباط باهتمام إلى كلمات السفير ، وقالوا

ـ تنتشر الشائعات بأن هناك احتمالات لتدخل بريطانيا لصالح ملاك الأراضى الزراعية .
سخر كافرئى من هذا الاحتمال . ولكنه أبلغه فوراً إلى رالف ستيفنسون الذى توجه فى اليوم
التالى للقاء على ماهر لينفى تلك « الاشاعة السخيفة » !

ولكن السفير يتدخل فعلاً ، بطريقة مأكرة وذكية ، وبالأسلوب المغلف بالنصيحة ، الذى اتبعه
كافرئى قبل ٢٤ ساعة

قال

ـ إننى قلق من عمل متعجل يؤدى إلى اضطراب الأمن من وشل الاقتصاد القومى .

شكره على ماهر قائلًا .

— ساقابل اللواء محمد نجيب وأتحدث إليه في هذا الشأن !

حذر السفير البريطاني على ماهر من مخاطر المبالغة في التزام الحذر والأفراط في الموازنة .
وكتب السفير إلى لندن يقول :

« على ماهر مروغ عنيد . إذا قدم تنازلاً رغم إرادته فمن المحتمل ألا يلتزم به طويلاً .
واستمر على ماهر يلح على الجيش في انتهاج أسلوب أكثر اعتدالاً بالنسبة للإصلاح الزراعي .
كان من بين أهداف الإصلاح الزراعي بالنسبة للجيش إقامة حزب سياسي جديد يرأسه على
ماهر يعتمد على الفلاحين المنتفعين بقانون الإصلاح ويكون سنداً للجيش .

دعا على ماهر وفداً من ملاك الأراضي الزراعية إلى اجتماع لبحث مشروع قانون الإصلاح
الزراعي وأعطاهم مهلة ٤٨ ساعة لتقديم آرائهم مما زاد شكوك الضباط في رئيس الوزراء خاصة
وأنة أعلن عن هذا الاجتماع .

وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً مساء السبت ٦ من سبتمبر لبحث مشروع القانون تقرر فيه
الالتزام بمبدأ توزيع الأراضي وتشكيل لجنة وزارية تدرس التفاصيل مع الخبراء .
وكان الجيش مصرراً على اتخاذ إجراء حاسم وجنري لإعادة تنظيم المجتمع والسياسة في
البلاد .

دخل اللواء محمد نجيب في الثامنة والنصف مساءً إلى مجلس الوزراء ليقطع اجتماع مجلس
الوزراء ويطلب قبول مشروع قانون الإصلاح الزراعي فوراً .
حاول على ماهر دون جدوى ، التوصل إلى حل وسط ولكن اللواء محمد نجيب رفض وغادر
قاعة الاجتماع .

وكانت القشة الأخيرة في علاقة على ماهر بالعسكريين اعتقال الجيش في اليوم التالي - ٧ من
سبتمبر - ٧٤ من السياسيين القدامى ، بينهم فؤاد سراج الدين . دون إبلاغ على ماهر مقدماً
بالاعتقالات .

وأنزع الجيش بياناً في السابعة والنصف صباحاً أعلن فيه أن الاعتقالات خطوة لتطهير الفساد
وهو إجراء وقائي أيضاً .

اجتمع اللواء محمد نجيب بعلى ماهر في العاشرة والنصف صباحاً لمدة ساعة استقال بعدها
على ماهر !

وكان الإصلاح الزراعي هو نقطة الخلاف الأساسية بين الطرفين ، فإن الجيش أراد تقليص
أظافر ملاك الأراضي الزراعية ، كما أربح العمال بإعدام كل من العاملين خميس والبقرى المتهمين
الأساسيين في أحداث مصانع كفر الدوار يوم ٨ من سبتمبر !

وافترق الاثنان — الجيش وعلى ماهر — بعد ٦٤ يوماً من تشكيل وزارته فإن التحالف بين
الجانبين كان مؤقتاً وكان مرحلة انتقالية بالنسبة للعسكريين !

لقد حقق على ماهر أهداف الجميع : الضباط والانجليز والأحزاب ، وإنزع الملك بالاستسلام .

والاعتزال ، والرحيل ، ومنع البرلمان الوفدى من الاعتقاد .
وايضا نجح في تهدئة قادة الانقلاب في أيامهم الأولى ومنعهم من الاندفاع .
لقد خضع على ماهر الوفد ولكنه لم يستطع أن يستطع أن يكون الرجل الاول ، وبعبارة أخرى ،
لم يستطع أن يرث الملك والأحزاب أو يحتوى الثورة !

* * *

وتمر السنون .
عهدت الثورة إلى على ماهر برئاسة لجنة وضع مشروع الدستور .
ويتجه على ماهر ، مرة أخرى ، إلى السفير البريطانى ، يطلب منه الضغط على الثورة كما تقول
هذه البرقية :

« ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ »

من السير همفرى تريفيان
تقابلت مع على ماهر اليوم في منزل سفير مصر السابق في واشنطن .
وربما كانت الدعوة إلى الغداء مرتبة بحيث تتم هذه المقابلة .
روى على ماهر كيف أن اللجنة أعدت دستوراً ديموقراطياً . وقد وافق أعضاء مجلس
قيادة الثورة على المشروع ، ولكنهم عادوا بعد ذلك ، وغيروا آراءهم ويقدمون الآن شيئاً
مغاييراً تماماً .
إن ٦٠ ألف مواطن مصرى يتعرضون للمعاملة الوحشية في المعتقلات .
وسيشعر كل مصرى بالامتنان لبريطانيا ، أبدا الدهر ، إذا ضمنت وضع دستور
ديموقراطى في مصر .
وأية حكومة يتم انتخابها بمقتضى هذا الدستور ستكون موالية للغرب بصورة
مباشرة .»

لإن على ماهر بعد ثلاث سنوات من الثورة لم يدرك أن السفير البريطانى لم يعد يستطيع
الضغط على حكومة مصر !

وفي ٣ فبراير ١٩٥٧ زار أحد رجال الأعمال الأمريكين على ماهر ثم اجتمع - رجل الأعمال - في
اليوم التالى مع بيتر تشيس السكرتير الثانى للسفارة الأمريكية بالقاهرة ليرى له ماجرى بينه
وبين رئيس وزراء مصر السابق .

وكان على ماهر قد قام برحلة طويلة خارج مصر في ربيع عام ١٩٥٦ وكان في لندن عند تأميم
جمال عبد الناصر لشركة قناة السويس .

لم يوافق على ماهر على التأميم كما قال ، وبعث إلى جمال عبد الناصر يعرض خدماته ، فلم يتلقى
رداً .

وعاد إلى مصر في أكتوبر عن طريق بيروت ، بعد العدوان على مصر ، فجاءه مندوبان عن جمال
عبد الناصر يعرض خدماته مرة ثانية على الحكومة المصرية .

أبدى للمبعوثان سرورهما لذلك ووعدا بالاتصال به في اليوم نفسه ، ولكن أحدا لم يفعل ، وكل مابلغه أن أنور السادات ألح إلى أنه مستعد لمساعدته على نشر مذكراته . ولكن على ماهر رفض العرض .

وقال رجل الأعمال إن على ماهر مستعد لرئاسة وزارة جديدة وأنه يبذل جهدا في هذا السبيل . ويبدو أنه على اتصال غير مباشر بالإخوان المسلمين .

وقال على ماهر إنه يؤيد مشروع אי-زنهاور ملء الفراغ في الشرق الأوسط ويعارض المساعدة المباشرة وغير المباشرة التي قدمتها ، وتقدها ، السفارة الأمريكية لجمال عبد الناصر بالذات في السنوات الأولى للثورة .

وعلق سكرتير السفارة على حديث على ماهر بأنه لا يزال يوالى سياسته التقليدية في المناورات الشخصية وهو يحاول أن يبدو متباعدا منعزلا بينما يسعى بكل الطرق ليكون « مقبولا » من عناصر كثيرة مثل الإخوان والغرب ، ويأمل أن يظهر كمرشح سياسى مستقل لزعامة أى حركة ناجحة مضادة للثورة !

* * *

في حديث لجمال عبد الناصر نشرته صحيفة « الأهرام » بعد سبع سنوات من الثورة - يوم ٢ يوليو ١٩٥٩ - قال :

« أول خطأنا بدأت في يوم ٢٣ يوليو ذاته ، بدأت بتشكيل الوزارة التي فرضتها الثورة نفسها . حملنا هذه الوزارة فوق ماتحتل ، وطلبنا منها مالا تطيق . لقد طلبنا منها أن تتصدى لتنفيذ أهداف ثورة لم تتفعل بها ! . كانت الوزارة الأولى للثورة ، نموذجاً لكل الوزارات قبل الثورة » .

رغب الجيش في تعيين الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة رئيسا للوزراء ، والدكتور راشد البراوى وزيرا ، ولكن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى تدخل ونصح محمد نجيب بالعدول عن ذلك لأن السنهورى وقع نداء ستوكهولم للسلام والبراوى آراء يسارية قال كافرى :

- سينتج عن ذلك رأى مسبق للحكومة الأمريكية في الوزارة الجديدة .

عدلت لجنة القيادة التي كان يهتما أن تظل العلاقات ودية مع واشنطن .

وقال السفير في برقيته لواشنطن :

- احترم العسكريون اعتراضاتى وتخلوا عن السنهورى والبراوى !

* * *

استندت رئاسة الوزارة يوم ٧ من سبتمبر إلى محمد نجيب وهو أول ضابط يتولى رئاسة الوزارة في مصر منذ محمود سامى البارودى الذى عين رئيسا للوزارة في ٤ من فبراير ١٨٨٢ في عهد الخديو توفيق .

ضمت الوزارة عددا من رجال الحزب الوطنى المعادين ، بشدة ، للوفد وهكذا أصبح الحكم

مزبوجا بين الجيش والحكومة المدنية .

شغل محمد نجيب منصب رئيس الوزارة ووزيرا للحربية والبحرية والقائد العام للجيش والحاكم العسكري .

كتب جيمس بوكركيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد إلى سفيره في القاهرة يقول :
« عندما كان علي ماهر في الوزارة كان يمكننا « استعمله » ، رغم انه خبيث ، للحد من العناصر المتطرفة ويعد أن ذهب سيكون الضباط أحرارا لايوقف تصرفاتهم أحد .
الآن لدينا ديكتاتورية عسكرية في مصر .

والطريقة المؤثرة الوحيدة لوقف لجنة القيادة والحد من تصرفاتها الخوف من التدخل العسكري البريطاني .
وهذا هو قلب المسألة » .

ولكن فرصة التدخل العسكري كانت قد ضاعت ، ولم تتكرر إلا بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ !

أما جيفرسون كافرئ فقال في برقية بعد يوم واحد من استقالة علي ماهر :
« عجز علي ماهر ببساطة عن فهم أساسيات مايجري في مصر نتيجة للانقلاب .
وبسقوطه — أي علي ماهر — أصبح البريطانيون في الوقت الحاضر خارج الملعب بلاسند ،
بمعنى الكلمة .

العسكريون المصريون لن تكون لهم علاقة بالبريطانيين مهما كان الأمر ، بل إن
العسكريين مقتنعون بأن البريطانيين يحاولون تخريب حركتهم .
ورغم أن هذا غير حقيقي بطبيعة الحال فإن المصريين لايقبلون المناقشة أو المنطق في هذا
الصدد .

ومعظم المصريين الذين تعاملوا مع البريطانيين ، في الماضي ، يوجدون الآن في السجن » !
وعلى هذا الأساس أصبح السفير الأمريكي جيفرسون كافرئ هو وسيلة الاتصال الوحيدة بين
لجنة القيادة ، أو مجلس الثورة ، والغرب ، يستمع الضباط إلى نصيحته وحده .

ويخرج علي ماهر من الحكم انقطعت صلة قادة الانقلاب بالانجليز . إلا بالطرق الرسمية .
ولم يعد للإنجليز نفوذ في مصر إلا عن طريق المخاوف من تدخلهم العسكري كما قال جيمس
بوكرك !

اختارت لجنة القيادة كلا من فتحى رضوان المحامى عضو الحزب الوطنى وزميل أحمد حسين
في تأسيس مصر الفتاة ، والشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الارشاد لجماعة الإخوان
المسلمين وزيرين في وزارة محمد نجيب قابدئ السفير الأمريكى استيانه فإن فتحى رضوان وقع
أيضا ميثاق السلام ، ولأن الباقورى عضو هام في جماعة الإخوان بعث جمال عبد الناصر برسالة
شخصية إلى كافرئ يطمئنه قائلا « هذا الاختيار لايعبر عن اتجاه متطرف للجيش بل اختيرا
لقدراتهما الشخصية فضلا عن أن المستشار حسن الهضيبي زعيم الإخوان المسلمين اعترض على

تعيين الباقوري وزيراً .

واكد جمال عبد الناصر أن الجيش سيقاب بشدة ويضع عيونه على الوزيرين فإن جمال عبد الناصر كان حريصا على العلاقات القوية الودية مع الأمريكيين !

أصدر اللواء محمد نجيب - يوم ٣١ من يوليـه - نداء إلى الأحزاب بأن تعلن برامج واضحة وأن تطهر نفسها كما فعل الجيش بتطهير نفسه .

لم تعارض الأحزاب في التطهير ، بعدما أعلنت الإخلاص للثورة ، أو وقعت في فخ التطهير الذي كان دقا للمسامير في أكفان الأحزاب ونعوشها .

أرادت الأحزاب إيهام الجيش بأنها تغيرت ، وتبدلت وتطهرت ، فأطلقت على نفسها أسماء ، وصفات ، غريبة .

السعديون صاروا ديموقراطيين اشتراكيين .

وعزلوا رئيس الحزب إبراهيم عبد الهادي ومساعدته حامد جوده وانتخبوا محمود غالب الوزير السابق رئيسا جديدا للحزب .

والوفد أصبح حزبا ديمقراطيا سياسيا اشتراكيا فإن الوفد كان أول حزب استجاب لدعوة اللواء محمد نجيب فأصدر برنامجا سياسيا جديدا يوم أول أغسطس وعده فيه بكل الاصلاحات التي يمكن تخيلها .

وأسرع بنفس الدرجة التي تبني نصيحة نجيب بشأن تطهير الحزب من الفساد .. فأرغم على الإستقالة - يوم ٤ من أغسطس - ٣ وزراء سابقين وهم حامد زكي وعبد اللطيف محمود ، وحسين الجندی وزير الأوقاف السابق الذي كان وراء إعلان أن الملك فاروق ينحدر من سلالة النبي محمد عليه الصلاة والسلام و ٩ نواب آخرين .

ونشأ إحساس بأن طرد الأعضاء الأثنى عشر عضوا - المغمورين - كان نوعا من تقديم «كباش فداء» للانقلاب فلا تكون هناك حاجة لمزيد من الضحايا .

وقد أثارت عمليات التطهير بعض التعليقات الفكاهية .

قيل أن اللصوص الصغار « تم تطهيرهم بواسطة » كبار اللصوص » .

سأل مراسل صحيفة « ليموند » اللواء محمد نجيب :

- هل تعتبر التطهير في الوفد كافيا .

قال :

- بالتأكيد .. لا . هذه مجرد بداية ، فالزعماء لم تتم تصفيتهم . والتحقيقات التي ستجري بموجب قانون « من أين لك هذا » ستشمل أيضا زوجات المسؤولين والوزراء ، وهذه التحقيقات تهدد مباشرة بعض الشخصيات الكبيرة .

وقال

- لا بد من اتخاذ إجراءات أخرى إذا لم تلتفت الأحزاب إلى النصح والتحذير .

ولكن الأحزاب المصرية لم تقطن إلى ذلك وظنت أنه يمكنها الاستمرار في « التطهير الفكاهي »

وقد بدأت معركة الجيش مع الوفد ، في وقت مبكر ، لتحطيم هذا الحزب بوصفه منافسا شعبيا وعدوا عنيفا ، كما أنه مالك قديم للسلطة ، وقد بقى أكثر من ثلاثين عاما ، سواء في الحكم أو في المعارضة ، قوة يحسب حسابها .

وكانت مخاوف الانجليز منذ البداية ، من الوفد .
في أول برقية عن الانقلاب بحث بها كريزويل صباح يوم ٢٣ من يولييه قال :
« يعد هؤلاء الضباط من المتعاطفين مع الوفد .
وسيعتبر الموقف خطيرا تماما إذا عاد قادة الوفد من فرنسا حيث يوجدون الآن »
.. فإن النحاس وفؤاد سراج الدين كانا في فرنسا يوم قامت الثورة
وبدا الارتياح في لندن وواشنطن لموقف محمد نجيب من الوفد وأسلوب تعامله معه ، واعتبرا ذلك علامات لصالح الجيش .

كتب كافرئى إلى واشنطن يوم ٧ من أغسطس يقول :
« العلاقة ليست على مايرام بين الوفد والنظام الجديد . فهي لاتجرى بالصورة التي راودت النحاس وسراج الدين عندما أخذوا المبادرة بالعودة إلى مصر .
وإذا كان الجيش قد خشي سطوة الوفد في بداية انقلابه ، فإنه الآن ، وبعد نجاح الانقلاب تحجر من قدر كبير من هذا الخوف ويتطلع إلى مستقبل مصر ، بلا وفد ، بزعامة على ماهر مع مؤازرة الجيش له في صورة شريكة الصامت بدرجة أو بأخرى .
ولقد لجأ ماهر في فترة توليه الوزارة السابقة إلى استرضاء الوفد فلم يكن يحظى بمؤازرة أية جهة عدا القصر ، أما اليوم فالجيش يشد من أزره . وقلت حاجته للوفد .
وطالما ظل الاحتمال واردا بمحاولته الحكم بالتعاون مع العسكريين ، فليس أمام النحاس وسراج الدين سوى انتظار المتاعب على يديه » .

بعد يوم واحد من تاليف الوزارة برئاسة محمد نجيب ، تقرر في ٨ من سبتمبر اعتبار كل الأحزاب المصرية منحلة حتى يعاد تشكيلها ، وفقا لقانون جديد .
وطلب إلى الأحزاب أن تتقدم إلى الحكومة للحصول على موافقتها .
كان الوفد متقلبا بالنحاس - ٧٣ سنة - وهو مريض وعنيد أيضا . وكان يعتبر عقبة أمام الوفد رغم مكانته الشخصية .

وكانت مسألة خلافة النحاس ، أى من يحل محله ، عملية صعبة .
عمر زكى العرابى ٧١ سنة ، وعبد السلام فهمى جمعة ٦٧ سنة ، وهما أبرز المرشحين ويصغران النحاس بسنوات قليلة .
وكان نفوذ فؤاد سراج الدين - السكرتير العام للحزب - موضع تحد .

وكان الدكتور محمد صلاح الدين يطمح في شغل هذا المنصب ويؤيده رجال الجيش .
وانقسم الحزب ..

الدكتور محمد صلاح الدين يؤيد التغيير الذاتي ليشمل فؤاد سراج الدين الذى يعارض التغيير.
وظنت وزارة الخارجية الأمريكية أنه يمكن قيام تعاون بين الدكتور محمد صلاح الدين وزير
الخارجية السابق في حكومة الوفد وعناصر الشباب الوفدى مع النظام الجديد ، بعثت تسال كافرى
رأيه فقال :

«من المستبعد قيام الدكتور محمد صلاح الدين بتشكيل حزب وقد شاب يتعاون مع
العسكريين لأن تنظيم الوفد في أيد صارمة لسراج الدين والنحاس » .
رأى فؤاد سراج الدين أن يتحدى الثورة فأعلن أن التطهير من اختصاص القضاء وليس من
عمل لجان حكومية وقال الوفد إنه لن يتقدم باخطار لوزير الداخلية عن تشكيل حزب جديد
للمنفذ.

وقال الوفديون إنه في حالة إجراء انتخابات جديدة فإن الوفديين سيرشحون أنفسهم
كمستقلين .

ثم عاد الوفد فخضع وقدم اخطارا يوم ٧ أكتوبر بأسماء أربعة من رجاله ، ليس بينهم
النحاس او سراج الدين ، كاعضاء ومؤسسين وأنهم اختاروا مصطفى النحاس رئيسا شرفيا مدى
الحياة وأن الحزب سيستمد الإلهام من توجيهاته ويجد ضوئه الهادى في ولائه وقوته وأخلاصه
للمبدأ .

ولكن الجيش اعترض على تعيين النحاس رئيسا شرفيا بدعى أن القانون لا يتضمن نصا
بذلك .

وظلت العلاقة بين الجيش والوفد في شد وجذب ودعاوى أمام القضاء فإثر الانقلاب أصبح
صراعا سياسيا للدفاع عن النفس .

ولكن الوفد لم يستطع أن يقاتل من أجل وجوده ، فالظروف لم تكن مواتية له بوجه عام ففى
آخر وزارة للوفد وصلت البلاد إلى حافة الفوضى والافلاس بسبب فساد الحكومة وعدم قدرتها
على معالجة الأمور بكفاءة .

وكان للثورة هدف آخر بعدما تبين لها من قوة الوفد وخطورة الإخوان . ولم يكن منطقيا أن
يثور الجيش ويترك غيره يحكم !

امتنع الإخوان المسلمون عن تقديم طلب إلى الحكومة للموافقة على قيام حزب لهم وظلت جماعة
الإخوان المسلمين كما هي ، أو كما تسمى ، جماعة دينية .

قال كافرى :

« كان الإخوان المسلمون - بلاشك - ضمن المجموعة العسكرية التى دبرت الانقلاب ،
ومازالوا يحتفظون بقدر من النفوذ ، لكن هذا النفوذ ليس متعاطفا كما تشير تلك البرامج
التي تحظى بمؤازرة الجيش مثل :

١ - الانضمام إلى قيادة دفاع الشرق الأوسط .

٢ - التطلع نحو الغرب للحصول على معدات ومساعدات عسكرية .

وفي البداية كان هناك تحالف بين الانقلاب والإخوان ، أو كانت هناك مساندة من الإخوان للعسكريين ، الذين رأوا تأجيل الصراع والمركة مع الإخوان .. إلى حين !

* * *

أخذ الإخوان في تدعيم شعبيهم وتنظيماتهم . وأصبحت الجماعة منافسا خطيرا للوفد ، وأعطت الحركة تاييدا اكبر .

ومن ناحية أخرى حرص اللواء محمد نجيب في كل خطبة ، منذ الأيام الأولى للثورة ، على الدعوة للاتحاد وإدانة الفرقة والتعصب الديني وتأكيد الروابط المشتركة في المجتمع المصري بعنصرية ، ولكن الصلة بين الحركة والإخوان قوية .

وقال محمد نجيب للأمريكيين .

— إنى أبحث عن التأييد في أى مكان .

* * *

فلمن الإخوان للعبة الجيش فلم يتقدموا للحصول على موافقة الحكومة كحزب . إنهم ظلوا « جماعة الإخوان المسلمين » .

قال رالف ستيفنسون :

« استمدت حركة الجيش ، ولا تزال ، تاييدا بالبالغ الأثر من الإخوان المسلمين . وكما هو معروف فإن الإخوان المسلمين هم الحزب الوحيد . أو شبه الحزب . الذى له تأييد وتنظيم واسع في الريف وذلك فيما عدا الوفد بالطبع .

ومن التقارير المعتمدة أن حركة الجيش اعتمدت إلى حد كبير على الإخوان في الحصول على المعلومات السياسية .

وإن المقابل ألقن الإخوان أنفسهم بتعاطف حركة الجيش تماما معهم ، إن لم يكن تأييدها الكامل ، لبرامجهم » .

وأبرق هولمز السفير الأمريكى في لندن إلى وزير خارجيته في واشنطن بأن « وزارة الخارجية البريطانية توافق على تقديرات ستيفنسون بشأن النفوذ القوى للإخوان المسلمين داخل المجموعة العسكرية التى تلتف حول اللواء محمد نجيب ، وأن الإخوان سيشكلون حزبا سياسيا . أما حركة تطهير الأحزاب فهدفها إضعاف نفوذ الأحزاب لضمان نجاح الإخوان »

قال كريزويل لكافرى

— نحن نسير إلى مزيد من الشغب والقلق .

أجاب كافرى

— ستكون الاحتمالات بالغة السواد إذا أسفر الإخوان عن وجههم .

* * *

في أول بيان اللواء محمد نجيب أعلن أن البرلمان النحل سيعود لإقرار الإجراءات الدستورية .

وفي أكتوبر أرجأ الانتخابات إلى ديسمبر ١٩٥٢ .

وفي ٩ ديسمبر طرد أغلب الوزراء السياسيين وحل محلهم وزراء من الموظفين المدنيين .
وتوجه أحد رجال الثورة في اليوم ذاته إلى كافري لإبلاغه أن دستور عام ٢٢ ، الذي ينظم الحياة السياسية في البلاد ، سيلغى ، وذلك قبل ساعات من الإعلان الرسمي الذي تم في الواحدة من صباح ١٠ من ديسمبر وأصبح تأجيل الانتخابات محتوما بالغاء الدستور .
وبعبارة أدق أصبح الجيش هو السيد الوحيد .

قال السفير البريطاني :

« يستطيع اللواء محمد نجيب ومجلس الثورة الاحتفاظ بالسلطة حتى الربيع القادم على الأقل . وأما بعد ذلك ، وعلى المدى الطويل ، فالأمر يعتمد على قدرتهم في حل المشاكل الاقتصادية من جهة والوصول إلى اتفاق مع بريطانيا من جهة أخرى » .
ولكن السفير الأمريكي قال في برقية إلى واشنطن :

« القرار الجسور بالتحلل من الدستور يعتبر تطورا منطقيا . ويدل على ثقة اللواء نجيب في قدرته على التحكم في مصر مصر وتقديره بأن الرأي العام سيساند في أن يحكم مصر بدون دستور . إن ذلك يبين عزم العسكريين على البقاء في الحكم لفترة أطول » .
ويقوم السفير الأمريكي الموقف بعد ٧٢ ساعة من قرار سقوط الدستور .
قال في برقيته لحكومته :

« هذه المحاولة تتسم بأهمية خاصة في وقت توشك فيه الحكومتان البريطانية والأمريكية على تنفيذ سياستهما المتفق عليها وهي مساندة نظام حكم اللواء نجيب كوسيلة لدعم المصالح الاستراتيجية والسياسية الغربية في مصر ، والشرق الأوسط » .

أعلن أن لجنة قومية ستضع الدستور ولكن السفير البريطاني قال :
« كل التحركات مقصود بها تهدئة المعارضة ولكن ليس من خطة مجلس الثورة السماح للأحزاب السياسية القيام بدور فعال » .
وتتخذ الأحزاب السياسية موقفا حذرا .

رحبت بفكرة الدستور الجديد ولكنها أبدت ملاحظات على الأسلوب الذي يتم به وضعه هذا الدستور . وقالت أن أكثر الصيغ قبولا هو أن يتم تشكيل جمعية تأسيسية .
وبعد أربعة أيام أعلن تشكيل هيئة التحرير ، كهيئة سياسية لكل المؤمنين بمبادئ ٢٣ يوليو وأنها مفتوحة للجميع دون اعتبار للسنن أو الانتماءات السياسية أو الدينية .
وكان واضحا أن هيئة التحرير حزب هدفه استيعاب كل الأحزاب ، والإخوان المسلمين أيضا .

وفي ١٦ من يناير ١٩٥٣ تولى مجلس الثورة الحكم بكل السلطات خلال فترة انتقالية مدتها ٣ سنوات .

وقرر المجلس حل جميع الأحزاب ومصادرة أموالها .

وصدر الدستور المؤقت الانتقالي - في ١٠ من فبراير ١٩٥٣ - فأصبحت السيادة العليا لقائد الثورة والسلطان التشريعية والتنفيذية لمجلس الوزراء .
في البداية أعلن الجيش أن مقامه هو انقلاب ثم أطلق عليه بعد ذلك الحركة المباركة .
وفي الدستور المؤقت ظهرت كلمة « ثورة » وأعلن عن وجود مجلس « قيادة الثورة » يحكم بكل السلطات .

* * *

بعد ٢٤ ساعة من حل الأحزاب ، و ٤٨ ساعة من تعيين محمد نجيب رئيسا للوزارة صدر - في ٩ من سبتمبر - قانون الإصلاح الزراعي للقضاء على طبقة الإقطاعيين ملاك الأراضي ، من قادة الأحزاب وغيرهم .

نص القانون على أن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية في مصر مائتا فدان - يضاف إليها مائة أخرى للأسرة - وتستولى الدولة على باقي الأرض وتوزعها على الفلاحين المصريين في حدود ٥ أفدنة على الأكثر بثمن يعادل ٧٠ ضعفا للقيمة السنوية على الفدان ويسدد الثمن على أقساط مدتها ٣٠ سنة بفائدة ٢ في المائة فقط .

وقد عدل القانون بعد ذلك ليكون السداد على أقساط مدتها ٤٠ عاما . وخفضت الفائدة إلى ١ في المائة .

وكان القانون متسامحا بالقياس إلى قوانين عالمية للإصلاح الزراعي .
في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نص القانون على أن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية سبعة أفدنة ونصف .

... وفي بيرو سلافيا ٥٠ فداناً !

جعل قانون الإصلاح الزراعي الانقلاب يتحول إلى ثورة !

* * *

أخذت الثورة ، في بحث مشكلة السودان .

في منكرات أيدن قال :

« أزال تنازل الملك على الأقل ، الأهمية المعلقة على أحد المطالب المصرية المزعجة جدا وهو لقبه المزدوج ملك مصر والسودان . ولو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا ، لاعطيت الحكومة الجديدة ، الوقت الكافي لتوطد أقدامها ، قبل أن أتقدم إليها بعروض جديدة ، ولكن ، كان عليّ أن أعمل بسرعة ، بسبب مسئولياتنا المشتركة في السودان . فقد أعدت للسودان مسودة قانون سيصبح دستورا لها ومن المقرر أن يجتمع البرلمان السوداني الجديد في الثامن من تشرين الثاني ، وأن يقر هذا الدستور .

ومن الضروري ، أن أوضح موقفنا قبل شهر على الأقل ، وفضلت أن أقوم بذلك ، إذا أمكننا في انسجام وتقاهم مع اللواء نجيب .

وعلى الأثر ، وجهت رسالة شاملة إلى سفيرنا في القاهرة ، أوضحت فيها خطتنا . وإنني أريد

الاتفاق مع مصر ، ولكننى لا أستطيع بسبب هذه الرغبة أن أوجل الانتخابات في السودان ، إلى أجل غير مسمى ، ولا أن أوقف العمل بالدستور .

وكتب دين أتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة إلى سفيره في القاهرة :

« أكبر عنصر غير مستقر هو موقف نظام الحكم الجديد إزاء النزاع الانجليز ، المصرى بما في ذلك مشكلة السودان التى ازدادت تعقيدا بإعلان الملك الجديد - أحمد فؤاد الثانى - ملكا على مصر والسودان » .

في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ دعا مجلس الثورة المصرى الزعماء السودانيين الذين يريدون الانفصال عن مصر وعقدت معهم اتفاقا . ولم توجه الدعوة إلى الزعماء الذين يطالبون بوحدة وادى النيل ! وأبلغ محمد نجيب الانجليز في ٢٤ من سبتمبر ١٩٥٢ بأن الحكومة المصرية ستوافق على الحكم الذاتى .

وبعثت مصر في ٢ نوفمبر مذكرة إلى الحكومة البريطانية بأن مصر تعترف بحق تقرير المصير للسودان بالضممانات الضرورية .

ويعتبر ذلك تغييرا أساسيا في سياسة مصر ، فبدلا من التأكيد على التاج المشترك ، اعترف محمد نجيب بحق السودانيين في تقرير المصير والحد من سلطات الحاكم العام .

ووضح تماما من تلك المذكرة أن مصر تعدل تماما عن مطلبها عن السيادة على السودان اكتفاء بمحاولة إلغاء النفوذ البريطانى في السودان .

وعقدت مصر مع الاتحاديين اتفاقا في ٥ ديسمبر ١٩٥٢ .

وتقرر أن تجرى الانتخابات في الربع الأول من عام ١٩٥٣ .

وانتهت المفاوضات مع الانجليز بالتوقيع على اتفاقية السودان بالقاهرة في ١٢ من فبراير ١٩٥٣ بعد يومين من صدور الدستور المؤقت بالقاهرة .

* * *

قال لى زكريا محبى الدين رئيس وزراء مصر السابق وعضو مجلس قيادة الثورة :
- كان السودان عقبة في طريق الجلاء . ولم تكن هناك تضحية بالسودان . وكان الهدف أن يحصل الشعب السودانى على حريته .

لم تكن مؤمنين بحق الفتح فقد تطورت الدنيا عن عقلية القرن ١٩ . وماكان مقبولا حينئذ لم يعد مقبولا في القرن العشرين .

وقد وجدنا أن السودان يمثل للمشكلة التى يتعلل بها الانجليز .

واتفاقية السودان لاتدل على أننا قد لفظنا السودان ولم تكن هناك تضحية بالسودان .

وقد قال لنا حسين ذو الفقار صبرى إن السودان سيضيع حتما .

والإتفاقية فيها صيانة لمصالح مصر .

وقد خربنا السودان بين الاستقلال والوحدة أو الفيدرالية أو الكونفدرالية أو الانضمام للكونفولث .

إن لنا مصالح مع السودان في الجوار والأمن المتبادل .



أعلن الأزهرى استقلال السودان قبل الاستفتاء واستقال صلاح سالم قائلاً لأنه المسئول . وكانت لجنة القيادة تظن ، أو تأمل ، أن ينتهى الاستفتاء بالموافقة على وحدة ، أو اتحاد مصر والسودان .

لم تطفن لجنة القيادة إلى أن السودان كان الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضات صدقى - بيغن عام ١٩٤٦ ، وأن لقب ملك مصر والسودان الذى أعلنه النحاس فى أكتوبر ١٩٥١ من أهم أسباب سقوطه بعد حريق القاهرة وأن هذا اللقب الذى لم يستطع فاروق التنازل عنه هو الذى أدى إلى تتابع انهيار الوزارات فى مصر خلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ وأنه بدون عزل فاروق كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، حل هذه المشكلة !!!



جرت محاكمات الثورة فى مصر لتدين أغلب السياسيين الذين تولوا الحكم فى العهد الملكى . وفى ١٨ من يونيه ١٩٥٣ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإلغاء النظام الملكى فى مصر وإنهاء حكم أسرة محمد على وإعلان الجمهورية .

وقال جمال عبد الناصر إن الفترة الإنتقالية ستمتد ٣ سنوات ويقرر الشعب بعد ذلك نوع نظام الحكم وهل تكون جمهورية رئاسية أم برلمانية .

وفى ٢٨ من فبراير ١٩٥٤ بدأ الصراع العلنى بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب .

وجاء مارس ١٩٥٤ لينهى الحياة الحزبية القديمة تماماً .

وفى ٢٧ من مارس انتهى الصراع بعزل محمد نجيب .



فى كتابه « الرجل راكب الحصان » « أو دور العسكريين فى السياسة » للدكتور س . فاينر قال :
« التدخل العسكرى أنواع ومستويات .

الأول هو النفوذ أو ممارسة النفوذ على السلطة المدنية .

وهناك الضغط أو الابتزاز والتهديد بقرض عقوبة معينة أى التهديد بعمل معين .

وفى هاتين الحالتين يعمل العسكريون من خلال السلطة المدنية .

وهناك تغيير وزير أو الوزراء بالعنف أو التهديد باستعمال العنف .

والمستوى الرابع بإزاحة النظام المدنى كله وهو آخر مراحل التدخل »

وقد مارس الجيش المصرى المستويات الأربعة بالتتابع .. وبجحاح !



ظل محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأعضاء لجنة القيادة أو مجلس الثورة يعلنون أن ماقاموا به هو « انقلاب » .

وفى الانقلاب دور الشعب سلبي . إنهم متفرجون فى مسرحية يؤيدون الممثلين بالتصفيق والحماس ولكنهم لا يشاركون فى عمل .

ولكن في الثورة الجموع تشارك وتتحرك . والقيادة السياسية توجه وتحدد الأهداف وتلتصق بالجماهير وتعتمد عليهم وتطالبهم بالتحرك .

ولكن الثورة المصرية التي قامت للشعب لم تكن ثورة بالشعب .

ولم تكن قراراتها تابعة من الشعب وإن عبرت عنه . ومن هنا بقي الشعب سلبيا .

ففي أعقاب ثورتى عرابى وسعد زغلول عام ١٨٨٢ تحرك الشعب ، ولكن ثوار يوليو لم يفعلوا شيئا لتحريك الجماهير .

فقد بقيت الثورة .. عسكرية فحسب !

كان هناك تغيير سياسى واجتماعى ولكن الضباط رفضوا فكرة نقل السلطة تدريجيا للشعب أو مشاركتهم فيها ، أو تدعيم سلطتهم باختيار ممثلين للشعب يؤيدونهم .

وأغفلوا تلك القاعدة الهامة وهى أن « قدرة الإنسان على العدل تجعل الديمقراطية ممكنة ، وميل الإنسان إلى الظلم تجعل الديمقراطية ضرورة » !

وكان ذلك أكبر أخطاء الثورة . وبذلك لم تجد ضرورة لتنظيم قضية سياسية . وظلت السرية التى تمت بها الحركة ملاعب النظام .

لم تكن هناك حاجة لحشد للدنيين وراء الثورة كملفاه ولذلك كان اللدنيين سلبيين.

ولو أن الثورة فعلت ذلك لتغيرات أمور كثيرة في مصر !

الفهرس

٥	مقدمة
٧	المتأمررون
٢٣	« هلاميل » الهيئة الملكية
٤١	لعبة الكراسى الموسيقية
٥٧	الإنذار المبكر
٧١	مصر يحكمها الخدم
٨٧	الضباط يكرهون الملك
١٠٧	دليل لكل انقلاب
١٢١	الجيش المحفوظ
١٣٩	غموض وتردد وانتهازية
١٥٣	البرقية الحاسمة
١٦٧	العقبات تنهار
١٧٧	الوزير الخائن
١٩٥	الدور الأمريكى
٢١١	فاروق يستسلم
٢٣١	الرجل الغامض
٢٤٣	الرهان الأفضل
٢٥٥	مشهد الوداع
٢٧١	نهاية الفرعون الأخير
٢٨٥	التحليل على الدستور
٣٠٣	شيك أمريكى .. على بياض
٣١٥	ترتيب البيت المصرى
٣٣١	الجيش يحكم

كتب المؤلف

- ١ - حكايات صحفية الناشر أخبار اليوم
- ٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠ الناشر أخبار اليوم
- ٣ - تاريخ للبيع الناشر أخبار اليوم
- ٤ - ولا عجيب إلا الصين الناشر أخبار اليوم
- ٥ - دفاع عن الزوجات الناشر أخبار اليوم
- ٦ - سرقة واحدة مصرية الناشر أخبار اليوم
- ٧ - الصحافة قصص ومغامرات الناشر أخبار اليوم
- ٨ - الشعب والحرب الناشر المكتب المصري الحديث
- ٩ - التليفزيون الناشر المكتب المصري الحديث
- ١٠ - التاريخ السرى لمصر الناشر المكتب المصري الحديث
- ١١ - حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب) الناشر مجلة الإناعة
- ١٢ - عندما يموت الملك الناشر دار التعاون
- ١٣ - سنة من عمر مصر الناشر دار المعارف
- ١٤ - التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثق الناشر دار المعارف
- بريطانية وأمريكية) الناشر دار المعارف
- ١٥ - أصول الحكم الناشر دار المعارف
- ١٦ - الشيطان الناشر دار المعارف
- ١٧ - دنيا الصحافة الناشر دار المعارف
- ١٨ - أفندينا يبيع مصر الناشر مؤسسة الأهرام
- ١٩ - ٥ أيام هزت مصر الناشر مؤسسة الأهرام
- ٢٠ - الإنسان حيوان تليفزيونى الناشر مؤسس الأهرام
- ٢١ - سرقة ملك مصر الناشر مؤسسة الأهرام
- ٢٢ - من قتل حسن البنا الناشر دار الشروق
- ٢٣ - صاحب الجلالة التليفزيون الناشر مكتبة غريب
- ٢٤ - انهم يقتلون الادباء الناشر مكتبة غريب
- ٢٥ - أقوال غير مأثورة الناشر مكتبة غريب
- ٢٦ - سعد زغلول مولد ثورة الناشر مكتبة غريب

رقم الإيداع . ٩٥٥٤ / ١٩٩١
التزقيم الدولي ١ - ٠١٧٦ - ٠٩ - ٩٧٧

مطابع الشروق

الطبعة ١٦ شارع حراد مسي - هاتف ٣٣٤٨١٤ - ٣٣٤٨٥٨
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٢

هَذَا الْكِتَابُ

- يختلف هذا الكتاب عن كل ما ألف عن ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في أنه يقدم أبعاداً جديدة .
- الكاتب المؤرخ محسن محمد يروى قصة الجيش المصرى والظروف التى دفعته إلى الثورة ولماذا تحول من الدفاع عن فاروق إلى الإطاحة به وكيف تمكن من ذلك .
- ويقدم وثائق سرية بريطانية وأمريكية لم تنشر من قبل عن أيام الثورة الأربعة وما جرى فيها بين لندن ووشنطن والقاهرة والأسباب التى جعلت بريطانيا تمتنع عن التدخل لإنقاذ الملك فاروق وحماية عرشه .
- واللقاءات السرية بين محمد نجيب والسفير البريطانى والشروط التى طلبتها بريطانيا حتى تقف موقف الحياد من الثورة .
- وفى الكتاب حقائق جديدة عن الدور الأمريكى الحقيقى والمزعوم فى الثورة وما فعلته وكالة المخابرات المركزية قبل الثورة وفى أيامها الأولى قبل عزل الملك .
- وكتب محسن محمد كل الأسرار التى أحاطت بالمداولات بين أول رئيس لوزراء مصر فى عهد الثورة « على ماهر » مع الإنجليز ، وقصة قانون الإصلاح الزراعى كاملة وما أحاط به من علامات استفهام .
- وتبقى حكاية فاروق من البداية حتى نهايته وكيف حكم مصر وماذا فعل لإنقاذ عرشه .
- ويعتبر هذا الكتاب أول مرجع شامل بكل الوثائق عن ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من الأحلاف العسكرية والسودان .